محسن محمد

سنة من عمر مصر



سنة من عمر مصر

تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية

محسن محمد

سنة من عمر مصر

تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية





دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

من قفص الاتهام إلى رئاسة الوزارة

انتقل « الدكتور أحمد ماهر » رئيس وزراء مصر من مجلس النواب فى طريقه إلى مجلس الشيوخ فى الثامنة من مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .

ولكن رئيس الوزراء لم يصل إلى مجلس الشيوخ أبدًا .. بل انتقل من الدنيا كلها ... إلى العالم الآخر .

فى البهو الفرعونى الذى يفصل بين المجلسين أطلق عليه محام شاب اسمه « محمود العيسوى » عدة رصاصات قاتلة .

وقبل منتصف الليل أصبح « محمود فهمى النقراشى باشا » رئيسًا لوزراء مصر .. للمرة الأولى .

ولم يستطع السفير البريطانى « اللورد كيلرن » أن يعترض على اختيار « النقراشى » .. فإن الجريمة وملابساتها والظروف التى تمر بالبلاد فرضت ، على الجميع ، ألا تبقى مصر ليلة واحدة دون رئيس للوزراة .

كان « النقراشى باشا » هو الرجل الثانى فى الوزراة ، والرجل الثانى فى (الحزب السعدى) الذى يرأسه « الدكتور أحمد ماهر » ؛ ولذلك فإن السفير البريطانى أمضى ليلته ساهرًا يفكر ماذا سيفعل مع « النقراشى » ؟ وماذا سيفعل « النقراشى » مع بريطانيا العظمى ، وبين الاثنين تاريخ طويل من العداء .

* * *

ولد « محمود فهمي النقراشي » يوم ٢٦ أبريل ١٨٨٨ : ويقال إن الدماء الدرزية والشركسية تجرى فى عروقه !

من أسرة فقيرة بالإسكندرية ، درس فترة بمدرسة التجارة ، ثم انتقل إلى مدرسة المعلمين العليا حيث حصل على دبلومها .

... ونظرًا لتفوقه أرسله « سعد زغلول » – وزير المعارف – فى بعثة إلى إنجلترا .

وبعد عودته عين مدرسًا بمدرسة رأس التين بالإسكندرية وناظراً لها ، ثم تقلب فى عدة وظائف . وأخيرًا استقال من الحكومة لينضم إلى الوفد المصرى .

وتقول تقارير رجال الأمن العام البريطانيين : إنه نظم إضراب موظفى الحكومة عام ١٩١٩ خلال الثورة ، وكان المحرك الأول لإضرابات الطلبة عام ١٩٢٢ .

واستجوبه الإنجليز بتهمة الاشتراك فى قتل ضباطهم وجنودهم . واعتقلوه شهراً فى مايو ١٩٢٣ ، ثم أفرجوا عنه لعدم توفر الأدلة .

وعندما تولى « سعد زغلول » الحكم عينه – فى يونيو عام ١٩٢٤ – وكيلا لمحافظة القاهرة ، فاستطاع أن يحد من نفوذ الضباط البريطانيين .

وفى أكتوبر ١٩٢٤ اختاره سعد وكيلا لوزارة الداخلية ، فرفض التعاون مع البريطانيين .

واتهمه الإنجليز بأنه منع رجال البوليس من التعرض للطلاب المتظاهرين الذين هاجموا الصحف المعارضة للوفد .

واغتيل السردار البريطانى « السير لى ستاك » يوم ١٩ نوفمبر ، فاتهمه المندوب السامى « اللورد اللنبى » بعرقلة التحقيق .. وأمر الإنجليز بالقبض عليه يوم ٢٧ نوفمبر أى بعد ١٢ يوماً من الحادث . وبقى معتقلا حوالى شهرين بتهمة الاشتراك فى الجريمة .

واعتقله الإنجليز للمرة الثالثة فى مايو ١٩٢٥ بتهمة الاشتراك مع « الدكتور أحمد ماهر » فى قضية الاغتيالات السياسية الكبرى . وظل معتقلا عامًا كاملا ، حتى صدر الحكم ببراءته و « الدكتور أحمد ماهر » يوم ٢٥ مايو عام ١٩٢٦ .

وقد رفض رئيس المحكمة القاضى البريطانى « كيرشو » إعداد حيثيات الحكم وحاول إقناع زميليه المصريَّين بإدانة المتهمين واستقال احتجاجًا على الحكم .

وانتخب النقراشى وأحمد ماهر عضوين فى مجلس النواب الجديد فى نفس العام بعد أن رشحهما الوفد ، فذهب « نيفل هندرسون » المندوب السامى بالنيابة إلى « عدلى يكن باشا » رئيس الوزارة الائتلافية وقال له :

– إنى فى غاية الاستياء لترشيح الوفد للرجلين.

وعندما اختيرا عضوين فى لجنتى المالية والمعارف بمجلس النواب ، توجه المندوب السامى الجديد « اللورد جورج لويد » وقال « لعدلى باشا » :

– علمت الحكومة البريطانية – مع الأسف الشديد – بالنبأ .

وفى أواخر أيام « سعد زغلول » سمع « اللورد جورج لويد » أن « سعد زغلول » يفكر فى رئاسة الوزارة بدلا من « عبد الخالق ثروت » ، وأن الوزارة ستضم كلا من « أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى » .. فكتب « اللورد لويد » – يوم ٢٢ أبريل ١٩٢٧ – إلى وزير خارجية بريطانيا « أوستين تشمبرلين » يقول :

« يجب أن نرفض قبول « سعد زغلول » رئيسًا للوزارة . وأريد تفويضاً بأن أبلغه بأننا لن نسمح له بذلك » .

وجاء الرد من « تشمبرلين » بعد يومين .

قال وزير خارجية بريطانيا لمندوبه السامى فى مصر :

« أنت مفوض بإبلاغ « سعد زغلول » بأن الحكومة البريطانية لن تسمح له بتولى رئاسة الوزارة .

وهذا المنع يمتد إلى « أحمد ماهر ، والنقراشى » وآخرين ، بينهم ، على سبيل المثال : « مكرم عبيد » ، ممن ترى أن شبهة اشتراكهم فى جرائم القتل ، تبرر ذلك » .

* * *

مات « سعد زغلول »

ورشح لرئاسة الوفد كل من « مصطفى النحاس ، وفتح الله بركات » .

« وفتح الله بركات » سياسى أكثر قدرة ودهاء من « النحاس » ؛ ومع ذلك فاز « النحاس » واختير رئيسًا للوفد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٧ .

قال الإنجليز إن « النحاس » نجح بتأثير المتطرفين : « مكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، والنقراشى » ... وآخرين .

وزاد نفوذ « النقراشى » داخل الوفد فاختير أمينًا للصندوق ، ومسئولا عن منظمات الطلبة .

وعندما تولى « مصطفى النحاس باشا » رئاسة الوزارة ، بعد استقالة « عبد الخالق ثروت » كتب المندوب السامى فى نفس اليوم إلى لندن :

« برقية رقم ١٧٠

من « اللورد جورج لويد »

إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٨

تشكيل الوزارة الجديدة يؤدى لخلو منصب وكيل مجلس النواب . وقد طرح اسم « أحمد ماهر ، والنقراشي » كمرشحين لهذا المنصب .

ومعلوماتى أن الوفد يتجنب استفزازنا ، ويستبعد هذا الترشيح ، ولكن علينا أن نكون مستعدين لأية طوارئ .

إن تعيين أى منهما فى منصب وكيل مجلس النواب سيكون تطورًا خطيرًا .

إن وكالة مجلس النواب خطوة طبيعية نحو الترقية إلى منصب أعلى .

وإذا سمحنا بهذا التعيين فلست أرى أن بوسعنا - منطقيًا - أن نعارض إذا انتهى الأمر - فيما بعد - بتعيين أى منهما رئيسًا لمجلس النواب .

وفضلا عن ذلك ، فإن وكيل المجلس يرأس المجلس فى غياب الرئيس .

وتجرى دار المندوب السامى اتصالاتها أحيانًا بوكالة المجلس فى مسائل (البروتوكول) والأعمال الإدارية اليومية .

ومن الجدير بالبحث ، أيضًا ، ما إذا كان لائقًا أن يحضر مندوب سام الافتتاح السنوى للبرلمان الذى يشغل وكالة مجلس النواب فيه أحد أفراد عصابة اغتيال السردار ؟ .

إننا نعتقد أن هذين الشخصين تضمهما عصابة الاغتيال . وقد أبلغنا الملك بعدم السماح ، لهما بدخول الوزارة . فإذا سمحنا ، لأى منهما ، أن يرأس المجلس فإن ذلك قد يشجع الوفد ضدنا وينال من عزيمة العناصر المعتدلة . وسيستمد الوفد الشجاعة ، لاعتقاده بأن تحذيراتنا ، مجرد أعمال مثالية أفلاطونية

علينا أن نحاول منع تعيين « أحمد ماهر ، أو النقراشي » وكيلا لمجلس النواب اوفى اى منصب إدارى بالحكومة .

إن أى عمل نتخذه فى الوقت المناسب سيصرف الوفد عن الاستمرار فى ترشيحهما . وأقترح أن نجعل « النحاس » يعرف ، بشكل غير رسمى ، أن هذا التعيين ستنظر إليه الحكومة البريطانية باعتباره عملا غير ودى من حكومة الوفد .

وفى ٢٢ يونيه ١٩٢٨ بعث « اللورد لويد » بالبرقية رقم ٥٠٨ إلى وزير الخارجية فى لندن :

« استجاب « النحاس باشا » إلى طلبي . ووضع على الرف اقتراح اختيار « النقراشي .
أو أحمد ماهر » . وكيلين لمجلس النواب .

وهكذا حاول الإنجليز منع ترشيح « النقراشي » نائبًا . فلما انتخب احتجوا على اختياره عضوًا في لجنة التعليم . ومنعوا ترشيحه وكيلا لمجلس النواب مما يدل على أن موجة العداء لم تهدأ .. أو تنحسر .

* * *

أجريت الانتخابات لمجلس النواب في ديسمبر عام ١٩٢٩ ففاز الوفد وأصبح محتمًا تعيين « مصطفى النحاس » رئيسًا للوزارة مرة أخرى .

والتقى « الملك أحمد فؤاد » « بالسير برسي لورين » المندوب السامي .

قال الملك متطوعًا :

– لا أقبل أن تضم الحكومة الوفدية .. « النقراشي . أو أحمد ماهر » وكلاهما اتهم في قضية الاغتيالات السياسية .

وبعث « السير برسي لورين » إلى لندن يطلب رأيها :

– هل يبلغ « النحاس » بعدم تعيين الرجلين في الوزارة .

أجابت لندن بتعليمات محددة :

« احرص على أن تتفادى أي شيء يتسم بطابع الإنذار . ومن الضروري أن نحافظ على أفضل جو ممكن من أجل مقترحات المعاهدة » .

وكانت بريطانيا على وشك التفاوض مع « النحاس » لتوقيع معاهدة بين مصر وبريطانيا .

والتقى « السير برسي لورين » . « بالنحاس » يوم ١١ ديسمبر .

قال المندوب السامي :

– سيكون من الصعب على الحكومة البريطانية أن تجمع بين التصريحات الوفدية الودية وبين تعيين مصريين – يعتقد أنهما مدبرا حملة الاغتيالات ضد الرعايا البريطانيين – في مناصب الوزراء .

أما في حالة سريان مقترحات المعاهدة التي تم الاتفاق عليها مع رئيس الوزراء السابق « عبدالخالق ثروت » فيمكن – حينئذ – دفن الخلافات . ولا يكون على الحكومة البريطانية أن تفحص سجلات ماضي الوزراء في حكومة حليفة .

ألح « النحاس » بشدة على المندوب السامى أن يتخلى عن اعتراضه على ضم « ماهر . والنقراشى » للوزارة قائلا :

– هذا لمصلحة المعاهدة . إن وجود هذين الوفديين الحامين فى الوزارة سيساعد ، إلى درجة كبيرة ، على أن يجعل البلاد تقبل التنازلات ، التى أعلم أن على مصر تقديمها ، إذا كانت المعاهدة ستتم .

وقال النحاس :

– إن استبعادهما سيعزى إلى بريطانيا العظمى ، فى حين أن اشتراكهما فى الوزارة سيكون دليلا على أن عهدًا جديدًا قد بدأ فى العلاقات الإنجليزية –المصرية .

ويبلغ « السير برسى لورين » نص الحديث لوزير الخارجية .

ويجىء الرد من لندن :

« التعليمات السابقة مستمرة » . .

ومعناها منع إسناد الوزارة إلى « ماهر ، أو النقراشى » .

ويسلم المندوب السامى إلى « النحاس باشا » مذكرة توضح بصورة ودية – ولكن لا لبس فيها – آراء الحكومة » ليقرأها النحاس فحسب ، ولا يحتفظ بها !

قرأ « النحاس » المذكرة وأعادها إلى « السير برسى لورين » قائلا :

– سأستسلم إذا أصرت بريطانيا . ولكنى مازلت عند رأيى بأن اشتراك « ماهر . والنقراشى » سيساعد على تمرير المعاهدة .

ويقترح « النحاس » ، كحل وسط ، ضم أحد الرجلين إلى الوزارة .

ويكتب المندوب السامى إلى لندن قائلا :

« أوصى – إذا وافقتم – على اشتراك « النقراشى » فى الوزارة ، فلم تكن هناك أدلة كافية لإدانته فى قضية الاغتيالات السياسية الكبرى ، حسب رأى رئيس المحكمة القاضى « كيرشو » .

وتوافق لندن ويصبح « محمود فهمى النقراشى » وزيرًا للمواصلات يوم أول يناير ١٩٣٠ فى وزارة « مصطفى النحاس باشا » الثانية !

ويكتب « السير برسى لورين » ، بعد ذلك ، إلى وزير خارجيته قائلا :

« لم تكن قائمة الوزراء مطمئنة ، فقد اعتبرت الجالية الأوربية « النقراشى » شخصًا أفلت من الإعدام . وكان مستحيلا مقاومة الإحساس بالقلق ، لأنه تولى مسئولية الوزارة التى يعمل بها أغلبية الموظفين البريطانيين » .

وتستمر هذه الوزارة فى الحكم أقل من ستة شهور .

* * *

ويختار « النقراشى » عضوًا فى الوفد الذى أجرى مفاوضات معاهدة عام ١٩٣٦ ، ويعود وزيرًا للمواصلات مرة أخرى فى وزارة « النحاس » التى شكلت يوم ٩ مايو عام ١٩٣٦ .

وتبدأ الخلافات بين « النقراشى . والنحاس » .

وتزداد الأمور سوءًا لأن « النقراشى » اختلف مع « مكرم عبيد » أيضًا .

ويتوقع الجميع حدوث انشقاق فى الوفد .

ويزور « الأمير محمد على » الوصى على العرش – يوم ١٥ سبتمبر ١٩٣٦ – « دافيد كيللى » القائم بأعمال السفير البريطانى ويقول له :

– إن وجهة النظر القائلة بأن « أحمد ماهر . والنقراشى » قد ينفصلان عن « النحاس ومكرم » . ويبدءان معارضة فى الوفد ترجع إلى أنهما الرجلان القويان فى الحزب . القادران على التصدى للزعماء الراسخين . ولكن الاعتقاد العام أنه ليس من المحتمل حدوث الانشقاق .

إن « ماهر . والنقراشى » من أصل متواضع – ولكنهما يعاملان إخوانهما بغطرسة وادعاء .

وسلوك « أحمد ماهر » – رئيس مجلس النواب – وقح .. تجاه النواب .. ولا يبالى بترحيبهم . « والنقراشى » مثله فى افتقاره للباقة .

ونتيجة لذلك أصبح معظم زملائهما الآن ضدهما .

أما « مكرم » فعلى العكس . إنه بالغ التهذيب مع الناس من كل الطبقات .

وأنا – أى الوصى على العرش – مع الاعتقاد السائد . بأن « أحمد ماهر . والنقراشى » . لن يكونا فى مركز يسمح لهما بمعارضة « النحاس . ومكرم » بصورة ناجحة .

وهناك سبب لخوف « النحاس . ومكرم » من « أحمد ماهر » . وهو الاعتقاد بأنه مازال على اتصال بعملائه . الإرهابيين السابقين .

رد « دافيد كيللى » قائلا :

– إن « النحاس . ومكرم » كانا تحت حراسة جيدة قبل سفرهما إلى أوربا خوفًا من محاولة قتلهما من جانب عملاء « أحمد ماهر » .

قال « الأمير محمد على » :

– « النحاس . ومكرم » يريدان حكم البلاد ويرفضان الاستماع إلى أحد .

إن الحكومة البريطانية عندما عقدت معاهدة مع مصر . لم تكن تعتزم تسليم البلاد إلى « مكرم والنحاس » .

والآن نتيجة للمعاهدة . سيستبدل الأكفاء فى الوظائف بمحسوبى الوفد . ويمتلئ البوليس بالعملاء الوفديين . ويصبح تحت سيطرة الوفد الكاملة .

* * *

وبقى « النقراشى » فى الوزارة ٥ شهور أخرى . ثم بدأ الانقسام يطفو مرة أخرى على السطح . وتتابع برقيات السفير البريطانى « السير مايلز لامبسون » . إلى لندن . تصف تطورات الخلاف بين « النقراشى . والنحاس » . وتمرد « النقراشى . على النحاس » .

فى ١٦ فبراير عام ١٩٣٧ كتب « السير مايلز لامبسون » فى برقيته رقم ٢٠٩ إلى لندن :

« فقد « النحاس » بعض شعبيته . إن زوجته القروية الشابة . جاهلة بحياة الوزراء ورغباتها جعلت « النحاس » يبدو مضحكًا .

إنها – أى قرينة النحاس – تتصل بالوزراء مباشرة لترقية وتعيين أقاربها .

وقد أبلغنى الوصى على العرش – بعد وفاة الملك فؤاد – أن النحاس أرغمه – فى أغسطس ١٩٣٦ – على توزيع ٨٥٠ لقبًا ووسامًا على أنصار الوفد . وقد أدى هذا لخيبة أمل » .

وفى ١٩ مارس قالت برقية « السير مايلز لامبسون » رقم ٣٤٣ :

« إن رئيس الوزراء – النحاس – يحقق آمال أتباعه الذين عينهم فى مناصب حساسة .

« والنحاس » وزملاؤه – باستثناء « ماهر . والنقراشى » – تنقصهم الكفاءة الإدارية » .

* * *

سافر « النحاس » إلى « مونتربه » ليوقع اتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية .

ويكتب « لامبسون » إلى لندن يوم ٩ يونيو :

« على « النحاس » أن يواجه بعد عودته المنشقين فى حزبه وبالذات « النقراشى » .

و « النحاس » مستعد لإبقائه فى الوزارة إذا أسقط – النقراشى – سياسته الوضيعة بمقاطعة الإنجليز .

ويرى « النحاس » أنه إذا لم يسيطر على « النقراشى » فإن سياسة التعاون مع الإنجليز ستخرب .. و« النحاس » ليس مستعدًا لهذه المغامرة » .

وفى يوم ١٦ يونيو يكتب « السير مايلز لامبسون » :

« أبلغنى « أمين عثمان باشا » أنه فى الوقت الذى لا يصمم فيه « النحاس باشا » على إخراج

« النقراشي » من الوزارة . فإنه قد يضطر إلى ذلك . ما لم يغير « النقراشي باشا » موقفه المعطل والمعادى للبريطانيين .

ويبدو أن « النقراشي باشا » مصمم على إبعاد كل الموظفين البريطانيين فى إدارته وغيرها من الإدارات . والقضاء على كل النفوذ البريطانى حيثما وجد .

باختصار « النقراشي » معاد للبريطانيين فى مشاعره بصورة جوهرية .

أما « النحاس باشا » فقد جعل التعاون الإنجليزى - المصرى بمثابة حجر الزاوية فى كل سياسته .

وهكذا كان « النحاس » مهتمًا للغاية بالتعاون بكافة الطرق مع حكومة صاحب الجلالة ومالم يكن « النقراشي باشا » مستعدًا لأن ينتظم فى الخط . فسيكون عليه أن يمضى .

قلت « لأمين عثمان باشا » :

- ليس فيما سبق شيء يمكننى أن أعترض عليه .

ومعنى ذلك أن « أمين عثمان » يبلغ السفير البريطانى أن « النقراشي » ضد الموظفين الإنجليز فى الحكومة . وفى وزارة المواصلات بالذات . ويريد إخراجهم جميعاً . ولذلك فإن « النقراشي » . هو الوزير الذى يجب أن يخرج .

ويوافق السفير البريطانى على ذلك . بطبيعة الحال .

وفى ٢٦ يوليو يرى السفير البريطانى « أن « النقراشي » سيترك الوزارة بعد أن هدد - مرتين - بالاستقالة » .

ويقول السفير فى برقيته إلى لندن :

« أظهر « النحاس » صفات التعقل السياسى . فهو مؤمن بالتعاون المصرى البريطانى الكامل وأثبت دليلا على ذلك فى مفاوضات « مونتريه » .

وظهر تصميم « النحاس » على التعاون . بكل قلبه . فى نيته التخلص من « النقراشي » . الذى أظهر رغبة محمومة فى التخلص . من كل إنجليزى . يعمل فى خدمة الحكومة المصرية .

وأبلغنى « النحاس » - بطريقة سرية - أنه بعد موافقة « الملك فاروق » سيحدث تعديلا وزاريًا يسقط به « النقراشي » وآخرين من الوزارة » .

ويكتب السفير إلى « أنتونى إيدن » وزير الخارجية البريطانى :

« « النقراشي » ينتقد زعامة « النحاس » منذ فترة طويلة . وقد اختلف « النقراشي » مع « مكرم » . مما جعل الأمور تزداد سوءًا » .

ويقدم « النحاس » استقالة الوزارة كلها إلى « الملك فاروق » يوم ٣١ يوليو ١٩٣٧ فيعهد إليه بتشكيل الوزارة مرة أخرى فيؤلفها خلال ٣ أيام بعد تعديلها ...

أخرج « النحاس » (٤) من الوزراء أولهم « النقراشي » . بعد أن أمضى فى الوزارة ١٥ شهرًا .. تولى خلالها منصب وزير المواصلات ٣ مرات .

وقيل ونشر الكثير عن أسباب الخلاف بين النحاس والنقراشي .. فالنحاس بعد وفاة أعدى أعدائه — وهو الملك فؤاد — وبعد توقيع المعاهدة . وإلغاء الامتيازات وجد أن من حقه « أن يتسامى ويتكبر على زملائه القدامى فى الوفد .. فأطلقوا ألسنتهم فى انتقاده » .

وقيل إن زواج « النحاس » غير المتكافئ من شابة تصغره بثلاثين عاما تقريبا جعلها تعين أقاربها فى مناصب هامة .

وسبب أخير وهو نفوذ « مكرم عبيد » وسيطرته على « النحاس » .

* * *

قال لى الكاتب الصحفى « مصطفى أمين » :

عين « توفيق نسيم باشا » عام ١٩٣٥ أبناء شقيقة « النحاس » موظفين فى البرلمان .. والبرلمان لا يتقيد باللوائح المالية للدولة . ومن ثم يستطيع منح ، غير المؤهلين ، مرتبات عالية .

ورأت قرينة « النحاس » تعيين أشقائها وأقاربها أيضًا .

ومن البرلمان انتقلت الاستثناءات لوظائف الدولة .

ومن أشقاء قرينة « النحاس » إلى أقارب زوجات الوزراء .

واحتج محمود فهمى النقراشي داخل مجلس الوزراء فقال النحاس :

— إن « سعد زغلول » أعطى استثناءات للوفديين وأراد تعيين أقاربه . وقال إنه كان يتمنى أن تكون الحكومة كلها (زغلولية) .

رد « النقراشي » :

— « سعد زغلول » أراد تعويض ثوار عام ١٩١٩ . الذين سجنوا . والذين حرموا من التعليم ، أو منعوا من استكمال دراستهم ، بسبب الاعتقالات والمحاكمات ، أما تعيين أقارب الوزراء وأقارب زوجات الوزراء فلا أوافق عليه » .

وكانت هذه هى البداية .

* * *

كتب الأستاذ « عبد الرحمن الرافعى » فى الجزء الثانى من كتابه « فى أعقاب الثورة المصرية » .

كان « النقراشى » دعامة كبرى من دعائم الوفد .

وحجة « النحاس » فى إخراجه . أنه كان كثير المعارضة داخل الوزارة . وأن سير العمل يقتضى تجانسًا .

وكان « النقراشى » يعارض فى تصرفات تمس سمعة الحكم وسلامته ، فعارض فى الاستثناءات والمحسوبيات وكان على حق فى هذه المعارضة .

« والنحاس » بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ تساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة .

وقد عارض « النقراشى » فى تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التى ارتآها « النحاس » .

طلب « النحاس » إلى الوزراء – فى مجلس الوزراء – الموافقة على المشروع دون دراسة كافية ، وأن يقروا إعطاءه لشركة الكهرباء الإنجليزية ، دون عرضه على خبراء عالميين ، ودون طرحه فى مناقصة ، فاعترض « النقراشى » ،و« محمود غالب » وزير الحقانية ، « ومحمد صفوت » وزير الأوقاف .

وطلبوا التريث واستيفاء الدراسة ، وطرح المشروع فى مناقصة عالمية ، وعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق .

وإخراج « النقراشى » كان نقطة التحول فى سياسة الوفد . فأخذ يسلك سبيلا لا يتفق مع الروح القومية ، ولا مع الاستقامة والنزاهة » .

ويقول « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » فى مذكراته: « إن بعض الشركات العالمية عرضت استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان بمبلغ ٥ ملايين جنيه . فى حين طلبت الشركة الإنجليزية ٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . ومن هنا كان تمسك « النقراشى » وزملاؤه بضرورة طرح العملية فى مناقصة . وتمسك الوزراء الآخرون بالشركة الإنجليزية بحجة أن لهذه الشركة سرًّا فنيًّا لا يمكن إفشاؤه وهذا السر يبيح للحكومة المصرية التجاوز عن المناقصة إلى الممارسة » .

وخطب « النحاس » فى ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ بالإسكندرية فشرح الخلافات المتكررة فى مجلس الوزراء بين « النقراشى » من ناحية « ومكرم عبيد » من ناحية أخرى .. فقال :

« رأيت إخراج « النقراشى » ، برضائه ، مع الاحتفاظ بوفديته » .

* * *

عرض « النحاس » على « النقراشي » أن يكون عضوًا فى مجلس إدارة شركة قناة السويس بمرتب ٥٠٠٠ جنيه سنويًّا ، وهو مرتب ضخم فى ذلك الوقت .

ورأى السفير البريطانى فى هذا العرض (ضربة معلم) من « النحاس » .

إذا قبل « النقراشي » الوظيفة والمرتب الضخم ، فإنه يتحول من سياسى إلى رجل أعمال يلتزم الصمت خوفًا على مصالحه .

ويستفسر السفير البريطانى يوم ٧ أغسطس من « أمين عثمان » الذى يقول :

– إن « النقراشي » لا يريد الربط بين خروجه من الوزارة وقبول عضوية مجلس إدارة قناة السويس ، « النقراشي » يريد أن تمر فترة يقبل بعدها المنصب .

ويقول « أمين عثمان » للسفير :

– « النقراشي » قال « للنحاس » إنه لن يغضب إذا عرض منصب قناة السويس على غيره ... « والنحاس » من ناحيته لا يرى نفسه ملزمًا بشىء « للنقراشي » .

* * *

ولكن « النقراشي » يمضى فى طريقه بعيدًا عن قناة السويس ورجال الأعمال .. والوفد ..

ويصدر « النقراشي ، ومحمود غالب ، ومكرم عبيد » ، بيانات متناقضة عن أسباب الاستقالة مما ساعد على زيادة الخلافات بين « النقراشي ، والنحاس » .

وتكون النهاية بين « النحاس ، والنقراشي » ، عندما أصدر الوزير السابق بيانًا يوم ٦ سبتمبر ذكر فيه موقفه من مشروع كهربة خزان أسوان بدون مناقصة ، ودعا حكومة الوفد إلى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم ، وحل جميع فرق القمصان المؤيدة للوفد ولخصوم الوفد أيضًا .

رد الوفد على هذا البيان ، بعد ٦ أيام ، بقرار باعتبار « النقراشي » منفصلا عن الوفد .

ورفض عضو واحد الموافقة على هذا القرار ، وهو « الدكتور أحمد ماهر » رئيس مجلس النواب الذى أصر على أنه يعتبر « النقراشي » عضوًا فى الوفد !

وفى أوائل يناير ١٩٣٨ قرر الوفد فصل « الدكتور أحمد ماهر » ، الذى أنشأ مع « النقراشي » (الحزب السعدى) .

وبعد ١٠ شهور من خروج « النقراشي » نجده وزيرًا للداخلية فى وزارة « محمد محمود » لمدة ١٤ شهرًا .

وكانت وزارة الداخلية تمنح الصحفيين وغيرهم مصروفات سرية .

وقد رفض « النقراشي » كوزير للداخلية أن يصافح أحدًا حصل على هذه المصروفات وكان يترك لسكرتيره لقاء هؤلاء الصحفيين وتقديم المرتبات والمكافآت السرية لهم ، ولكنه – شخصيًّا – لا يستقبلهم أو يصافحهم .

وعين « النقراشي » وزيرًا للمعارف في وزارة « علي ماهر » عام ١٩٣٩ لمدة ١٠ شهور ، ووزيرًا للداخلية شهرين ونصف في وزارة « حسن صبري » عام ١٩٤٠ . ومنها نقل للمالية ١٩ يومًا فقط ثم استقال عندما قرر الحزب السعدي الانسحاب من الوزارة .

وعندما تولى « الدكتور أحمد ماهر » رئاسة الوزارة في ٩ أكتوبر عام ١٩٤٤ اختار « النقراشي » وزيرًا للخارجية . وظل يشغل هذا المنصب حتى مساء ٢٤ فبراير ١٩٤٥ . عندما عين رئيسًا للوزارة بعد مصرع « أحمد ماهر » .

* * *

وهكذا جاء « محمود فهمي النقراشي » إلى رئاسة الوزارة !

وصفه الكاتب الصحفي « محمد زكي عبد القادر » بأنه « .. رجل ممتلئ له وجه مشرق . تبدو عليه الصحة . وفي عينيه بريق تشعر منه لأول وهلة بوميض من التصميم والعزم والاستقامة .

لم تكن حياته كثيرة ولا مجاملاته كثيرة .

ولعله يعتمد على وجهه الذي ، وإن لم يكن معبرًا ، إلا أنه يوحي حتمًا بالصدق والاطمئنان .

رأيته في قفص الاتهام . حبل المشنقة قريب من عنقه ، وهأنذا أراه الآن وهو على مقعد رئيس وزراء مصر ، من كان يتصور وأنا جالس في قاعة جلسة الإحالة بمحكمة جنايات مصر . مبهور الأنفاس مأخوذًا برهبة الموقف . والقاضي البريطاني « كيرشو » يحدجه وزميله « أحمد ماهر » بنظرات فيها الغيظ والحقد . والرجل صامد ساكت مؤمن صابر مبتسم .

من كان يظن أن الأيام ستجمعني به الآن وهو رئيس للوزراء ! .

هذا المكافح العظيم . هذا الوطني المتقد حماسة . الذي خرج من صفوف المدرسين ليكون ثائرًا عظيمًا ، وإنسانًا يكاد يقدم رقبته فداء وطنه .

ما أعجب المقادير . وما أعظم الدرس الذي تعطيه للخاملين المسلمين القابعين . يخشون الخيال ، والحقيقة ، ويجفلون من مجرد التفكير في عمل من أعمال البطولة » .

الدرس الأول .. لناظر المدرسة

لم يكن الملك مستريحًا « للنقراشي » .

التقى « بالدكتور محمد حسين هيكل باشا » . رئيس مجلس الشيوخ عقب اغتيال « أحمد ماهر » فقال للملك :

— أخشى أن يكون « النقراشي » ممن لا يسهل التعاون معهم . لقد حدثت بيني وبين « الدكتور ماهر » ألوان من الاحتكاك أول عهده بالوزارة . ثم تفاهمنا تمام التفاهم وصرنا صديقين . أما « النقراشي » فلا أظن فيه المرونة التي كانت في « ماهر » .

* * *

كانت الظروف المحيطة « بالنقراشي » صعبة للغاية .

صديقه وزميله في الكفاح ضد الإنجليز اغتيل داخل البرلمان بطريقة كان لها وقع الزلزال في مصر . منذ اغتيال رئيس الوزراء « بطرس غالي باشا » عام ١٩١٠ .

والسفير البريطاني يعاديه ويرى فيه خصمًا قديمًا للإنجليز . منذ الاستقلال . وعلى امتداد ٢١ عامًا متصلة .

« ومصطفى النحاس » يعتبر « النقراشي » منشقًّا على الوفد . ومن ألد أعدائه . لأنه تمرد على الزعامة الوفدية واتهمها — وهو عضو في الوفد — بعدم النزاهة .

ولم يكن هؤلاء هم كل خصوم « النقراشي » .. ولكنهم كانوا أقوى هؤلاء الخصوم .

* * *

بدأت مشاكل « النقراشي » بعد منتصف الليلة التي عهد إليه فيها بتشكيل الوزارة .

كانت المشكلة مع صاحب الجلالة نفسه !

فكر « الملك فاروق » في بقاء الوزارة كما هي ، وأن يعين « النقراشي » رئيسًا لها ، فالوزارة باقية ورئيسها وحده ، مات ، ويعين بدله .

أجاب « الدكتور هيكل » على « فاروق » قائلا :

– الوزارة سقطت بوفاة « ماهر باشا » ، ولم يبق لها وجود . والتقاليد الدستورية تقضي بأن يعهد الملك إلى من يؤلف الوزارة من جديد .

وينضم الوزير « محمود باشا حسن » الذي كان رئيسًا لقضايا الحكومة إلى رأى « هيكل باشا » ، وكذلك فعل باقي الوزراء .

ويكون رأى « النقراشي » أيضًا أنه لابد من أمر ملكي بتأليف الوزارة .. ولابد من أن يرفع « النقراشي » إلى الملك أسماء الوزراء ، ولابد من صدور مرسوم ملكي بتشكيل الوزارة .

وينزل الملك على رأى الجميع .

كتب « الملك فاروق » إلى « النقراشي » وهو يكلفه بتشكيل الوزارة :

« عزيزى

أحزنني حادث الاعتداء الفظيع الذي أودى بحياة المغفور له « أحمد ماهر باشا » .

ولما عهدناه فيكم ، أصدرنا أمرنا إليكم للأخذ في تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا » .

ويرد « النقراشي » قائلا :

« لست أخفي يا مولاى أنها مهمة شاقة ، وقد رأيت أن أشرك معي في الوزارة حضرات الوزراء الذين اشتركوا مع المغفور له « الدكتور أحمد ماهر » في وزارته » .

ولكن « النقراشي » لا يختار .

بقي كل وزراء « أحمد ماهر » كما هم ، فرضهم الملك ، وفرضتهم ظروف الاغتيال ، وفرضتهم الأحداث السياسية القائمة في ذلك الحين ... وعداء كل الأحزاب المؤتلفة في الحكم للوفد .

كانت الوزارة مؤلفة من ١٣ وزيرًا يمثلون ٤ أحزاب سياسية .

« الهيئة السعدية » أو « الحزب السعدى » الذى أصبح رئيسًا له .. وله ٤ وزراء « محمود غالب باشا » وزير الأشغال ، « وإبراهيم عبد الهادى » ، وزير الصحة ، « وعبد الرازق السنهورى

بك » وزير المعارف » وعبد المجيد بدر بك » وزير الشئون الاجتماعية .

والأحرار الدستوريون ولهم ٤ وزراء هم « الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا » وزير الأوقاف . « وأحمد عبد الغفار باشا » وزير الزراعة . « وإبراهيم دسوقى أباظة » وزير المواصلات . « وحفنى محمود بك » وزير التجارة والصناعة .

والكتلة الوفدية ويمثلها ٤ وزراء هم رئيس الحزب مكرم عبيد باشا وزير المالية . « وطه السباعى بك » وزير التموين . « وراغب حنا بك » وزير الدولة . « والسيد سليم » وزير الدفاع الوطنى .

والحزب الوطنى ورئيسه « حافظ رمضان باشا » وزير العدل .

واحتفظ « النقراشى » لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة .

* * *

بعد انتهاء الحرب الأولى ، قامت ثورة ١٩١٩ فى مصر تطالب بالاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن مصر .

وفى سنة ١٩٤٥ ، كانت مصر تطلب الاستقلال الكامل ، وجلاء القوات البريطانية ، وتعديل المعاهدة ، وخروج « اللورد كيلرن » الذى حكم مصر منذ عام ١٩٣٤ .

رأى المصريون أنهم قدموا تضحيات كثيرة ساعدت الحلفاء على تحقيق النصر ولذلك فمن حقهم أن تكون لهم السيادة على أرضهم .

وإذا كان المصريون عام ١٩١٩ ، يبكون قتلاهم الذين أرغموا على المشاركة فى الحرب ، وينعون محاصيلهم التى استولى عليها الإنجليز فى الحرب الأولى .

فإن المصريين فى عام ١٩٤٥ كانوا يريدون عملا لعشرات الألوف من المصريين ، الذين ستستغنى عنهم القوات البريطانية والأمريكية ، وإصلاح المرافق الذى لم يتم بسبب الحرب . ثم التوسع فى التعليم ... إلخ .

وأراد المصريون الإفراج عن أرصدتهم المجمدة فى بريطانيا ؛ فقد حدث خلال سنوات الحرب أن أخذت بريطانيا من مصر القطن المصرى ، وغيره بالجنيه المصرى الذى اشترته بريطانيا من البنك الأهلى المصرى ووضعت الثمن بالعملة الصعبة فى لندن .

وتجمعت هذه الأرصدة الإسترلينية حتى وصلت إلى نحو ٤٠٠ بليون جنيه إسترليني خلال سنوات الحرب . واحتاجت إليها مصر لتشترى ما تريد . ولكن بريطانيا اتفقت مع مصر على منحها ١٠ ملايين جنيه إسترليني فقط خلال عام ١٩٤٥ ، وبعض القمح والسماد !

تجمعت المشاكل أمام « محمود فهمي النقراشي » بصورة لم تعرفها مصر إلا بعد الحرب العالمية الأولى .

وكانت الحرب العالمية الثانية فى مراحلها الأخيرة .

فى اجتماع مشترك بين مندوبين لوزارة الشئون الاجتماعية المصرية وحضور ممثلين للقوات البريطانية .. قدم البريطانيون البيانات التالية ردًا على أسئلة الجانب المصرى .

١ – يحتمل بعد استسلام ألمانيا بفترة ، تخفيض عدد العاملين المصريين المدنيين فى القوات البريطانية تدريجيًا .. ومن غير المحتمل أن تجرى تخفيضات كبيرة فى العمال المهرة قبل انتهاء الحرب مع اليابان .

٢ – السلطات العسكرية غير مستعدة للاحتفاظ بعمال يزيدون عن حاجتها لأسباب اقتصادية ولكنها ستبلغ الحكومة المصرية – قبل فصل العمال – بأطول مدة ممكنة .

٣ – تبحث السلطات البريطانية مسألة منح تعويضات للكتبة ، والمراقبين ، والحرفيين المفصولين ، ولكنها غير مستعدة لأكثر من ذلك .

أعربت السلطات المصرية عن خيبة أملها لأن الجيش البريطانى غير قادر على دفع تعويضات للجانب الأعظم من العاملين . إن الكتبة والمراقبين والحرفيين لا يشكلون سوى قسم صغير من مجموع العاملين .

أوضح ممثلو القوات البريطانية وجود صعوبات إدارية كبيرة ، تواجه دفع تعويضات للعمال غير المهرة ، لأن سجلات الجيش لا توضح مدة الخدمة .

... والجيش لا يتصور إمكانية دفع تعويضات لعمال دون أن يكون واثقًا من مدة عملهم .

ولا يتصور إمكانية دفع تعويضات للجميع نظرًا للنفقات الكبيرة التى سيتكبدها » .

هذه هى المشكلة الأولى العاجلة التى يواجهها « النقراشى » .

* * *

وكانت أمام « النقراشى » مشاكل أخرى من التنظيمات والأحزاب الجديدة : الإخوان ، والشيوعيون ، ومصر الفتاة ، والجيل الجديد من المصريين ، الذين تعلموا ويتمنون حياة اجتماعية وسياسية أفضل بعد انتهاء الحرب .

والجو السياسى كله بالغ التعقيد ومراكز القوى متعددة .

* * *

كان « الملك فاروق » يحكم مصر .. جلس على العرش يوم ٦ مايو ١٩٣٦ وعمره ١٧ سنه وفى

عهده وقعت معاهدة ٣٦ مع بريطانيا .

وخلال السنوات التسع الأولى فى حكم « فاروق » ، تولى رئاسة الوزارة كل من « مصطفى النحاس ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر ، وحسن صبرى ، وحسين سرى ، ومصطفى النحاس ، وأحمد ماهر » ، أى ٧ رؤساء وزارات فكان متوسط عمر الوزارة أقل من عشرين شهرًا .

وقد مات من هؤلاء اثنان ، هما « حسن صبرى ، وأحمد ماهر » ، — داخل مبنى البرلمان — الأول وهو يلقى خطاب العرش ، والثانى بعد أن القى خطاب الحرب ، الذى يطالب فيه بإعلان مصر الحرب على كل من ألمانيا واليابان .

وقد حل الملك مجلس النواب ٣ مرات منذ تولى سلطاته الدستورية .

وأقال الملك « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد مرتين ؛ فالملك يعصف بالدستور عندما يريد !

وكان « أحمد حسنين باشا » رئيسًا للديوان الملكى ..

وهو — رجل الملك — يكره الوفد ، وعلى صلة طيبة بالإنجليز .

وكان « اللورد كيلرن » هو سفير بريطانيا فى مصر .

وصل إلى مصر يوم ٧ يناير عام ١٩٣٤ باسم « السير مايلز لامبسون » مندوبًا ساميًا لبلاده . وبعد توقيع المعاهدة أصبح سفيرًا .

وكان يجب أن ينتقل ، ، مصر ليبدأ عهد جديد فى العلاقات المصرية البريطانية . ولكن « كيلرن » استمر يحكم بعقلية المندوب السامى .

إنه يعارض أية حكومة ليس له يد فى تعيينها ..

وكان يجمع الأحزاب الائتلافية المشاركة فى الحكم برئاسة « أحمد ماهر » هدف واحد هو العداء للوفد ولرئيسه « مصطفى النحاس » ؛ ولكن قتل « أحمد ماهر » وظهرت الخلافات داخل الوزارة ، وبرزت الطموحات والأطماع .

* * *

« الدكتور محمد حسين هيكل باشا » رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ يرى أنه أحق برئاسة الوزارة من « النقراشى » .

« وهيكل باشا » تولى رئاسة تحرير جريدة « السياسة » الناطقة باسم الحزب فترة طويلة وتولى منصب الوزارة عدة مرات .

وفى وزارة « أحمد ماهر » طلب أن يتولى وزارتين فى وقت واحد : المعارف العمومية والشئون

الاجتماعية . وكان يأمل أن يرفض طلبه ، فلا يشترك فى الوزارة ؛ ولكن طلبه أجيب .

وعندما عدل « أحمد ماهر » وزارته بعد إجراء الانتخابات فى ٨ يناير ١٩٤٥ ، طلب « هيكل باشا » أن يترك الوزارة وأن يعين رئيسًا لمجلس الشيوخ فأجيب إلى طلبه أيضًا .

« ومكرم عبيد » — ٦٠ سنة — رئيس حزب الكتلة .

كان « مكرم سكرتيرًا عامًّا للوفد ثم اختلف مع « النحاس » فاستقال « النحاس » وأعاد تشكيل الوزارة بدون « مكرم » ثم فصله من الوفد عام ١٩٤٢ . وألف « مكرم عبيد » الكتاب الأسود » يروى فيه فضائح « النحاس » ويوجه إليه وإلى أسرة قرينته اتهامات شتى .

ويرى « مكرم عبيد » أن رئاسة « النقراشى » ليست أمرًا طبيعيًّا فإنه أى — مكرم — أقدم من « النقراشى » ومن « أحمد ماهر » فى الوفد ، وكان سكرتيرًا عامًّا للحزب يسبقهما فى كل شىء ..

ولم يخف « مكرم عبيد » هذا الشعور أبدًا وكان الخصم الأول « للنقراشى » داخل الوزارة .

وكان « حافظ رمضان » رئيس الحزب الوطنى ضد مبدأ مفاوضة الإنجليز ..

وعلى حد تعبير « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » فى مذكراته .. قال :

« .. كانت فى الوزارة عوامل داخلية تضعفها » .

* * *

اجتمع الأقطاب الثلاثة : « روزفلت الرئيس الأمريكى ، وستالين زعيم روسيا ، وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا » فى قصر ليفاديا — القصر الصيفى السابق للقيصر — بمدينة يالتا على شاطئ القرم يبحثون مستقبل العالم بعد الحرب .

بدأت الاجتماعات يوم ٤ فبراير ١٩٤٥ واستمرت أسبوعًا وصدر قرار بعقد مؤتمر الأمم المتحدة « لتنظيم العالم » يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ بمدينة سان فرانسسكو .

وتقرر أن تدعى للاجتماع الدول المتعاونة فى الحرب ، وكذلك الدول التى تعلن الحرب على ألمانيا فى موعد أقصاه أول مارس .

روى « السير الكسندر كادوجان » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية فى مذكراته ما جرى فى تلك الاجتماعات فقال :

« إن الزعماء الثلاثة الكبار لم يكونوا يعرفون عما يتحدثون ويناقشون .

كان « تشرشل » يجهل كل شىء عن تنظيم الأمم المتحدة . ورفض أن يقرأ أية كلمة قدمت إليه . ومع ذلك فإن هذا الرجل العجوز السخيف انطلق يتكلم عن المنظمة العالمية .

وما قاله كان على العكس تمامًا مما اتفقنا عليه مع الأمريكيين ، وقد اضطررت — أى

« كادوجان » — إلى أن أقول للأمريكيين — سرًّا — ألا يأخذوا اقتراحات « تشرشل » على محمل الجد ، ووعدتهم بإصلاح الأمر .

وكان « تشرشل » يحتسى (جرادل) كاملة من الشمبانيا تتلف صحة الإنسان العادى .

وكان إيدن سطحيًّا .

وقد اضطررت أن أشرب نخبًا فى صحة الدبلوماسى السوفيتى « فيشنسكى » الذى لا تساوى صحته قرشًا واحدًا عندى . ولا أُحب أن أقول شيئًا طيبًا عنه ، ولكن لا يضيرنى أن أشرب نخباً فى صحته .

أما الرئيس « روزفلت » فغير مهتم بما نفعله ، وكان طبيب « تشرشل » ، « اللورد موران » يرى أن « روزفلت » هو أول من سيموت من الزعماء الثلاثة .. وضعف صحته هو سر عدم اهتمامه .

وفى آخر يوم لمؤتمر يالتا عرفنا — أى الإنجليز — أن « روزفلت » تفاوض مع « الروس » ، سرًّا ، فى شروط دخولهم الحرب ضد اليابان .

وقد احتج « إيدن » على ذلك وقال إن روسيا تحارب لحسابها ، وكان يجب على « روزفلت » أن يستشير الصين .

ووقف « إيدن » ضد الاتفاق الذى عقده « روزفلت ، وستالين » .

وطلب « إيدن » من « تشرشل » ، أمام « روزفلت ، وستالين » ، عدم التوقيع . وانضممت — أى « كادوجان » — إلى رأى « إيدن » ولكن « تشرشل » وقع .. وقال لنا بعد ذلك إنه خاف أن تفقد بريطانيا نفوذها فى الشرق الأقصى .

وكان اتفاق يالتا ، ضد اتفاق القاهرة ، الذى عقده « روزفلت ، وتشرشل » مع « ستالين » فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ .

وتضمن اتفاق يالتا ، التزام الحلفاء المقدس بالحفاظ على وحدتهم فى السلم ، كما حرصوا عليها خلال الحرب .

ولكن الاتفاق تضمن اقتطاع مناطق من بولندا وضمها للسوفيت .

وأعلن « تشرشل » أنه مادام « ستالين » باقيًا فإن الصداقة البريطانية مستمرة .

ولكن بعد شهر من الاتفاق ، سافر ٦ من زعماء بولندا إلى موسكو للاتفاق مع السوفيت على اعادة تشكيل الحكومة البولندية .

ولم يسمع أحد عن هؤلاء الزعماء فقد اختفوا فى موسكو . وأعلن السوفيت بعد ذلك أنهم اعتقلوا الجميع .

ووضع السوفيت حكومة موالية لهم فى رومانيا وأرغموا « الملك مايكل » على طرد الحكومة الائتلافية .

ورفض « مولوتوف » ، وزير الخارجية السوفييتى بعد ذلك — تفسير الحلفاء لاتفاقيات يالتا ..

وأدرك « تشرشل » أن ما جاء فى بيان يالتا — عن أوروبا المحررة من النازية ، لن يكون صحيحًا لأن بريطانيا وأمريكا لن يكون لهما أى نفوذ فى شرق أوروبا » .

وكان « كادوجان » يكتب رسالة يومية إلى زوجته خلاصتها :

— ياليتك ترين كيف آكل .. أمامى الكافيار صباحًا و ... إلخ .

وكان كل شيء بالبطاقات فى بريطانيا خلال الحرب ، فقد خسرت بريطانيا بسبب الحرب ٧٠٠٠ مليون جنيه .

وهذه الصورة تبين ماذا جرى داخل المؤتمر ..

المنتصرون يريدون اقتسام العالم وتوزيع مناطق النفوذ فيما بينهم .

* * *

كان اتفاق يالتا هامًّا بالنسبة لمصر ، التى يجب أن تعلن الحرب على ألمانيا إذا أرادت حضور اجتماعات الأمم المتحدة .

وجاء إلى القاهرة من يالتا « تشرشل ، وإيدن » وزير خارجيته « وكادوجان » .

واجتمع « تشرشل » فى الفيوم « بالملك فاروق » ، والملك « عبد العزيز آل سعود » .

وزار وزير خارجية بريطانيا « أحمد ماهر باشا » رئيس الوزراء يطلب منه أن تعلن مصر الحرب على المانيا .

وزار «كادوجان » ، « وكيلرن » ، «أحمد ماهر » لنفس الغرض . وأبلغ « ماهر باشا » رئيس ديوان « الملك فاروق » بضرورة إعلان الحرب لتثبت مصر شخصيتها ويكون لها — فى مؤتمر الصلح — رأى ودور .

وقال «كادوجان » ، « لماهر باشا » :

— قرار الحرب لم يفرض التزامات عسكرية أو مالية على مصر .. ولن يشترط على مصر إرسال قوات محاربة إلى اليابان .

وقال «كادوجان » :

– إن الاتحاد السوفيتي هو الذى أصر على ضرورة إعلان الحرب .

وخطب « تشرشل » .. بعد ذلك فى لندن فأشاد « بجهود مصر وجيشها فى الحرب وحماية الجيش المصرى للدلتا .. وقال إننا وجدنا كل التسهيلات من مصر فى أثناء الحرب » .

وأضاف :

– إن أحدًا لم يضغط على مصر لإعلان الحرب .

* * *

اختلفت الأحزاب العربية الحاكمة حول قرار إعلان مصر .. (دولة محاربة) .

السعديون يرون أن يعلن مجلس الوزراء القرار .

والدستوريون والكتلة يردون بأنه لابد من عرض الأمر على البرلمان والحصول على موافقته لأن الحرب ضد اليابان ليست حربًا دفاعية !

والحزب الوطنى يرى عدم دخول الحرب على الإطلاق . واستقال « حافظ رمضان » رئيس الحزب ووزير العدل من الوزارة احتجاجًا ضد اتخاذ هذه الخطوة . ولكن القصر أقنعه بالبقاء وعدم تقديم الاستقالة كل ذلك وقرار الحرب مسألة شكلية لأن الحرب فى شهورها الأخيرة .. ومصر لن تقاتل إلا على الورق .

* * *

دعى البرلمان إلى الانعقاد وتكلم « الدكتور أحمد ماهر » فى مجلس النواب فشرح وجهة نظره . ولكنه اغتيل عند انتقاله إلى مجلس الشيوخ .. فدفعت مصر ثمن إعلان الحرب .. حياة ماهر باشا .

وجاء النقراشى ليكون مطالبًا باتخاذ قرار إعلان الحرب .. وللنقراشى أغلبية فى مجلس النواب الذى يضم ١٢٥ نائبًا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين – و ٢٩ من الكتلة – حزب « مكرم عبيد » – و ٧ من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ، ويرأس هذا المجلس « حامد جودة » من الحزب السعدى .

وكان الوفد قد قاطع الانتخابات التى جرت لمجلس النواب يوم ٨ يناير فى نفس العام .

أما مجلس الشيوخ فيرأسه « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » رئيس حزب الأحرار الدستوريين والأغلبية فيه أيضًا لأحزاب الحكومة والمستقلين .

* * *

بعد يوم واحد من أداء رئيس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام « الملك فاروق » اجتمع

مجلس النواب فى جلسة سرية وقرر – يوم ٢٦ فبراير – منح الثقة للحكومة وإعلان الحرب ، على ألمانيا واليابان .. وذلك بأغلبية ٢١٤ ضد اثنين فقط .

أما فى مجلس الشيوخ ، الذى انعقد فى نفس اليوم ، فكانت الموافقة بأغلبية ٦٥ ومعارضة ٤٥ .. لأن الوفد ممثل تمثيلا قويًا فى هذا المجلس .

والوفد فى المعارضة .. غير الوفد فى الحكم ..

ساند الوفد الإنجليز طوال سنوات الحرب .

ولكن الوفد – فى المعارضة – يصدر بيانًا ضد إعلان الحرب لاكتساب الأنصار .. وللتلويح للسفارة بما يمكن أن يفعله ، الوفد .. وهو فى المعارضة .. من إثارة الجماهير ضد بريطانيا !

* * *

هاجمت صحف الوفد قرار مصر ، واتهمت الحكومة بالزج بالبلاد فى الحرب ، وطالبت بوجوب موافقة الشعب أولا على إعلان الحرب ، أى بإجراء انتخابات عامة جديدة ، لأن البرلمان الحالى لا يمثل الأمة .

وفى بيانه اتهم « مصطفى النحاس » الحكومة بالإضرار بمصالح البلاد ، وأنها تعرض مصر لخسائر فادحة من الرجال والأموال . وتلقى على البلاد تبعات وأهوال الحرب التى أمكن تجنبها والابتعاد عنها .

وكان « نورى السعيد » رئيس الوزراء فى العراق ، قد أعلن الحرب على المحور – ألمانيا وإيطاليا واليابان – فى يناير ١٩٤٣ ؛ أما تركيا وسوريا ولبنان ، فأعلنت الحرب فى نفس الفترة التى اتخذت فيها مصر قرارها بهدف واحد ، هو الاشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو وليس إرسال قوات محاربة !!

* * *

وإذا كان قرار إعلان الحرب هو المشكلة الأولى التى واجهها « النقراشى » فإن « اللورد » ، كان ، وظل ، المشكلة الدائمة والمزمنة .

لقد انهالت برقيات السفير على لندن ضد « النقراشى » طوال فترة بقائه فى الحكم .

وفى هذه البرقيات قال « كيلرن » :

« » إن موت « أحمد ماهر » كان من سوء حظ بريطانيا ومصر أيضًا .

وبوجود « النقراشى » فى السلطة ، فإن علاقة مصر ببريطانيا ، تفتقر إلى درجة كافية من

الإخلاص والصراحة من جانب مصر ، وهو الأمر الذى كان يدعو للتفاؤل طوال فترة رئاسة « أحمد ماهر » .

وأدى ، ما يتصف به « النقراشي » من ضيق الأفق ، إلى هبوط الثقة المتبادلة .

* أصبحت مصر بالارتباك فى تصريف أمورها الداخلية ، وبصفة خاصة عقب موت « أحمد ماهر باشا » بسبب افتقارها لزعامة مؤثرة ، وبسبب الانشقاق المستمر داخل صفوف الحكومة .

* إن ما يتميز به « النقراشي » من حساسية واستبداد ، وعقليته المشوشة ، سيشكلان عوائق بالغة فى تعامله مع زملائه ، من غير السعديين ، وفى علاقاته مع الحكومة البريطانية .

* موقف « النقراشي » من بريطانيا العظمى يفتقر للوضوح والإقدام وسلوك رجل الدولة .. وهى الأمور التى يتميز بها سلفه .

وتصرفاته تتميز بالشك ، والتردد ، وعدم التجاوب » .

ولم يكن هذا هو رأى « كيلرن » وحده .

إن رأى الإنجليز فى « النقراشي » لم يتغير أبدًا منذ تركزت الأضواء عليه فى عهد « سعد زغلول » .

كان هذا هو رأى « اللنبى » ، ثم « اللورد جورج لويد » ، « والسير برسى لورين » .

وبعد نقل « كيلرن » من مصر ، بقى رأى الإنجليز فى « النقراشي » ثابتًا لا يتبدل .

كتب « السير رونالد كامبل » السفير الذى جاء بعد « كيلرن » يقول فى ٥ يونيو ١٩٤٧ :

« إن « النقراشي باشا » ضيق الأفق عنيد ، لا يتسم بالمرونة .

ومن الطريف أن نتذكر لدى استخدامنا لهذه الأوصاف أنه قد بدأ ناظر مدرسة .

وبالنسبة لأكثر الفترات سوادًا فى حياته فإنه – على حد قول أصدقائه البريطانيين – ينفى بشدة أى اشتراك ، على أى مستوى من جانبه ، فى حادث اغتيال « السردار السيرلى ستاك » .

ولكنه يعرف أن البريطانيين يتذكرون أنشطته المتطرفة . ويعتبرونه شريكًا فى كثير من الاغتيالات . ولا يعفيه الكثير منهم من الاشتراك فى جريمة اغتيال « السردار » .

وإنى على يقين من أنه ، فى قرارة نفسه ، لديه اعتقاد دائم بأننا نتذكر هذه الأشياء دائمًا ونأخذها عليه . وأن موقفنا تجاهه ، والتصرفات التى قمنا بها وهو رئيس للوزارة ، نابعة من رغبتنا فى معاداته شخصيًا .

وقد صرح لأحد البريطانيين البارزين ، بأن وزراء الخارجية البريطانية ووكلاء الوزارة

الدائمين ، يجيئون ويذهبون ولكن وزارة الخارجية تسير دون تغيير « إنهم يخرجون الدوسيهات القديمة للرجل الجديد ويسير كل شيء كما كان من قبل » .

ولا شك في أن هذا يعكس اقتناعه .

وقد يكون تافهًا إلى أقصى حد . وذا عقلية دموية إذا تضايق منا ، ووجد نفسه عاجزًا عن مواجهتنا .

وقد اتخذ موقفًا أكثر اعتدالا تجاهنا خلال فترة تمتد عدة سنوات حتى عام ١٩٤٣ ، ولكنه في ذلك العام استعاد موقفه المعادي لبريطانيا .

وهو في المفاوضات يفتقر إلى الخيال ، وتعوزه المرونة تمامًا » .

* * *

كان السير « ونستون تشرشل » رئيس حزب المحافظين رئيسًا لوزراء بريطانيا في ذلك الوقت .. « وأنتوني إيدن » وزيرًا للخارجية .

« وإيدن » يؤيد « كيلرن » على طول الخط .

رأى « تشرشل » أن يبين لرئيس وزراء مصر .. الخط الذي ينبغي أن يسير عليه في حكم مصر وهو تنفيذ مطالب بريطانيا .

خطب « تشرشل » في مجلس العموم البريطاني ، فطالب « بتطبيق العدالة في مصر على الذين أدينوا في قضايا الاغتيال السياسي » .. يقصد بذلك إعدام قاتلي « اللورد موين » ، وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط .

* * *

استقبل اليهود بفرح بالغ نبأ تعيين « اللورد موين » وزيرًا للمستعمرات في بريطانيا يوم ٤ فبراير ١٩٤١ لأن الوزير السابق لم يحقق لليهود ما يريدون في فلسطين .

وبعد ٢٣ يومًا من تعيينه أطلق الوزير الجديد سراح « موشى ديان » ، و٤٢ من عصابات « الهاجاناه » الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية في فلسطين .

واختير « اللورد » بعد ذلك عضوًا في اللجنة السداسية التي شكلها « ونستون تشرشل » لبحث السياسة البريطانية في فلسطين ، وتقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية .

وفي هذه اللجنة رأى « موين » ضم صحراء النقب للأردن ، لا لدولة إسرائيل الجديدة .. إذا قامت .

وحدث أن وصلت باخرة قديمة اسمها « ستروما » — حمولتها الرسمية ١٠٠ راكب من ميناء

(الروماني) إلى البحر الأسود ثم استانبول تحمل ٧٦٩ مهاجرًا أوربيًا يهوديًا ، نصفهم
والأطفال ، في طريقهم إلى فلسطين .

« اللورد موين » إعادة الباخرة إلى البحر الأسود . وقال في الأوراق الرسمية السرية إن
٧ يهوديًا إلى فلسطين سيكون له تأثير محزن في دول البلقان ، وسيشجع اليهود الآخرين
ة والنزوح إلى فلسطين .

إن هذه العملية شجعها (الجستابو الألماني) ليتسلل عملاء النازية إلى فلسطين .

ح « موين » على المندوب السامي البريطاني السماح بإدخال الأطفال – الذين تقل
عن ١٦ سنة فقط – إلى فلسطين .. بغير آبائهم .

الباخرة « ستروما » ، منذ رحيلها من روما في ١٢ ديسمبر ١٩٤١ حتى ٢٤ فبراير في

٢٤ فبراير وعلى بعد ٥ أميال من البوسفور انفجرت ستروما .

ـ أسباب كثيرة لذلك منها أنها اصطدمت بلغم ، ومنها انفجار قنبلة كانت في السفينة .
أيضًا إن اليهود فجروا الباخرة بحمولتها من البشر لإثارة قضيتهم .. ولم ينج من الركاب
ت رجل وامرأة ، سمح لها بدخول فلسطين .

رجال عصابة الهاجاناه اليهودية قد فجروا السفينة « باتريا » في ميناء حيفا احتجاجًا على
ـ لركابها وعددهم ٢٥٠ بدخول فلسطين . وذلك يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٠ فغرق الجميع .

* * *

ـ « موين » بعد خروجه من الوزارة في مجلس اللوردات يوم ٩ يونيو عام ١٩٤٢ ،
هجرة اليهودية إلى فلسطين وقال إن مطالب الصهيونيين تثير مشكلتين أساسيتين :

، : إنهم يريدون هجرة واسعة إلى بلد مزدحم بالسكان .

: إنهم يريدون سيطرة عنصرية للمهاجرين الجدد ، على السكان الأصليين .

« موين » :

ـ اليهود ليسوا عنصرًا على الإطلاق .

بالنسبة للعرب فإن اليهود ليسوا أعداء لهم في الثقافة فحسب ، بل أعداء في الدم أيضًا .

ـ فلسطين لا تستطيع امتصاص ٣ ملايين من يهودي أوربا . لأن هجرة على هذا النطاق
تير كارثة خاطئة وحلمًا غير علمي . إن العرب الذين عاشوا في فلسطين ودفنوا أمواتهم
، ٥٠ جيلا لن يسلموا طواعية أرضهم أو الحكم الذاتي لليهود .

• لقد أعلن الدكتور « حاييم وايزمان » — الذى أصبح فيا بعد أول رئيس لدولة إسرائيل — أن فلسطين وحدها تستطيع امتصاص اليهود الذين بلا مأوى ولا دولة وشردتهم الحرب .

إن معنى ذلك توجيه عطف العالم إلى استشهاد اليهود ، وأن يرفض الصهاينة كل الخطط لاستقرار هؤلاء الضحايا فى أى مكان آخر.. ألمانيا ، بولندا ، أوفى أية منطقة غير مزدحمة بالسكان مثل مدغشقر .

• إن الخوف من سيطرة اليهود على السياسية فى فلسطين سيقل إذا أمكن استقرارهم فى مناطق واسعة .

إن اتحادًا للدول العربية الشمالية — سوريا ، لبنان ، الأردن — يمكن أن يساعد فى إيجاد هذا الحل .

واعترض « موين » فى مجلس الوزراء البريطانى فى مايو ١٩٤٣ — على السماح بهجرة ٤٥٠٠ يهودى بلغارى إلى فلسطين طبقاً لقرار سابق أصدره المجلس بعدم خروج مواطنين من بلاد تشترك فى الحرب ضد بريطانيا .

* * *

وعلى ذلك هاجمت الصهيونية « موين » واعتبرته مسئولا عن فشل بريطانيا فى إنقاذ يهود أوربا من النازيين الألمان فى أثناء الحرب .

وفى الأدب الإسرائيلى الحديث يوصف « موين » بأنه مجرم حرب ومعاد للسامية .

واختار « تشرشل » ، « موين » بعد ذلك وزيرًا مقيمًا لبريطانيا فى الشرق الأوسط ومقره القاهرة .

وقررت عصابة (ليهى) الصهيونية الانتقام من بريطانيا لأنها لم تحقق أحلام اليهود فى فلسطين ؛ ولذلك فإنها قررت اغتيال « موين » لأنه يمثل الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

وبما أن العصابة لا تستطيع إصابة « تشرشل » فى لندن فإن الاختيار الثانى أمامها هو « اللورد موين » فى القاهرة .

أوفدت العصابة اثنين من شباب أعضائها وهما « الياهو حكيم ، والياهوبت تزورى » إلى القاهرة فأطلقا عليه الرصاص وهو فى سيارته أمام باب بيته ظهر يوم ٦ نوفمبر عام ١٩٤٤ ؛ ومات متأثرًا بجراحه حوالى التاسعة مساءً .

واختير هذا اليوم لأن العالم كان يتابع فيه إعادة انتخابات « روزفلت » رئيسًا لأمريكا . وبينما كانت النتائج تذاع فى كل محطات الإذاعة ، كان يتخللها نبأ اغتيال « موين » وقضية الصهيونية

فإن القاتلين قبض عليهما واعترفا بالجريمة .

حوكم القاتلان فى مصر وأدليا باعترافات أمام المحكمة . فأحيلت أوراقهما إلى المفتى يوم ١٨ يناير ١٩٤٥

وقبل ، وبعد ، صدور الحكم ، تدفقت البرقيات والالتماسات على « أحمد ماهر باشا » رئيس وزراء مصر لتخفيف حكم الإعدام وبالذات من يهود أمريكا .

فقد أثارت عملية الاغتيال ردود فعل مؤيدة لها بين الصهاينة وبالذات فى مدينة نيويورك .

نشرت صحيفة (أنسار) — ومعناها (الإجابة) « إن اغتيال « لورد موين » لا يثير فينا عاطفة أكثر من الأسف » .

وقال « أندرو سومرز » أحد أعضاء الكونجرس عن مدينة نيويورك : « بريطانيا مسئولة عن موت يهود أوربة مثل ألمانيا . ووزارة المستعمرات البريطانية شريكة للنازيين المتوحشين » .

أبلغ « أحمد ماهر » ، « اللورد كيلرن » أن الحكم بإعدام قتله « اللورد موين » ، تم التصديق عليه وأنه أى « أحمد ماهر » لن يقوم بتخفيف الحكم ، وبقى تحديد موعد التنفيذ .

ولم يكن التصديق على الحكم قد أعلن رسميًا . ولذلك أصبح من الضرورى أن يراجع « محمود فهمى النقراشى » ملف القضية ، ويصدق على الحكم بصفته الحاكم العسكرى .

وواجه « النقراشى » ضغوط اليهود الأمركيين ، وضغوط « تشرشل » أيضًا فإن « موين » كان من أعز أصدقائه نعاه بعبارات مؤثرة بعد اغتياله وكتب « تشرشل » إلى « إيدن » يقول له بالنص :

— يا « إيدن » ، حذر « كيلرن » . . ستنشأ متاعب إذا لم يعدم الرجلان .

وكانت بريطانيا قد هددت باتخاذ خطوات انتقامية من اليهود والعصابات الصهيونية فى فلسطين بعد اغتيال « موين » . ولكن بريطانيا لم تتخذ إجراءً انتقاميًا واحدًا فى فلسطين .

أما فى القاهرة فقد صدر حكم الإعدام وبقى التصديق .. ثم التنفيذ .

ومن هنا خطب « تشرشل » فى مجلس العموم مشيرًا إلى هذه الجريمة ومطالبًا بعقاب القتلة .

* * *

رأى « كيلرن » أن يحقق فائدة من هذه « الصفعة » التى وجهها « تشرشل » إلى رئيس وزراء مصر . .

ومن ناحية أخرى فإن التقاليد التى سار عليها الحكم أن يزور السفير البريطانى رئيس وزراء مصر — بعد تعيينه — وأن يرد رئيس الوزراء الزيارة للسفير فى دار السفارة .

وكان هدف « كيلرن » أن يلقن ناظر المدرسة الذى أصبح رئيسًا للوزراء الدرس الأول فى

أسلوب الحكم في مصر في عهد الاحتلال البريطاني .

وهذا (الدرس) هو أن رئيس الوزراء المصري يجب أن يعرف رأي السفير البريطاني في كل شيء وفي جميع القرارات قبل إصدارها .

ويكون الدرس الأول في اللقاء الأول الذي تم بين « النقراشي ، وكيلرن » ، في دار السفارة بعد ٤ أيام فقط من تولي « النقراشي »

أبرق السفير إلى حكومته يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٥ بما جرى ..

قال « كيلرن » :

١ – رد رئيس الوزراء زيارتي له هذا الصباح .

٢ – بعد المجاملات المعتادة لفت نظري إلى ما جاء في خطاب رئيس وزراء بريطانيا في البرلمان ونقلته وكالة رويتر ، من أن تدابير الأمن في مصر تحتاج إلى مزيد من الحزم والتشديد ، ومن الضروري تطبيق العدالة على الذين ثبتت عليهم جريمة الاغتيال السياسي ، وأن يكون ذلك بشكل سريع حتى يكونوا عبرة لغيرهم .

٣ – يعتقد دولة « النقراشي باشا » أنه بخصوص اغتيال « اللورد موين » ، تم تطبيق القانون بكل حزم .

ولو كان « أحمد ماهر باشا » حيًّا لصدق على حكم المحكمة . وأعرب عن اعتقاده بأننا لا نضرب ذلك المثل في فلسطين في ملاحقة المجرمين أو محاكمتهم .

وقال إن كلام رئيس وزراء بريطانيا وضع دولته في موقف بالغ الحرج . وستكون له آثار سيئة على الصعيد المحلي بما يعنيه من عدم كفاءة أو حسن إدارة رئيس الوزراء الراحل .

٤ – أجبته بأن من الأفضل لنا أن نتحدث بصراحة ، وأن دولته يوافقني على أن إعدام قاتلي « اللورد موين » تأخر كثيرًا ، أيا كانت نصوص القانون التي تجيز التأخير .

... وقعت الجريمة في ٦ نوفمبر من العام الماضي وها نحن في ٢٨ فبراير . والقاتلان لم يقبض عليهما متلبسين ، فحسب ، بل اعترفا بالجريمة ، فلماذا تأخر إعدامهما .

وأكدت له أن هذا هو الشعور السائد في بريطانيا العظمى ، فإن رد الفعل في هذا الموضوع كان قويًّا .

٥ – أجاب دولته أنه بات يستوجب عليه ، بوصفه حاكمًا عسكريًّا ، أن يتخذ من الإجراءات ما لم يتخذه سلفه لسوء الحظ ؛ وقال إنه لا يعلم بالضبط كم من الوقت ستستغرقه

قراءة ملف هذا الموضوع . ولكنه لا يجادل فى أنى على حق من الناحية المنطقية وإن لم أكن على حق من الناحية القانونية البحتة .

تلاحظون مما سبق أن حكمنا على « النقراشى » ليس بعيدًا عن الصواب . فهو ، بحكم نشأته ، مدرس وبحكم طبيعته صعب المراس بالغ الحساسية .

وهو لا يساوى شيئًا بالمقارنة بسلفه « أحمد ماهر » . وإنى آسف كثيرًا لأن « النقراشى » يستهل أعماله كرئيس لوزراء مصر بذلك التحفظ الذى أبداه على كلمات لرئيس وزراء بريطانيا . أعدها . أنا وجيهة وصحيحة .

٦ — براودنى إغراء أن أشدد عليه التكير لكنى أتصور أن التصرف الحكيم إزاء « النقراشى » هو تجاهل « ما يقول » .

* * *

ويصدق « النقراشى » بعد ذلك على حكم الإعدام لقاتلى « اللورد موين » . وينفذ الحكم يوم ٢٢ مارس .

وبرغم ذلك يبقى من اللقاء الأول موقف « النقراشى » الواضح .

إنه يلفت نظر السفير إلى أن رئيس وزراء بريطانيا مستر « ونستون تشرشل » يتدخل فى شئون مصر !

الخصوم

تزاحم خصوم « النقراشي » من رجال الأعمال المصريين المشتغلين بالسياسة والمستفيدين منها على باب السفارة البريطانية .

فى مقدمتهم رجل الأعمال الشهير « أحمد عبود » عضو الوفد القديم ، وصديق الوفد ، حاليًا .

« وعبود » كان مدينًا للحكومة المصرية بضرائب تقدر بثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه عن أرباح شركة بواخر البوستة الخديوية التى يملكها « عبود » ، وشركة السكر التى يملكها « عبود » أيضًا !

والباشا - عبود - هو أكبر مانح للرشوة فى مصر ، ولكنه لم يستطع شراء « النقراشي » ، ومن هنا سعى للوقيعة بينه وبين السفير ... اللورد ..

« برقية رقم ٥٠

من « اللورد كيلرن »

إلى وزير الخارجية

بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٥

١ - تحدث « عبود » الذى زارنى هذا الصباح بإسهاب شديد عن الموقف السياسى الداخلى .

٢ - كان عبود صديقًا خاصًا لرئيس الوزراء المصرى الراحل « أحمد ماهر » ، وتربطه به صلات وثيقة على مدى السنوات الماضية ، ويكن له أكبر قدر من الإعجاب

ومما لا شك فيه أن آراءه تميل لصالح رئيس الوزراء الراحل على العكس من رئيس الوزراء المصرى الجديد .

ومع ذلك فإن آراءه فى « النقراشى » ، تتفق بصورة كبيرة مع ما أخشى أن يكون صحيحًا ، وبالتالى فإنها تستحق التسجيل .

٣ – « عبود » يشك تمامًا فى « النقراشى » .

نشأ « النقراشى » كناظر مدرسة . وظل يحتفظ بعقلية وأساليب ناظر المدرسة . وخلافًا لرئيس الوزراء الراحل . فإن « النقراشى » يفتقر إلى الليونة والمرونة تمامًا ، وليس له أتباع أو شعبية فى البلاد .

وكان « أحمد ماهر » مصممًا ، وراغبًا ، فى توجيه وخدمة « الملك فاروق » ، بما يخدم مصالح البلاد كأحسن ما يكون ... ويتمتع بالإيمان والشجاعة اللذين يمكنانه من مواجهة السراى إذا تطلب الأمر ذلك .

ويفتقر « النقراشى » إلى الصفتين . وقد يتضح أنه من صنائع السراى .. وتلك وسيلته الوحيدة للاحتفاظ بمنصبه .

وتعانى الوزارة الآن من الفوضى وانعدام النظام .

لا يكاد « النقراشى » يتكلم مع وزير ماليته « مكرم » .

« مكرم » على خلاف مع « عبد الحميد بدوى » ، الذى تعرض عليه حاليًا وزارة الخارجية ، وهو منصب لا يتمتع بمؤهلات حقيقية له (برغم أنه صديق طيب « لعبود » ، بل مستشار قانونى له ويتقاضى منه ٢,٠٠٠ جنيه مصرى سنويًا) .

٤ – وباختصار فإن « عبود » ينظر للموقف بأكثر الأشكال تشاؤمًا . وهو لا يعرف كيف يمكن أن يستمر « النقراشى باشا » رئيسًا للوزارة .

وأعرب « عبود » عن خشيته من أن نجد « النقراشى » صعبًا وصغيرًا ، ومشاكسًا عند التعامل معه .

٥ – وذلك يتفق (إلى حد كبير) مع تقديراتى الأولية .

ولا نستطيع إلا أن نأمل فى أن تصلح مسئولية كرسى الرئاسة من نقائص « النقراشى » الطبيعية .

ولست متفائلا ، وأشك أن أحدًا يشعر بالتفاؤل .

٦ - وتحدث عبود أيضًا عن ميل فى السراى لإثارة أمريكا ضدنا . وزعم أن لديه أدلة قوية على ذلك .

٧ - أبلغته ألا يقلق كثيرًا فلا أعتقد أن الأمريكيين يمكن أن يميلوا بأدنى شكل - فى المستويات العليا على أية حال - لأن يُضللوا بشىء واضح مثل هذا وهو أننا نتمتع بموقع مسيطر فى مصر ، ومن المؤكد أننا لا نعتزم التخلى عنه » .

* * *

بعد أسبوعين من رئاسة « النقراشى » عين - يوم ٧ مارس - « عبد الحميد بدوى باشا » رجل القانون المصرى وزيرًا للخارجية .

وكان « بدوى باشا » - ٥٣ سنة - هو الوزير الوحيد المستقل عن كل الأحزاب السياسية .

وقد شغل منصب السكرتير العام لمجلس الوزراء المصرى ، وعمل مستشارًا ملكيًا ، بقلم قضايا الحكومة ثم رئيسًا له ووزيرًا للمالية فى وزارة « حسين سرى باشا » .

وهو رجل قانون ممتاز اشترك فى (مؤتمر مونتريه) الذى ألغى الامتيازات الأجنبية .

ورأى الإنجليز أن « وطنيته وحججه القانونية تميل إلى إقحام نفسها - بإصرار سخيف - فى كل وثيقة رسمية » .

ورأى « مكرم » فى تعيين « بدوى » خدعة له ، لأن « النقراشى » يعرف العداء القديم بين « مكرم » ، « وبدوى » !

* * *

فى نفس اليوم الذى زار فيه « عبود دار السفارة ، توجه إليها أيضًا « أمين عثمان باشا » وزير المالية فى عهد الوفد ، ورسول الوفد إلى السفارة ، ورسول السفارة إلى « النحاس » .

والرجل الذى كان وسيطًا بين « النحاس ، والسفير » فى أحداث ٤ فبراير .

إن « أمين عثمان » يحاول أن يخفف من أثر بيان الوفد ضد دخول مصر الحرب ، ويتودد للإنجليز - سرًا - معتذرًا عن البيان العلنى .

ويكتب « اللورد كيلرن » إلى حكومته يوم ٦ مارس البرقية رقم ٥١ .

١ - تحادثت طويلا مع « أمين عثمان » مساء اليوم بعد اجتماع لنادى العلمين عقد بالسفارة .

٢ - أبلغنى « أمين عثمان » كلمة من « النحاس باشا » ، الذى أخذته على غرة رسالتى المذاعة ، التى رفضت فيها البيان الذى أذاعه الوفد أخيرًا .

رد « النحاس » بأنه على حق فيما قاله ، بعد أن رأى الحكومة المصرية تتقاعس عن النشر

والإعلام فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء إعلان الحرب .

وقال « النحاس » – بأمانة – إنه لم يكن على علم بأسباب هذا البيان المشروع . وفضلا عن ذلك لم يكن من اللياقة – فى سياق استشارة جميع الزعماء السياسيين الآخرين – استبعاد « النحاس » تمامًا وبشكل سافر من تلك المشاورات .

٣ – لم أجد صعوبة فى إثبات أنه برغم ما أبدته الحكومة من تقاعس باستبعاد « النحاس » من تلك المشاورات . فإن البيان كان خطأً سياسيًّا كبيرًا بالغ الأذى ، لأنه نشر أفكارًا متطرفة كاذبة وضارة بشكل مباشر بالنسبة لبريطانيا . وهى أفكار – يعلم « النحاس » نفسه – أنها مضللة بشكل متعمد .

قلت إن المسألة قد تكون على ما يرام بالنسبة للسياسة الداخلية ، لكن البيان تجاوز الحدود المشروعة بخطوات كبيرة » .

ويكون لقاء « أمين عثمان » فرصة يشكو فيها « أمين عثمان » هموم الوفد ومتاعبه مع « النقراشى » .

وقال « اللورد كيلرن » فى برقيته يصف آلام الوفد :

٤ – قال « أمين عثمان » إن استبعاد تمثيل الوفد فى مؤتمر سان فرانسيسكو أمر خاطئ ؛ والأفضل للحزب الا تطلب منه الحكومة الاشتراك فى المؤتمر ؛ فالبلاد حافلة بكل الأفكار الحمقاء التى تقول بأن سان فرنسيسكو ، هى الفرصة المثالية لمندوب مصر ليعرض على الملأ ما تدعيه مصر من أضرار لحقت بها على أيدينا .

وقال « أمين عثمان » إن النتيجة المحتومة لذلك أن هذه الشكاوى الصغيرة لن تلق آذانًا صاغية وسط تجمع دولى يضع نظامًا عالميًّا للسلام .

ومن هنا سيعود ممثل مصر خالى اليدين ، أمام شعب جاهل ، تمثل بلاده بالنسبة له مركز الكون . شعب لا يرى أبعد من طلمبة القرية .

وأضاف أن ذلك يضيف إلى رصيد حزب الوفد . إذ لن يستطيع أحد اتهام الوفديين بأنهم ، عملوا على تشجيع الآمال الكاذبة فى النفوس كما فعل خصومهم . فى حين أن الحكومة تخسر ، حاليًّا ، بسبب النقص المتزايد فى كساء الشعب وغذائه .

٥ – يستصغر « أمين عثمان » شأن « النقراشى » كما يفعل الآخرون .

ولا يثق أن أمام « النقراشى » فرصة ليصبح أفضل » .

* * *

بعد أسبوع يتحرك « على ماهر » .

إنه يجد العذر لزيارة « اللورد كيلرن » – الذى طلب إقالته عام ١٩٤٠ – فهو يريد شكر جناب اللورد على التعزية فى وفاة شقيقه رئيس الوزراء الراحل « أحمد ماهر » !

ولكن اللورد شديد الحذر من « على ماهر » .

حرص – السفير – على أن يبين للرأى العام المصرى أن « على ماهر » لايزال بعيدًا عن قلب السفارة .

كتب « كيلرن » إلى لندن يوم ١٣ مارس يقول :

١ – طلب « على ماهر » أن يقابلنى لتقديم شكره على ما أبديته من تعاطف عند وفاة أخيه « أحمد ماهر » رئيس الوزراء السابق .

٢ – شعرت أن من غير اللائق ألا أراه ، نظرًا للظروف الاجتماعية الخاصة المرتبطة بالوفاة .

٣ – جاء « على ماهر » فى الصباح ، كان واضحًا أنه متأثر بشكل عميق . وأسهب فى الحديث عن مدى الخسارة التى لحقت ببلاده مؤخرًا ، بسبب مأساة وفاة شقيقه الراحل .

٤ – قال « على ماهر » إنه كان لديه وقت للتفكير مليًا فى الأخطاء الكثيرة التى يعترف بارتكابها .

وقال إنه خلال العزلة التى فرضت عليه عكف على تأليف كتاب عن تجاربه فى الحياة سينشر بعد وفاته .

وقال إنه كان ينوى أن يقول شيئًا عن النتائج التى توصل إليها خلال المناقشة التى تمت فى البرلمان مما يروق لنا ، ولكن بسبب اغتيال أخيه ، لم تسنح الفرصة للإدلاء بآرائه فى مجلس الشيوخ .

وهو يعتبر أن أهم الأعمال التى ينبغى الإقدام عليها فى المستقبل فى مصر هى الإصلاح الاجتماعى ، وهو عمل لا يتطلب نشاطًا حزبيًا .

وأكد « على ماهر » أن عامة الناس فى مصر يعيشون فى ظروف قاسية تتطلب علاجًا .

وأنه ناقش هذا الموضوع مع أخيه الراحل الذى كان يهتم بذلك من صميم قلبه .

٥ – واختتم « على ماهر » حديثه باقتراح أن يطرح الماضى بعيدًا ، وأن يركز على مستقبل الشعب المصرى وهو الأهم .

وأعرب عن أمله بأن أكون على استعداد لمقابلته – بعد فترة – لأنه يعرف أن السياسة البريطانية تجرى فى نفس الخطوط التى يتبناها .

٦ – لكى أقطع الطريق على التكهنات السياسية حرصت على أن تعرف الصحافة المحلية السبب الذى من أجله استقبلت « على ماهر » .

وفضلا عن الصحافة حرص السفير أيضًا على إبلاغ الملك – عن طريق « أحمد حسنين » – بظروف استقباله « لعلى ماهر » !

* * *

ويستمر سباق زعماء مصر... نحو السفارة ! .

كل يريد أن يكون الوريث « للنقراشى » ، أو يضع فى حكم البلاد صديقًا له .

كتب « كيلرن » إلى لندن :

« طلب « أحمد عبود » مقابلتى بشكل عاجل ، وكان « عبود » قد قابل « أحمد حسنين باشا » ، وأخبره أنه فهم أنى لست سعيدًا بالتشكيل الوزارى الجديد .

ويبدو أن « حسنين » من نفس الرأى .

سألنى « عبود » عما يقلقنى ، وما يمكن أن يكون – عبود – فيه همزة وصل ، بينى وبين « حسنين » ؟ .

١ – شكرت الباشا على هذا الاقتراح ، وقلت بجزم ، إنى لا أجد طريقًا يجعلنى أفيد من هذا العرض .

إن الوضع يتلخص فى أن رئيس الوزراء الجديد « محمود فهمى النقراشى » يكتسب التجارب فى ظل صعوبات ومسئوليات جسيمة ينطوى عليها منصبه .

وإذا كنا نعلم جميعًا أن – النقراشى – ليس « أحمد ماهر » . فإن العقل يفرض علينا أن ننتظر ونرى – وأن نتبع بإيجاز مبدأ (من أعمالهم تحكم عليهم) .

* * *

ويجىء « حسين سرى باشا » ليهاجم « النقراشى أيضًا » ، ويعلن استعداده لرئاسة الوزارة .

« وحسين سرى » هو الذى استقال فى فبراير ١٩٤٢ ليفسح المجال للدبابات البريطانية لتحاصر قصر عابدين بالدبابات وتفرض « النحاس » رئيسًا للوزارة .

وما دار فى الاجتماع ، سجله اللورد بالحرف الواحد فى البرقية رقم ٥٨٧ :

« ١ – تحادثت طويلا ، هذا الصباح ، مع « حسين سرى باشا » .

وكما تعلمون فإنه ابتعد تمامًا عن السياسة واشتغل – بنجاح عظيم – بالأعمال الحرة التى يشترك فى بعضها مع « حسن نشأت باشا » .

٢ – ينظر « سرى باشا » إلى الوضع الراهن نظرة متشائمة تمامًا ..

إنه يعتبر « النقراشي » ضيق الأفق . ولا يصلح أبدًا لرئاسة الوزراء .

ويرى « سرى » أن « عبد الحميد بدوى » أسوأ .

أما « مكرم عبيد » فيفوقهما سوءًا .

وفضلا عن ذلك ، فالثلاثة ، يكره كل منهم الآخر كراهية السم .

ولا يتوقع « سرى باشا » أن يطول عمر الحكومة الحاضرة أكثر من ثلاثة شهور .

٣ – بعد ذلك السيل من الهجوم ، أعرب « حسين سرى » عن رأيه بأنه لا يمكن لأية حكومة برلمانية أن تدير دفة الأمور فى ظل الظروف القائمة ، ومن ثم فهو يدعو إلى تأجيل البرلمان لمدة عام، مثلا .

ويعترف أن ذلك يعنى تعطيل الدستور ، ولكنه أهون الشرور .

ويرى سرى أن « الملك فاروق » زادت مساوئه . وتبدو عليه علامات التدهور لا التحسن ، وجلالته يتملقنا بشكل خدّاع ، وخاصة فيما يتعلق بقواتنا المحاربة .

ويرى سرى أن الوقت سيجىء حين يتعين علينا أن تتدخل حفظًا للنظام ، وإجبار الملك على أن يفعل ما نراه لمصلحة الشعب ولمصلحتنا .

٤ – علاقات « سرى » بالملك فاروق » تتسم بكثير من الغرابة ولا تبعث على الرضا .

الملك يعامله على أنه صديق مدة شهر كامل . ثم يأتى الملك ، دون سابق إنذار ، أو سبب وجيه ، فيعامله – كما يحدث الآن – على أنه عدو . « فالملك فاروق » شخص مختل التوازن .

٥ – أثنيت على مسلك « سرى باشا » فى البقاء بعيدًا عن السياسة والمكائد المحلية .

ألمح « سرى » بشكل طفيف جدًّا إلى أنه قد يأتى يوم يتعين فيه عليه كشخص ، يحب بلده ، أن يعود فيتسلم زمام الأمور ، حتى ولو لم يكن ذلك على هواه .

٦ – وكما تعرفون فإن « حسين سرى باشا » رجل عاقل مما يجعل لرأيه وزنًا أكثر من غيره . وليست لديه خصومات مباشرة . ومع ذلك لم أجده – أبدًا – على هذا القدر من التشاؤم .

وقال سرى إن « النقراشى » ملأ الرأى العام بآمال مؤداها أن مصر ستأتى بالمستحيل من سان فرانسسكو .

أما « النحاس » فقد ركن إلى الهدوء بحكمة . ولا يزال له أتباع كثيرون فى البلاد .

وقال « سرى » إنه إذا كانت « للنحاس » وصحبه خطاؤهم فإن حكومة الوفد كانت أفضل من الوضع الحالى .

وفى البرقية – ٨٨ يسجل السفير باقى حديث « سرى باشا » .

« ١ – فاتنى أن أسجل شيئًا آخر قاله « حسين سرى باشا » عدة مرات وشدد عليه خلال محادثتنا أمس .

٢ – قال إنى ربما أتذكر ما أبلغنى – إياه – حين كان رئيسًا للوزارة من أن الملك « فاروق » جبان وعنيد ، يرغى ويزبد إلى حد ما ولكنه ينهار فى النهاية » .

ويعلق « كيلرن » :

« إن « حسين سرى » لم يقل ذلك . ولكن كان واضحًا أنه ينطلق فى الحديث عن يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ باعتباره دليلا على نظريته حول اعتبار الملك (ولد منفوخ) يحتاج إلى من يفرغ منه الهواء .

ويود « سرى » إبلاغى بأن موقف اليوم شبيه بموقف الأمس فقد ظل « الملك فاروق » – كعهده – جبانًا دائمًا ما أن نكشر له عن أنيابنا حتى يرضخ ويلين جانبه .

٣ – رأيت أن ذلك جدير بإثباته لأنه يتفق مع اعتقادى الشخصى » .

* * *

وأخيرًا .

هذا هو « حسن نشأت باشا » .

إن « حسن نشأت » كان يحكم مصر عام ١٩٢٥ عندما كان رئيسًا بالنيابة لديوان « الملك فؤاد » .

وأصر « اللورد جورج لويد » المندوب السامى البريطانى على إقصاء نشأت وخروجه من مصر فعين وزيرًا مفوضًا فى مدريد ، ثم بروكسل وأستقر أخيرًا سفيرًا لمصر فى لندن .

وفى لقاء بين « نشأت » ، واللورد هاليفاكس » وزير خارجية بريطانيا فى يونيو عام ١٩٤٠ أشار « نشأت » ، تلميحًا إلى أن « على ماهر » ، رئيس الوزارة حينئذ ، لا يصلح ، وأنه – أى نشأت – أولى منه برئاسة الوزارة .

ويتزوج « حسن نشأت » من أجنبية فيضطر – طبقًا للقانون – إلى الاستقالة من منصبه كسفير ، ويعود إلى مصر ويصبح من رجال الأعمال ، ولكنه يتطلع إلى رئاسة الوزارة ، أو رئاسة الديوان الملكى .

ويشير نشأت إلى أنه يمكن للإنجليز ترويض الملك إذا تولى رئاسة الوزارة سياسى قوى أى « نشأت باشا » نفسه .

« برقية رقم ١٦١ .

من « اللورد كيلرن »

١ - زارني « حسن نشأت باشا » هذا الصباح لأمر يتصل بطلبه الحصول على تأشيرة دخول لزيارة المملكة المتحدة . أبلغته أنى أرسلت برقية بهذا الشأن .

٢ - وبعد مناقشة الأعمال التى تضمنتها الزيارة (البلاستيك وصناعة التعليب وعلف الماشية) ، تحدث الباشا بإسهاب وباقتناع مخلص وواضح ، عن الأوضاع المؤسفة هنا . فمن الممكن إن عاجلا أو آجلا التخلص من رئيس وزراء أوتوقراطي ؛ ولكن ما الذى يمكن عمله مع ملك شاب أوتوقراطي أطلق العنان لنفسه ؟ « الملك فاروق » يسيطر على الجيش والبوليس ومصلحة السجون . وأى شخص موال للبريطانيين يصبح ضحية على الفور .

٣ - وكما أعرف ، فإن « الملك فاروق » رفض ، بإصرار ، أن يستقبل « حسن نشأت » منذ عودته .

وظاهريًا ، كان ذلك بسبب زواجه من سيدة إنجليزية .

ولكن للمرة الأولى ، شعر « حسن نشأت » ، بأن من الممكن أن يفضى بشيء لى .

منذ بضعة أعوام أرسل « الملك فاروق » هدايا من الشيكولاته لكى يقوم « الميجور سموليت » الذى أصبح على علاقة حميمة بالملك ليقدمها إلى أميرات البيت المالك البريطانى . وعندما وصل الميجور إلى لندن طلب رؤية « نشأت باشا » الذى استقبله .

وكان « الميجور سموليت » ، يصر على الذهاب إلى قصر بالمورال الملكي ليقدم الهدية شخصيًا .

وشرح له « نشأت باشا » السبب فى استحالة تحقيق ذلك . وعندئذ قال الميجور « لنشأت باشا » إنه مكلف بنقل تعليمات إليه من « الملك فاروق » بأن يشرع على الفور فى العمل على إبعادى - أى إبعاد « كيلرن » - نتيجة لأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ورد « نشأت باشا » بالآتى :

١ - إنه لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يفعل ذلك بشكل صحيح .

٢ - إن التعليمات من صاحب الجلالة ملك مصر يجب أن تصل إليه بشكل مباشر .

وفيما بعد زار « نشأت باشا » (ملازم بولندى) وصل من مصر يحمل رسالة مماثلة تتعلق برغبات « الملك فاروق » ، وقد نحى سعادته هذه الرسالة أيضًا .

٤ - « ونشأت باشا » يرجع - إلى حد كبير - المعاملة التى يلقاها حاليًا من « الملك فاروق » إلى الموقف الذى اتخذه .

٥ - وقبل أن يغادر إنجلترا ، طلب منه الحصول على بعض معاطف المطر « للملكة فريدة .

وعند الوصول إلى مصر ، أرسلت قرينة « نشأت ثلاثة من هذه المعاطف – أحدها حريرى والآخر قطنى ، والثالث من المطاط كهدية صغيرة « للملكة فريدة » . ولكن « الملك فاروق » أعاد هذه المعاطف .

ومنذ ذلك الحين وبصورة سرية للغاية طلبت الملكة فريدة المعاطف ، وهى الآن فى حيازتها ، ولكن « الملك فاروق » لا يعلم شيئًا عن ذلك » .

* * *

وهكذا وقف الجميع ضد « النقراشى » (الوفد ، وحسين سرى ، وعلى ماهر ، وأحمد عبود ، وحسن نشأت) .

والقائمة طويلة .

إن بعض زعماء ورجال مصر هاجموا الملك مثل « حسين سرى » .

والبعض اكتفى بمهاجمة « النقراشى » !!

* * *

وينتهز السفير كل فرصة لإثارة « النقراشى » ، أو إخضاعه .

حدث فى يوليو عام ١٩٤٢ بعد أن تولى « النحاس » الحكم ، أن طار اثنان من الطيارين المصريين وراء الخطوط البريطانية ، وهبطا فى المناطق التى يحتلها الألمان فى الصحراء الغربية .

قتل أحد الضابطين وعاش الآخر وهو « محمد رضوان سالم » .

استجوبته السلطات الألمانية فطلب منها أسلحة للفلاحين ، والعمال المصريين ، لاستعمالها ضد البريطانيين .

وقال إن « فاروق » تركى لا يهتم برخاء البلاد بل بالثراء .

وقال إن حزب الوفد يضم مجموعة من السياسيين القدامى . ولابد من قيام نظام عسكرى جديد فى مصر .

وتنتهى الحرب ويعتقل الحلفاء ، فى ألمانيا ، « محمد سالم رضوان » وينقلونه إلى مصر .

كتب « اللورد كيلرن » إلى « النقراشى » يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٥ ، يقول :

« عزيزى رئيس الوزراء .

تشاورت مع حكومتى ، بشأن المصريين الذين تعاونوا مع العدو ، خارج مصر فى أثناء الحرب .

وقد وصلتنى التعليمات كى أحيط دولتكم علمًا بأنهم يرون أن رغبتكم فى تلافى إثارة أية

مشكلة لا ينبغي أن تكون أساسًا لترك هؤلاء المجرمين مطلق السراح .

وعلمت أنه من غير المحتمل في ظل القانون المصرى ، أن ترفض المحاكم نظر هذه القضايا على أنها خيانة ، باعتبار أنها ارتكبت خارج البلاد .

ولقد فهمت من رسالة سعادتكم التي نحن بصددها أن الحكومة المصرية على استعداد لمحاكمة ومعاقبة أي من هؤلاء الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم لجريمة ضد القانون المصرى في غمار تعاونهم مع أطراف أخرى .

وأفترض أن الخيانة يمكن تجريمها بصرف النظر عن المكان الذى ارتكبت فيه ، وعلى هذا أتقدم إلى الحكومة المصرية في ظل الحالات التي ينطبق عليها ذلك ، فأطلب إجراء محاكمة بشأنها . وفي الحالات الأخرى سأقبل ما عرضتموه دولتكم .

وإنى ألتمس أن تتولى الحكومة المصرية أمر الترتيبات المتعلقة « برضوان سالم » لدى صوله إلى المطار وأنها – أى الحكومة المصرية – ستكون على استعداد لسداد تكاليف رحلته إلى مصر » .

ويبعث كيلرن التقارير الواردة من هيئات الأمن العسكرية البريطانية عن الأنشطة التي قام بها محمد رضوان سالم إلى النقراشي قائلا إن « محمد رضوان سالم » قام باتخاذ درجة وثيقة من التعاون مع الأعداء .

وقال :

« ثبت أن الرجل خائن . ومن هنا فإن الخطوات التي تتخذها السلطات المصرية لمعاقبته سترقبها الحكومة البريطانية بكل اهتمام .

ولست بحاجة إلى أن أؤكد لدولتكم ما يحكم هذه القضية من مبادئ لها طبيعتها الحيوية .

وأضع تحت أنظار دولتكم وبشكل عاجل ، الموقف العام الذى تتخذه الحكومة البريطانية .

إن « محمد رضوان سالم » ، طيار في سلاح الطيران ، طار إلى الخطوط الألمانية في يوليو سنة ١٩٤٢ » .

ويرفق اللورد محضر التحقيق الذى أجرته قوات الحلفاء في ألمانيا مع « محمد رضوان سالم » وهذه مقتطفات منه :

س : هل لك أن تحكى قصتك منذ بدأت رحلتك الاختيارية ؟

ج : أنا محمد رضوان سالم الضابط رقم ٥ في السرب المقاتل بسلاح الطيران الملكى المصرى . استدعيت لمقابلة شخصية كبيرة معينة . وقال إنه بحاجة إلى طيار يؤدى عملا معينًا .

وقال اخترتك لتستقل طائرة وتهبط خلف خطوط الأعداء وتحاول إقناعهم أن يوقفوا الغارات على المدينة وأن يعتنوا بالمصريين فى الصحراء .

أقلعت صباح يوم ٨ يوليو ١٩٤٢ بطائرة حربية من ألماظة بالقاهرة . وهبطت خلف الخطوط الألمانية فى مرسى مطروح .

قابلت « روميل ، وكسلرنج ، والجنرال مولل » .

أخبرنى « كسلرنج » نفسه أنى لو تأخرت بضعة أيام عن المجىء لكانت القنابل قد اجتاحت أماكن أخرى .

وبعد ذلك أخذت أبحث عن المصريين فى الصحراء ثم بدأ الشك يساورهم نحوى فوضعونى فى سجن مدنى فى برلين اسمه « الكسندر بلاتز » .

وأرادوا منى قيادة العرب ضد البريطانيين الذين كان المفتى « الحاج أمين الحسينى » يعمل على ترويضهم فى فلسطين . فى حين كان يعمل فى الوقت نفسه لحساب الجستابو .

وجئت إلى برلين لإعداد الخونة العرب للحرب ضد البريطانيين ، ومارست التدريب العسكرى لهذا الغرض ، كما أرسلت إلى تونس ووضعونى فى فندق فى مدينة الحمامات كان مليئًا برجال الجستابو الفرنسيين .

وحين وجدت الأمور تتخذ مجرى خطيرًا أعددت تقريرًا إلى « كسلرنج » كتبت فيه « إن هؤلاء الناس — العرب — ليسوا لائقين ليكونوا جنودًا ، وعليكم أن توفروا ما تقدمون من مواد فلا تبددوها فيما لا طائل وراءه . ولا أستطيع مسئولية قيادتهم » .

وعلى ذلك أعادونى إلى ألمانيا .

عادت الشكوك تساورهم من جديد فقضيت الفترة كلها موضوعًا تحت رقابة الجستابو .

وبعد أن أمضيت زمنًا على هذا الحال تكون لديهم رأى يقول بأنى أعمل مع عناصر فى برلين لها صلات بأجهزة المخابرات البريطانية والمصرية .

وكانوا يعتقدون أنى ألعب دورًا فى قصف ألمانيا من خلال معلومات حيوية أقدمها حول المواقع الواجب قصفها .

ومع ذلك لم يكن بوسعهم تقديم أدلة محسوسة ضدى ووضعونى فى السجن المدنى « الكسندر بلاتز » حيث ظللت تحت رقابة الجستابو . وقد احتجزونى مع اليهود الألمان بهدف الإفادة منى ، المعلومات التى يمكن أن أحصل عليها من خلال أية محادثات أجريها مع نزلاء المعسكر . وثبت أن كثيرًا من زملائى من رجال الجستابو .

وقد أضربت عن الطعام لمدة خمسة أيام مما أصابنى بالمرض فنقلت إلى مستشفى وبقيت هناك .

وعندما بدأ الروس يهددون المدينة نقلونى إلى ميونخ . وأعطونى ورقة كان علىّ أن أعرضها على الشرطة كل خمسة أيام .

وفى يوم من أيام العرض هذه كان الأمريكيون يقتربون من ميونخ . ولم أذهب يومها لأنى كنت مستعدًا بجواز سفر مزيف .

وأعفتنى هذه الوثيقة من تقديم نفسى للشرطة بشكل دورى .

وبعد ذلك حين دخل الأمريكيون ميونيخ ذهبت إلى الحكومة العسكرية فأرسلونى إلى المعسكر الذى جئت منه إلى هنا .

* * *

ويحاكم محمد رضوان سالم ويحكم عليه .. ومع ذلك فإن السفير البريطانى لا يقتنع بالحكم برغم قسوته كما تقول هذه البرقية المرسلة من السفير لوزير خارجية بريطانيا

١ - الضابط المصرى محمد رضوان سالم ، من سلاح الطيران الملكى المصرى حوكم أمام محكمة عسكرية مصرية فقضت بتنزيل رتبته وتسريحه من الجيش المصرى وبمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عامًا .

٢ - وقد تشاورت مع قائد منطقة الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران بالشرق الأوسط حول ملاءمة هذا الحكم . وكان من رأى الجنرال « السير برنارد باجيت » أن الحكم ليس شديدًا فى ضوء المقاييس البريطانية وان كان يمكن القول بأن جنسية محمد رضوان سالم فضلا عن مركز مصر القانونى المعقد فى علاقاتها مع المحور فترة مغادرته لها تعتبر من الظروف المخففة للعقوبة .

ومن هنا فإن الجنرال باجيت يعتبر العقوبة مناسبة .

٣ - ويرى ماريشال الجو السير شارلى مدهيرست أن محمد رضوان سالم لو كان فى سلاح الجو الملكى البريطانى فإن عقوبته ستكون أقسى بكثير ، ولكن نظرًا للوضع الغريب الذى كانت فيه القوات المسلحة المصرية ، فترة اختفاء هذا الضابط ، فإن ماريشال الجو « مدهيرست » يعتبر الحكم معقولا » .

هموم السفير

أخذ السفير البريطانى يتحين الفرص بلا يأس .

أراد أن يحكم البلاد عن طريق « النقراشى » ، كما حكمها فى السنوات الأخيرة عن طريق « حسين سرى ، ومصطفى النحاس ، وأحمد ماهر » !

ولكن « النقراشى » صعب المراس .

لجأ « اللورد كيلرن » إلى « عبد الفتاح عمرو باشا » السفير المصرى فى لندن — وكان بالقاهرة — ليكون وسيطًا لدى « النقراشى » يعلمه أسلوب الحكم فى مصر : وهو أن رئيس الوزراء يجب أن يحافظ على الصلات الطيبة مع السفير البريطانى فى مصر ، يستشيره ، ويمتثل لنصائحه !

تطوع « عبد الفتاح عمرو باشا » للقيام بهذه المهمة ، ثم زار السفير ليعرض عليه نتائج مساعيه الحميدة ووساطته لدى « النقراشى » .

ويتضح من الكلمات الأولى أن « عمرو » حذر « النقراشى باشا » من شكوك بريطانيا نحو.
ى نحو رئيس الوزراء

قال « عمرو » لكيلرن » :

« وجدت « النقراشى » مستعدًّا تمامًا لفكرة أن يطرح — كما فعل « أحمد ماهر » — موضوع المحافظة على الصلة المستمرة بك حتى يضمن وجود الانسجام ... » .

ويقول « كيلرن » فى برقيته لحكومته :

« أخبرت « عمرو باشا » أنى لاحظت ما قام به من جهد طيب ، إذ كان « النقراشى » حريصًا

كل الحرص ، منذ أيام قليلة ، على الحصول على موافقتى ، قبل تعيين مدير عام جديد لبلدية الإسكندرية .

وكان من سخرية القدر أنى – فى هذه المسألة بالذات – لم يكن بوسعى الموافقة فى ضوء ما رأيته ، من سمعة سيئة يتصف بها المرشح للمنصب . فإنه كان مواليا للألمان ومعاديا للبريطانيين خلال الفترات الحرجة الأولى من الحرب » .

« وبالنسبة لموضوعات أخرى أبلغت « عمرو باشا » بما سبق أن قلته لوزير الخارجية بشكل غير رسمى تماما ، حول ضرورة إعادة النظر فى خطأ استبعاد حزب الوفد من (مؤتمر سان فرانسيسكو) .

وإذا كان ذلك ليس داخلا فى اختصاصى . فإنى أستطيع أن أشم رائحة مشكلة تثور فى الأفق . إذ يعود الوفد إلى مصر فى حين أن حزب الوفد – حزب الأغلبية – مطلق الحرية فى البلد ، دون قيد ، يطلق لسانه انتقادا وتجريحا .

أخبرنى « عمرو باشا » أن كلا من « الملك فاروق ، وحسنين » طلبا منه تأجيل سفره إلى مقر عمله فى لندن حتى نهاية الشهر .

أجبت : إنه كلما بقى فترة أطول لأداء مهمته المفيدة خلف الكواليس كان ذلك أفضل .

وتقرير « عمرو » عن أجواء السراى « والنقراشى » ، مشجع بالتأكيد . لكنه يشك كثيرا فى صفات « عبد الحميد بدوى باشا » ، وزير الخارجية الجديد الذى يعتبره ضيق الأفق وغارقا فى المسائل القانونية .

أطلعت « عمرو باشا » ، ليبلغ « الملك فاروق » ، على الاتجاه العام الذى ساد لقائى مع « على ماهر » .

قال « عمرو باشا » إن « الملك فاروق » ينظر بكل تقدير إلى دوافعى للموافقة على رؤية « على ماهر » . ثم قال « عمرو » : « هناك ثلاثة رجال خطرين فى مصر وهم : – على ماهر ، والشيخ مصطفى المراغى ، وحسن نشأت باشا » » .

* * *

بدلا من اللف والدوران رأى « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المفوض أن يحمل كل الإشاعات إلى « النقراشى » ، وإلى « اللورد كيلرن » ، وإلى « أحمد حسنين باشا » ، ليعرف الجواب الصحيح من وجهة نظر كل الخصوم ، أو كل الأطراف .

قال « تاك » ، للنقراشى » ، كما تقول برقيته لوشنطن :

– جرى أخيرًا كلام كثير حول النشاط المزعوم «لعلى ماهر باشا» وهناك إشاعات بأنه قد يتولى أحد هذين المنصبين .

(أ) أن يخلف «حسنين باشا» كرئيس للديوان الملكى .

أو

(ب) يسعى إلى تشكيل حكومة .

رد «النقراشى باشا» بصورة حازمة :

– مسألة أن يصبح «على ماهر» رئيسًا للديوان غير واردة . ولا أعتقد أن «على ماهر» نشيط سياسيًا ، بصورة خاصة .

وأضاف النقراشى :

– إن «على ماهر» ، بوصفه من رجال الدولة القدامى ، يتمتع بشهرة واسعة . وأى شىء يقوله ، أو يقوم به ، يجرى تضخيمه .

وزيادة على ذلك فإن له أعداء سواء فى القصر أو الحكومة .

وبوصفه مستقلا فمن الصعب عليه ، من الناحية السياسية ، أن يعتمد أو يسعى للحصول على تأييد أى حزب ، أو عدة أحزاب فى الحكومة الائتلافية الحالية .

* * *

ولكن «اللورد كيلرن» السفير البريطانى لا يشارك «النقراشى باشا» آراءه .

قال «لتاك» :

– إن «على ماهر» يتآمر سياسيًا . ويطل برأسه القبيح من جديد .

أما «حسنين باشا» فنفى «لتاك» وقال :

– «على ماهر» فى حالة كئيبة ومرضية تقريبًا .

* * *

وتتعدد اللقاءات بين السفيرين .

«اللورد كيلرن» سفير بريطانى فى القاهرة .

(وعبد الفتاح عمرو) سفير مصر فى لندن ، وسفير «كيلرن» لدى النقراشى» !

وصف «اللورد كيلرن» فى برقيته رقم ٩٣ لقاءه مع «عمرو»

قال :

١ – «زارنى «عبد الفتاح عمرو باشا» لتوديعى ، ويعتقد أن بوسعه تأجيل سفره يومًا أو

يومين ، فى انتظار وصول « اللورد سوينتون » وزير الطيران المدنى البريطانى إلى القاهرة ، إذ ستثار مسائل حساسة خاصة بالطيران المدنى ، تجرى مناقشتها مع « محمود فهمى النقراشى باشا » .

٢ - أخبرته عن آخر المضايقات بالنسبة لتأخير اتفاق الطيران الخاص بنا ، سمعت أن « النقراشى باشا » ينوى تأجيل إقرار الاتفاق لما بعد (مؤتمر سان فرانسيسكو) .

قلت إنى فوجئت بهذا التأجيل - وهو أمر تنقصه الحكمة والعقل - وليس فى مصلحة مصر أو بريطانيا .

وقلت إنى أعلم أن المقترحات الأمريكية وصلت لتوها إلى الحكومة المصرية متضمنة مسائل أخرى مثل - الحرية الخامسة - فى الجو .

وكتبت إلى « النقراشى باشا » ، أحذره من التسرع فى إقرار المقترحات الأمريكية ، حتى تسنح له فرصة إجراء مناقشة وافية للموضوع مع « اللورد سوينتون » . . وهذا شئ يدعو إلى الأسف البالغ فإن « النقراشى ، وعبد الحميد بدوى » - وزير الخارجية - قررا فيما بينهما مزيدًا من تأجيل الموضوع .

وقلت « لعمرو » :

- شتان بين هؤلاء وبين « أحمد ماهر » الذى بارك الاتفاق بكل قواه .

قال لى « عمرو باشا » إنه متفق تمامًا معى .

وقال إنه سيعاود حث الملك على الوقوف ضد هذا التأجيل ، باعتباره أمرًا تنقصه الحكمة .

٣ - قلت « لعمرو باشا » :

- سأتكلم معك بصراحة كاملة .

أعربت له عما يساورنى من قلق على الوضع الراهن . وأخشى أن مصر التى اجتازت الحرب دون أضرار تُذكر ، احتفظت بالمغانم ، وتجنبت المغارم ، وانتفخت أوداجها ، وتصورت نفسها فى موقف القدرة على أن تملى علينا ماتريد .

وقلت له : إن مصر تتصرف حالياً بطريقة ستضطرنا إلى التدخل لتصحيح مسار الأمور ، عاجلا أو آجلا .

وقلت له : إن المصريين لن يكونوا معتمدين على العون الأمريكى .

لقد واجهنا منذ وفاة « أحمد ماهر » رجلا معقدًا ؛ إن « النقراشى » لايرجى منه أى خير .

وقلت : قد تكون « للنحاس باشا » وجماعته عيوبهم الواضحة . بل وربما يكونون قد تخطوا حدودهم ولكنى قادر على مناقشة الأمر بطريقة غير رسمية .

وكنت عادة أصل مع « النحاس » وجماعته ، إلى أساس متفق عليه ، لتسوية الأمور ، قبل إثارتها بطريقة رسمية .

وقلت « لعمرو باشا » مع « النحاس » وجماعته كان بوسعنا دائمًا – بشكل عملى – أن نحصل على مانريد فى كبير الأمور ، وصغيرها ، بما فيه رضا وقناعة الطرفين .

أما فى أيامنا هذه ، فما أبعد الليلة عن البارحة ، سواء من ناحية الوضع أو الجو العام .

أصبح من الضرورى بذل كل محاولة لتحسس الأرضية قبل السير عليها ، أو إرساء أى قاعدة لاتفاق مبدئى

إن مثل هذه المحاولة من شأنها أن تعطى للشلة الموجودة حالياً – أى « النقراشى » وحكومته – الفرصة لاتخاذ مواقف وطنية والتشدد فى الشكليات التى لاتجدى .

وبهذا يسدون الطريق على إمكانية التوصل لحل مسألة من المسائل وتسويتها عن طريق التراضى خارج الإطار الرسمى .

إن كل مايواجهنا حالياً من مشكلات ومضايقات أمور هينة ، إذا قيست بالمشكلات القادمة ، مثل قضية الدفاع عن مصر ومستقبل قناة السويس .

مع « النحاس » ، كان بوسعى الاطمئنان إلى التوصل لاتفاق .

مع « أحمد ماهر » ، كنت واثقًا أن الأمور ستعالج بنظرة رجل دولة محنك .

أما مع « النقراشى » ، وبجانبه « عبد الحميد بدوى » ، فليس لدى ماأركن إليه ، لسوء الحظ لا سعة الأفق ، ولابعد النظر السياسى . وإنما – بدلا عن ذلك – النظرة القانونية الضيقة ، والنهج الوطنى المتعصب . وباختصار فإن المنظر العام ينذر بالخطر .

٤ – كان « عمرو باشا » على دراية بالعوامل التى ذكرتها ، وكان يشعر أن الجانب المضئ الوحيد فى الصورة يكمن فى استمرار الملك ، فى لعب دور مساعد ، فى هذا المجال .

وأبدى « عمرو » – دون أن يمتدح نفسه – شعوره بنجاحه فى إبقاء الملك سائرًا على الطريق المستقيم بالنسبة لبريطانيا .

وافقت على ذلك .

وأعرب الملك عن أمله فى أن يواصل « عمرو » دوره من لندن بمساعدة وزارة الخارجية .

وقال إنه تم ترتيب أمر الاتصال المستمر « بالملك فاروق » من خلال الحقيبة الدبلوماسية لوزارة الخارجية .

وبهذه الطريقة . . ومع مداومة الاتصال بمستر « سكريفنر » رئيس القسم المصرى بوزارة

الخارجية ، فإن « عمرو » يرجو أن يتمكن من خلال تقاريره المباشرة إلى « الملك فاروق » ، أن يبقى الملك على علم بكل مايدور . ذلك أن هناك شيئا مؤكدًا ، وهو أن « عبد الحميد بدوى باشا » لم يضع الملك فى الصورة أبدًا . ولايرجع إليه إلا إذا اضطربت الأحوال .

وأكدت له أن « سكريفنر » سيكون على استعداد لاستقباله دائمًا وإحاطته بفكرة عن الأحداث المحلية التى تجرى بالقاهرة » .

* * *

بدأت الولايات المتحدة تطل على منطقة الشرق الأوسط تحاول وراثة النفوذ البريطانى أو ماتبقى منه .

وغضبت بريطانيا من ذلك وأصرت على أن تختار مصر بين الولايات المتحدة وبريطانيا .

وكان القرار الصائب أو القرار الملزم – فى رأى السفارة البريطانية – هو أن تختار مصر ، وإلى الأبد ، التبعية لبريطانيا .

وظهر التنافس بين لندن وواشنطن على الشرق الأوسط فى مشروع اتفاقية الطيران المدنى .

أصر النقراشى على أن يستفيد من التطور الضخم الذى جاءت به الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الجديدة . فى حين أصرت بريطانيا على أن تكون لها السيادة فى الأجواء المصرية حتى الطيران المدنى .

وبدأ « النقراشى » ، ومعه « عبد الحميد بدوى » وزير الخارجية ، يضعان العراقيل فى طريق الاتفاقية المصرية البريطانية .

اقترحت بريطانيا إنشاء شركة طيران مدنية تشترك فى تأسيسها شركة الخطوط الجوية البريطانية وبنك مصر ، تقوم بتسيير رحلات منتظمة إلى العواصم التى لاتصل إليها شركة مصر للطيران .

وجاء « اللورد فيليب سوينتون » وزير الطيران المدنى البريطانى إلى القاهرة . . ولكن « النقراشى » لم يمتثل ولم يخضع ؛ وأرجأ بحث الموضوع إلى مابعد تعديل المعاهدة . وكان واضحاً منذ البداية أن « النقراشى » لن يربح المعركة . . بل أنه لم يكسبها لا فى وزارته الأولى ولا فى وزارته الثانية .

* * *

ويشكو السفير البريطانى همومه إلى « السير رونالد كامبل » الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية فبعث إليه برسالة خاصة يقول فيها :

« سقط الوفديون فى الخريف الماضى بسبب حماقتهم بالدرجة الأولى ، ومن حسن الحظ لم

أكن موجودًا بالقاهرة ، مما جعل من السهل تجنب أى هوة بيننا وبين الوفد .

وبالمناسبة – كما لاشك قرأت بين سطور تقاريرى الرسمية – إنه بفضل ذلك ، جنح الوفد إلى السكون ، وتصرف بحصافة غير معتادة ، (بالنسبة للوفد) خلال الشهور التى مضت منذ إبعاده عن الحكم .

ولعل الخطأ الوحيد – وهو خطأ فادح – البيان الذى أصدروه ضد دخول مصر الحرب . وهذا البيان أغبى من الغباء نفسه .

وخلف الوفديين « أحمد ماهر » . وهو الرجل الوحيد الذى عقد عليه الأمل فى تحقيق نجاح معقول .

وضعه القصر فى منصبه وكان يعلم مقدمًا أن بوسعه أن يعتمد على التأييد الكامل من جانب السفارة البريطانية .

وهكذا سارت الأمور ، وبدا أن الأحوال فى طريقها إلى الاستقرار لفترة قادمة .

أبلغت « الملك فاروق » بكل طريقة ودية أن جلالته ، حين أتى « بأحمد ماهر » وائتلافه ، أدخل نفسه مباشرة فى الساحة السياسية وهو أمر له – أيضًا – مسئوليته الجسيمة .

وقلت إننا جميعًا نرجو أن تحقق هذه الخطوة نجاحًا وأن السفارة ستكون مستعدة بالتأكيد – من وراء الكواليس – لمد يد المساعدة إلى رئيس الوزراء الجديد .

وبدت الأمور فى صورة معقولة .

أحرزت علاقاتى « بأحمد ماهر » تقدمًا رائعًا ، وكنا متفاهمين ، نلتقى ونتبادل الأفكار ، وسط أفضل مايمكن من الأحوال ، وفى ظل جو من التفاهم والتعاون المتبادل .

ثم جاء الاغتيال . وتمت تصفية « أحمد ماهر » العزيز الصغير الذى ارتبطت به بصدق على امتداد سنوات . وخلفه – كما كان – مقررًا شخص ذو طبيعة مختلفة تمام الاختلاف هو « النقراشى » .

كان موت « أحمد ماهر » مأساة حقيقية إذ كان – فى رأيى – الرجل الوحيد القادر على حكم البلاد فى هذه الفترة التى تبدو فترة انتقال . . على أفضل تقدير .

وهكذا وجدنا أنفسنا مع « محمود فهمى النقراشى » وجهًا لوجه ، وقد احتل مقعد « أحمد ماهر » . « والنقراشى » مجرد مدرس ضيق الأفق غبى يثير الاستفزاز بعناده ؛ إنه رجل بلا رؤية ولا كفاءة سياسية أبدًا .

وإذا كان النقراشى ليس سيئًا فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية للروابط الإنجليزية المصرية ،

فإنه عديم الكفاءة بالمرة بالنسبة لمنصب رئيس الوزراء الذى رفع إليه فجأة وبالمصادفة . وأكثر من هذا ليس لدى « النقراشى » من يؤيده فى البلاد لأنه ظل يلعب دور التابع الحزبى خلف « أحمد ماهر » لاأكثر ولاأقل .

أضف إلى ذلك وزير المالية « مكرم عبيد » ، الذى لا يكاد يجاذب رئيس الوزراء الحديث .

والمعروف أن « مكرم عبيد » يعمل لحسابه انطلاقًا من شيء واحد ، هو روح الانتقام من « النحاس باشا » والوفديين .

وقد صمم « مكرم عبيد » على أن يرى الوفديين بأى وسيلة سجناء خلف القضبان .

وكأنما لم تكن هذه الخلطة كافية ، أضيف إليها « عبد الحميد بدوى وزير الخارجية — وسوف تذكر « بدوى بالتأكيد منذ أيام خدمتك السابقة فى مصر — وهو رجل قانون على درجة فائقة من الكفاءة والعلم . ولكنه وطنى متطرف ، وهو حريص ، بطبيعته ، وتعليمه ، على أن يدقق النظر فى كل فصله . وكل نقطة . ويشك أن وراء كل سطر فخًا منصوبًا . ومن هنا فالرجل آخر من يصلح مسئولا عن الشئون الخارجية .

واستطعت — لحسن الحظ — إبقاء صغيرنا « عبد الفتاح عمرو » — فى مصر لأن « أحمد حسنين يعانى ضعفًا صحيًا فأصبح لايعتمد عليه .

وقد انزوى عن مسرح الأحداث فى نوفمبر الماضى وهو عليل جدًا ، وفى رأيى أنه يمكن أن يصاب بالمرض فى أى وقت .

واقترح « حسنين » — علىّ — استخدام « عبد الفتاح عمرو » كوسيلة اتصال سليمة إلى الملك الذى يميل إليه بالذات بسبب إجادته لعبة (الأسكواش) ، فى أثناء فترة نقاهة « أحمد حسنين » .

وهذا الترتيب هدية من السماء . وحينما استخدمناه — بانتظام — تمكنا من التغلب على مصاعب كثيرة ماكانت تجد حلولا لو اتصلنا بشأنها مع الحكومة مباشرة .

وتبقى الحقيقة الواضحة وهي أن هذه التركيبة الوزارية من صنع القصر . ومن ثم فهى تأتمر بأمره .

بعد ذلك — ولسوء الحظ — عاد الشك — ذلك الوباء المتفشى فى المصريين ينتصر مرة أخرى .

أصبح « أحمد حسنين » يشعر بالغيرة من « عمرو » الذى تبناه — من قبل — لدرجة أن « حسنين تصور ، والغيرة تأكل قلبه ، أن « عمرو » يعمل على خلعه كمستشار دائم « للملك فاروق » .

وعلى هذا تعين على « عمرو » أن يسافر إلى مقر منصبه فى لندن برغم أن « حسنين » لايزال مريضًا غير قادر على العمل

وبدون وجود « عمرو » ، ودوره كمبعوث أو لسان حال لنا مع « الملك فاروق » ، تحركت لأواجه « النقراشى » ومعه « عبد الحميد بدوى » ذلك الرجل الصعب المتصلب .

لقد رأينا « النقراشى » على حقيقته . وكم كنت مسرورًا عندما قدر لأحد الوزراء البريطانيين — سوينتون وزير الطيران — أن يرى ذلك بنفسه عندما كان الوزير فى القاهرة وأخذته لمناقشة مسائل الطيران مع « النقراشى » .

لقد عامله « سوينتون » بطريقة متعالية ، أرجو أن تحدث فعلها فى هذه القضية بالذات ، ولكنى الآن بصدد توضيح أن هذا هو « النقراشى » ، وهذه هى جماعته التى يتعين علينا أن نتعامل معها فى أمور كبيرة حقاً ، مثل الدفاع عن مصر وتعديل المعاهدة وقناة السويس ومالإليها .

إنها نظرة متشائمة حقًا ، وليس هناك مايثبط الهمة أكثر منها .

وعلينا أن نستمر بأفضل الطرق الممكنة .

وأظن أن السجلات تبين أن هذا هو أسلوبى المعتاد . لكنك لاتستطيع أن تصنع من الحليب باروداً ، بل إن الحليب الذى نتعامل فيه أقل دسمًا من الحليب المعتاد .

وقد فكرت بطبيعة الحال فيما عسى أن تكون البدائل . ولست أعرف لهذا السؤال أية إجابة . بل الأفضل ألا أحاول الإجابة فى الوقت الحاضر.

وفى رأيى أن الوفد يكسب الآن أرضًا جديدة ؛

ولم يتبدل اعتقادى أبدًا بأنهم كانوا يتمتعون دوامًا بستين فى المائة على الأقل من تأييد سكان البلاد ، وسيواصلون مسيرتهم ، تلك ، على حساب مايفقده الفريق الحالى من تأييد .

وقد تُرك الوفديون ، لحسن حظهم ، دون الانضمام إلى (وفد سان فرانسيسكو) ، مما يعطيهم كامل الحرية فى انتقاد أى إجراء يتخذ هناك . وكذلك فإن الغذاء والكساء ومواد التموين الآن أقل من أى وقت مضى .

إن الوفد يبدو وكأنه على مايرام حاليًا ؛ .

والأفضل لهم أن يبقوا بعيدًا عن الحكم فترة من الزمن . فهذا من شأنه أن يؤدى إلى الهدوء ، ويعطيهم وقتًا يراجعون فيه ماارتكبوه من حماقات وأخطاء ، حينما كانوا فى الحكم

ومن هنا فمن الأفضل لهم — فى تقديرى — ألا يعودوا إلى الحكم إلا بعد فترة من الزمن .

والآن أين يقف « الملك فاروق » من هذا كله ؟

هذا سؤال آخر كبير وإن كنت أعتقد أنه فى موقف أسوأ مما يتصوره .

حزب الأغلبية بعيد عن الحكم . والملك جعل من الوفديين خصومه الألداء .

والبلاد معرضة تمامًا لحدوث قلاقل اجتماعية خطيرة فى أى وقت . وقد تمادى الملك فى إهانة متآمر خطير مثل « حسن نشأت » فجعله عدوًّا لدودًا .

وعلاقته سيئة مع قريبه « حسين سرى » . وعلاقته « بالملكة » موضع الثرثرة ورواة الفضائح .

إن هذه ليست صورة وردية .

لكن هناك جانبًا آخر لهذه الصورة ، فالملك عمل منذ جرعة الدواء القوية فى العلمين – أى منذ ٤ فبراير وانتصار العلمين – على إضفاء تغيير كبير على لهجته .

وهو الآن تجسيد حىّ للمودة خصوصًا مع جنودنا البسطاء ، وبالذات رجال الطيران .

وأدى ذلك إلى ميزة كبيرة بالنسبة لنا تمثلت فى استعداد الملك – بوحى من عبد الفتاح عمرو – بأن يلزم أفراد الحكومة الحالية حدودهم حينما طلبنا ، وأن يجبرهم على أن يلعبوا اللعبة لحسابنا .

ولكن قناة الاتصال هذه نضبت بعد رحيل « عمرو » . وليس هناك من يحل محله إلا « حسنين » العليل الذى يلازم الفراش .

علاوة على كل ماسبق فإن رجالا صغارًا – مثل « النقراشى ، وبدوى » – لن يتورعا عن استخدام أى اتجاه أمريكى لتخريب المركز السياسى الممتاز الذى نتمتع به فى مصر .

وربما لايكمن الخطر فى الأحوال الراهنة ، فإنى أمارس دور المراقب الصديق الذى ينتظر تطور الأحداث .

ولكن اذا عادت مصر ، لتصبح مركزًا أو قاعدة استراتيجية حيوية – حينما يتوسع مجهودنا الحربى ، فى الشرق الأقصى ويزداد ؛ فربما لايظل سليمًا الاستمرار فى اتخاذ موقف المراقب الصديق المحايد إزاء السياسة الداخلية فى مصر .

ومن هنا أعود فأقول إن علينا (أن ننتظر ونرى) .

إنى آسف على هذا الخليط الطويل ولكنى أشعر ألا ضرر من إطلاعك على الطريقة التى أفكر بها . . »

* * *

وردد « كيلرن » شكواه . . . ولكن إلى « أحمد حسنين باشا » هذه المرة :

قالت برقيته إلى وزارة الخارجية فى لندن :

١ – تحادثت طويلا مع « أحمد حسنين باشا » رئيس الديوان الملكى مساء أمس .

٢ – ينظر « حسنين » بكثير من الاستهانة إلى رئيس الوزراء الحالى – « محمود فهمى النقراشى » – لكنه يأمل أن يتعلم « النقراشى » ، ويصبح أقل (حنبلية) وأكثر اتساعًا فى أفقه .

أخبرت « حسنين » عن تجربتنا المثبطة للهمم بخصوص اتفاق الطيران بين مصر وبريطانيا .

٣ – قال « حسنين باشا » إنه يستبد به غم شديد بسبب عدم وجود رجال ، يتمتعون بأى قدر من الكفاءة السياسية . وليس هناك دم جديد يبدو فى الأفق .

وقال « حسنين » إنه لم يعرف قط مثل هذا النقص الشديد فى الرجال ؛ ومن هنا فإن وفاة أحمد ماهر تعد بمثابة كارثة قومية من الدرجة الأولى .

٤ – أخبرته أن أشد مايقلقنى فى الوقت الحاضر ، أنه سيتعين على التعامل مع رئيس الوزراء الحالى لمعالجة مشاكل كبيرة قادمة على الطريق ، مثل : تعديل المعاهدة ، وقناة السويس . . . إلخ .

ومثل هذه المشاكل كان يمكن الاتفاق عليها مقدمًا مع « أحمد ماهر » ، وبشكل مفيد ، ووفق أسس معقولة .

أما أن أحاول ذلك مع « النقراشى » – الذى يسانده « عبد الحميد بدوى » – فلايبدو أمل فى الحل بقدر احتمال إثارة رد فعل متعصب قومى محكوم بصيغ قانونية جامدة .

ولو كان هنالك فريق وزارى أكثر استنارة ، لكان المرء يحدوه الأمل فى ملاقاة تلك الصيحة الببغائية القائلة (بتعديل المعاهدة) . بل ينطلق الجميع وفق منهج واقعى ، مستمد من الحقائق الثابتة الموجودة ، لمعالجة مشاكل مثل الدفاع الفعال عن مصر ضد العدوان الجوى ، مثلا ، فى ضوء تجارب الحرب .

٥ – وافق حسنين – معى – على أن الحكومة الحالية ينقصها القدر اللازم من الرؤية والقدرة السياسية .

وأعرب « أحمد حسنين » عن اعتقاده أن أفضل نهج هو الحكم السليم على الأمور . فالمطلوب – فى رأيه – جعل الرأى العام المصرى يفهم أنك حين تكون « مواليًا لبريطانيا » فمعناه وبصدق إنك (موال لمصر) .

وقال « حسنين » إن ذلك يتطلب تدبيرًا عميقًا ، وعملا إعلاميًا سليمًا ، الأمر الذى نأمل أن نقوم به فى المستقبل .

٦ – ثم طرح موضوع « على ماهر » . وكان رأى « حسنين » قاطعًا ، فى أنه لاينبغى أن تعود

فنثق أبدًا فى «على ماهر»، وفضلا عن ذلك «فعلى ماهر» رجل مريض.

وأضاف «حسنين»، إن «على ماهر» يتآمر حاليًا مع «حسن نشأت»، حول إيجاد حركة شباب جديدة بالإضافة إلى محاولة إلغاء نظام الأحزاب.

واعتبر حسنين أن عودة الصحفى الأمريكى «جوزيف ليفى» أمر مؤسف للغاية لأن «ليفى» سعيد بصلته «بعلى ماهر» وسيبدأ فى الدعاية التى تضخم من شأن «على ماهر»، سواء على صعيد السياسة المحلية، أو فى الصحافة الأمريكية.

٧ – أعرب «حسنين باشا»، عن عميق قلقه بالنسبة للأحوال الاجتماعية ومايتردد عن وجود أنشطة روسية فى مصر. وهى أنشطة تعمل بشكل متقن. وحققت بالفعل قدرًا من الفعالية.

وقال إنه يتنبأ بحدوث اضطراب داخلى شديد سيكون من الصعب مجابهته خاصة وأن الفريق الحاكم حاليًا ليس مؤهلا للتعامل مع هذا الخطر.

وأكد أنه من المهم لنا – أى لبريطانيا العظمى – أن تظل مصر فى حالة هدوء وأن علينا أن نبذل مافى وسعنا لضمان ذلك الهدوء.

وقال إن مصالحنا الأساسية تكمن فى أن نضاعف جهودنا لتخفيف ظروف المعيشة عن الشعب.

وقال إنه يعرف الصعوبات. لعملنا الجديد فى هذا الصدد (وكنت قد شددت على موضوع هذه الصعوبات. وأضفت أن الرأى العام البريطانى على قناعة تامة بأن مصر لم تكتو حقاً بنار الحرب).

ومع ذلك فلابأس أن نعاون فى المسائل الحيوية مثل توفير:

١ – الأسمدة.

٢ – الكيروسين.

٣ – الكساء.

ودافع «حسنين» عن أهمية توفير هذه المواد دفاعًا حارًا

وإنى مقتنع أنه على صواب. لكنى شرحت له – بالطبع – الصعوبات المتعلقة بعمليات الشحن... إلخ، وإن وافقته على أن منع عصف القلاقل بمصر، أمر على غاية الأهمية بالنسبة لنا.

٨ – أكد «حسنين» اقتراحه، بأن يبدأ معاونه «حسن يوسف» فى مباشرة دوره بوصفه قناة

اتصال غير رسمية مع « الملك فاروق » فى أثناء الاعتكاف الصحى المستمر له — أى لحسنين — تماماً كما كان « عمرو باشا » يؤدى هذه المهمة من قبل بنجاح .

وأكد أنه سيكون من غير السليم سياسياً أن أتصل مباشرة « بالملك فاروق » متخطياً بذلك الحكومة المصرية فى الشئون والمشكلات اليومية .

وقال إنه فى هذه المسائل يكمن جوهر النجاح فى الوسيلة « غير الرسمية » للاتصال .

٩ — وجدت « حسنين باشا » أحسن صحيًا مما توقعت . ذهن حاضر واستعداد تام للمساعدة . وهو يدرك أنه لو حدثت له نكسة صحية فستكون الأخيرة .

ولهذا سلم بضرورة التخفف من الأعمال وأن يسمح « لحسن يوسف » أن ينوب عنه مؤقتاً فى الاتصال بالسفارة وسأبدأ فى تجربة هذا الترتيب » .

* * *

ويلتقى « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » بالنقراشى .

قال « هيكل » :

— إن غياب كبار الساسة عن مصر فى هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لاضرورة له .

واقترح أن يرأس الوفد المصرى إلى (مؤتمر سان فرانسيسكو) بدلا منك « عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية ، وأن يستصحب من رجال القانون أكثر مما يصطحب من رجال السياسة .

رد « النقراشى »

— إنى من هذا الرأى وخشيت أن أبادلك به وأنت عضو فى الوفد .

وهكذا يسافر « عبد الحميد بدوى باشا » ، ويبقى « النقراشى » ليواجه مشاكل كثيرة .

* * *

حاول « عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية فى (مؤتمر سان فرانسيسكو) أن يدمج فى ميثاق الأمم المتحدة نصاً بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئ هذا الميثاق .

وكان هدف « بدوى باشا » معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها معاهدة بين دولتين غير متكافئتين وفيها النصوص ببقاء قوات احتلال بريطانية فى مصر .

ولكن يفشل اقتراح « بدوى باشا » .

* * *

ولايستطيع السفير أن يتجه « للنقراشى » بل يقصد الملك مباشرة .

« برقية رقم ١٣١٩

من « اللورد كيلرن »

إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤٥

١ – تصرفت مع « الملك فاروق » بعد ظهر اليوم بناءً على تعليماتكم .

٢ – تلقى صاحب الجلالة احتجاجاتى بصورة طيبة للغاية .

بدأت بتفسير السبب فى أنه من الأفضل أن أتوجه إليه مباشرة فى أمر ، على هذه الأهمية العظمى ، بدلاً من الذهاب لرئيس وزرائه .

لم يرفض جلالته هذا الرأى .

٣ – شرحت الخلفية الكاملة للموضوع ، كما كشف عنها ممثلو مصر فى سان فرانسيسكو . اعترف الملك بأنه فى حيرة .

لقد أكد – الملك – على « عبد الحميد بدوى » قبل سفره إلى سان فرانسيسكو أن يتذكر أنه يتعامل مع عقلية أمريكية وبريطانية ، وأن يكبح جماح عقليته ذات التدريب اللاتينى .

٤ – اعترف « الملك فاروق » بأن على مصر الاعتماد دائمًا على بريطانيا العظمى . ولكن عليه أن يتذكر وضعه ، كملك دستورى ، لايستطيع التدخل ، إلا إذا كان على قناعة بأن مصلحة بلاده تتطلب ذلك .

ذكرته بما يكفى ، من الإلحاح ، بأنه يتعين إيقاف أى مسعى غير متعقل لتعديل المعاهدة بصورة سابقة لأوانها . وأننا نتطلع إليه بثقة ليفعل ذلك .

وفى إشارته لأبيه ، « الملك فؤاد » ، أبلغنى جلالته شيئًا أكد لى أنه لم يكشفه على الإطلاق من قبل وهو أن « الملك فؤاد » قال له إنه على مدى الخمسين عامًا القادمة لابد أن يرتبط مصير مصر ببريطانيا العظمى . ويجب أن تعتمد ، عليها ، مصر دائمًا ، والآن وقد انصرفت عشر سنوات من السنوات الخمسين فإنه – أى « الملك فاروق » – يشارك والده ، رأيه ، بصورة صادقة للغاية » .

... وهموم الأمير

تغير الموقف تماماً فى بريطانيا

فى أبريل عام ١٩٤٥ طلب حزب العمال إجراء انتخابات عامة .

وكان « ونستون تشرشل » برأس حكومة ائتلافية تضم وزراء من حزبى المحافظين والعمال .

وجرت الانتخابات يوم ٥يوليو . وأرجئ إعلان النتيجة حتى يصل فرز أصوات القوات البريطانية المحاربة والمنتشرة فى كل مكان .

أعلنت النتائج النهائية يوم ٢٦ يوليو ففاز حزب العمال . وهزم المحافظون واضطر « ونستون تشرشل » إلى الاستقالة برغم أنه كسب الحرب .

وتولى « كليمنت أتلى » زعيم حزب العمال رئاسة الوزارة يوم ٢٦ يوليو ١٩٤٥ فأسند وزارة الخارجية ، فى اليوم التالى ، إلى « أرنست بيفن » .

* * *

حشد « كيلرن » كل أصدقائه لإبلاغ « بيفن » أو للكتابة فى صحافة بريطانيا . بأن الأمل فى نجاح أية مفاوضات مع مصر بنسبة واحد فى الألف .

وحشد زعماء مصر جهودهم ومجاملاتهم للتقرب إلى حزب العمال .

من مصيفه فى لبنان بعث « إسماعيل صدق » رئيس الوزراء السابق إلى مجلس النواب ببرقية قال فيها « إن السياسة القديمة ستخلى الميدان لاتجاه جديد يرمى إلى خدمة الشعوب جميعاً

وقال « صدق » الآن وقد تهيأ جو من التسامح السياسى ، فأقترح على المجلس أن يطالب

الحكومة . بل يطالب الأحزاب بالعمل بدون توان على تصفية مسألتى الجلاء والسودان

وفى القاهرة قالت صحيفة « البلاغ » الوفدية : إن حزب العمال كان دائمًا قريبًا منا ولازال مستعدًا للاستماع إلينا

ومزق بعض الجنود البريطانيين فى أحد بارات حى الأزبكية صورة « تشرشل » تعبيرًا عن أملهم فى أن يكون سقوطه بشيرًا بانتهاء هذه الحرب الطويلة .

* * *

أخذت الصحف المصرية ، لأول مرة ، تهاجم اللورد .. صراحة وبعنف .

كتب « إحسان عبد القدوس » فى مجلة « روز اليوسف » يقول تحت عنوان « الرجل الذى يجب أن يذهب »

« من حق مصر أن تطالب بسحب فخامة « الرايت أو نورابل لورد كيلرن » السفير البريطانى الحالى من منصبه وإبداله بغيره . فقد فشل فى مهمته لأنه لم يستطع أن يقنع نفسه بأن مصر بلد مستقل ذات سيادة ! !

وقد استقبلت مصر سعادة « اللورد كيلرن » عندما وصل إليها لأول مرة استقبالا كريمًا .

وبدأ الرجل بالفعل سياسة جديدة ، فتفاهم مع حزب الوفد الذى كان دائمًا ألد أعداء الإنجليز ، ثم فتح باب المحادثات لتصفية العلاقات بين البلدين .

وانتهت جهوده بعقد المعاهدة ، وأصبحت إنجلترا بالنسبة لنا صديقة حليفة عزيزة . وخرجت المعاهدة على العالم . فدهش العالم وكتب فى أكثر من كتاب وفى أكثر من صحيفة . أن إنجلترا (ضحكت) على مصر . وأن الزعماء المصريين مغفلون !

وأفقنا نحن من سكرة الأمل وأعدنا قراءة المعاهدة فأخذنا نولول ونلطم الخدين .

ولكننا رضينا بها (وشربناها) مادامت الغلطة غلطتنا ومادمنا مغفلين !

المهم أن صديقنا وصديق زعيم الأغلبية فينا ، لم يستطع أن يفرق بين مركزه قبل المعاهدة ومركزه بعد المعاهدة .

وكان جنابه قبل المعاهدة مندوبًا ساميًا ، وأصبح بعد المعاهدة سفيرًا ليس إلا ، أى لاتتعدى حقوقه وسلطاته ، حقوق وسلطات « فخامة محمود جم » سفير إيران فى مصر إلا فيما نص عليه البروتوكول .

فهل مركز « اللورد كيلرن » بيننا هو مركز السفير ؟ ؟

أبدًا ، بل إنه أعطى لنفسه حقوقًا فاقت حقوق المندوب السامى فى بلد مستعمَر (بفتح

المهم) . والرجل الذى يقتحم قصر عابدين على رأس فرقة من الدبابات ، ليس سفيرًا ، ولا مندوبًا سامیًا . إنما هو قائد لجيش معتد !

وقد لا يكون من اللباقة الدبلوماسية أن نعدد مدى أخطاء السفير البريطاني فى حق استقلالنا . و نعدد الإنذارات الشديدة اللهجة التى أرسلها إلى حكوماتنا المختلفة أو نبين خطورة الصداقات التى تربطه ببعض رجالنا .

وإنما نحن على استعداد لأن ننسى كل ذلك . وأن نبدأ صفحة جديدة فى تاريخ العلاقة المصرية الإنجليزية . ولكننا لانستطيع أن ننسى طالما أن وجه فخامته يطل علينا » .

احتج اللورد على هذا المقال فصودرت « روز اليوسف » وقبض على « إحسان عبد القدوس » وأمرت النيابة بحبسه ٤ أيام فى سجن الأجانب ولما أفرج عنه عينته والدته السيدة « روز اليوسف » رئيسًا لتحرير المجلة وعمره ٢٥ عامًا !

كانت مصر ضعيفة لاتستطيع أن تغير السياسة البريطانية فى السودان . أو تحقق وحدة وادى النيل .

أراد الوفد أن يعيد تجربة « سعد زغلول » عندما زار مع « عبد العزيز فهمى . وعلى شعراوى » السير « رونالد وينجيت » المعتمد البريطانى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ليطالبوا باستقلال مصر .

وكانت هذه الزيارة مقدمة لثورة ١٩١٩ ، وأطلق على ذلك اليوم ، (عيد الجهاد) .

قدم الوفد فى يوليو ١٩٤٥ مذكرة إلى السفير البريطانى لانسحاب القوات البريطانية وتحقيق وحدة وادى النيل .

واعتقد الوفد أن ماجرى عام ١٨ ، سيتكرر عام ١٩٤٥ ، وأن الشعب سيؤيد الوفد ويتظاهر خلفه ويثور وراءه .

وأراد الوفد أن يثبت للجميع أنه المتحدث باسم الأمة والمعبر عن آمالها .

وفى عام ١٩١٨ عامل « حسين رشدى باشا ، سعد زغلول » ، باحترام بالغ وطلب من الإنجليز السماح « لسعد » بالسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح .

ولكن « النقراشى » لم يفعل مافعله « حسين رشدى » ، ولم ينظر للوفد إلا على أنه حزب معارض .

وكان هذا هو نفس تصرف « كيلرن » ، والإنجليز .

ويعلن « النقراشى » فى مجلس الشيوخ أن مصر أقامت الدليل على حفظها العهد .

ونصرت حليفتها ، وأبلت فى ذلك أحسن البلاء . وبذلت من المعونة لقضية الديموقراطية

ما اعترفت الأمم بجليل قدره . وليس فوق ذلك كله سبب أكثر تبريرًا لإنهاء القيود التي أحاطت باستقلال البلاد .

ولكن « أرنست بيفن » يتخلص من الحرج بالمناورة والتأجيل . صرح بأن « مسألة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ستكون موضع بحث الحكومة البريطانية في الوقت المناسب ، بروح الصداقة وتقدير المصالح المشتركة » .

وبرغم ذلك وقبل أن يكرر « النقراشي » كلماته في خطبة العرش ، أسرع « كيلرن » إلى « حسنين » يسأله عن محاولات رئيس الوزراء تعديل المعاهدة ، ويشكو إليه .

ويكتب « كيلرن » إلى لندن في ٦ أغسطس البرقية رقم ٢٢٤ :

« زارني « أحمد حسنين باشا » وتحادثت معه طويلا في السياسة المحلية .

١ – أولا موضوع « عبد الفتاح عمرو باشا » :

قال « حسنين » إنه لايتوقع أن يستمر « عمرو طويلا في منصبه كسفير في لندن . « وعمرو باشا » نفسه لايريد ذلك ، وعنده اهتمامات كثيرة في مصر .

وكرر « حسنين » أنه ينتظر أن يخلفه في رئاسة الديوان الملكي « حسين سرى باشا » ، وذلك في رأيه ، تعيين سليم ، وأمله أن أتفق معه في ذلك .

٣ – وافقته بكل تأكيد . لكني آسف إذا كان « حسنين باشا » يشعر أنه سيضطر لترك منصبه بسبب الاعتبارات الصحية ، من تلميح « لحسنين باشا » في سياق حديثه ، لن أدهش إذا عين « حسنين » سفيرًا في لندن ، وسيكون هذا – في رأيي – تعيينًا سليمًا .

٤ – انتقلنا إلى السياسة المحلية وأعرب – وأعتقد أنه صادق – عن شعوره بالرعب عندما أخبرته أن اتفاقية الطيران المدنى لاتزال تكتنفها خلافات حادة كثيرة

وهذا يرجع إلى مايتصف به رئيس الوزراء المصرى الحالى من ميل إلى التعويق وعدم الاستجابة .

ولما كان البرلمان المصرى سينفض غدًا (٧ أغسطس) ، فإن ذلك من شأنه أن يؤجل المسألة حتى عودة البرلمان إلى الانعقاد في نوفمبر القادم .

وعد « حسنين باشا » ببحث المسألة مرة أخرى .

٥ – ثم تبادلنا الآراء حول الوضع الحالى واتفق معى على أنه وضع ميئوس منه .

وألمح إلى أن الحل قد يكون في تعيين « شريف صبرى باشا » رئيسًا للوزراء .

وسألني عن رأيي في ذلك ؟

أجبته :

— لابأس به فهو رجل نظيف اليد على علاقة طيبة بجميع الأحزاب يتمتع بخبرة إدارية ، وإن كان رجلا ضعيفًا . . . كما أعتقد .

وقلت إن علاقة « شريف صبرى » بالوفد ، وبجميع الأحزاب الأخرى ، طيبة . وهو خال الملك ، ووصى سابق على العرش .

وذكرت « حسنين » بما قلته « للملك فاروق » أخيرًا ، من أنه ليست لدينا أية نية أو رغبة للاشتغال — يقصد التدخل — بالسياسة المصرية الداخلية . ولكن جلالته أول من يعترف بأن رئيس وزرائه لابد أن يحوز ثقة الحكومة البريطانية . وهو شعور وافق عليه جلالته تمامًا .

ومع انتظار تعديل المعاهدة يصبح من الضرورى أن يكون على رأس الحكومة شخص مؤهل لمناقشة مثل هذه المسألة الحيوية بطريقة سياسية ومتعاونة . فإذا تيسر وجود شخص كهذا فى الحكم ، فلن يصبح من الصعب التوصل إلى تفاهم حول قضية « إن الدفاع عن مصر مصلحة مشتركة بين الطرفين ولابد من معالجتها على أسس واقعية » .

وإذا تم ذلك يصبح من السهل على كلينا أن نعرض احتياجاتنا المشتركة فى إطار (ميثاق سان فرانسيسكو الجديد) .

وقلت (للملك) « إن ذلك سيصبح مستحيلا مع وجود « النقراشى » فى الحكم .
أما مع وجود « شريف صبرى » فإنى أتصور أن الأمر ينطوى على قدر معقول من الأمل » .
ومن هذه البرقية يتضح أن السفير أبلغ الملك بأن « النقراشى » عقبة أمام المفاوضات !

* * *

ملأت الإشاعات الكثيرة .. جو السياسة المصرية !

وقصد « بنكنى تاك » القائم بالأعمال الأمريكى إلى رئيس وزراء مصر يسأله :

— هل مسألة تعديل معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا قيد البحث ؟

رد « النقراشى » بالإيجاب وقال :

— أتوقع أن تبدأ المناقشات حول ذلك قريبًا .

ويصاب « تاك » بالدهشة الشديدة ، فإن « كيلرن » يستبعد فى أحاديثه مع « تاك » أن (يجرؤ) « النقراشى » على طلب تعديل المعاهدة .

ويحاول الوزير الأمريكى المفوض أن يعرف الحقيقة النهائية ، من السفير البريطانى .

« برقية رقم ٤١٤

من « بنكني تاك »

الوزير المفوض الأمريكي

إلى وزير الخارجية في وشنطن

استعرضت الموقف السياسي الراهن في مصر مع السفير البريطاني .

قال « اللورد كيلرن » إن حكومته متفقة مع توصياته بالامتناع عن التدخل في الموقف السياسي غير المستقر ، إلى حد ما ، في مصر .

وقد حذرت وزارة الخارجية البريطانية من أنه إذا قامت حكومة « النقراشي » الحالية بأي خطوات لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، فإن المعارضة الوفدية ستقضي على هذه الخطوات تمامًا .

وباختصار يشعر بأن الحكومة المصرية الوحيدة المؤهلة بشكل صحيح للتعامل مع مسألة التعديل الشائكة ، يجب أن تتألف من كافة الأحزاب ، بما فيها الوفد .

وقال السفير البريطاني إن مبعوثًا وفديًا أبلغه في ٢٢ يوليو أن « النحاس باشا » رئيس الحزب ورئيس الوزراء السابق ، كان يرغب في أن يرسل إليه خطابًا مفتوحًا لينقله إلى الحكومة البريطانية حول ردود فعل الوفد إزاء الموقف السياسي الراهن ، وإزاء تعديل المعاهدة .

رد « اللورد كيلرن » بعدم رغبته في تلقي أي رسالة من هذا النوع من « النحاس باشا » لأنها ستتضمن بالتأكيد هجومًا على حكومة « النقراشي » التي يحتفظ البريطانيون بعلاقات ودية معها .

ووافق السفير أخيرًا على نقل الخطاب المقترح إلى حكومته ، بشرط عدم الإعلان عنه ، بأي شكل ، كما حصل أيضًا على تصريح من وزارة الخارجية البريطانية ، بأن يقر بصورة موجزة وغير ملزمة ، بالخطاب .

وقرأ لي « اللورد كيلرن » الخطاب الذي اتفق كلانا على أنه متهادن ومعتدل بصورة تبعث على الدهشة .

أكد « النحاس باشا » — في خطابه — ضرورة تعديل المعاهدة وأوضح — دون أن يستخدم هذه الكلمات بالتحديد — إن أي مفاوضات للتعديل ينبغي أن تتولاها حكومة ممثلة للشعب المصري .

ويرى السفير أن الحجج التي ساقها « النحاس باشا » تؤيد توصياته التي تقدم بها إلى وزارة الخارجية البريطانية — وهي أنه لا يمكن تعديل المعاهدة ما لم تصر وزارة الخارجية البريطانية — مثلما فعلت عام ١٩٣٦ — على أن تجرى المفاوضات مع حكومة تمثل فيها كافة الأحزاب السياسية .

وفي تعليقه على الوضع الراهن ، أشار السفير إلى أن أفضل ردود فعل « النقراشي باشا » ، هي

ردود سلبية ، ولا يتمتع برضا السراى ، أو برضا البلاد بوجه عام .

وتظهر على الملك علامات تدل على نفاد الصبر إزاء الحكومة الحالية ، التى يعد مسئولا إلى حد ما ، عن توليها الحكم .

وفى هذا الصدد قال السفير : إن دواعى الانتقام الشخصى استمرت بين النقراشى ومكرم عبيد ، كما أن علاقات بدوى باشا مع مكرم عبيد يمكن أن توصف بأى شىء إلا الصداقة .

وسألت اللورد كيلرن من – فى رأيه – يرأس حكومة معدلة ، يمكن أن تضم الوفد .

وأشرت إلى حسين سرى باشا .

وافق على اقتراحى .

وقال إنه علم من مصدرين موثوق بهما أن الملك استطلع رأى « سرى باشا » مؤخرًا فى هذا الصدد .

وأضاف أن « سرى باشا » على علاقات طيبة مع الوفد .

ومعلومات السفير تتفق مع ماقاله لى « سرى باشا » منذ بضعة أسابيع .

فى ذلك الوقت قال « سرى » إن الملك استطلع رأيه . ولكن « سرى » لن يلزم نفسه إلا إذا شعر بأن الموقف السياسى أصبح جادًّا بمايكفى لأن يتولى الحكم .

ونشأ لدى انطباع من ملاحظات السفير ، بأن حكومته ، قد تولى اهتماماً بإمكانية وزارة يرأسها « حسين سرى » ، وهى الوزارة التى يمكن ، إذا ضمت عناصر وفدية ، أن تشكل حكومة مقبولة لبريطانيا العظمى لإجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة .

وأكد الوزير من جديد سياسة (رفع الأيدى) – أى عدم التدخل – وأكد أنه لن يلعب أى دور مباشر ، أو غير مباشر ، للتأثير على تغيير فى الحكومة فى مصر .

وتأييدًا لهذه السياسة ، قال إنه رفض أخيرًا أن يستقبل « النحاس باشا » ، فى السفارة عندما أراد أن يقدم له الخطاب السابق .

وعلق « اللورد كيلرن » بشىء من المرارة على استمرار عجز وعدم فعالية الحكومة الحالية .

إن الانتصار الساحق الذى أحرزه حزب العمال فى إنجلترا أدى بصورة طبيعية إلى إثارة تكهنات حول بقاء « اللورد كيلرن » فى مصر .

فمن المعترف به ، بوجه عام أن « المستر تشرشل » ، كان أقوى الذين يبسطون حمايتهم عليه .

وسيصل السفير فى أغسطس الحالى إلى سن التقاعد ، وهى الخامسة والستين فى السلك الدبلوماسى البريطانى .

عقد « الأمير محمد على » مؤتمراً صحفيًّا أعلن فيه أن بريطانيا مشغولة ، ولا وقت عندها تخصصه لمصر والشرق الأوسط .

ويحاول « بنكنى تاك » أن يعرف مزيدًا عن الصورة السياسية من ولى العهد « الأمير محمد على » . فذهب يستمع إلى هموم الأمير ... ولى العهد ..

« برقية رقم ١١٧٦

إلى وزير الخارجية فى وشنطن

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥

قمت اليوم بزيارة صاحب السمو الأمير « محمد على » ، وكان ، على عادته ، ثرثارًا جدًّا . غطى كلامه عدة موضوعات ، منها رحلته الأخيرة إلى إنجلترا ، ومحادثاته مع ملكى اليونان ويوغوسلافيا ، والخطر الروسى المتزايد ، والأنشطة الروسية فى إيران ، والديموقراطية الأمريكية البرازيلية ، وعددًا كبيرًا من الموضوعات .

وملاحظاته حول مصر تستحق التسجيل .

بدأ هذه الملاحظات عندما ذكر أنه قال « لهم » فى إنجلترا إنه إذا لم تساند إنجلترا الملوك الشبان ، فى العراق وإيران ومصر ، فإنهم لن يبقوا طويلا على عروشهم .

قاطعته بقولى :

— يبدو أن صاحب الجلالة « الملك فاروق » يتمتع بشعبية عظيمة فى بلاده .

أجابنى « الأمير محمد على » بقوله :

— إنهم جميعًا يطالبون بخروج الجيش البريطانى من مصر . وما أن يخرج سترى طول الفترة التى سيبقاها « فاروق » على العرش .

إن كتلة كبيرة من شعب هذا البلد تنتظر اللحظة المناسبة للسلب والنهب . فإذا ذهب الجيش البريطانى فلن يوجد ما يوقفهم .

وفى هذه اللحظة من سيصل إلى الحكم .

وتحسر الأمير على انعدام الحزم فى الحكومة الحالية ولدى الملك .

وقال إن شباب اليوم يريدون كل ملذات الملك دون تحمل تبعاته .

وأشار إلى حديثه مع « تشرشل » . وما أبداه رئيس وزراء بريطانيا من أسفه ، لأن أحوال الفلاحين لم تتحسن ، خلال الثلاثين عامًا الأخيرة .

وقال « الأمير محمد على » إنه قال « لتشرشل » إن دخل مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة

ارتفع من ٣٩ مليون جنيه سنويًا إلى ما يقرب من بليون جنيه .

وبمعنى آخر كان من الممكن تحويل ٦٠ مليون جنيه لتحسين أحوال الفلاحين . ولكنها (بددت وضاعت) .

وتحدث عن الفساد في المحاكم . وكيف يرفض القضاة الإقامة في المدن والمراكز الصغيرة . وتقاطروا جميعًا على القاهرة .

وقال إن شوارع القاهرة على نفس القدر من القذارة الذى كانت عليه منذ ٦٢ عامًا حين بلغ سن المراهقة .. ولا تزال مليئة بالمتشردين والشحاذين .

وزعم أنه أوضح ذلك للحكومة . وقال إنها لم تفعل شيئًا لأن أعضاءها يسعون للحصول على الشعبية ولا يرغبون فى إدانة أحد .

سألت سموه عن الحل فأجاب بقوله :

– لا يمكن تحقيق إنجاز إلا باتخاذ موقف قوى .

وقال إنه اقترح على الحكومة كلما عثرت على صبى صغير يتسول فى الشوارع أن تتوجه إلى والديه وتسألهما عن السبب فى عدم تشغيله وتركه يتسول .

وأوصى – الأمير – على سبيل المثال – أن يتم ترحيل مائة أسرة ممن يضبط أطفالهم يتسولون إلى السودان .

فإذا حدث ذلك انتشرت الأنباء فى القاهرة . وعلى الفور تخلو الشوارع من الأشخاص المسيئين للسمعة .

ومن الوسائل التى اقترحها الأمير لمنع المشاة من المشى وسط الشوارع ، أن يعلن أن السائقين ليسوا مسئولين عن إصابة أى شخص من المشاة » .

* * *

ويكشف « كيلرن » عن نواياه ضد « النقراشى » ، وحقده على مصر . فى حديث مع « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المفوض .. وذلك بعد عودة « كيلرن » من مؤتمر سفراء بريطانيا فى الشرق الأوسط فى ١١ نوفمبر .

ويدور الحديث على ضوء ما جرى فى لندن

بدأ الحديث بسؤال من الوزير الأمريكى :

–كيف وجدت الأحوال فى مصر؟

أسهب « كيلرن » فى الكلام

قال :

- « النقراشى » ليس الرجل المناسب لمنصب رئيس الوزراء ...

فهو ليس كبيرًا بمافيه الكفاية . وليس قويًا . وردود فعله ، فى أحسن أحوالها ، تافهة .

وأبدى « كيلرن » استياءه من كل هذا الكلام عن إخراج القوات البريطانية من مصر والعجلة لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ .

وأضاف « كيلرن » :

- لقد قلت هذا « للنقراشى » منذ يومين .

ولا أعرف صراحة ما هى خططنا بالضبط .

وليست هناك حاجة إلى هذه العجلة الكبيرة حتى ديسمبر ١٩٤٦ - أى طبقًا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ بأن التعديل يجوز بعد ١٠ سنوات من التوقيع - فإن ذلك يثير الجماهير بصورة دائمة .

إن هذه المطالب الصاخبة صناعية بالكامل . ولا تديرها سوى هذه الحكومة .

رد « بنكنى تاك » :

- لقد أوضحت « للنقراشى باشا » منذ أيام أننا ، أيضًا ، نرى أن أحداث الشغب الأخيرة ، وما تؤدى إليه ، خطيرة للغاية .

وألمح « اللورد كيلرن » إلى أن هذه خطوة حكيمة .

وواصل تأكيده قائلا :

- إن « النقراشى باشا » ليس رجلا قويًا ، وهو وطنى إلى حد التطرف ، وليس من السهل التعامل معه .

وأضاف « كيلرن » :

- خلال مقابلتى « للملك فاروق » منذ أيام وجدت جلالته فى حالة معنوية عالية .

وقال « اللورد كيلرن » :

- إن الملك يرتفع حقيقة إلى مستوى مسئولياته . وسبق أن أخبرته منذ سنوات أنه إذا وجه عجلة القيادة فى طريق متئد ، فستكون لديه الفرصة لحكم عظيم ومجيد .

ويقدم « بنكنى تاك » مفاجأة ، « للورد كيلرن » .

قال :

- شكا كثير من رجال الأعمال الأمريكيين فى مصر ، من أن صغار المسئولين البريطانيين يحاولون إبعادهم عن هذا الجزء من العالم ويحاربونهم حتى النهاية .

رد «كيلرن» :

— علمت بذلك . وقلت لهم فى لندن إن هناك مجالا لكل من الأمريكيين والبريطانيين .. فى مصر .

وقال :

— بطبيعة الحال توجد مصالح بريطانية معينة ثابتة هنا أجد من واجبى حمايتها . ولكنى أعلم أن هناك مجالا لنا معًا .

وبالنسبة لمسألة إبعادكم فإن هذا آخر شيء فى الدنيا نرغب فى عمله .

وعندما كان «بنكنى تاك» يهم بمغادرة السفارة البريطانية قال «كيلرن» :

— أؤكد لك أنى أقف فى صف التعاون الأنجلو — أمريكى .

وأضاف :

— تستطيعون الاعتماد علىّ دائمًا لأن أيدينا متعانقة فوق البحر .

* * *

وتستمر الدسائس ضد «النقراشى» ووزير خارجيته «عبد الحميد بدوى» .

بعث السفير البريطانى إلى حكومته — برقية أخرى — يوم ٥ ديسمبر تقول :

«أبلغنا عميل بالقصر أن «عبدالفتاح عمرو باشا» سفير مصر فى لندن ، قال له بصفة شخصية : إن «عبدالحميد بدوى باشا» وزير الخارجية ، قال «لعمرو» : إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع البريطانيين هى أن تكون فعالا معهم .

وقد خلقت البرقيات الواردة من لندن بأن «عبدالحميد بدوى باشا» وقف مع الروس ضدنا — فى مسألة لجنة الوصايا المؤقتة — بعض الحساسية هنا . وخاصة أن ذلك حدث فى الوقت الذى ترغب فيه مصر الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى لتعديل المعاهدة .

ويعتقد العميل أن هذا قد يكون أسلوب «بدوى» فى التعامل بطريقة «فعالة» مع البريطانيين وأنه من الأفضل إبعاده قبل أن يسبب مزيدًا من الضرر» .

* * *

وكان اليومان الأخيران من عام ١٩٤٥ حبالى بالأحداث المتلاحقة .

عين «الشيخ مصطفى عبدالرازق» وزير الأوقاف — وهو حر دستورى — شيخًا للجامع الأزهر .

وعدل قانون الأزهر ليسمح بهذا التعيين .

ويستقيل عمداء كليات الشريعة واللغة العربية وأصول الدين بالأزهر « الشيخ إبراهيم حمروش » ، « والشيخ عبد المجيد سليم » ، « والشيخ مأمون الشناوى » احتجاجًا على هذا التعيين وتعديل القانون .

والجدير بالذكر أن رجال الدين المستقيلين الثلاثة أصبحوا بعد ذلك شيوخًا للأزهر .

ويجتمع مجلس الوزراء يوم ٣٠ ديسمبر ويقرر ندب وزير آخر من حزب الأحرار الدستوريين — « أحمد عبدالغفار باشا » وزير الزراعة — لتولى أعمال وزارة الأوقاف .

ويفقد حزب الكتلة أحد وزرائه بوفاة « راغب حنا بك » وزير الدولة .

وطلب « مكرم عبيد » أن يُعيَّن وزير جديد بدلا من « راغب حنا » ، وأن تسند للوزير الجديد وزارة معينة ولا يكون مجرد وزير للدولة !

وتتجه أنظار الأحزاب المشتركة فى الحكم إلى « محمود فهمى النقراشى » ، لترى كيف سيعدل وزارته .

وتتطلع أنظار الإنجليز إلى « النقراشى » ، أيضًا ، تحاول أن تتبين ملامح التعديل . وهل يؤدى إلى دعم الوزارة أم يزيدها ضعفًا .

* * *

بدأ الصائدون يلقون شباكهم حول منصب رئيس الوزراء ...

« على ماهر باشا » يطالب فى مجلة « المصور » بالوحدة الوطنية ويقول : إن المناصب وسيلة .. لا غاية .

وترجمة هذا الحديث أنه لابد من وزارة للوحدة الوطنية ، ولابد أن يرأسها « على ماهر » !

ويقول « على ماهر » إنه لابد من تأليف هيئة المفاوضات من كل الأحزاب بما فيها الوفد ، كما حدث عام ١٩٣٦ عندما كان « على ماهر » رئيسًا للوزارة !

« وعبد الفتاح يحيى باشا » رئيس الوزراء السابق عامى ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ورجل « الملك فؤاد » الذى أرغمه الإنجليز على الاستقالة يقول : لا يمكن إشراك الوفد فى الحكم إلا إذا برئ وزراؤه المتهمون بالانحراف واستغلال النفوذ .

ويقول إن الانتخابات لا يمكن أن تجرى قبل ذلك ، بل بعد براءة رجال الوفد ؛ فى حين أن رجال الوفد لم يقدموا للمحاكمة ، ولم يحقق معهم أحد !

وهدف « يحيى باشا » أن يقول للملك مصر إنه يؤيد محاكمة « النحاس » ، وإنه مع الملك ضد الوفد وضد الإنجليز كما فعل عام ١٩٣٤ ، وإنه — أى يحيى باشا — يصلح للعودة إلى الحكم !

« وسيف الله يسرى باشا » – الرجل الذى لم يتول رئاسة الوزارة أبدًا ، ومع ذلك رشح لها أكثر من مرة – يطالب فى صحيفة الأهرام بانتخابات جديدة .

وترجمة هذا الحديث أن « يسرى باشا » يرأس الوزارة التى تجرى الانتخابات .

وشباب الوفد ومثقفوه اليساريون « الدكتور محمد مندور ، والدكتور عزيز فهمى » يهاجمون الإنجليز ويتهمون بريطانيا بأنها لاتزال تتبع سياسة « اللورد كرومر » الاستعمارية .

أما حزب الوفد فيكتفى بمهاجمة حكومة « النقراشى » !

ويخطب « حفنى محمود بك » ، وزير التجارة والصناعة وشقيق زعيم حزب الأحرار الراحل « محمد محمود » ، وهو من رجال الحزب اللامعين فيطالب بتعديل قانون الانتخابات بحيث لا يعطى صوته إلا المتعلم الناضج .. الذى يستوفى شروطًا معينة .

وهدف « حفنى محمود » ألا يعطى حق الانتخاب للجميع ، فالوزير الدستورى يخشى أن تجرى الانتخابات فيفوز الوفد .

بل إن « حفنى محمود » ، يلتقى « باللورد كيلرن » ويدور بينهما حديث ، يظن وزير التجارة أنه شخصى ، ولكن السفير يبعث به إلى لندن فى البرقية رقم ٥٠ .

قال :

« تحدث « حفنى محمود » بصراحة تامة عن رئيس وزرائه الذى وصفه بأنه طفل فى السياسة بين « مكرم عبيد ، وبدوى باشا » .

ويعتبر الوزير ، « النقراشى باشا » ، رجلا ضعيفًا جدًا والمشكلة ، أنه لا يوجد بديل واضح له .

وسألنى إن كانت لدى فكرة ؟ .

رفضت الانزلاق إلى إبداء رأى ، لأنها مسألة داخلية بحتة لا تهمنا .

ذكر الوزير اسم « صدقى باشا » فقلت إنه من الصعب احتمال حصوله على تأييد شعبى .

واعترف الوزير بأن سجل « صدقى » كان سيئًا .

ولكن المطلوب – من وجهة نظره – رئيس وزراء محايد لتجميع كل الأحزاب معًا .

وأشار الوزير إلى مباحثات المعاهدة المحتملة .

وسألنى : ما هو الموقف ؟

أجبت ، إنه كعضو فى الوزارة يجب أن يعرف أكثر منى ؟ فهل يمكنه أن يقول أى شىء .

قال إنه ليست لديه فكرة حول اتجاه آراء النقراشى .

وكما نعرف جميعًا فإن « حفنى محمود » وزنه ضعيف . ولكنه عضو فى الوزارة .
وقد فكرت فقط فى تسجيل أقواله » !

* * *

ويحاول « النقراشى » وسط هذا كله أن يضع أسلوبًا جديدًا للحكم ، يصونه .
أعلن أن الحكومة تعد قانونًا يمنع أى وزير سابق من عضوية مجالس إدارة الشركات إلا بعد عامين من ترك المنصب .
وكانت الشركات تغرى الوزراء ليستجيبوا لطلباتها بتعيينهم مديرين وأعضاء فى مجالس الإدارة .
وامتلأت مقاعد الشركات الأجنبية بالوزراء السابقين .
وكل وزير يستميل الشركات فلا يرفض لها طلبًا حتى تعينه ، بعد استقالته .
وأعلن « النقراشى » أن مشروع القانون الجديد سيمنع كل من يتولى منصب وزير العدل من المرافعة إلا أمام القضاء العالى .
وأراد « النقراشى » بذلك أن يحمى القضاة من عسف وزراء العدل ، وكلهم محامون سابقون .

* * *

وتنشر صحيفة « التايمز البريطانية مقالا عن — تطلعات مصر وآمالها — تهاجم فيه تصرفات الموظفين المصريين فى السودان ، وتتهمهم بالفساد والانحراف .
ويجد كل مصرى فى هذا المقال إيحاء بأن بريطانيا لن تسدد ديونها لمصر .. وأنها لن تخرج من السودان .

صاحب الجلالة يعرض خدماته

كان « تشرشل » هو العامل المسيطر على السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط خلال ربع قرن .

وبسقوطه ، وكذلك « إيدن » ، وجد « فاروق » أن « كيلرن » فقد أهم سند له .

طلب صاحب الجلالة إلى سفيره فى لندن « عبد الفتاح عمرو » أن يبدأ خطوة جديدة للتقارب مع حزب العمال ، الوافد الجديد إلى مقاعد الحكم .

رأى الملك أن يتقرب إلى بريطانيا وأن يعقد معها بصفته الشخصية – معاهدة شفوية – لا تعرفها مصر .

قدم « عبدالفتاح عمرو باشا » إلى وزارة الخارجية البريطانية أغرب عرض يقدمه ملك إلى الدولة التى تحتل بلاده .

* * *

فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٥ قصد « عمرو » إلى مكتب « السير روبرت هاو » الوكيل المساعد للوزارة والذى اختير بعد ذلك – ولمدة ١٠ سنوات كاملة – حاكمًا عامًا للسودان .

وسجل « روبرت هاو » كل كلمات « عمرو باشا » . وبعث بالنص الكامل إلى « اللورد كيلرن » ليرد على كل ملاحظة أبداها سفير مصر .

وهذا نص الحوار السرى ورد « كيلرن » عليه ، كما وجدته فى الوثائق البريطانية .

كتب روبرت هاو :

« تحدث إلى « عبدالفتاح عمرو باشا » السفير المصرى أخيرًا وبشكل خصوصى جدًا حول ضرورة انتهاج حكومة جلالة ملك بريطانيا منهجًا جديدًا بالنسبة للمشكلة الإنجليزية المصرية » .

وفيما يلى الخطوط التى سارت فيها هذه المحادثة :

الأمية المصرية :

قال السفير المصرى « عبدالفتاح عمرو باشا » « لروبرت هاو » :

– ٩٩ ٪ من سكان مصر أميون . ومن هنا - فإن البلد ليس مستعدًا - بعد - لحكومة برلمانية على الطراز الإنجليزى . وتوجد هوة كبيرة ثابتة بين الأغنياء والفقراء .

وطرحت الحكومات المصرية المتعاقبة ، برامج براقة للإصلاح الاجتماعى . ولكن هذه البرامج لم تخرج – فى أية حال – عن الورق الذى كتبت عليه .

رد « كيلرن » :

– هذا أمر واقع بشكل عام ولكن نسبة ٨٥ ٪ أدق .

الحكومة البرلمانية خدعة :

قال « عمرو » لروبرت هاو » :

– الحكومات الديمقراطية فى مصر خدعة فليس هناك ، ولم يوجد قط ، ذلك الشىء المسمى بالانتخابات الحرة . فالناخبون يتدافعون ليدعموا الحزب الذى تختاره لهم الأقدار . وهذه الأقدار تستمد الوحى – فى الماضى – من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

رد « كيلرن » :

– حكم صادق إلى حد كبير فإن الانتخابات الحرة الوحيدة التى تمت فى عهدى كانت عام ١٩٣٦ حين وضع « على ماهر » الشرير - أساس الجبهة الوطنية التى تفاوضت على المعاهدة - وتلا ذلك توزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب أعضاء الجبهة .

السفارة البريطانية تؤثر فى الانتخابات :

قال « عمرو » :

– لهذا أدرك المصريون ، أن البريطانيين لو أيدوا حزبًا من الأحزاب ، فإن هذا الحزب سيفوز ومن هنا فإن من الصواب الحفاظ على علاقات طيبة مع هذا الحزب .

رد « كيلرن » :

– من بديهيات السياسة المصرية أنه ما من رئيس وزراء يمكن أن يحرز نجاحًا مالم يكن حائزًا لثقة حكومة جلالة ملك بريطانيا . واتفق « الملك فاروق » معي دون تحفظ على صحة ذلك ، بل أكثر منه .

واتفق الملك على أن هذا أمر ضرورى . وأنه حق وواجب فى اختيار رئيس الوزراء الذى يعينه .

وأضاف الملك أن ذلك لا يعد – بحال من الأحوال – تدخلا فى السياسة الداخلية المصرية .

تأييد « النحاس » صحيح تمامًا :

قال « عمرو » :

– وقد توجه هذا التأييد ، طوال الحرب ، إلى « النحاس باشا » ، وإلى ذلك الجناح من حزب الوفد القديم الذى التف حول « النحاس » .

وهنالك تفهم للأسباب التى حدت بنا نحن البريطانيين إلى أن نفعل ذلك فى فترة الحرب .

والمصريون مقتنعون أنه لولا تأييدنا « للنحاس » ، لسقط منذ زمن طويل .

وقد أعطينا هذا التأييد فى ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى حد تحريك الدبابات فى ساحة القصر ، وتقديم إنذار يتضمن تنازل « الملك فاروق » عن العرش .

رد « كيلرن » :

(ا) لأنه من المفيد أن نقف إلى جانب من وقفوا بجانبنا وقت الشدة .

(ب) لأنه كان زعيم حزب الأغلبية .

لقد أصرت بريطانيا على دعوة « النحاس » إلى الحكم ، لأن حزبه فى ذلك الوقت – ٤ فبراير – كان الحزب الوحيد القادر على حمل البلاد على الوفاء بالتزاماتها باعتبارها حليفًا ، مع الأخذ فى الاعتبار أن العدو يدق الأبواب ، والطوابير الخامسة تعمل .. وإخلاص السراى لنا .. مهتز .

التدخل فى السياسة الداخلية :

قال « عمرو » :

– الأمة المصرية ترى أنه – مع نهاية الحرب – فإن دعم البريطانيين « للنحاس » لم يعد له ما يبرره ، وينبغى أن يكف البريطانيون نهائيًا عن التدخل فى أمور السياسة الداخلية المصرية .

إن علينا أن نترك الساحة.

وليس معنى ذلك أن نترك مصر.

الملك يتفهم جيدًا احتياجاتنا الاستراتيجية . ولابد من المحافظة على هذه الاحتياجات ، لأن في ذلك مصلحة مصر كما فيه مصلحة لنا .

أما السياسة المصرية – كما يؤديها النظام البرلماني – فما هي إلا لعبة يشترك فيها قوم ، لا مبادئ لهم ، يعملون لمصلحتهم ، ومكاسبهم الشخصية .

رد « كيلرن » :

– هذا غير حقيق بالمرة .

أقال « الملك فاروق ، النحاس » في الخريف الماضي ، برغم أن الوفد كان حائزًا لأغلبية برلمانية بنسبة ٩٠ ٪ تقريبًا .

ولقد ابتعدنا . ولم نبذل أية محاولة – من أي صنف أو نوع – لمنع « الملك فاروق » من تسديد هذه الضربة برغم كونها خطرة ، من الزاوية الديمقراطية والدستورية ، حسب المقاييس البريطانية .

قال « عمرو » :

كانت حكومة « النحاس باشا » – التي قامت بدعم من الدبابات البريطانية – هي أفسد حكومة في تاريخ مصر الحديث .

رد « كيلرن » :

– هذه مبالغة ، كما سجلت ذلك في تقاريري الدقيقة الكثيرة .

كان الوفديون يكتنفهم الفساد بغير شك .

ولكن كل الحكومات المصرية على هذا الحال .

وربما كان الوفديون يمارسون الفساد ، على نحو أكثر سفورًا ، لأنهم ظلوا طويلا بعيدين عن الحكم . وكان جميع أنصارهم محرومين من وظائفهم .

ومن هنا يعوضون مافات على نحو أكثر .

ففي زمن الحرب توجد فرص لا حد لها لاجتناء المغانم (مثل التموين إلخ) .

لكن إذا أخذنا القضية بصفة عامة . أشك أن صفحة الوفديين أكثر سوادًا من غيرهم .

وعلى المرء أن يذكر دائمًا أن الوفد هو (حزب الأغلبية) . وأنه لهذا يلقى الازدراء من الطبقة المالكة أي طبقة ملاك الأراضي .. إلخ وقد درجوا على تشويه الوفد إلى أقصى ما يستطيعون .

فقيل الكثير ، وحدثت إساءات كثيرة بالفعل . لكن الوفديين - في رأيي - لم يتساووا ، في سواد صفحاتهم ، بتلك الحفنة من الباشوات ، وخاصة أولئك الذين عينتهم السراي .

أخطار الفوضى تخيفنا :

قال « عمرو » :

- حين يكون « النحاس باشا » ومؤيدوه خارج الحكم ، فإنهم يثيرون المشاكل ويهددون بإحداث الفوضى إلى حد إراقة الدماء .

وتعلم السياسيون المصريون أن هذه هي الطريقة لحمل البريطانيين على التصرف .

رد « كيلرن » :

- هذا القول ، لسوء الحظ ، صحيح إلى حد ما . لكن في حدود علمي فإن الوفد لم يفعل شيئًا حتى اليوم في هذا السبيل إلا أنهم ظلوا (حزب الأغلبية) .

وغياب الإصلاحات قد يدفعهم ، إلى أن يتزعموا المطالب الشعبية ، من أجل اتخاذ خطوات فعالة .

إعادة النظر في المعاهدة :

قال « عمرو » :

ها نحن نسمع أخبارًا عما يمكن أن يحدث في مصر إذا لم تكن هناك استجابة للمطالب الوطنية المتطرفة عن طريق إعادة النظر العاجل في المعاهدة .

وقال « عمرو » إنه يضمن عدم حدوثه شريطة ألا نتدخل في السياسة الداخلية المصرية .

إن القوى السياسية المصرية تتركز حول ثلاث نقاط هي :

الممثل البريطاني

والقصر

والشعب .

رد « كيلرن » :

- لا أعرف خطوة قام بها الوفد في هذا الصدد ، اللهم إلا خطاب « النحاس » الموجه لي . وقد هالني أنه خطاب مسالم .

وأظن أني الذي حملت « الملك فاروق » على أن يبارك الأصوات المطالبةبإعادة النظر في

المعاهدة . ولكن المطالبة جاءت فى ذلك الحين بصفة أساسية من دوائر الحكومة الحالية . وكان على الوفد أن ينضم إليها حتى لا يتم تجاوزه .

الوفد ليس حزب الشعب ...

قال « عمرو » :

كان البريطانيون فى الماضى القريب يؤيدون ما يعتقدون أنه حزب الجماهير ، وليست هناك إلا حفنة فاسدة من الباحثين عن المناصب .

وتقف بريطانيا – فى هذا – ضد إرادة الشعب وضد نصيحة السراى ، وليس هناك من سبب يحول دون تلاقى أضلاع مثلث القوى .

فالملك يشعر أنه يحوز مودة وتأييد أوسع قطاعات الشعب .

وإذا عُرف أن البريطانيين لن يولوا تأييدهم ثانية « للنحاس باشا » وأتباعه . فإن الشعب جدير بأن يسير وراء الملك دون تردد .

والملك يتطلع إلى برنامج الإصلاح الاجتماعى والتعليم التدريجى على صعيد الأمة المصرية من أجل ديمقراطية حقيقية غير مزيفة .

رد « كيلرن » :

– أشك كثيرًا فى صحة أنهم فقدوا كثيرًا منذ سقوطهم فى الخريف الماضى . ولكن اعتقادى الشخصى أن رصيدهم يرتفع حاليًّا بقدر ما يهبط رصيد الحكومة الراهنة ، وهو . يحدث فعلا بسبب المشاكل التقليدية من نقص المواد التموينية والكساء ... إلخ ... إلخ .

وهذه نفس الخطوة القديمة التى سبق أن اتخذناها .

كيف نقطع على أنفسنا تعهدًا مثل هذا ؟

كل ما نريده فى الواقع (وقلناه مرة ومرات) . هو انتخابات حقيقية حرة يختار الشعب المصرى من يريده وهذا بالضبط – ما لا تنوى السراى السماح به . ومن هنا تجىء الأزمة الراهنة .

الأسرة المالكة هى عنصر الاستقرار الوحيد :

قال « عمرو » :

– إن الأسرة المالكة هى عنصر الاستقرار الوحيد فى البلاد . والملك لايزال شابًّا فى الخامسة

والعشرين وهو جدير بحكم البلاد لمدة ٤٠ عامًا بإذن الله .

رد « كيلرن » :

من المفروض أن يكون هذا صحيح ، لكن المرء يشك أحيانًا فى أن يصبح ذلك صحيحًا إذا كنا إزاء ملك شاب غائب الشعور بالمسئولية .

وخوفى الحقيقى يتمثل فى حدوث صدام فى نهاية الأمر بين حاكم أوتوقراطى شاب – أى حاكم فردى – وبين القوى الشعبية فى البلاد .

لا خليفة « للنحاس » :

قال « عمرو » :

– « النحاس باشا » فى السبعين من عمره وليس بين جماعة الوفديين – التى يترأسها شاب كفء أو جدير بخلافته .

رد « كيلرن » :

– هذا صحيح فليس « للنحاس » خليفة واضح برغم أن رجالا مثل « الهلالى » لا يمكن اسقاطهم من الحساب بأى حال من الأحوال .

الملك فاروق « لن يستدعي « النحاس » مرة أخرى أبدًا :

قال « عمرو » :

– لا « النحاس » ولا الملك ـ مقدر لهما أن يلتقيا مرة أخرى .

لقد أعلن « النحاس » نفسه – بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ – (الزعيم المقدس) . واصطنع لنفسه طغمة من الناس مسلحين بالعصى والقمصان الزرقاء . ألفوا له نشيدًا ينشدونه عندما يظهر بينهم . ومن هنا نصب نفسه منافسًا للملك فى المناسبات العامة .

ويعرف المصريون جميعًا أنه يريد التخلص من الملك ليعلن نفسه رئيسًا لجمهورية مصرية . ولن يقبل الملك طواعية ـ قط ـ أن يدعو « النحاس » مرة أخرى لتشكيل حكومة .

رد « كيلرن » :

– « قط » كلمة كبيرة . ولكنى أعترف أن ثمة فرصة صغيرة ثمينة لذلك فى وقتنا هذا . ولكن المرء لا يعرف فى مصر كيف تسير الأمور .

ولم أيأس تمامًا من إمكان حدوث مصالحة بين السراى « والنحاس » ، أما أن تكون هذه المصالحة سارة على طول الخط فهذا أمر آخر .

التأييد المعنوى « للنحاس » أو أى شخص :

قال « عمرو » :

– إن ما يرغب فيه الملك هو اتفاق جنتلمان مع الحكومة البريطانية بأن توليه تأييدها المعنوى وتسحب هذا التأييد من « النحاس باشا » .

ويكون ذلك لفترة خمس سنوات مثلا تستطيع الحكومة البريطانية – فى غضونها – أن ترى كيف تسير الأمور وتتطور .

وسيقدم الملك . بتأييد معنوى من بريطانيا . على طرح برنامج واسع للإصلاحات الاجتماعية .

رد « كيلرن » :

– رأينا ضد ما يمارسه « مكرم باشا » من تشهير أو تصفية حسابات أو محاكمة للنحاس (كنوع من الانتقام الشخصى) . من قبيل اللياقة . إذ علينا أن نلتزم بمبادئنا الأخلاقية المعتادة .

« الملك فاروق » يرغب أن يكون صديقًا :

قال عمرو :

– بدون التأييد البريطانى لا يمكن القيام بهذه الخطوة .

إذا أوليناه تأييدنا المعنوى . فسيكون فى ذلك الخير المشترك لشعبه المصرى ولبريطانيا .

وفى مقابل تأييدنا الأدبى للملك . يتكفل جلالته باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين مصالحنا الدفاعية الحيوية فى مصر . وبوسعه أن يفعل ذلك بواسطة حكومة – من اختياره – تطرح برنامجًا للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى . إذا تأتى له دعم حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وبوسع السفير المصرى – وهو أحد رجال الملك – أن يعود إلى القاهرة ليحصل على التأكيدات اللازمة من جلالته فيما يتعلق بمصالحنا الحيوية إذا كنا على استعداد لأداء هذا الدور .

رد « كيلرن » :

– لا أشك فى أن – هذا .. الآن – صحيح .

كانت العلمين – بقصد ٤ فبراير – دواء ناجعًا . ولدى الملك من الذكاء ما يجعله يدرك وجوب الاعتماد علينا إلى حد كبير .

وأعتقد أنه حريص الآن – وبحق – على أن (يتبادل المصالح معنا) . ولكنه ليس محصنًا ضد تسلل معتدل من جانب الأمريكيين . وهو مصاب بالرعب من عمليات التسلل الروسي .

إمكانية زيارة « الملك فاروق » لإنجلترا :

قال « عمرو » :

– فى هذه الحالة ستكون خطوة طيبة إذا وجهت الدعوة إلى الملك للقيام بزيارة رسمية لإنجلترا .

رد « كيلرن » :

كتبت أخيرًا بشيء من التفصيل حول هذا الموضوع إلى « السير رونالد كامبل » . ولا حاجة لتكرار ما قلته حينذاك . وكما شرحت . فإن الأمر يحتمل الجدل .

وقال « روبرت هاو » فى برقيته « لكيلرن » :

« اكتفيت بالإصغاء إلى « عمرو باشا » . فمن البديهى أنه لا يمكن لأى تجمع من السياسيين المصريين طرح أو تنفيذ مثل هذا البرنامج إلا بدعم من الملك . وبتأييد معنوى من بريطانيا .

إن البرنامج يتضمن بالتأكيد فرض ضرائب مرتفعة . ولكن الأثرياء وذوى التطلعات . وهم الذين يتأثرون من الضرائب التصاعدية .

وهؤلاء هم الذين يتحكمون فى الحياة السياسية المصرية . عن طريق الواجهة الراهنة . التى تمثلها الحكومة البرلمانية .

إن الملك لا تحدوه أية مطامع . بخلاف رغبته فى البقاء ملكًا على شعب راض . تربطه علاقات سليمة ودية مع بريطانيا العظمى .

لقد تعلم الملك الدرس .

إن دوره فى أوائل الحرب أسيء تصويره جدًّا . والحقيقة أنه كان واقعًا – بدرجة ما – تحت تأثير سيء .

وليس للملك ما يفقده . بل لديه ما يجنيه من خلال الإصلاح الاجتماعى .

« وعمرو » على قناعة بأن حديثه لا يلزم أى طرف . وأنه خارج النطاق الرسمى تمامًا

قال « كيلرن » فى رده يوم ٢٨ سبتمبر إلى « روبرت هاو » :

« طلبت منى إبداء تعليقاتى حول محضر حديثك مع « عمرو باشا » .

تعليقى الفورى ، أنها حالة مباشرة من التوسل الشخصى . وكثير مما قاله صحيح .

والحقيقة الكامنة وراء هذا كله العداء الشخصى « للنحاس » ـ الذى فرضناه على الملك — فى ٤ فبراير ١٩٤٢ — عندما كان العدو على الأبواب .

وكان « النحاس » الفضل ، دون جدال ، والحقائق مسجلة ، فى إنقاذنا ساعة الحاجة فى اللحظة التى كانت تتطلب قدرًا كبيرًا من الشجاعة والإيمان بنا .

إن « عمرو باشا » ، رجل صغير طيب ولكنه (رجل الملك) قلبًا وقالبًا .

ومن الواضح بالنسبة لى أن حديث « عمرو » قائم على تعليمات كاملة من « حسنين » . ونقطة ضعف « عمرو » أنه (تابع ملكى) بشكل كامل . وكان موضع انتقاد الصحافة المصرية وخاصة الوفدية .

وربما لهذه الأسباب قرر الملك فجأة ترقيته هنا إلى منصب السفير .

إن الوفد يحتقره . وهو — أيضًا — يحتقر الوفد .

وأنا أحب ذلك الرجل المحدود .

وجدته معينًا ومفيدًا . عندما كان يعمل مع « حسنين » فى السراى . إنه يعمل لحساب الملك فى الخارج ولست متأكدًا تمام التأكيد من أنه سيكون (مفيدًا) دائمًا كما كان من قبل .

كان فى القاهرة بمثابة (فرملة) ، ومستشار عاقل يصغى « الملك فاروق » إليه على ضوء معرفة الملك بالعلاقة الوثيقة الودية التى تربطنى « بعمرو » .

أما هنا فى لندن فربما يكون « عمرو » قد أصبح (حامل قماقم النفاق) الملكية ، أكثر من كونه (فرملة) أو (مستشارًا) للملك الذى يعتمد مستقبل « عمرو » وتاريخه كله على حسن نواياه » .

* * *

وهكذا أراد « الملك فاروق » بوسيلة ذكية وعن طريق « عمرو باشا » ، أن يجعل الحكومة البريطانية تغير سياستها ، وتبتعد عن تأييد الوفد ، وتكتب إلى « كيلرن » بذلك .

وحاول سفير الملك بالتلميح والإشارة أن يبين أن « كيلرن » هو المسئول ، وأوصى بتغييره

ولكن العرض الملكى أحيل إلى « كيلرن » فرفضه ، ومع ذلك التزم « فاروق » ، حتى النهاية ، بشروط العقد الذى قدمه سفيره إلى بريطانيا العظمى .

وبقى صاحب الجلالة ، ينتظر من سبتمبر ١٩٤٥ حتى فبراير ١٩٤٦ ليجرى محاولة جديدة ، ضد « كيلرن » مباشرة !

العام المر

ألقت الولايات المتحدة القنبلة الذرية الأولى على مدينة (هيروشيما) اليابانية يوم ٦ أغسطس عام ١٩٤٥ .. وألقيت القنبلة الثانية على (نجازاكي) بعد ٧٢ ساعة .

وقررت حكومة اليابان ، بعد أن راعها الدمار ، الاستسلام بلا قيد ولا شرط في ١٤ أغسطس ، وقبل « الجنرال ماك أرثر » ، وثائق استسلام اليابان يوم أول سبتمبر . وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية .

وتلفتت مصر حولها تنتظر ماذا تفعل بريطانيا .

رأى « السير إدوارد جريج » وزير الدولة البريطانى المقيم فى مصر – وهو الذى خلف اللورد موين – أن تتخذ بريطانيا الخطوة الأولى .

طلب « جريج » – فى أغسطس ١٩٤٥ – أن تعلن بريطانيا من جانبها الانسحاب فورًا من القاهرة والإسكندرية ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك عندما تسمح الظروف .

وقال « جريج » إن قبول الاقتراح سيجعل المصريين يعتقدون أن بريطانيا لديها استعدادًا لتنازل أكبر ، وكل ما هو مطلوب منهم الاستمرار فى الضغط السياسى على الإنجليز .

وهدف « جريج » ألا يتحول المصريون إلى العنف .

ويشرح « باتريك سكريفنر » ، رئيس القسم المصرى ، الجهود التى بذلتها وزارة الخارجية منذ انتهاء الحرب لحمل القوات البريطانية على الانسحاب من القاهرة والإسكندرية .

قال « سكريفنر » :

« بدأت الجهود تحت ضغط الظروف ، أو ربما بطريقة سلبية ، لإيقاف المحاولات الرامية إلى إدخال مزيد من القوات العاملة إلى منطقة القاهرة .

وفى ردى على سؤال شفوى طرحته وزارة الحربية فى ٣١ أغسطس ١٩٤٥ .

أعربت عن رأيى الشخصى وهو أننا سنواجه حرجًا سياسيًا بالغًا إذا تعين علينا أن نؤمن سكوت المصريين على وجود فرقتين قرب القاهرة .

أما وقد توقفت العمليات الحربية الفعلية ، فقد شعرت ، أن الوقت لن يطول ، قبل أن نتلقى تلميحات بأن « إجراء تخفيض فى القوات المرابطة داخل المدن سيلقى ترحيبًا من المصريين » .

ومع ذلك قلت إن من حقنا أن نحافظ فى ثكنات القاهرة على مستوى القوة الذى كانت عليه « قبل الحرب » مادام التنفيذ الكامل لشروط الجلاء الموجودة بالمعاهدة قد توقف العمل به .

ومن ناحية أخرى كان إدخال تعزيز للقوات كفيلا بإثارة الشكوك فضلا عن أننا كنا نحاط علمًا (على يد أكثر من مراقب) بأن وجود المؤسسات والقوات العسكرية البريطانية فى منطقة القاهرة بدأ يثير الأعصاب المصرية بصورة تزداد سوءًا » .

* * *

وفى ٣١ أغسطس طلب « النقراشى » - شفويًا - من السفير البريطانى ، قبل سفره فى اليوم التالى إلى لندن ، لحضور مؤتمر سفراء بريطانيا فى الشرق الأوسط برئاسة « بيفن » - بحث مسألة تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

وقال « النقراشى » إنه يجب الجلاء الكامل عن مصر ، ثم أشار إلى مسألة السودان .

قاطعه السفير البريطانى قائلا :

- السودان مسألة شائكة .

* * *

وفى ٩ سبتمبر ١٩٤٥ أعلن « مكرم عبيد باشا » وزير المالية أن مصر لن تعتمد ميزانية لإقامة الثكنات فى منطقة القنال لتنتقل إليها القوات البريطانية ، طبقًا لمعاهدة ١٩٣٦ ، التى نصت على انسحاب القوات إلى القنال .

وقال « مكرم » : إن مصر ستطالب بالجلاء التام عن كل الأراضى المصرية .

* * *

كان « محمود فهمى النقراشى » ، يجهل ما يجرى وراء الكواليس داخل القصر الملكى فى عابدين ، وفى أروقة وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، أو فى مكتب السفير البريطانى فى

القاهرة ، أو الرسائل المتبادلة بين مقر قيادة القوات البريطانية فى القاهرة ، ووزارة الحربية البريطانية فى لندن .

مضى رئيس وزراء مصر فى طريقه يريد تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

رفض « النقراشى » النصيحة التى أبداها « فاروق » فى أغسطس بتأجيل المفاوضات .

وجمع الهيئة السياسية التى ألفها أحمد ماهر من كبار رجالات مصر – عدا الوفد – لبحث الموقف بين مصر وبريطانيا .

قالت الهيئة إنها ترى (بإجماع الآراء) أن حقوق مصر الوطنية . كما أجمع عليها رأى الأمة وأيدته الحكومة ، هى جلاء القوات البريطانية ، وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان .

وترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة » .

واجتمع مجلس الوزراء فى اليوم التالى – ٢٣ سبتمبر – وأقر بيان الهيئة .

وألغى « النقراشى » الأحكام العرفية إبتداءً من يوم ٧ أكتوبر وبذلك لم يعد حاكمًا عسكريًا عامًا .

وانطلقت الصحافة المصرية تكتب بحرية كاملة لأول مرة منذ ٦ سنوات .

• • •

فى ١١ أكتوبر ١٩٤٥ ، كتب « أرنست بيفن » ، وزير الخارجية إلى وزير الحربية البريطانية يطلب منه أن يطرح على مستشاريه الاتجاه الذى يرغب فى أن تنقل إليه مراكز القيادة الرئيسية من قلب القاهرة .

ويعلن « بيفن » رسميًا – يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٤٥ – فى مجلس العموم ، أن بريطانيا لم تتلق طلبًا رسميًا من مصر بالمطالب المصرية .

ويوافق البرلمان المصرى فى جلسة استثنائية على ميثاق الأمم المتحدة فى أكتوبر أيضاً لتحصل مصر على مزايا إعلانها الحرب .

• • •

وفى أوائل نوفمبر ١٩٤٥ شرع « الجنرال باجيت » فى إعداد خطة تفصيلية للجلاء عن القاهرة بما فى ذلك الجلاء عن القلعة فى غضون فبراير ١٩٤٦ ، ومن ثم إزالة مركزى القيادة الرئيسيين .

ولكن « اللورد كيلرن » نصح بأن تحتفظ بريطانيا فى أيديها « بالثكنة » ، ومقار قيادة القوات البريطانية فى مصر التى كانت قائمة قبل المعاهدة ؛ باعتبار أنها أوراق نساوم بها فى عمليات مفاوضات المعاهدة .

وافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذه النصيحة ، ولكنها فى الوقت نفسه أثنت على ما اتخذه الجنرال باجيت .

ويقول « سكريفنر» رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية البريطانية فى تقاريره :

« إن التطلع للمستقبل كان يحدو بنا إلى أن نصرف النظر عن نصيحة « اللورد كيلرن » ، وهى سليمة من الناحية التكتيكية ، وخاطئة من الناحية النفسية على ضوء الأحداث .

كان على « اللورد كيلرن » ، أن يخطو خطوة إلى الأمام ، أكثر من « الجنرال باجيت » ، بدلا من الخطوة التى اتخذها إلى الوراء .

وكنا نأمل أن تخرج القوات من جاردن سيتى (مقر قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط) ومن فندق سمير اميس (مقر قيادة القوات البريطانية فى مصر) . ومن كثير من المواقع الأخرى التى أقيمت فى أثناء الحرب .

ونكوص السفير أدى إلى تثبيط همة « الجنرال باجيت » .

ولذلك جعلنا همنا منذ ذلك الحين ، أن نؤكد الرأى القائل بوجوب إجراء تخفيضات كبيرة .

ولكن عوامل القصور ، التى تفعل فعلها فى القوات المسلحة ، ألقت بالتحدى فى وجوهنا ، ومنعت القيام إلا بعمليات جلاء محدودة » .

وهذا التقرير يدل على مشاعر السفير البريطانى « اللورد كيلرن » ، نحو المصريين ونحو الجلاء .

إن السفير لا يريد أن تخرج القوات البريطانية من القاهرة أو الإسكندرية . بل يريد أن تبقى هذه القوات ، ليساوم بها فى مفاوضات المعاهدة ، أو لعله كان يفكر فى تكرار حادث ٤ فبراير إذا شاءت الظروف .

وأثار « النقراشى باشا » ، رئيس الوزراء موضوع العلاقات المصرية البريطانية فى اجتماع مع « اللورد آلان بروك » ، رئيس أركان حرب القوات البريطانية الذى زار مصر فى جولة تفتيشية .

تحدث اللورد إلى « النقراشى باشا » عن مشاركة مصر مع بريطانيا فى الدفاع ؛ رفض رئيس الوزراء الفكرة .

قال « آلان بروك » :

– وجدت « النقراشي باشا » خشبيًّا في موقفه ، مصممًا على انسحاب القوات البريطانية من مصر وتحقيق الاستقلال الكامل للبلاد .

* * *

أنشأ « علي ماهر » ، جبهة مصر لتوحيد الجهود الوطنية أو توحيد الأحزاب أو ليضفي على نفسه بريقًا يؤهله لرئاسة الوزارة .

ورشح « إسماعيل صدقي » نفسه لرئاسة مجلس النواب فتعاونت أحزاب الحكومة على إسقاطه فنجح « حامد جودة » مرشح الحزب السعدي .

وجاء عيد الجهاد .

وخطب « مصطفى النحاس » في ذكرى ذلك اليوم ، فأشار إلى حادث ٤ فبراير ليبرئ نفسه من الاتهامات التي وجهتها إليه المعارضة .

وتفتح صحافة مصر كلها ، من جديد ، ملف ٤ فبراير .

وتخرج جريدة الأهرام عن حيادها التقليدي بين الأحزاب المصرية لتنشر مقالا « لإسماعيل صدقي » ، يقول فيه إنه كان على « النحاس » ألا يتكلم .

وينشر الزعماء مذكراتهم عما رأوه من أحداث ذلك اليوم .

وتهاجم جريدة الكتلة « مصطفى النحاس » لأنه قبل الحكم في ظل الدبابات الإنجليزية ، فترد جريدة البلاغ بأن « مكرم عبيد » ، كان سكرتيرًا عامًّا للوفد في ذلك الوقت وقبل الحكم .

وتظل الاتهامات متبادلة ، ينال الإنجليز نصيبهم منها ، في وقت يتطلع فيه « النقراشي » للمفاوضات .

* * *

استدعى « النقراشي » السفير المصري من لندن للتشاور بشأن سفره – أي النقراشي – إلى لندن للتفاوض .

وتثير عودة « عمرو » إلى القاهرة أزمة داخل مجلس الوزراء المصري ، نقل تفاصيلها « حسن رفعت باشا » ، وكيل وزارة الداخلية المصري إلى السفير البريطاني .

قالت برقية « كيلرن » رقم ٢٥٣١ في ٣ ديسمبر ١٩٤٥ :

« ١ – أثارت مهمة « عبدالفتاح عمرو باشا » في مصر ، أزمة وزارية بسبب اعتراض « مكرم عبيد » على ذهاب « النقراشي » إلى لندن ، ومناقشة العلاقات المصرية البريطانية ، دون اشتراك « مكرم عبيد » في هذه المحادثات .

... ومن هنا تأتى مطالبة « مكرم عبيد » ببدء مفاوضات فورية لتعديل المعاهدة عن طريق وفد رسمى بدلا من محادثات النقراشى - غير الرسمية - فى لندن .

٢ - أبلغ « حسن رفعت باشا » ، وكيل وزارة الداخلية - بشكل شخصى - أحد أعضاء السفارة أن « النقراشي » أبلغه بأنه لا يتوقع البقاء كثيرًا فى رئاسة الوزارة بسبب مناورات « مكرم عبيد » .

وعلق « رفعت باشا » ، بأن « النقراشى » ربما لا يقول ذلك على محمل الجد الكامل .

٣ - هنالك توقعات بأن توصى اللجنة المكونة من السياسيين القدامى - والمنوط بها بحث الخلاف بين « النقراشى ، ومكرم عبيد » - بالتشديد على بدء مفاوضات عاجلة .

وفى هذه الحالة توجد البدائل التالية :

١ - أن يوافق « النقراشى » على ذلك - حتى لو بدا وكأنه رضوخ لإرادة مكرم عبيد - مما يعنى النيل من هيبة رئيس الوزراء .

٢ - أن يتم التوصل إلى حل وسط . فمثلا يوافق « النقراشى » على السير فى بعض الخطوات المحددة فى الاتصال مع الحكومة البريطانية بشأن المفاوضات .

٣ - أن يستقيل « النقراشى » .

٤ - يبدو موقف القصر غامضًا بالنسبة لهذه الأمور جميعًا ؛ والمعروف للجميع أن كلا من « حافظ رمضان ، ومكرم عبيد » واقع تحت تأثير القصر .

ومعروف أن « رمضان ، وعبيد » ، يتصرفان بالاتفاق ، إن لم يكن بالتواطؤ .

وأثارت استقالة « حافظ رمضان » ، التى تبعتها مناورات « مكرم عبيد » ، الشك فى أن هذه الأمور قد تحوز رضاء القصر .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الوضع يثير الشكوك ، فى أن « أحمد حسنين باشا » ، وراء كل هذه المكائد الخبيثة . باعتبار أن هذا الوضع كفيل بتأمين تولى « حسنين » رئاسة الوزارة كمخرج من المأزق الذى أحدثه الاختلاف بين عناصر الائتلاف الوزارى .

ولكن عميلا لنا - على صلة طيبة بالسراى - يؤكد أن القصر يريد بقاء « النقراشى » فى الحكم .

٥ - وأيًا كانت حقيقة هذه المكائد ذات الطبيعة الشرقية . وأيًا ما تكون عواقبها .

فإن من نتائجها المحتملة أن إحدى الحكومات المصرية ، قد تضطر يومًا أن تقدم لنا طلبًا يحوى شكلا من أشكال بدء المفاوضات .

وعلينا من الآن أن ننظر فيما سيكون عليه ردنا . »

ويحال الخلاف بين « النقراشي ، ومكرم » إلى الهيئة السياسية التي طلبت فتح باب المفاوضات .

° ° °

اجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة « محمود فهمى النقراشى باشا » رئيس الوزراء يوم ٨ ديسمبر عام ١٩٤٥ ليبحث موضوع تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، وكيف يمكن إقناع بريطانيا — أو إرغامها — على ذلك .

وكانت قد مضت على معاهدة ١٩٣٦ تسع سنوات .

وتنص المعاهدة على جواز تعديلها عام ١٩٤٦ .

ولكن ظروفًا جديدة نشأت وهى قيام منظمة الأمم المتحدة .

وكان الوزراء تحت ضغط شعبي عارم يطالب بتعديل المعاهدة .

المعارضة — التي تضم الوفد والحزب الوطني — تحذر الشعب من أن بريطانيا لن توافق على التفاوض مع حكومات الأقليات .

اتهم الوفد وزارة « النقراشى » بأنها مثل كل حكومات الأقليات تفرط دوامًا فى حقوق البلاد .

وسخرت صحف المعارضة من « النقراشي » لأنه يردد دوامًا أنه سيحقق الأمانى الوطنية دون أن يحقق شيئًا .

وارتفعت شعارات تقول بأن على مصر أن تعرض قضيتها على مجلس الأمن ، مثل سوريا ولبنان اللتين اختصمتا فرنسا أمام المجلس .

وبقى الناس يتطلعون إلى ميثاق (سان فرانسيسكو) .. والأمم المتحدة وتصريحات الأمريكيين عن احترام استقلال الدول وسلامة أراضيها .

° ° °

اجتمع مجلس الوزراء المصرى فى ظل هذا كله . وأبرق « اللورد كيلرن » إلى حكومته عن نتائج الاجتماع :

قال اللورد فى برقيته رقم ٢٥٧١ :

١ — « ذكر عميل — مطلع عادة — أنه لم يتم التوصل إلى قرار فى اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد فى ٨ ديسمبر . وأطلع « محمود فهمى النقراشى » رئيس مجلس الوزراء المجلس على برقية من

« عبد الحميد بدوى باشا » وزير الخارجية . ذكر فيها أن الأنباء حول طلب مصر إجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة كان لها أثر سيئ في لندن .

وطلب « بدوى باشا » في هذه البرقية ، من رئيس الوزراء ، تأجيل اتخاذ القرار لحين تلقى برقية أخرى منه يوم ١٠ ديسمبر .

٢ - غضب « مكرم عبيد » بسبب التأجيل .

وجادل « مكرم » بأن ذلك يخلق أثرًا سيئًا جدًّا في البلاد ، إذا عرف أن الطلب أجل لأن تقديمه يغيض للبريطانيين .

وقال « مكرم » إن هذا يعنى أن مصر ستمتنع عن تقديم أى طلب ، حتى يعلن البريطانيون أنها تستطيع التقدم بالطلب .

وطبقًا لتقرير العميل ؛ اعتكف « مكرم » في منزله وهو ممتنع عن الكلام . ولم يحضر اجتماعًا عقد أخيرًا لمجلس الوزراء .

٣ - وذكر نفس العميل أن « النقراشي » أبلغ الوزراء أنه سيبحث الأمر مع وزير الخارجية البريطاني « أرنست بيفن » عندما يمر الأخير بالقاهرة يوم ١٢ ديسمبر في طريقه إلى موسكو

* * *

استقال « حافظ رمضان باشا » رئيس الحزب الوطني ووزير العدل بعد ٢٤ ساعة من اجتماع مجلس الوزراء .

ويكون سبب الاستقالة أن مجلس الوزراء طلب التفاوض مع بريطانيا ، ومبادئ الحزب الوطني تقول : لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .

وتقام حفلات التكريم « لحافظ رمضان » ويحضرها « مكرم عبيد باشا » وزير المالية الذى أقر مذكرة مصر لبريطانيا بطلب المفاوضة .

ويرى السفير البريطاني أن « مكرم عبيد » يعارض الإنجليز ، لأنهم وقفوا ضد محاكمة النحاس وزملائه .

ويرى السفير أيضًا أن « مكرم » يركب موجة العداء للإنجليز ، وأنه ينافس « النحاس » في ذلك ، ويحاول التفوق عليه في هذا المجال .

ويحس « فاروق » بأن السفير البريطاني وراء المكائد - ضده - وضد « النقراشي » أيضًا .

التقى الملك بالوزير الأمريكي المفوض « بنكنى تاك » ، فقال له :

– إنى أبعد ما أكون عن السعادة إزاء الاتجاه الحالى للأحداث التى قد تصل إلى ذروتها قريبًا بسقوط وزارة « النقراشى » .

ويسجل الوزير الأمريكى فى برقيته رقم ٢٢٩٣ أن المرارة شديدة لدى « فاروق » بالنسبة للسفير البريطانى .

وقال « تاك » :

« إن السفير البريطانى لا يأل جهدًا منذ عودته من لندن فى أن يغرس انطباعًا بأن علاقته بالملك تعتبر – الآن – فى أفضل أوقاتها .. فى حين قال لى الملك :

– « اللورد كيلرن » عدوى ، وهو مستعد لتخريب أى محاولة مصرية لتعديل المعاهدة ، وتحقيق التطلعات الوطنية لبلادى » .

* * *

ويزور « عمرو باشا » بعد عودته إلى لندن « أرنست بيفن » وزير خارجية بريطانيا ليعرف منه اتجاه الريح .

ويرسل « بيفن » إلى « كيلرن » كل ما قاله « عمرو » ، وما قاله الوزير ، للسفير .

« برقية رقم ٨١

وزارة الخارجية

فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٥

من « مستر بيفن »

إلى اللورد كيلرن (فى القاهرة)

زارنى السفير المصرى فى وزارة الخارجية فى العاشر من ديسمبر – بعد عودته من مصر – وأبلغنى تمنيات ملك مصر ورئيس الوزراء الطيبة . وأخبرنى بأن الأزمة السياسية فى مصر انتهت الآن ...

وتساءل سعادته عما إذا كان من الممكن لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أن تقوم بلفتة فى اتجاه تعديل المعاهدة !

أجبت بأنى لا أريد إجابة هذا السؤال إلا بعد زيارتى لموسكو . وفى الوقت نفسه أعربت عن أملى فى أن يكون الضغط فى هذا الموضوع أقل ما يمكن .

٣ – ذكرت للسفير الصعوبات التى نعانيها فى موضوع اتفاقية الطيران المدنى مع مصر . وقلت إنه يجب التغلب على هذه الصعوبات .

واقترحت أن يتم إرسال « ايفور توماس » الوكيل البرلماني لوزير الطيران المدني إلى القاهرة لإنهاء المفاوضات بنفس الطريقة التي رتب بها الاتفاقيات أخيرًا مع الدول الأخرى .

رد السفير بأنه سيرفع هذا الاقتراح إلى الحكومة المصرية .

٤ - أشار السفير إلى بياني في ٢٣ نوفمبر في مجلس العموم بأن غرضي في ممارسة العلاقات مع الدول الأجنبية ليس التدخل في الموقف السياسي الداخلي .

وسأل : إذا كان لدي ما أضيفه إلى ذلك .

أخبرته بأنه لا يمكنني أن أضيف سوى تكرار ماقلته في تلك المناسبة من أنه ليس في نيتي التورط في السياسات الحزبية لدولة أخرى .

٥ - قال السفير إن الأهمية التي علقتها في الأسابيع الأخيرة على فكرة المشاركة الإنجليزية المصرية في الدفاع تلقى ترحيبًا بالغًا .

وأنه واثق من مقابلتي في منتصف الطريق بهذا الصدد .

وهناك دلائل - الآن - تشير إلى مشاعر جيدة جدًا بين الشعب المصري والقوات البريطانية في مصر .

وقد أسهم في خلقها الجلاء عن القاهرة .

- بدا السفير مهتمًا جدًا بتعزيز العلاقات الإنجليزية - المصرية ، ولكنه - قبل أن يرحل - أشار مرة أخرى إلى تعديل المعاهدة ، وأكد أهمية القيام بتحرك في هذا الاتجاه تقريبًا .

وأعلن أن الدعاية الأمريكية قوية جدًا » .

* * *

ويعود « عمرو باشا » إلى لندن بعد مشاوراته في القاهرة .

ويسافر « بيفن » إلى موسكو لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى . ويعرض « عمرو » وكيلرن » على « النقراشي » تأجيل تقديم طلب مصر بفتح باب المفاوضات لتعديل المعاهدة حتى يعود « بيفن » إلى لندن . ولكن « النقراشي » يرفض التأجيل بعد أن أخذت الصحف وبالذات جريدة الكتلة تنشر مقتطفات من مذكرة مصر .

ويقدم « عمرو » إلى وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة طويلة يطلب فيها ، باسم مصر - يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ - فتح باب المفاوضات لتعديل المعاهدة .

قال « عبدالرحمن الرافعي » إن وزارة « النقراشي » ، هي أول وزارة سجلت في وثائقها

الرسمية المطلبين الرئيسيين للحركة الوطنية وهي « الجلاء ، ووحدة وادى النيل ، فلم تسبقها وزارة أخرى إلى هذا الإعلان » .

قالت المذكرة المصرية :

• الحرب استنفدت أهم أغراض معاهدة ١٩٣٦ .. وأحكامها التي تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى ، والحكومة البريطانية – إبان الشدائد – جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة .

• إن وجود قوات أجنبية ، زمن السلم ، فى بلادنا ، حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام .

• وستتناول المفاوضات مسألة السودان ، مستوحية فى ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم .

• وتعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب ليشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ » .

* * *

وتناقش المذكرة المصرية فى وزارة الخارجية البريطانية ، ويعد المستشارون القانونيون للوزارة مذكرة فى هذا الشأن بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤٦ .

١ – إذا أخذنا فى الاعتبار الاتجاهات القانونية لعدد من أعضاء الحكومة المصرية – وللموقف الذى اتخذه أعضاء الوفد المصرى فى سان فرانسيسكو – فلا نستبعد احتمال أن يتقدموا بشكوى خلال الاجتماع الحالى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسألة وجود القوات البريطانية فى مصر .

٢ – وإذا انهارت المفاوضات حول إعادة النظر فى المعاهدة ، فقد يحاولون بصورة مماثلة ، فى مرحلة تالية ، أن يعرضوا الأمر أمام مجلس الأمن ، إما بوصفه نزاعًا ، أو موقفًا ، قد يرقى إلى مرتبة النزاع ، لإجبارنا على التقدم معهم إلى مجلس الأمن لإصدار توصياته بوصفه « نزاعًا » لم يتمكنا معًا من تسويته عن طريق المفاوضات .

وأية محاولة من هذا القبيل ستكون من أكثر الأشكال إحراجًا لاستخدام مبدأ التصويت المتساوى فى الجمعية العامة للضغط على دول عظمى .

والمخاطر الناتجة عن هذا التصرف فى المنطقة تعتبر أمرًا واضحًا . ويبدو أنه سيكون من الحكمة أن نعد أنفسنا مقدمًا لمواجهته .

٣ - ولعرض المسألة للمناقشة أمام الجمعية العامة فإن على مصر أن تقترح إدراج المسألة كبند إضافى فى جدول الأعمال .

وطبقًا للإجراءات المؤقتة للجمعية العامة ، فإن البنود تضاف إلى جدول الأعمال خلال الدورة بشرط حصولها على أغلبية الأصوات الحاضرة .

وحينئذ فإن البند لا يمكن مناقشته إلا بعد مرور أربعة أيام وتقديم تقرير عنه من قبل لجنة من الجمعية العامة .

٤ - ولا توجد شروط تحكم ما هو مقبول أو غير مقبول كبند فى جدول أعمال الجمعية العامة ، ولكن مما لا شك فيه أن الجمعية العامة فى مناقشاتها النهائية ستخضع لتأثير التقرير المقدم من لجنتها والذى يحلل طبيعة الموضوع .

ويبدو لى أنه يمكننا أن نحاول - سواء فى الرد على خطاب مصر الأصلى الذى يطالب بإدراج البند فى جدول الأعمال ، وبعد ذلك فى لجنة الجمعية العامة - بأنه من غير المناسب للجمعية العامة البحث فى طلب مصر إعادة النظر فى ارتباط دولى صحيح فى الوقت الذى لم يتم فيه تنفيذ بنود هذه المعاهدة الخاصة بإعادة النظر فيها .

٥ - يمكننا أن نشير إلى الوضع المتسم بالفوضى الذى يمكن أن يقوم فى الشئون الدولية ، عندما يتجنب طرف فى معاهدة ، البنود ، والجدول الزمنى ، المتضمنين فى هذه المعاهدة لإعادة النظر فيها بالتوجه مباشرة إلى الأمم المتحدة .

٦ - ويمكننا أن نوضح أنه عندما تستنفد المناقشات الثنائية حول بنود إعادة النظر فى المعاهدة بلا اتفاق بين الطرفين ، فإن السلوك المناسب من جانب مصر إذا رغبت فى إشراك الأمم المتحدة ، هو التوجه إلى مجلس الأمن لأن الموضوع المثار ؟ وهو التسهيلات الممنوحة للقوات البريطانية فى مصر - موضوع يتعلق بالأمن .

ويمكننا أن نشير إلى أن المعاهدة نفسها تشترط اللجوء إلى المجلس وليس إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم .

٧ - يمكننا الحصول على تأييد كبير لوجهة نظرنا . وحتى الحكومة السوفيتية قد تتردد فى تأييد المناورة المصرية التى قد يكون لها رد فعل على معاهدات التحالف السوفيتية مع الدول الصغيرة .

٨ - وإذا أصرت الجمعية العامة على مناقشة الشكوى المصرية فإن أغلبية ثلثى الوفود الموجودين للتصويت ستكون مطلوبة لصدور أية توصية محددة .

ولا تملك الجمعية العامة أى سلطة للتوصية باتخاذ إجراء ولكنها قد تحيل المسألة إلى مجلس

الأمن بوصفها مسألة تتطلب — من وجهة نظر الجمعية – اتخاذ إجراء .

٩ – وإذا تقدمت الحكومة المصرية بشكواها مباشرة إلى مجلس الأمن ، فإن عليها أن تقدم سببًا للنزاع أو ، للموقف الذى قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو إلى إثارة النزاع » طبقا للمادة ٣٤ .

ومن الواضح أنها لا تستطيع عرضها على مجلس الأمن وفقًا للمادة ٣٧ إلا بعد أن يفشل الطرفان فى تسوية المسألة بالوسائل الطبيعية .

١٠ – وقد يكون من الصعب للحكومة المصرية الحصول على أغلبية الأصوات السبعة الضرورية من الـ ١١ صوتًا لوضع المسألة فى جدول أعمال مجلس الأمن ، نظرًا للحلول التى لم تنفذ فى المادة ١٦ من المعاهدة .

وعلى أية حال إذا وضعوها فى جدول الأعمال فإن المملكة المتحدة لن يكون لها صوت (بوصفها طرفًا فى النزاع) .

وإذا تمكنت مصر من تأمين سبعة أصوات من الأصوات العشر الباقية (التى ستتضمن أصوات الدول الأربع الكبرى الأخرى) ، فإنهم سيتمكنون من الناحية النظرية من الحصول على توصية لصالح (التسوية السلمية) للنزاع فى الاتجاه الذى يرغبون فيه .

١١ – إذا وصلت الأمور إلى النقطة التى يسعى معها المصريون للقول بأن هناك « تهديدًا أو خرقًا للسلام » فيتعين بحث ذلك بموجب الباب السابع من الميثاق . وهنا ستتمتع المملكة المتحدة ، بوصفها عضوًا دائمًا ، بوقف التصويت عن طريق (الفيتو) المخول للقوى العظمى

١٢ – يبدو لى أننا سنكون فى وضع مأمون تمامًا إذا حاولت مصر إثارة المعاهدة المصرية - الإنجليزية كقضية مباشرة .

(ولكن مصر قد تحاول إثارتها كمسألة عربية) ، بحيث تجىء فى نفس الوقت مع شكاوى سوريا ولبنان ضد استمرار وجود القوات الأجنبية على أراضيها . وذلك من شأنه أن يؤدى إلى موقف مضطرب ومعقد .

وقد توافق الجمعية العامة بأغلبية الثلثين على توصية بأن القوات الأجنبية يجب ألا تبقى فى أراضى دول الشرق الأوسط المستقلة .

وأرى أن الأمر يستحق التفكير بمزيد من الدقة فى الطريقة التى يتعين أن نعالج بها هذا الموقف ، مع وضع التعقيدات فى دول المشرق محل الاعتبار .

١٣ – ويتعين أن نضع فى اعتبارنا أن كلا من الحكومتين الإيرانية والتركية قد تثيران ، أمام الجمعية أو مجلس الأمن (نزاعاتهما) مع الاتحاد السوفيتى .

وقد قرر وزير الخارجية أننا يجب ألاّ نصرفها عن فعل ذلك . بل نقترح إسداء النصح لها إذا اتخذنا هذه الخطوة . بأن يتقدما إلى مجلس الأمن . وليس إلى الجمعية وأن يستندا إلى فقرة فى المادة ٣٤ . وهى الفقرة التى تشير إلى حدوث « موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو يثير النزاع » .

وبرغم أن وجود المعاهدة الإنجليزية – المصرية . والمادة ١٦ منها يجعل القضية المصرية مختلفة . فإن هناك خطراً فى أننا قد نجلب على أنفسنا النقد . إذا بدا فى أثناء مساندتنا لتركيا وإيران فى مجلس الأمن أننا ننكر على الحكومة المصرية حقًّا مماثلا فى طرح شكواها أمام الأمم المتحدة » .

° ° °

ولم تعرف مصر بأمر الرأى القانونى .

وكانت الظروف الداخلية تمنع اتخاذ موقف عدائى علنى ضد بريطانيا .

وبقى « النقراشى » ينتظر الرد .

وانفجر الغضب الشعبى فى مصر .

وكان الوفد يغذى حملة الغضب فقد خذله الإنجليز .

° ° °

ويسدل الستار على عام ١٩٤٥ ، عام النصر ، كما عرفه العالم كله ، دون أن تحس مصر بحلاوة النصر ، بل بمرارة المذاق .

وساعد على شعور مصر بالمرارة مشاكل العالم العربى : بريطانيا تريد العودة لاستعمار ليبيا ، وفرنسا لا تريد الانسحاب من دول شمال أفريقيا : المغرب وتونس والجزائر ، وسوريا ولبنان تتجهان إلى مجلس الأمن لإصدار قرار بالجلاء .

وتتجه أنظار العرب إلى مصر التى ازداد نبضها إحساسًا وتفاعلا بالعروبة .

مصر .. العربية

يوم اغتيل « أحمد ماهر » ، كان رؤساء وزارات ، ووزراء خارجية ، وممثلو ٧ دول عربية فى القاهرة يتفاوضون لعقد ميثاق جامعة الدول العربية .

وكان « محمود فهمى النقراشى » ، يشارك فى هذه الاجتماعات ، بصفته وزيرًا لخارجية مصر .

وقد استمرت اجتماعات هذه اللجنة ١٦ جلسة للاتفاق على الميثاق .

فى أول اجتماع للجنة السياسية الفرعية برئاسة « النقراشى » ، ثارت مناقشة طويلة حول اشتراك « موسى العلمى » ممثل فلسطين .

قال « هنرى فرعون » وزير خارجية لبنان إن اشتراك « العلمى » يضعف الأساس القانونى للحوار الذى يجب أن يشترك فيه ممثلون لدولة مستقلة . إن « العلمى » ، لا يمثل دولة مستقلة ، ولذلك لا يستطيع إلزام فلسطين بأى عمل .

ولكن اللجنة رأت طرح الأساس القانونى جانبًا ومعاملة فلسطين ، كمسألة خاصة ، نظرًا لتعاطف الدول العربية جميعًا مع شعب فلسطين ، وما يعانيه ، ولأن سابقة وضعت باشتراك « موسى العلمى » فى المباحثات التمهيدية بالإسكندرية .

وبرغم ذلك فإن القرار مضى أبعد مما اتفق عليه فى (بروتوكول الجامعة) الذى وقع بالإسكندرية نص على اشتراك فلسطين فى الجامعة على قدم المساواة مع الأعضاء والمؤسسين .

أثار ذلك نقدًا عنيفًا من بريطانيا . ولم تر حكمة فى اشتراك الدول غير المستقلة فى مجلس الجامعة ، وترى أن أفضل حل هو السماح « للعلمى » بالاشتراك كمراقب .

وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات بذلك إلى « اللورد كيلرن » لإبلاغ « النقراشي » وباقي الممثلين العرب قبل اجتماع اللجنة التحضيرية يوم ١٧ مارس .

ذهب « كيلرن » إلى « النقراشي » يحذر من « النشاط الخاطئ » بل ومن تعصب « عبدالرحمن عزام » .

قال « كيلرن » :

– إن الجامعة الحديثة لا ينبغي أن تجرى قبل أن تتعلم المشي .

رد « النقراشي » :

– من الخطأ إثارة وضع « العلمي » . وسأترك الأمر لعقلية « الدكتور عبدالحميد بدوى » في الوصول إلى صيغة مقبولة في هذا الشأن .

ونتيجة لاتصالات « كيلرن » المتعددة عدلت اللجنة التحضيرية الملحق الخاص بفلسطين . وأسقطت الجزء الخاص بمعاملة وفد فلسطين على قدم المساواة مع الأعضاء والمؤسسين .

وعلى هذا الأساس لم يوقع « موسى العلمي » على ميثاق الجامعة مع باقي الوفود .

وبرغم ذلك وصف « رونالد كامبل » ، وكيل الخارجية البريطانية المساعد ملحق فلسطين بأنه « يدعو للأسف » .

وقال « كامبل » : لا يمكن اعتبار فلسطين دولة عربية أو دولة مستقلة .

* * *

توجه المستشار الشرقي « والتر سمارت » إلى « النقراشي » يبلغه اعتراض الخارجية البريطانية على اشتراك الدول العربية غير المستقلة في اجتماعات مجلس الجامعة .

ويكون رأى بريطانيا أن هذا القرار سيغضب فرنسا التي تحتل دول شمال أفريقيا – تونس والجزائر والمغرب – كما أن بريطانيا تحتل برقة وطرابلس في ليبيا .

لم يستجب « النقراشي » لما قاله « سمارت » وبالذات بالنسبة لليبيا . وقال إن لمصر مصالح مع جارتها .

ويفسر « سمارت » في برقيته إلى لندن موقف « النقراشي » بأن أمير ليبيا « إدريس السنوسي » ، وثيق الصلة بالقصر الملكي المصري .

ويبلغ « النقراشي » اللجنة السياسية للجامعة العربية بوجهة النظر البريطانية ولكن بغير اهتمام .

ويلتقى « كيلرن » ، بعبد الرحمن عزام » يشكو إليه أيضًا .

رد « عزام » قائلا :

– إن « السير أنتونى إيدن » ، لم يؤيد وحدة الدول العربية المستقلة وحدها – بل أيد وحدة العرب بصفة عامة . ولم يفرق فى ذلك بين الدول العربية المستقلة . وغير المستقلة .

ويلتقى « كيلرن » بوزير الخارجية « عبد الحميد بدوى . والملك فاروق » ويقول « عبد الفتاح عمرو » للسفير البريطانى :

– إن « الملك فاروق » .فهم سر اعتراض بريطانيا على اشتراك الدول العربية غير المستقلة فى اجتماعات الجامعة .

ويلتقى « كيلرن » بهنرى فرعون » وزير خارجية لبنان يشكو إليه فريد « فرعون » :

– هذا كله خطأ « الخبيث » « عزام » . وقد أبلغته أنه لا داعى لإثارة الفرنسيين باشتراك الدول العربية فى شمال أفريقيا . وأبلغته أيضًا أنى لست مستعدًا للتوقيع على وثيقة من الشعر .

ولكن اللجنة التحضيرية توافق على تعاون الجامعة مع الدول العربية غير المستقلة . بل إن « مكرم عبيد » وزير مالية مصر ، وعضو وفدها فى الاجتماعات . دعا إلى قيام مؤتمر شعبى . أو اجتماع شعبى ، بجانب الجامعة تشترك فيه الدول العربية غير المستقلة .

وقال « مكرم عبيد » إن الدول العربية المستقلة ... ليست مستقلة تمامًا .

ويرأس « النقراشى » يوم ٢٢ مارس بعد شهر من توليه الوزارة – الاحتفال الذى أقيم فى قصر الزعفران بالقاهرة بمناسبة توقيع ميثاق الجامعة العربية . وهو اليوم الذى اعتبر عيد ميلاد للجامعة يحتفل به العرب فى كل عام .

وتصدق ٤ دول على الميثاق . وبذلك يعلن قيام الجامعة يوم ١٠ مايو ١٩٤٥ .

ويصر « النقراشى » على تعيين « عبد الرحمن عزام » أمينًا للجامعة .

ويكتب « كيلرن » إلى لندن معلقًا على قيام الجامعة أنه دهش لأن الفكرة التى نشأت كحلم انتهت إلى كيان جاد وصلب » .

* * *

ولقد ظل الإنجليز سنوات طويلة يعلنون أن الجامعة العربية مجرد حلم عربى .

ومن هنا كان تشجيعهم لها باعتبار أن الحلم لن يتحقق أبدًا .

وعندما قامت الجامعة حرص الإنجليز على أن يملئوا الدنيا ضجيجًا بأن هذه الجامعة من وحيهم وتفكيرهم وتدبيرهم مع أن الوثائق البريطانية تكذب ذلك .

* * *

فى عنفوان ثورة الفلسطينيين ضد الإنجليز واليهود عام ١٩٣٦ ، وتضامن الرأى العام العربى مع

هذه الثورة بعث « أوجدين » – القنصل البريطانى فى دمشق – إلى وزارة الخارجية فى لندن يقول :

« الوحدة العربية فى حقيقتها فكرة الحالمين وغذاء الفلاسفة .

والسياسى العربى المستنير لا يطمع فى أكثر من تحالف أو اتحاد للدول الإسلامية المستقلة .

أما الوحدة العربية كقوة دافعة ، فإنها تتحطم بسبب الضعف العربى المتوارث ، والنظام القبلى الإقطاعى ، والغيرة ، وعدم الثقة بين العرب أنفسهم » .

وتوافق وزارة الحرب البريطانية على وجهة نظر الخارجية البريطانية التى تقول : « بأن الوحدة العربية نظرية أكثر مما هى عملية » .

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية مباشرة ، قدم « باجالى » الخبير بوزارة الخارجية البريطانية تقريرًا – يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٣٩ – عرض على مجلس الوزراء قال فيه :

« هناك إحساس ينمو ويتزايد بالتضامن بين الشعوب العربية . ولكن تبقى عقبات ضخمة فى طريق الوحدة العربية .

أول هذه العقبات ، التنافس بين الحكام العرب .

وثانيها ، المعارضة الفرنسية ضد هذه الوحدة ، فالفرنسيون يشكون فى أن الوحدة مؤامرة بريطانية لسلب مغانم فرنسا التى حصلت عليها فى الحرب العالمية الأولى .

وثالثها ، تركيا التى تريد الاستيلاء على الأراضى العربية ، كما حدث أخيراً عندما انتزعت لواء الإسكندرونة من سوريا .

وبقيت بريطانيا صاحبة النفوذ الأول فى الشرق الأوسط ، ولكن بريطانيا لا تستطيع إرضاء كل الدول العربية بطريقة متساوية .

ومن غير المحتمل أن تسعى الحكومة البريطانية – من تلقاء نفسها – إلى تدعيم فكرة التضامن العربى .

إن الوحدة العربية جاءت لتبقى ، وليس من الحكمة أن نبذل محاولة لمقاومتها .

ولا ينبغى علينا أن نقوم بمبادرة لصالح الوحدة العربية ولا يوجد – أيضًا – مبرر لإظهار معارضة لها بل توجيه هذه الوحدة لمصلحة بريطانيا » .

ومعنى مذكرة « باجالى » أن على بريطانيا استغلال الوحدة العربية لمصلحتها !

° ° °

وابتداءً من عام ١٩٤١ أصبحت فكرة الوحدة العربية متصلة بقضية فلسطين وتطوراتها وزيادة هجرة يهود أوربا إلى فلسطين .

كتب « تشرشل » إلى « إيدن » يوم ١٩ مايو ١٩٤١ — فى رسالة شخصية — يقترح إصدار بيان عن تأييد بريطانيا لقيام الوحدة العربية .

أراد « تشرشل » بذلك ، اجتذاب الملك « عبد العزيز » للوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية .

ومن هنا قدم « أنتونى إيدن » ، وزير الخارجية مذكرة إلى مجلس الوزراء البريطانى ٢٧ مايو ١٩٤١ قال فيها :

« اقترح كثيرون حلا عمليًا لمشكلة فلسطين وهو قيام اتحاد لدول الشرق الأوسط تكون الدولة اليهودية إحدى وحداته .

ونحن لم نعارض أبدًا قيام اتحاد هذا النوع . وموقفنا أن العرب يقررون ما يريدون .

وأخشى برغم ذلك ، أن يكون الوقت غير مناسب ، لقيام اتحاد عربى .

ويرى العرب ، بصفة عامة ، أن قيام نوع من الاتحاد أمر مرغوب فيه . ويجب أن نمتنع عن معارضة هذه الآمال الغامضة غير المحددة ، بل ننتهز الفرصة لنعبر علنًا تأييدها » .

وافق مجلس الوزراء على هذه السياسة قبل يومين من إلقاء « إيدن » لخطابه الشهير فى (مانشون هاوس » يوم ٢٩ مارس ١٩٤١ .

قال :

« يرجو كثير من مفكرى العرب ، للشعوب العربية ، درجة أكبر من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن .

وإن العرب ليتطلعون إلى نيل تأييدنا فى مساعيهم نحو هذا الهدف .

ولا ينبغى أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا .

ويبدو لى أنه ، من الطبيعى ، ومن الحق ، وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضًا .

وستبذل حكومة جلالة الملك — من ناحيتها — تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة » .

* * *

وقد فسر كثير من المراقبين السياسيين تصريح إيدن على أنه محاولة لامتصاص كراهية العرب

للإنجليز ، فالتصريح أذيع فى نفس اليوم الذى انتهت فيه بريطانيا من قمع ثورة « رشيد عالى الكيلانى » فى العراق .

وفسر على أنه مواجهة للدعاية الألمانية التى تناصر آمال العرب فى الاستقلال والوحدة .

وفسر على أنه محاولة لتصفية النفوذ الفرنسى فى سوريا ولبنان . جاء قبل عمليات الحلفاء فى البلدين بهدف ضمان تعاون السوريين مع القوات البريطانية .

وفسر كذلك على أنه محاولة لجمع العرب وراء بريطانيا فى فترة هزيمتها الساحقة فى الحرب .

وقد وجهت كل وسائل الإعلام البريطانية المحلية من صحف وإذاعات لنشر البيان .

ولم يكن فى البيان شىء جديد ، وقد وجه نقد للتصريح فى سوريا وفلسطين والعراق لعدم الإشارة إلى فلسطين .

وأبرق « كيرك » الوزير الأمريكى المفوض إلى حكومته قائلا : إن التصريح كان مبهمًا . وإن المصريين توقعوا أن يتبعه تصريح محدد ينص على تأكيدات عن فلسطين .

ولم يستجب للتصريح إلا « الأمير عبد الله » — أمير شرق الأردن الذى أرسل إلى بريطانيا — فى ٢ يوليو ١٩٤١ — يطلب قيام دولة سوريا الكبرى التى تضم شرق الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين تحت رئاسة الأمير نفسه .

ظن الأمير أن التصريح هو الضوء الأخضر ليحقق مساعيه ... وآماله .

ويقدم « جيب » — خبير شئون الشرق الأوسط الذى يعمل مستشارًا للمعهد الملكى البريطانى للعلاقات الدولية — مذكرة إلى وزارة الخارجية يذكر فيها العقبات التى تعترض طريق الوحدة العربية ، وأهمها « الانتداب الفرنسى على سوريا ، والانتداب البريطانى على فلسطين ، والحكم الفرنسى الأسبانى الإيطالى فى شمال غرب أفريقيا . ولن يتحقق تقدم فى العلاقات بين العرب حتى تستقر العلاقات بين العرب والغرب وتزول كل العقبات التى تعترض استقلال سوريا » .

ووجد .. « جيب » « أنه يوجد عدم تكافؤ بين تأييد بريطانيا ، لإقامة وطن قومى لليهود طبقًا (لوعد بلفور) عام ١٩١٧ ، وقيام اتحاد عربى » .

وتنبأ بأن اليهود الذين يؤيدون تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وإسرائيلية سيؤيدون « قيام اتحاد عربى فى حين يرفض هذا الاتحاد اليهود الذين يعارضون التقسيم » .

وأمن « تشرشل » فى سبتمبر ١٩٤١ ، ثم « روزفلت » فيما بعد ، بأن مخاوف العرب من قيام دولة يهودية ستقل جدًا إذا كانت هذه الدولة فى إطار اتحاد عربى أكبر » .

شكلت لجنة وزارية برئاسة « إيدن » فى ٢٦ سبتمبر عام ٤١ اتفقت على خطة اتحاد لأن هذ جاذبية وتمثل مصلحة كبرى فى تسوية قضية فلسطين .

ولكن اللجنة قدمت تقريرًا إلى مجلس الوزراء فى ٩ يناير عام ١٩٤٢ .

« حذر التقرير — الحكومة البريطانية — من السعى لإقامة اتحاد سياسى عربى ، فإن العرب يرغبون فى إقامة كتلة من الدول العربية تكون من القوة بحيث تضمن للعرب حقوقهم فى فلسطين وسوريا وتواجه — كجبهة متحدة — القوى الكبرى وبالذات بريطانيا وفرنسا » .

ومن جديد نصحت اللجنة الحكومة البريطانية بتبنى سياسة سلبية أى تبنى الصيغة القديمة .. « إظهار التعاطف مع الأمانى والتطلعات العربية وتوجيهها — قدر الإمكان — فى الخطوط التى تتفق ومصالح بريطانيا » .

وبعثت اللجنة إلى سفراء بريطانيا فى المنطقة « لتشجيع الروابط الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية » .

ومن هذا كله يتضح أن موقف بريطانيا من الجامعة العربية ومن الوحدة العربية فى ٩ يناير ١٩٤٢ . هو أن يتقارب العرب اقتصاديًّا وثقافيًّا ، وأن تعطيهم بريطانيا تشجيعًا كاذبًا فى الوحدة السياسية . ولا تعارض اتجاههم نحو الوحدة ، بل توجهها لمصلحة بريطانيا .

وهذه السياسة تفسر بيان « إيدن » فى مايو عام ١٩٤١ ..

إن « إيدن » لم يعط العرب ضوءًا أخضر لتحقيق الوحدة ، أو قيام الجامعة العربية ، بل كان يعطيهم من طرف اللسان .. حلاوة » .. كما يقول الشاعر العربى القديم .

* * *

وكان العرب يجهلون الحيلة البريطانية ...

مضى العرب فى خطتهم للتقارب والاتحاد ، وكل زعيم عربى يمنى نفسه بأن بريطانيا ستحقق احلامه .

دعا « الأمير عبدالله ، أوليفر ليتلتون » الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط لزيارة عمان فزارها فى ٣ أغسطس ١٩٤١ وكانت نتيجة الزيارة بيانًا يقول :

« لا شيء يحول دون تنفيذ الوعد الصادر من بريطانيا وإيصال العرب إلى أمانيهم القومية إلا أن الأمور مرهونة بأوقاتها ، والخطوة الأولى فى هذا السبيل يجب أن تتقدم بها الدول العربية نفسها ، وستساعد بريطانيا ، العرب ، فعلا ، وبكل وسيلة ممكنة ... » .

ولم يخرج البيان عن خطوط السياسة البريطانية السرية !

وفى مذكراته اعترف « الملك عبد الله » ، بأن سوريا ولبنان كانتا تحت الانتداب الفرنسى وشرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، ومصر والعراق ترتبطان مع بريطانيا بمعاهدتين .

وفى ضوء هذا كله كان مستحيلا أن تتحقق الوحدة العربية !

* * *

ويزور « نورى السعيد » القاهرة ويلتقى « بريتشارد كيزى » وزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ .

ويدور حديث طويل عن الوحدة العربية فيطلب « كيزى » من رئيس وزارة العراق أن يقدم إليه مذكرة بآرائه فيقدمها وتنشر تحت اسم الكتاب الأزرق ..

وأهم ما يقترحه « نورى السعيد » توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن فى دولة واحدة – سوريا الكبرى – تنضم إليها العراق ، ويباح للدول العربية الانضمام إليها متى شاءت .

أما بالنسبة لليهود فيمنحون إدارة شبه ذاتية فى المنطقة الفلسطينية التى يكونون فيها أكثرية .

ويوجه « النحاس » الدعوة إلى « جميل مردم بك » رئيس وزراء سوريا والشيخ بشارة الخورى رئيس الكتلة الوطنية فى لبنان لزيارة القاهرة فى يونيو عام ١٩٤٢ لاستطلاع رأيهما فى الشئون العربية .

ويكون موضوع البحث إقامة الجامعة العربية .

ويزور « الأمير عبدالإله » الوصى على عرش العراق ، يرافقه « نورى السعيد » ، القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٤٢ ويلتقيان « بمصطفى النحاس » رئيس وزراء مصر . ويكون مطلب العراق تنفيذ (مشروع الهلال الخصيب) أى اتحاد سوريا الكبرى مع العراق .

* * *

ويؤيد « اللورد موين » نائب الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط – والذى أصبح وزيراً فيما بعد – اقتراحات « نورى السعيد » فى الكتاب الأزرق . وتعرض هذه المقترحات على اللجنة الوزارية البريطانية الخاصة بفلسطين فى نوفمبر ١٩٤٣ .

وتعارض وزارة الخارجية البريطانية هذه المقترحات – أى الحكم شبه الذاتى لليهود فى بعض المناطق بفلسطين – لأنه ، حتى المعتدلين الصهيونيين ، سيرفضونها ، ولأن « تشرشل » سبق أن وعد « ديجول » – قائد فرنسا الحرة فى ذلك الوقت – باستمرار النفوذ الفرنسى فى سوريا ولبنان . ولأن بريطانيا لا تريد أن تخذل « الأمير عبدالله » ، الذى أخلص لبريطانيا فى أثناء الحرب ، أكثر من أى زعيم عربى آخر .

ومن ناحية أخرى ، فإن بريطانيا رأت تجميد المشكلة الفلسطينية حتى تنتهى الحرب .

• • •

فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ كان الموقف العسكرى فى صالح الحلفاء .

بريطانيا هزمت الألمان فى العلمين .

والسوفيت قاوموا فى ستالينجراد . والأمريكيون هبطوا فى شمال أفريقيا .

ويعلن « أنتونى إيدن » وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم فى ذلك اليوم تصريحه الثانى عن الوحدة العربية . قال :

« إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية .

ولكن ، من الجلى ، أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع يجب أن تأتى من العرب أنفسهم . والذى أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذى ينال استحساناً عاماً » .

• • •

تنطلق الدعوة للجامعة العربية من مصر .

يتلقف « مصطفى النحاس » تصريح « إيدن » فأعلن « صبرى أبو علم » باسمه فى مجلس الشيوخ يوم ٣٠ مارس ١٩٤٣ .

« منذ أعلن « إيدن » تصريحه فكرت فيه طويلا . وانتهيت إلى أنه يحسن بالحكومات العربية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية . فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة كل على حدة . وتبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها . ثم تدعوهم إلى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض .

ويبدأ « النحاس » مفاوضات ثنائية مع الدول العربية وتعددت اتصالات وزيارات الزعماء بين العواصم العربية من ٣ يوليو عام ١٩٤٣ حتى فبراير ١٩٤٤ .

ويزور معظم الزعماء العرب القاهرة لإجراء مشاورات لوضع أسس قيام الجامعة . ولعرض وجهة نظر كل دولة عربية فى هذا المجال قبل بدء الاجتماعات العامة .

ومن هذه الاتصالات تتضح الحقائق التالية :

• يرى « نورى السعيد » أن سوريا الكبرى هى الخطوة الأولى وأراد اجتذاب « النحاس » لمشروعه . ولكن « النحاس » كان متحفظاً وترك الأمور للدول المعنية .

• بعث « جوردان » الوزير البريطانى المقيم فى جدة يوم ٢ أكتوبر ١٩٤٣ يقول إنه عقد عدة اجتماعات مع « الملك عبدالعزيز » . وقد أبلغه أن بريطانيا ليست ضد الوحدة . ولكنها تريد أن

تمضي ببطء وأن الإسراع بها خطر في أثناء الحرب .

• مر « إيدن » بمصر في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٣ فقال « لتيرينس شون » الوزير البريطاني المفوض إن بريطانيا لا تستطيع معارضة الفكرة علناً .

• مر « إيدن » بمصر مرة أخرى في ٧ نوفمبر ١٩٤٣ فناقش موضوع الاجتماعات العربية .

طلب « النحاس » الموافقة على أن يشترك الفلسطينيون في الاجتماعات فرفض « إيدن » الالتزام بأي شيء .

اقترح « النحاس » أن يحضر الاجتماعات نفس المندوبين الفلسطينيين الذين اشتركوا في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ باعتبار أن الذين قبلتهم لندن يمكن أن تستقبلهم القاهرة . ولكن « إيدن » اكتفى بأن يقول إن هذه المسألة تدرسها الإدارات المختصة في لندن

وقد عارضت وزارتا الخارجية والمستعمرات في اشتراك الفلسطينيين . وكان زعماؤهم الثوريون معتقلون في روديسيا .

ورفضت بريطانيا أيضاً أن يشترك زعماء شمال أفريقيا العرب حتى لا تغضب فرنسا .

ورفضت بريطانيا اشتراك « السنوسي » لأن ليبيا محتلة ومصيرها يقرره الحلفاء في مؤتمر السلام .

ورفض البريطانيون الاعتراف « بالسنوسي » . وكان مقيماً بمصر . يطالب بالاستقلال بعد انتهاء الحرب .

• في ٢٥ فبراير ١٩٤٤ أبلغ « كورنووليس » السفير البريطاني في بغداد . « نوري السعيد » أن يمضي ببطء في مباحثات الوحدة . وأن العراق ملزم بالتشاور مع بريطانيا ومن الأفضل تأجيل الفكرة لما بعد الحرب .

اعترف « نوري » أن المعاهدة البريطانية العراقية تلزمه بذلك .

وعقد مجلس الشيوخ المصري جلسة سرية في ٢٩ فبراير ١٩٤٤ بين فيها « النحاس » مصاعب اشتراك الدول غير المستقلة في اجتماعات الجامعة .

* * *

أبلغ « كيلرن » حكومته أن « النحاس » حريص على إبلاغ الحكومة البريطانية بكل شيء عن مشاوراته وأنه يسلم السفارة تفاصيل لقاءاته ومشاوراته .

وقال كيلرن إنه لا يفهم الحكمة من معارضة المؤتمر المقترح .

ردت الخارجية في مارس ١٩٤٤ بأن بريطانيا لا تعارض حتى لا يقال إنها سبب فشل الوحدة العربية . ولكن بريطانيا لا تريد أن يتحول الاجتماع إلى مظاهرة ضد سياستها في فلسطين . وأن

العرب سيجدون وسيلة سهلة لتبرير أخطائهم بإلقاء اللوم على الآخرين . ولابد من جدول أعمال مقدمًا عن المسائل التى سيتفق عليها المجتمعون ، وأن السفير يجب أن يعمل على ألا ينحرف «النحاس» بالمؤتمر لزيادة التوتر فى المنطقة بين العرب واليهود . وحتى لا يلحق إضرارا بجهود الحلفاء الحربية وأن الجلسات العلنية تعد مقدمًا وبعناية » .

ولكن يقدم الدبلوماسى « هانكى » إلى وزارة الخارجية مذكرة يقول فيها يوم أول يونيو ١٩٤٤ :

« إن موقف « النحاس » أصبح محرجًا لنا . إنه يريد إقامة توازن بين عدم استقراره داخل مصر بالدعوة للوحدة العربية .

نحن الذين نبقيه فى منصبه . ونأمل ألا يصرح عالنًا ضد سياستنا فى فلسطين » .

وبعد أسبوع أطلع « النحاس باشا » السفير البريطانى على مشروع الخطاب الذى سيوجهه للدول العربية بطلب عقد اجتماع تمهيدى فى يوليو أو أغسطس ، ولكن « والتر سمارت » قال « لأمين عثمان » بعد أن اطلع على المسودة إنه يطلب من « النحاس » البطء وأن يتشاور معه قبل اتخاذ أى خطوة ..

وقد اعترضت الخارجية البريطانية على خطاب « النحاس » . وطلبت من « كيلرن » إبلاغه أن الوقت غير مناسب للمؤتمر لأنه سيثير قضية فلسطين .

أبلغ « كيلرن » هذه الرسالة « للنحاس » فى ٢٣ سبتمبر . ولكن « النحاس » كان قد بعث بالرسالة إلى الدول العربية .

ويبلغ « النحاس ، كيلرن » أن المناقشة ستكون فى الحدود المناسبة .

وطلبت بريطانيا من « النحاس » التأجيل إذا أبدت بعض الدول العربية نفورها من الحضور ، أو أبدت عدم جدوى الاجتماع » .

وطلبت من « النحاس » إذا لم يكن هنالك اتفاق فى الشئون السياسية أن يركز على المسائل الاقتصادية والتعاون الثقافى . وإلا فلا فائدة من المؤتمر على الإطلاق » .

وطلبت بريطانيا من « النحاس » ضمانات بالنسبة لسوريا ولبنان لعدم إغضاب الفرنسيين .

فى ٥ يونيو ١٩٤٤ بعث « كيلرن » إلى وزارة الخارجية فى لندن يقول :

١ – انتهزت فرصة حديث جرى أخيرًا مع « أمين عثمان » لتحذير « مصطفى النحاس باشا » للتريث فى شأن مؤتمر الوحدة العربية . فلم أر كيف يمكن أن يتجنب المؤتمر موضوع فلسطين بما يكتنفه من مشاكل . وهو أمر لابد أن يدركه « النحاس » فهو يسبب ضررًا بالغًا .

وفى نفس الوقت لم أكن – بصراحة – قلقًا على أن يعقد المؤتمر من خلال جهد إيجابى أو سبى من جانبنا .

ومن الأفضل « للنحاس » أن يدع الفكرة تأخذ مجراها فى بطء وهذا أسهل حاليًا . فقد انتهى تنافس « النحاس » على الزعامة مع « نورى السعيد » بخروج « نورى السعيد » من الحكم .

٢ – قال « أمين عثمان باشا » : إنه لم يكن متحمسًا أبدًا لهذه المحادثات حول العروبة التى يعدها عمليات لا جدوى منها .

ووافق تمامًا على أنه من الحمق إتاحة أى فرصة لإثارة مشاكل فلسطين التى يمكن أن تسبب ضررًا غير متوقع .

ووعد بالحديث مع « النحاس باشا » و « فرملة الموضوع » .

* * *

وفى ٢١ يونية ١٩٤٤ بعث « النحاس » إلى ٦ دول عربية هى : العراق . وسوريا . ولبنان . وشرق . الأردن . والسعودية . واليمن . بأنه تقرر اجتماع اللجنة التحضيرية فى أواخر يوليو وأوائل أغسطس .

وقال « كيلرن » « للأمير عبد الإله » الوصى على عرش العراق يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٤ إن تصرف « النحاس » ضار بالإنجليز والدول العربية لأنه سيثير قضية فلسطين .

وتطلب وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى العراق « السير كورنووليس » أن يبلغ رئيس وزراء العراق « حمدى الباجه جى » رغبة بريطانيا عدم إثارة قضية فلسطين فى اجتماعات القاهرة .

ويتم اللقاء يوم ٥ يوليو ويكتب « كورنووليس » إلى لندن :

١ – قام رئيس وزراء العراق « حمدى الباجه جى » بزيارتى لبحث مسألة الوحدة العربية .

قال إنه من المهم ألا تضيع الدول العربية وقتًا فى الوصول إلى اتفاق يضمن اتخاذ سياسة خارجية مشتركة إذا تعرضت دولة منها للتهديد بالخطر . ويؤدى . أيضًا . إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية والثقافية وعلاقاتها الأخرى .

ورغب – قبل بحث المسألة أمام مجلس الوزراء العراقى – أن يعرف وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لأنه يرى ، بشدة ، ألا تفعل الحكومات العربية شيئًا معارضًا لسياستنا .

٢ – أوضحت سياسة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا طبقًا للتعليمات الصادرة لى .

. . أكدت بصفة خاصة أن حكومة صاحب الجلالة ، لا ترغب فى إثارة قضية فلسطين ، فى الوقت الذى توجه فيه جميع جهودها ضد العدو المشترك .

٣ – قال دولته إنه يقدر وذلك تقديرًا كاملًا . ولا يدرى سببًا لعدم اجتماع اللجنة مع إصدار قرار بتأجيل بحث المسألة الفلسطينية إلى ما بعد الحرب .

وقال إنه مقتنع بأن الوحدة العربية والدول العربية ذاتها ، ستزدهر فى المستقبل إذا واصلوا تعزيز الروابط مع بريطانيا العظمى .

وقال إنه ينوى تقديم اقتراح بأن يكون جزء من سياستهم المشتركة ، الدخول فى تحالف مع حكومة صاحب الجلالة لفترة أولية لمدة ٣٠ عامًا .

أوضحت سياسة الحكومة البريطانية ، وهو يؤيد بشدة تأجيل القضية الفلسطينية إلى ما بعد الحرب » .

وتوجه تعليمات إلى « السير كورنوواليس » السفير البريطانى ، ليقابل « نورى السعيد » ويطلب منه تأجيل إثارة قضية فلسطين حتى تنتهى الحرب .

أكد « نورى السعيد » للسفير – فى اليوم التالى – ٦ يوليو – أن المؤتمر لن يتخذ قرارًا فى قضية فلسطين ، وأن المسألة الفلسطينية ستؤجل إلى ما بعد انتهاء الحرب .

ويقدم « هانكى » الدبلوماسى بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة ثانية إلى الوزارة يوم ١٥ يوليو ١٩٤٤ يقول فيها :

أقنعنا « النحاس » بأن يركز جهوده على أمور يمكن الاتفاق عليها مثل المجالات الثقافية والاقتصادية .

وقد وعد « النحاس » بألا يثير مشاكل مثل فلسطين وسوريا لبنان ، وإذا نوقشت فلن يتم ذلك بطريقة تؤدى إلى أى نزاع » .

ووعد السوريون أيضًا بعدم إثارة المسألة الفلسطينية » .

ويتوجه « موسى شرتوك » ، الذى تولى وزارة الخارجية الإسرائيلية بعد ذلك باسم « موسى شاريت » ، إلى المندوب السامى البريطانى فى القدس فى ٢٤ يوليو ١٩٤٤ ليردد مخاوف الصهيونيين من الاجتماع القادم :

وكتب المندوب السامى البريطانى هذا التقرير :

« أبلغت « مستر شرتوك » أنه – حتى انعقاد المؤتمر من أساسه – ليس أمرًا مؤكدًا فى الفترة القريبة التى يتصورها ، وأننا مدركون تمامًا للأخطار التى أشار إليها ، وسنعمل ما فى وسعنا لتجنبها . ومما يسهل علينا هذا العمل أن يمتنع الآخرون على إثارة مشكلة فلسطين من جانبهم .

إننا لا نستطيع أن نعمل أكثر من هذا .

لقد أعلنا تعاطفنا مع فكرة الوحدة العربية وليس بوسعنا التراجع عن ذلك حتى لو رغبنا فيه » .

وتخصص وزارة الخارجية البريطانية كل جهودها خلال صيف عام ١٩٤٤ لتضمن عدم مناقشة قضية فلسطين بطريقة فيها إحراج لبريطانيا .

* * *

كتب «كيلرن» إلى لندن يوم ١٠ يوليو ١٩٤٤ فى البرقية ١٣٦٦ يقول :

«كان رد فعل «أمين عثمان» أنه إذا تلقى «النحاس» ردًّا من إحدى الدول العربية يفيد بأن موعد الاجتماع غير مناسب ، أو أنه سابق لأوانه . فإن «النحاس» سيوافق .

وبالنسبة لفلسطين فإن النحاس يستطيع أن يدبر الأمر .

وإذا تعذر تمثيل الفلسطينيين فى الاجتماعات بسبب الحرب ، فإن المشكلة ستوضع على الرف بموافقة مشتركة » .

ويكتب «كيلرن» مرة أخرى إلى لندن فى سبتمبر ١٩٤٤ . أن «النحاس» « يأسف لمبادرته بدعوة اللجنة التحضيرية ، وهو يرى أن الأمور تنزلق بسرعة من بين يديه .

ولكن «النحاس» الذى بدأ المسيرة يرى أنه من الصعب عليه التراجع .

هناك آخرون مستعدون لالتقاط الخيوط وقيادة الوحدة العربية وعقد الاجتماعات فى مكان آخر» .

ويقول «اللورد كيلرن» : «إن نقل المؤتمر إلى عاصمة أخرى غير مرغوب فيه ، إننا لا نستطيع أن نكبح جماح المداولات كما نفعل هنا» .

والغريب فى الأمر أن «كيلرن» كان قد بعث فى ١٨ مارس ٤٣ ، يعترض على عقد الاجتماع فى القاهرة حتى لا يتأيد حق مصر فى طلب الزعامة العربية .

* * *

وقبل أيام من اجتماع اللجنة التحضيرية يقدم «هانكى» مذكرة ثالثة إلى وزير الخارجية فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٤ يقول فيها :

«المسرح الآن معد .. الزعماء العرب جميعًا أعمارهم بين الستين والسبعين» .

ويعدد «هانكى» الخلافات بين الزعماء العرب ثم يقول :

«إن الفلسطينيين لم يتفقوا على وفد يمثلهم لغياب زعمائهم . والمفتى — «الحاج أمين الحسينى» — فى ألمانيا .

وسيكون هناك صراع بين المجتمعين .

ولا نجرؤ نحن - بريطانيا - على الاعتراض وتأجيل هذا الصراع فإنهم فى هذه الحالة سيتفقون ضدنا .. لأننا نعارض الوحدة العربية .

ولا نستطيع أن نفعل شيئًا الآن .

وقد حصلنا على تعهدات من المشاركين فى الاجتماعات بأن أية إشارة لفلسطين ستعالج بحصافة حتى لايتضاعف التوتر فى أثناء الحرب » .

وتبعث بريطانيا بتعليمات إلى وزرائها المفوضين فى جدة وعمان ، لتهدئة خطوات الحركة ولإقناع الزعماء العرب بأن المسائل الشائكة مثل فلسطين وسوريا ، يجب إبعادها عن مسألة الوحدة العربية .

ولكن بريطانيا ترى فى نهاية الأمر أن « النحاس » هو الأفضل للقيام بهذا الدور العرقى . لأنه ضد الملك فلا يؤيد أسرة ملكية .

ومصر أفضل لأنها ليست مشتركة فى صراع أسر أو قبائل ، وليست لها مطامع فى الأرض العربية فى آسيا .

ومصر أفضل لابتعادها عن الشئون العربية ولاهتمامها بمسائلها الداخلية وبسبب سكانها وعددهم وثرواتها .

وقبل ذلك قالت مذكرة لوزارة الخارجية فى أبريل ١٩٤٣ :

« يجب أن نفعل مثل « سامبو الأسود » - أى القرد - فنجلس على شجرة ونترك النمور تمزق بعضها إربًا » .

* * *

ويكتب « اللورد موين » فى ٧ سبتمبر ١٩٤٤ إلى لندن قائلا :

« لقد عارضنا الفكرة ، ولكن لا يمكن الضغط أكثر من ذلك ، وإلا ثارت الشبهات »

وأخيرًا يحدد يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ موعدًا لاجتماع اللجنة التحضيرية .

* * *

استمرت الاجتماعات التحضيرية للجامعة العربية من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ حتى ٧ أكتوبر بالإسكندرية .

وانتهى الأمر باتفاق على توقيع (بروتوكول) قيام الجامعة العربية ، على أن تكون اتحادًا ، وألا تتخذ هذه الجامعة أى إجراء لحل الخلافات بين الأعضاء ، وأن يكون التحكيم اختياريًا .

وأرجئ البحث فى موضوع قيام محكمة العدل العربية .

واتفق على تكوين لجنة سياسية فرعية تعد نظام الجامعة العربية .

* * *

ويوقع (بروتوكول) الجامعة العربية يوم ٧ أكتوبر ويقال « مصطفى النحاس » رئيس وزراء مصر فى اليوم التالى ؟ .

وتتغير الحكومات فى كل من سوريا والأردن . بعد أسبوع ، أى فى ١٤ أكتوبر .

وتثور شكوك فى أن ذلك تم نتيجة لتوقيع البروتوكول ، ولكن السبب الأساسى لتغيير الحكومات الثلاث كان لأسباب داخلية فى كل بلد . وتأخر إتمامه انتظارًا لتوقيع (البروتوكول) .

* * *

ويجيء « أحمد ماهر » بعد « النحاس » .

ويلتقى « نورى السعيد » بتيرينس شون » الوزير البريطانى المفوض فى القاهرة ويعرب – نورى السعيد – عن اغتباطه لأن « أحمد ماهر » استبقى « الدكتور محمد صلاح الدين » ، سكرتير عام وزارة الخارجية الوفدى فى منصبه « فالدكتور صلاح الدين » كان مفيداً فى الاجتماعات التمهيدية بالإسكندرية .

ويوالى « أحمد ماهر » الاهتمام بالجامعة العربية ، ويعقد اجتماعاً للجنة السياسية يوم ١٤ فبراير ١٩٤٥ .

وتستمر هذه الاجتماعات فى عهد « النقراشى » حتى يوقع الميثاق .

* * *

انتهت الحرب فى أوربا يوم ٧ مايو بهزيمة « هتلر » واستسلامه بلا قيد ولا شرط ، وانتصار الحلفاء : بريطانيا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا .

وظلت الحرب مستمرة فى الشرق الأقصى ضد اليابان .

وواجهت مصر والجامعة العربية أول أزمة عربية « حادة » .

قررت الحكومة السورية عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الابتدائية فاعتبرت فرنسا أنها المقصودة بهذا القرار ، حتى يمنع تدريس اللغة الفرنسية فى هذه المدارس كما كان متبعًا أيام الانتداب .

ورأى « ديجول » الرد بإلزام سوريا بتوقيع معاهدة مع فرنسا وحقها فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية فى سوريا وأنزل – بالفعل – قوات سنغالية فى ميناء بيروت .

ووجدت سوريا أن هذه القوات ستتقدم نحو دمشق . فقامت مظاهرات فى سوريا ولبنان واضطرابات ومصادمات ضد القوات الفرنسية .

تدخلت فرنسا بعنف لقمع المظاهرات ، واستخدمت الدبابات والسيارات المصفحة والمدافع ضد المتظاهرين .

وألقت القنابل على دمشق يوم ٢٩ مايو ١٩٤٥ . فسقطت فوق مبنى البرلمان .

وقتل من البوليس السورى ٨٠ ، ومن المدنيين ٤٠٠ ، وجرح ٥٠٠ . وتوتر الموقف فى سوريا والعالم العربى كله .

وكان « تيرينس شون » قد نقل من القاهرة وزيرًا مفوضًا لبريطانيا فى دمشق . فأبلغ حكومته بالموقف وطلب تدخلها ، لأن الحرب لاتزال مشتعلة فى اليابان ، وسوريا هى نقطة مرور للشرق الأقصى ، والجامعة العربية لاتزال وليدة .

أذاع « تشرشل » إنذارًا « لديجول » بوقف العدوان والانسحاب من سوريا .

وطلب القائد البريطانى للقوات البريطانية المعسكرة فى سوريا من الفرنسيين عودة قواتهم إلى الثكنات على أن يحرسها البريطانيون .

وعقدت الجامعة العربية اجتماعًا أيدت فيه سوريا ولبنان .

وتوجه « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المفوض إلى رئيس وزراء مصر يسأله عن موقف مصر إزاء أحداث سوريا ولبنان ، ثم بعث إلى وشنطن البرقية رقم ١٢٨٦ وفيها يقول :

« طلبت مقابلة « النقراشى باشا » رئيس الوزراء .

انتهزت الفرصة وبحثت معه عددًا من القضايا السياسية الداخلية والخارجية .

ذكر رئيس الوزراء أنه بالنسبة لموقف مصر ورد فعلها إزاء المشرق فإن مصر قطعت على نفسها عهدًا خلال الاجتماع الأخير لجامعة الدول العربية بأنها مستعدة ، بإخلاص ، لتنفيذ الالتزامات التى تم الاتفاق عليها فى الاجتماع .

وقال إن فرنسا تخلق الاضطرابات لنفسها فى منطقة الشرق الأدنى بأسرها . وقد تضطر الحكومة المصرية ، فى النهاية ، لاتخاذ إجراءات تستهدف المقاطعة الاقتصادية والثقافية لفرنسا و ... حتى قطع العلاقات الدبلوماسية .

وقال إن هذه الخطوة الأخيرة لا يمكن اتخاذها إلا بعد إجراء مشاورات مع الحكومة البريطانية »

* * *

ظلت بريطانيا خائفة من قيام الجامعة ورفضت الاعتراف بها .

وقالت إنّ الجامعة ليست دولة ولا منظمة دولية معترفًا بها من الأمم المتحدة ، كما أن بريطانيا ليست من الدول الأعضاء في هذه الجامعة .

وتكتب الجامعة العربية إلى السفارة البريطانية في القاهرة ولكن السفارة لا ترد على الجامعة !

ويلتقي « ولتر سمارت » المستشار البريطاني الشرقي « بعبد الرحمن عزام » الأمين العام للجامعة .

قال « عزام » :

– تم الاتفاق بين الدول العربية على أنه يمكن لأمين عام الجامعة العربية معالجة هذه المسائل بالنيابة عن الحكومات المختلفة في الجامعة .

إن الجامعة العربية تتعامل في كافة المسائل مثل الصحة والاقتصاد إلخ .

ويجب أن يتم الاتصال مع الحكومات المختلفة عن طريق الأمين العام .

وإذا تم الاعتراف بالجامعة العربية ، فإن مثل هذه المراسلات تصبح بالتأكيد مسألة عادية .

رد « سمارت » :

– نحن لا نستطيع الاتفاق معك في هذا الأمر .

قال « عزام » :

– لقد اتفقت الدول العربية على أن أمين الجامعة يستطيع التعامل معكم باسم الدول العربية وهذا هو الحل العملي .

إننا نتعامل مع مفوضية أمريكا بهذه الطريقة . وقد أبلغتكم ميثاق الجامعة وتلقيت منكم ردًا .

قال « سمارت » :

– نحن لم نرسل ردًا .

ويكتب « سمارت » للسفير :

– الجامعة العربية مسألة مبهمة . ولا يمكن الاعتراف بها رسميًا ، ولا يمكن تجاهلها . ولا نريد أن تسبقنا أمريكا في هذا الأمر .

ويحسن أن نرد على رسائل الجامعة العربية ، وهذا لا يعني أبدًا الاعتراف الرسمي بالجامعة كشخصية جماعية وقانونية .

ولا مانع من الاعتراف بمراسلات الأمين العام للجامعة وإبلاغه استلام رسالته ، وإننا سنوصلها لوزير خارجية بريطانيا .

ولكن السفير لا يوافق .

التقى « بالنقراشي » وقال له يوم ٥ يناير ١٩٤٦ :

– إن الوقت لايزال مبكرًا جدًّا بالنسبة للاتصال الرسمي المباشر مع الجامعة العربية .

إن هذه الجامعة لم تكن ولا يمكن أن تكون أبدًا ، كيانًا له سيادة يمكن الاعتماد عليها ، ولا أعرف سابقة لذلك .

ولكن – بطبيعة الحال – سيكون هناك استمرار للاتصال ، غير الرسمي ، معها . وأتمنى ألا يكون هناك سوء فهم في ذلك .

إن الجامعة العربية منظمة تثير الإعجاب . وقد أخذت شكلها الفعلي بصورة أكثر فعالية وبسرعة . ولكن هناك مخاطر معينة .

وتبقى المسألة معلقة .

ولم تعترف بريطانيا بالجامعة العربية إلا في ١٦ أكتوبر عام ١٩٤٦ بعد ٨ شهور من استقالة « النقراشي » .

ولكن الجامعة التي بدأت نشاطها في عهد « النقراشي » تظل – دوامًا – نقطة أخرى في حلقات الخلاف والتوتر بين « النقراشي » .. « وكيلرن » .

* * *

ويكتب الصحفي اليهودي « جون كيمش » مراسل وكالة رويتر في لندن « إن شعوب الشرق الأوسط ترقص على فوهة بركان . وإن المشكلة الفلسطينية تمزق العالم العربي » .

وتتركز أنظار مصر على قضية فلسطين .. وتصبح هذه القضية محور الاهتمام المصري .

وبعد أن كان الزعماء السياسيون ، والرأي العام المصري ، يبحثون كل قضايا مصر والعالم العربي ، أصبحت مسألة فلسطين هي قضية الساعة في مصر .

قرار .. يوم وقفة عرفات !

اتصلت السفارة البريطانية تليفونيا برئاسة مجلس الوزراء وقال المتحدث :

— السفير البريطانى « اللورد كيلرن » سيعود مساء اليوم من لندن . وهو يريد مقابلة رئيس الوزراء فى الحادية عشرة من صباح الغد .

قال مدير مكتب رئيس الوزراء :

— غدا الثلاثاء ١٣ نوفمبر عطلة لأنه يوافق وقفة عرفات .

قال المتحدث :

— تلقينا برقية بذلك من لندن ، ولا نستطيع تعديلها لأن السفير حاليًّا فى الطائرة بين لندن والقاهرة .

ولم يسع « النقراشى » إلا القبول .

* * *

وجاء « اللورد كيلرن » يحمل إلى « النقراشى » نص بيان « أرنست بيفن » وزير خارجية بريطانيا ، بشأن فلسطين قبل ساعات قليلة من إلقائه فى مجلس العموم البريطانى ، حتى لا تفاجأ مصر بالبيان .

وأبلغ البيان فى نفس الوقت إلى كل الحكومات العربية ليثير ضجة بين العرب وداخل فلسطين أيضا إذ رفض كل من العرب واليهود ، قبول المقترحات البريطانية .

قال « بيفن » :

• ستسمح بريطانيا بهجرة ١٥٠٠ يهودى شهريًا إلى فلسطين .

• تشكيل لجنة تحقيق بريطانية أمريكية لفحص الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفلسطين فيما يتصل بمسألة الهجرة اليهودية والاستيطان فيها .

فحص مركز اليهود الذين كانوا ضحية الاضطهاد فى أوربا وتقرير أولئك الذين يرغبون أو تضطرهم احوالهم للهجرة إلى فلسطين أو غيرها من بلاد أوربا .

وبيان بيفن طويل يفرق بين الصهيونية واليهودية ويتكلم عن مساعدة يهود أوربا الذين عذبوا فى عهد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية لمساعدتهم على العيش فى سلام .

ويعلن « بيفن » أن بريطانيا لم تعد قط بإقامة دولة يهودية فى فلسطين .

• • •

كان مجلس جامعة الدول العربية مجتمعًا فى القاهرة منذ ٣١ أكتوبر ، فأضيف إلى جدول أعماله بيان وزير الخارجية البريطانى ، ولذلك قام « اللورد كيلرن ، ووالتر سمارت » المستشار الشرقى للسفارة البريطانية باتصالات ضخمة بين وزراء خارجية الدول العربية وممثليها المجتمعين فى القاهرة حتى لا يرفضوا هذا البيان .

وبعث سمارت بمذكرة إلى لندن عن نتائج مباحثاته قال فيها :

« المسألة التى ظهرت من المحادثات مع أعضاء جامعة الدول العربية هى اعتقادهم بأن الاقتراح الخاص بنقل الانتداب إلى منظمة الوصاية أدى إلى تأجيل تحقيق استقلال فلسطين إلى أجل غير مسمى وهو الأمر الذى كان على مرمى البصر طبقًا للكتاب الأبيض .

وظهرت مشاعر أخرى خلال محادثاتى وهى أن اليقين الفعلى للجنة الأمريكية البريطانية للتحقيق فى المسألة الفلسطينية يرتقى فى الواقع - وضمن مسائل أخرى - إلى إلغاء الكتاب الأبيض .

وعلى أية حال فقد أبلغنى عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية أن ما يقلقهم حقًا هو كيفية قيامهم بشرح الموقف ، على وجه الدقة ، للفلسطينيين .

لقد عانى الفلسطينيون العرب كثيرًا من خيبة الأمل .

ويجب أن تصبح الأمور واضحة جدًا بالنسبة لهم ، بسبب التغيير فى السياسة البريطانية .

وليس من السهل فى الوقت الحاضر أن نوضح لهم أن الكتاب الأبيض لايزال سارى المفعول .

وهناك سبيلان يمكن اتباعها :

إبلاغ الفلسطينيين العرب بقبول اقتراح الهجرة المؤقت على أساس أن الكتاب الأبيض لا يزال يشكل سياسة حكومة صاحب الجلالة .

والسبيل الآخر أن يطلب تأكيدًا من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بأن الكتاب الأبيض لايزال سارى المفعول .

أعتقد أنه من الأفضل ألا يطلب من حكومة صاحب الجلالة إصدار مثل هذه البيانات فى الوقت الحاضر .

قال « عزام » بأن « النقراشى » أبلغه أنه فهم أن « اللورد كيلرن » أبلغ « الملك فاروق » بأنه لا اعتراض لدى حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا على إعلان أن الكتاب الأبيض لايزال سارى المفعول .

وسألنى « عزام » عما إذا كان « النقراشى » قد فهم الأمر بصورة صحيحة ، إن الأمر سيكون أكثر سهولة لتوضيح الهجرة المؤقتة للعرب ، إذا أصدرت حكومة صاحب الجلالة بيانًا بأن الكتاب الأبيض سارى المفعول .

قلت « لعزام » إنى لا أعرف شيئًا عن هذه النقطة التفصيلية فى حديث السفير مع « الملك فاروق » .

قال « عبدالرحمن عزام » فى اجتماع المجلس يبرر ضرورة المرونة فى الرد :

– إن الحكومة البريطانية اضطرت تحت ضغط يهود أمريكا إلى قبول الهجرة الجديدة . ونحن نريد إلزامها بالتعهدات التى جاءت فى الكتاب الأبيض . ونريد إعطاء بيفن فرصة الاحتجاج أمام الأمريكان وأمام حزب العمال ، بأن الأمر موضع تفاوض مع العرب .

وفيما يتعلق بلجنة التحقيق : ألاحظ أن المجلس يريد أن يقف منها موقف الحذر والتريث دون أن يتقيد بمقاطعتها ولا بالتعاون معها .

أما الوصاية فنريد أن نضع نصًا لا يرفضها ولا يقبلها ، نريد نصًا بشكل غامض .

إننا متفقون على رفض الهجرة .

ولا نرغب فى الوصاية أو الانتداب .

نريد صراحة استقلال الفلسطينيين .

ويضع « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » ، رئيس مجلس الشيوخ المصرى ، « وحبيب أبو شهلا » نائب رئيس الوزراء السابق فى لبنان مذكرة برد مجلس الجامعة وافق عليها الأعضاء بعد ٤ اجتماعات .

قال الرد الذى سلم لبريطانيا يوم ٥ ديسمبر ١٩٤٥ .

إن بيان بيفن جاء نتيجة للضغط السياسى الصهيونى . وأن الغرض الصهيونى هو إقامة دولة يهودية فى فلسطين ولا تستطيع الدول العربية التسليم بهجرة أساسها الضغط .. كما أن دول الجامعة – التى تربطها مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أحسن روابط الصداقة – لا ترى مبررًا لأن تتناول لجنة التحقيق مسألة الهجرة إلى فلسطين » .

وبعث المجلس يوم ٥ ديسمبر برد إلى « بيفن » تضمن هذه المعانى .

* * *

كان رأى الجامعة العربية يعتمد على أن بريطانيا أصدرت فى ١٧ مايو عام ١٩٣٩ كتاباً أبيض ، تضمن التزامها بسياسة معينة فى فلسطين . هدفها الحصول على تأييد العرب لبريطانيا إذا قامت الحرب .

وينص الكتاب الأبيض على :

- تنوى بريطانيا إنشاء دولة فلسطينية مستقلة خلال ١٠ سنوات .
- السماح بهجرة ٧٥ ألف يهودى إلى فلسطين خلال ٥ سنوات وبعد ذلك لا يسمح بهجرة يهودية إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد لقبولها .
- منع اليهود من امتلاك الأراضى فى مناطق كثيرة وبذلك لم يكن لليهود سوى ٥ ٪ من أرض فلسطين .

ومنح المندوب السامى البريطانى فى فلسطين سلطة منع بيع الأراضى وتنظيم انتقالها .

- ليس من سياسة الحكومة البريطانية ، أن تصبح فلسطين دولة يهودية .

ولذلك فإن الجامعة وجدت أنه ينبغى على بريطانيا التمهيد لنقل السلطة فى فلسطين إلى دولة عربية مستقلة . وترى الجامعة أنه بانتهاء عام ١٩٤٤ تتوقف الهجرة لأن للعرب حق الفيتو .

ولكن الهجرة الشرعية وغير الشرعية أدت إلى رفع عدد السكان اليهود فى فلسطين من ٥٥ ألفًا عام ١٩١٩ إلى ٤٠٠ ألف عام ١٩٤٥ ، أما عدد السكان العرب فهو ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة . وكان عدد العرب ١٠ أضعاف اليهود فأصبح اليهود يمثلون نصف السكان العرب .

وقال العرب إن الكتاب البريطانى الأبيض قد أهدر بهذه الطريقة . ولن تكون هناك نهاية للهجرة اليهودية إلى فلسطين .

وقال بيان مجلس الجامعة العربية إنه يرجو تأييد الديموقراطية بتمكين الأكثرية من تقرير مصير فلسطين وتحقيق استقلالها .

الغريب في الأمر أن العرب عام ١٩٣٩ ، رفضوا الكتاب الأبيض برغم ما فيه من اعتراف بريطانيا مبدئيًا بحق فلسطين في الاستقلال .

لقد رفض اليهود الكتاب الأبيض لأنه يتضمن عدول بريطانيا عن تقسيم فلسطين إلى دولتين . كما أنه حدد الهجرة بصفة نهائية وقيد بيع الأراضي لليهود .

وأيد هذا الكتاب حزب فلسطيني واحد ، هو حزب الدفاع برئاسة « راغب النشاشيبي » ، طبقًا لسياسة (خذ وطالب) .

وكل مؤرخي الحركة الصهيونية قالوا إنه لو قبل العرب الكتاب الأبيض لما قامت دولة فلسطين لأن بريطانيا كانت ستضطر إلى تنفيذ الكتاب الأبيض .

* * *

كان من رأى العرب بعد الحرب العالمية الثانية أنه بوفاة « هتلر » فإن اليهود لن يفكروا في ترك أوروبا ، بل سيهاجرون من فلسطين عائدين إلى أوروبا .

ولكن العراق سبق مجلس الجامعة فبعث برد عاجل إلى بيفن وقدم مشروع قانون إلى البرلمان العراقي مطالبًا بوطن قومي للعرب في كاليفورنيا باعتبار أن أمريكا أكثر تأييدًا من بريطانيا لليهود !

ويعتذر رئيس وزراء الأردن « إبراهيم هاشم باشا » للمستشار الشرقي البريطاني قائلا :

– إن رد الجامعة العربية لا يعني إغلاق باب الهجرة فإن الجامعة لن توافق على مزيد من الهجرة .

إن كل مندوب عربي عاقل ، ولكن إذا اجتمع اثنان أو أكثر ، فإن أحدًا لن يجرؤ على الموافقة على الهجرة . وموقف « الأمير عبد الله » – أمير شرق الأردن – صعب لاتهامه بالترحيب بالشركات اليهودية في بلاده .

ويكتب « كيلرن » إلى وزير خارجيته مؤكدًا وجهة نظر رئيس وزراء شرق الأردن قائلا :

– إن أمين الجامعة العربية لا يعتبر رد الجامعة رفضاً لمقترحات بيفن .

* * *

وإذا كان رد العرب قد تميز بالمرونة .

فإن اليهود ردوا بالعنف والقنابل في فلسطين ، لأنهم رأوا أن بريطانيا تستغل الصراع العربي اليهودي للبقاء في فلسطين .

وفي نفس الوقت استمر اليهود في ضغوطهم على بريطانيا من ناحية ، وعلى أمريكا من ناحية أخرى .

توفى الرئيس الأمريكى « روزفلت » – فجأة – مساء يوم ١٢ أبريل ١٩٤٥ ، وتولى « هارى ترومان » منصب الرئاسة بعد ٨٣ يومًا فقط من اختياره نائبًا « لروزفلت » .

وكان « ترومان » فى الحادية والستين من عمره لا يعرف أحدًا من زعماء العالم ، ولم يغادر أمريكا إلا مرة واحدة فقط عام ١٩١٨ متجهًا إلى أوربا فى سفينة ناقلة للجنود .

فى مذكرات « السير الكسندر كادوجان » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية قال إن « ترومان » طلب من « تشرشل » الحضور إلى وشنطن وذلك فى اليوم التالى لتوليه الرئاسة . وقال إنه يسره أن يرى « تشرشل » .

وقرر « تشرشل » السفر ، ولكنه عدل فى آخر لحظة بناء على ضغط بعض المحيطين به . وقد لام « تشرشل » نفسه بعد ذلك كثيرًا لأنه لم يسافر فإن « ترومان » لم يكن يعرف إلا القليل عن الشئون الدولية .

وكان « تشرشل » رئيسًا لوزراء بريطانيا يفكر فى تقسيم فلسطين . ويعتمد على روزفلت فى تأييده للتقسيم .

ويعقد اجتماع بالقاهرة لسفراء وممثلى بريطانيا فى الشرق الأوسط وقادة القوات البريطانية الثلاث لبحث مستقبل فلسطين ، وتقرر بالاجماع تأييد وجهة نظر السير أدوارد جريج الوزير المقيم فى الشرق الأوسط فى معارضته للتقسيم .

وقال المجتمعون إن العرب واليهود سيقاومون التقسيم ، وستفقد بريطانيا صداقة العالم الإسلامى وتتمزق سمعة بريطانيا فى الشرق الأوسط .

ويتخذ تشرشل قراره بعد ٣ أيام فقط من وفاة « روزفلت » .

عدل « تشرشل » نهائيًا عن فكرة تقسيم فلسطين .

وكان العرب يظنون أن « روزفلت » معهم ، أما الحقيقة فهى أن « روزفلت » وعد « الملك عبدالعزيز آل سعود » عند اجتماعه به فى البحيرات المرة قرب السويس فى فبراير ١٩٤٥ بأن يستشيره قبل اتخاذ أى قرار بشأن فلسطين .

وأكد « روزفلت » للملك فى ٥ أبريل ١٩٤٥ أنه لا يجوز اتخاذ أى قرار فى الوضع الأساسى لفلسطين دون استشارة العرب واليهود . وبصفتى رئيسًا لحكومة الولايات المتحدة لن أتخذ أى عمل يعتبر عدائيًا للعرب .

وكتب « تشرشل » إلى « الملك عبد العزيز » يقول إنه لن يضع حلا لقضية فلسطين يسىء إلى قواعد العدالة التى هى أساس الصداقة .

وكان وعد كل من « تشرشل » ، وروزفلت ، مبهمًا غامضًا .

فإن « روزفلت » صرح فى ٩ مارس بأن الحكومة الأمريكية ، لم تؤيد الكتاب الأبيض .

وجاء « ترومان » رئيسًا ليجد أن حزبه الديمقراطى – وكذلك الحزب الجمهورى – قررا فى مؤتمريهما أواخر عام ٤٤ فتح أبواب الهجرة بلا حدود لليهود فى فلسطين والسماح لهم بامتلاك الأراضى .

« ولترومان » رأى فى هذه المشكلة فقد أيد كنائب للرئيس فكرة إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

* * *

ولم يكن الماضى وحده ملزمًا « لترومان » ..

بعد ٨ أيام من توليه الرئاسة زاره « الحاخام ستيفن وايز » ، أحد رؤساء مجلس الطوارئ الصهيونى فى نيويورك ، يطلب منه تأييد فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين .

رد « ترومان » قائلا :

– إنى أتعاطف مع اليهود المهاجرين من أوربا ، ولكنى سأؤيد سياسة « روزفلت » .

وكان هذا الجواب محاولة من « ترومان » للتخلص من الضغوط .. أما السبب فى ذلك ، فيرجع إلى أن وزير الخارجية « ستيتنيوس » قدم له مذكرة – قبل لقائه بالحاخام – قال فيها :

« سيحاول زعماء الصهيونية انتزاع التزام منك ، ولابد من معالجة الموضوع بحرص إن « روزفلت » امتنع عن اتخاذ موقف لأسباب كثيرة » .

وأكد وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة « لترومان » بعد أسبوعين ، ضرورة الحرص قائلا فى أول مايو ١٩٤٥ :

« إن « روزفلت » ، برغم أنه أبدى تعاطفًا مع بعض أهداف الصهاينة فإنه أعطى العرب تأكيدات والتزامات من جانبنا » .

رد « ترومان » على هذه المذكرة قائلا :

« أؤكد أنه لا تغيير فى الموقف دون استشارة الطرفين » .

وكتب « محمود فهمى النقراشى » إلى « ترومان » مبديًا ألمه – أى ألم رئيس وزراء مصر – لما فعله « هتلر » باليهود . وقال إن العرب سيقاومون ، بأى ثمن ، إقامة دولة يهودية فى فلسطين

أجاب « ترومان » مكررًا موقفه « لا تغيير إلا باستشارة الطرفين » .

وهكذا بقي « ترومان » ملتزمًا بسياسة « روزفلت » ... لا يتحرك ، محتفظًا بجمود الموقف لأن بريطانيا كانت الدولة المنتدبة على فلسطين .

ولكن الضغوط اليهودية تزداد على « ترومان » و« تشرشل » ، وعلى « مؤتمر سان فرانسسكو » . فقد طالب اليهود بتمثيلهم في هذا المؤتمر وإلغاء قيود الهجرة ، وكذلك قيود بيع أراضي فلسطين إليهم .

وأعلن اليهود أن هتلر قتل منهم ٦ ملايين ..

وبدأ يهود بولندا يفرون من ألمانيا الغربية .

وأكد « الجنرال فردريك مورجان » رئيس منظمة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين أن هناك عصابة يهودية سرية ، ترغم هؤلاء اليهود على الهرب من بولندا بصورة جماعية . وأن مظهر هؤلاء اليهود ، وما معهم من مال ، لا يوحي بأنهم طردوا .

ولكن هذا التقرير لم يعرف في ذلك الحين . وكل ما أعلن هو أن ٦٥ ٪ من الهاربين عبروا عن رغبتهم في الذهاب إلى فلسطين ، ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح لهم بمغادرة ألمانيا .

وزاد الضغط لأن بولندا - بعد الحرب - لم تستطع توفير نفس الفرص السابقة لليهود .

وضاعف المشكلة خروج اليهود من النمسا وإيطاليا ، قاصدين فلسطين .

ووجد في أوربا ١٥٠ ألف يهودي مشردين . وشغل الجنود الأمريكيون بحل مشاكل هؤلاء اللاجئين .

ولم تسمح كل من أمريكا وبريطانيا بزيادة عدد المهاجرين إليها .

وأعلن اليهود أن « هتلر » نجح في أن يخلق في وسط أو شرق أوربا أمة يهودية بلا وطن .. وهذه الأمة يجب أن تهاجر .. إلى فلسطين .

ووضعت (عصابة أرجون) الصهيونية لافتات ضخمة في كل مكان في فلسطين باللغات الثلاث الإنجليزية والعبرية والعربية ، تطلب من الجميع إخلاء المباني الحكومية البريطانية وعدم الاقتراب منها لأنها ستنسف .

وحملت هذه اللافتات عنوانًا ضخمًا هو « لقد حذرناكم » !

* * *

لاحق يهود أمريكا « ترومان » بالمذكرات يقولون فيها إنهم ساعدوا الحلفاء في أثناء الحرب ويطلبون منه استخدام نفوذه لدى بريطانيا لفتح أبواب هجرة اليهود إلى فلسطين .

وكان عدد المجندين اليهود في القوات البريطانية قد وصل إلى ٢٧,٠٢٨ .

ولم يشترك عرب فلسطين فى القتال . ولذلك فإن الخبرة التى اكتسبها اليهود فى الحرب ساعدتهم فى عملياتهم العسكرية بعد ذلك .

وأشار اليهود إلى ما فعله مفتى فلسطين « الحاج أمين الحسينى » الذى قبض عليه الفرنسيون فى مايو وحددوا إقامته فى بيته قرب باريس .

وقال اليهود إن « أمين الحسينى » أذاع برامج عربية من راديو برلين عام ١٩٤١ .

وبعد هجوم اليابانيين على الأسطول الأمريكى فى « بيرل هاربور » . بعث إلى الإمبراطور « هيرو هيتو » يقول إن العرب يصلون لنصر اليابان .

وفى عام ١٩٤٢ . هنأ « موسولينى » على تقدم قواته نحو الإسكندرية . ودعا المصريين لمساعدته .

وفى عام ١٩٤٤ . سافر إلى « يوغوسلافيا » لاقناع المسلمين بمحاربة « تيتو » كما صور فى « البوسنة » وهو يفتش على الجنود المسلمين الذين يرتدون ملابس الألمان .

وقال اليهود إن المفتى . هو أصدق صديق لإيخمان . وأنه زار سرًّا غرف إعدام اليهود بالغاز فى « أوشويتز » أكبر معسكر اعتقال أقامه النازيون .

وأنهالت البرقيات والالتماسات على والدة « ترومان » وشقيقته . يلتمسان السماح بهجرة سيدات يهوديات مشردات إلى فلسطين . وكان « ترومان » يرد بالرفض ويرجو أمه . وشقيقته . عدم التدخل فى الشئون السياسية .

ولكن كان مساعد « ترومان » لشئون الأقليات « دافيد نايلز » — وهو ابن ليهودى روسى مهاجر — من المتصلين بالوكالة اليهودية . ويتابع كل الأنباء ويحث « ترومان » على التدخل .

روى « روبرت دونوفان » فى كتابه « الصراع والأزمة » قصة سنوات رئاسة « ترومان » . قال : « كان « نايلز » عاطفيًّا فى أية قضية خاصة باليهود يبكى إذا ذكر اسم فلسطين » .

ويبدأ « ترومان » يتغير تدريجيًّا لصالح اليهود .

قال إن وزارة الخارجية الأمريكية تهتم برد فعل العرب . ولا تهتم بعذاب اليهود .

وأعلن استعداد أمريكا لتمويل عملية نقل اليهود إلى فلسطين .

° ° °

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « تشرشل » ليبحث مذكرة تاريخها ١١ يونيو ١٩٤٥ عن فلسطين .

وهذه المذكرة تبين أن بريطانيا مترددة فى الموقف الذى تتخذه .

عرضت هذه المذكرة ٥ حلول للمشكلة الفلسطينية .

أما السياسة بعيدة المدى فهى :

• تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية ، كما اقترحت لجنة وزارية .

أو

• بقاء الإنجليز فى فلسطين حتى تتحول إلى دولة فيها قوميتان ، وإقامة مجلس تشريعى يتساوى فيه عدد اليهود والعرب ، مع زيادة الفرص للعرب واليهود فى إدارة الدولة وإقامة هيئة دولية يشترك فيها العرب واليهود تحدد عدد المهاجرين .

واقترح هذه الفكرة « السير إدوار جريج » الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط . وقدرت المدة اللازمة لتحقيق هذا التحويل بـ ٩ سنوات .

أما السياسة قصيرة المدى فهى :

• تحقيق الاستقرار فى أوربا . ومنع هجرة اليهود الروس إلى أوربا . وبذلك لا تكون هناك مشكلة هجرة ومراجعة المستقبل دوليًّا .

او

• الالتزام بهجرة اليهود إلى فلسطين . واستشارة العرب فى ذلك . وقد يرفض العرب الفكرة لأنهم سيرون أن هذا العمل هو أول امتحان تواجهه (الجامعة العربية الوليدة) .

أو

• السماح بالهجرة دون استشارة العرب . ولن تكون النتائج خطيرة إذا أعلنت بريطانيا أنها ستستمر فى الهجرة .

وفى هذه الحالة يتوجه العرب إلى روسيا !

وتطالب المذكرة مجلس الوزراء البريطانى باتخاذ قرار حاسم فى أى من هذه الحلول الخمسة خلال ٦ أسابيع على الأكثر .

* * *

ويرفض « ترومان » كل ضغوط اليهود . ولا يوافق على الالتزام بإقامة دولة يهودية فى فلسطين .

إن « ترومان » — فى ذلك الوقت — كان مستعدًّا لتأييد هجرة اليهود ، فحسب ، إلى فلسطين ، ولكنه ليس مستعدًّا لمساندة هذه الهجرة بالقوة .

ولم يكن العرب يعرفون هذا كله ..

ولم يكن لديهم رجال حول « ترومان » ، أو حول « تشرشل » ، بل كان العرب يسعون لنيل استقلالهم ، ويصدقون الوعود البريطانية الأمريكية التى تبذل لهم .

ولم تكن هناك خطوات إيجابية نهائية قد اتخذتها أمريكا وبريطانيا لصالح اليهود ، ومن هنا كان التردد العربى والسلبية العربية .

ولكن « تشرشل » يبقى حائرًا فى اتخاذ قرار .

لقد ظل ٣ أجيال مؤيدًا للصهيونية . وهو الآن يخشى على مستقبل بلاده ، إذا اتخذ قرار خاطئًا .

وتكون آخر مذكرة « لتشرشل » يوم ٦ يوليو ، قبل الانتخابات معبرة عن القلق والحيرة . قال :

« إن بريطانيا تقوم بعمل مؤلم وواجب لا تنال عليه شكرًا » .

وقال :

« لماذا تظل بريطانيا مسئولة عن هذه المنطقة الصعبة فى حين تقف أمريكا متفرجة ؟ » .

ويقترح « تشرشل » نقل الانتداب من بريطانيا إلى أمريكا .

وتسمع (عصابات أرجون) الصهيونية بما جرى داخل مجلس الوزراء البريطانى فتنسف - بعد أسبوع من مذكره تشرشل .. لوريًا بريطانيًا يحمل المفرقعات فى فلسطين وتقتل قائده ..

وبعد ١٢ يومًا ، ينسفون جسرًا للسكة الحديد .

ولكن « تشرشل » لا يستكمل مهمته ، إذ يهزم فى الانتخابات ويجىء حزب العمال البريطانى إلى الحكم ، ويبدأ البحث عن دور لأمريكا فى القضية الفلسطينية .

* * *

كان حزب العمال البريطانى مواليًا دوامًا لليهود .

وعندما تولى الحزب الحكم فى ٢٦ يوليو ، غمر اليهود الوزراء بالطلبات والمذكرات لتأييد الهجرة وإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين . وكان الحزب قد قرر فى أبريل - ١٩٤٥ - زيادة الهجرة على نطاق واسع إلى فلسطين ليصبح اليهود أغلبية ، ونقل فلسطين إلى الدول العربية المجاورة وتوسيع حدود فلسطين بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن .

واستمر ذلك السيل من المذكرات على « ترومان » .. أيضًا .

ويلتقى « ترومان ، بيفن » فى برلين فى يوليو ، فيطلب منه تهجير اليهود إلى فلسطين .. بلا حدود أو قيود .. ، وأكد « ترومان » « لأتلى » اهتمام أمريكا بمشكلة فلسطين ، واحتجاجه على

القيود التي فرضت بمقتضى الكتاب الأبيض .

وعد « أتلي » « ترومان » يوم ٣١ يوليو بأنه سيبحث اقتراحه .. على وجه السرعة .

ولكن « ترومان » يعلن في مؤتمر صحفي يوم ١٦ أغسطس ، أنه لن يرسل نصف مليون جندي أمريكي إلى فلسطين لصيانة السلام . وقال « ترومان » إن إقامة دولة يهودية ، يتم بالتفاهم بين بريطانيا والعرب .

رد « سعد الله الجابري » رئيس وزراء سوريا على « ترومان » قال : إن ٦٠ مليونًا من العرب يقفون متضامنين لمنع بتر فلسطين من العرب وتسليمها لليهود ! !

ويلتقي « نوري السعيد » « بيفن » ويشرح له وجهة نظر العرب .

ويكون رأي « بيفن » أن الصهيونية نشأت من الإنجليز والأمريكيين المعادين للصهيونية . الذين يريدون ابعاد اليهود من بلادهم إلى الشرق الأوسط .

وقال « بيفن » :

– إننا لم نحارب إلا لنجعل من أوربا قارة آمنة لليهود . لقد انتهت الحرب والصهيونية لم تعد ضرورية .

* * *

قدم « إيرل هاريسون » المسئول السابق للهجرة ، وعميد مدرسة القانون في (جامعة بنسلفانيا) تقريرًا إلى « ترومان » أيد فيه طلب الوكالة اليهودية السماح بهجرة ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين .

وقال إن عددًا ضخمًا من يهود أوربا بلا دولة . ولا يريدون العودة إلى المدن المحطمة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا .

وكتب ترومان إلى أتلي في ٣١ أغسطس يطلب السماح بهجرة ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين لأن ذلك يساعد على حل مشكلة اللاجئين في أوربا .

وقال « ترومان » إن الشعب الأمريكي يرى أن عددًا معقولا يمكن توطينه في فلسطين بأكبر سرعة ممكنة .

رفض رئيس وزراء بريطانيا ذلك ، وكتب إلى « ترومان » يقول :

« إن المعتقلات النازية ضمت أجناسًا من أوربا . ولا فرق بين العذاب الذي لقيه أي من هذه العناصر .

إن النازيين لم يعاملوا اليهود أسوأ من غيرهم من السجناء ، فلماذا نضع اليهود في مكان متميز

بمقدمة الطابور . إن بريطانيا يجب أن تضع محل الاعتبار مشاعر ٩٠ مليونًا من المسلمين .

وأيد الجنرال « ويفل » نائب ملك بريطانيا في الهند المسلمين والعرب .

وقدم روزفلت . . . كما قدم السياسيون البريطانيون وعودًا للعرب . ولا يجب الحنث بهذه الوعود فيلتهب الشرق الأوسط » .

وقال أتلى :

« إن أي تغيير في سياسة بريطانيا في فلسطين سيؤدى إلى اضطرابات عنيفة في الشرق الأوسط ، وقلق في الهند » .

وقال « بيفن » :

- إن المسئولين الصهاينة يحثون اليهود في المعسكرات على الهجرة إلى فلسطين وحدها ولا يشجعونهم على السفر إلى أمريكا ، أو غيرها من الدول

وأضاف « بيفن » :

- لو أتيحت لهؤلاء اليهود ، حرية الاختيار فإنهم يفضلون العودة إلى أوطانهم الأولى والحياة في الديموقراطيات الغربية . . ، وقليلون فقط هم الذين يسعون إلى المستقبل المجهول في فلسطين .

وقال :

- إن الصهاينة باعوا لليهود الناجين من أوربا فكرة أن فلسطين هي الأمل الوحيد لليهود .

ويذيع « ترومان » خطابه إلى « أتلى » .

ويضطر رئيس وزراء بريطانيا إلى إعلان أنه رفض اقتراحات الرئيس « الأمريكى » .

* * *

وجد اليهود أن سياسة حزب العمال لا تختلف عن سياسة المحافظين ، وأنهم يريدون زراعة الصداقة العربية بالعداء لآمال اليهود .

وأدرك قادة اليهود ، في سبتمبر ، أن آمالهم في حكومة العمال قد خابت .

وحددت « جولدا مائير » - التي أصبحت بعد ذلك رئيسة وزراء إسرائيل - موقف زعماء الحكومة الصهيونية فقالت :

- لقد سمعنا من الإنجليز خوفهم من أن العرب سيثيرون متاعب كثيرة ، فقررنا أن نخلق المتاعب للإنجليز .

وأعلن زعماء اليهود :

- أن يضع طلقات فوق رءوس العرب ، أو جموعهم تكفى لوقف معارضتهم .

ولذلك تضاعفت عمليات الهجوم التي قام بها اليهود في فلسطين .

* * *

كان اللورد « هربرت موريسون » وزير المالية في حكومة العمال ، رئيسًا للجنة الوزارية لفلسطين في عهد « تشرشل » .

و« موريسون » موال للصهيونية ، ولكنه - بعد دراسة متأنية - رأى أن الحل الأفضل هو اتخاذ سياسة قصيرة المدى .

ورأى أن الهجرة الجماعية التي يطلبها الصهاينة ويؤيدها « ترومان » مستحيلة التنفيذ على المدى القصير .

ولذلك جمع « موريسون » اللجنة يوم ٨ سبتمبر ١٩٤٥ فاتخذت قرارًا بسياسة قصيرة المدى ، وهي أن الهجرة الجماعية لليهود إلى فلسطين مستحيلة . ويكتفى بالسماح بهجرة ١٥٠٠ يهودى شهريًا بصفة مؤقتة .

وبعد ٣ أيام اجتمع مجلس الوزراء برئاسة « كليمنت أتلى » ، لبحث توصيات اللجنة .

قال محضر المجلس يوم ١١ سبتمبر :

« إن حصة الـ ٧٥ ألف مهاجر يهودى المسموح بها طبقًا للكتاب الأبيض في مايو ١٩٣٩ ، لم يبق على نفاذها سوى نحو ٣ آلاف .

وأصبح أمرًا عاجلا الآن أن نتوصل إلى سياسة قصيرة المدى . ولن تفلت من النقد مهما كانت السياسة التي تتبعها .

وأظهر الوضع الداخلي في فلسطين دلائل تدهور .

إن اليهود والعرب على السواء ، يتسلحون ويتأهبون ضد بعضهم البعض .

وبدا ضروريًا ، طبقًا للوعد الذي قطعناه في الكتاب الأبيض ، الحصول على قبول عرب فلسطين لاستمرار أية هجرة يهودية بعد نفاذ الحصة .

ولكن حتى لو استطعنا حمل العرب على الموافقة على استمرار الهجرة على نطاق ضيق ، وهو الأمر الذي يبدو محتملا بعض الشيء من خلال المساعي الحميدة للدول العربية ، فإن الشعور اليهودى هنا وفي الولايات المتحدة سيرى أنه لم يتم عمل ما يكفى .

وعندما قدمنا إلى الوكالة اليهودية ٣٠٠٠ شهادة هجرة المتبقية من حصة الكتاب الأبيض لتنفيذها بمعدل ١٥٠٠ شهريًا ، رفضت ذلك تمامًا وطالبت برقم ١٠٠ ألف .

وفي هذه الظروف توصلت لجنة فلسطين بالإجماع إلى :

١ – بذل كل جهد ممكن لدفع العرب إلى الموافقة على استمرار الهجرة خلال هذه الفترة بالمعدل المسموح به حاليًا .

٢ – يجب إبلاغ حكومة الولايات المتحدة بأن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . تبحث بشكل عاجل تشكيل سياسة طويلة المدى بشأن فلسطين ، وأنها تنوى أن تعرض هذه السياسة على المنظمة العالمية – الأمم المتحدة – فى حينه .

٣ – ويطلب من رؤساء الأركان اتخاذ الخطوات الفورية ، لتدعيم حامية الشرق الأوسط لمواجهة الالتزام العسكرى .

ونوقش الموقف منذ ذلك الحين فى مؤتمر وزير الخارجية ، حول الشرق الأوسط الذى أوصى بضرورة تأجيل أى إعلان ، حتى ينتهى موسم الحج إلى مكة ، بسبب خطورة التهاب المشاعر العربية فى ذلك الوقت ، وضرورة إجراء استعدادات عسكرية معينة .

(ا) من الأمور بالغة الصعوبة تبرير وقف الهجرة حتى ينتهى موسم الحج .

إنه يسهل الأمور مع العرب لفترة الحج الفعلية ، ولكنه تنازل باهظ جدًّا .

وبينما يجب أن تنال المطالب العربية العدالة الكاملة ، فقد يؤدى ذلك إلى المبالغة فى أهميتهم .

(ب) إننا فى موقف سيء الحظ .

ومهما كان الإجراء الذى نتخذه ، فمن المحتمل أن نجد أنفسنا معرضين للنقد الحاد من هذا الجانب أو ذاك .

ومن المهم بقدر ما يمكن ، أن نجر الولايات المتحدة معنا .

إن حكومة الولايات المتحدة ليست مستعدة ، حتى الآن ، لقبول أية مسئولية للمساعدة فى معالجة الموقف .

(جـ) أليس واضحًا أن المشكلة الفلسطينية ستمضى فى النهاية إلى المنظمة الدولية ؟

أليس التصرف الحكيم بالنسبة لنا أن نوضح أننا ننوى عرض الموضوع على المنظمة الدولية ؟ إن إعلانًا من هذا النوع سيخفف من توتر الموقف بيننا وبين العرب .

ويجب أن نوضح لهم أن الأمر إذا عرض على المنظمة الدولية ، فستتاح لهم الفرصة الكاملة لطرح قضيتهم أمام الرأى العالمى .

وإعلان ذلك يساعدنا مع اليهود ، لأن الرأى اليهودى سيدرك أن الأمور تأخذ شكلا جديدًا .

(د) أليس من المستحسن أن يصدر بياننا بأقل قدر من التأخير !

إن ذلك سيوضح أن المبادرة مازالت فى أيدينا .

(هـ) أليس من الأفضل أن نتصل بالوكالة اليهودية ، ونخبرهم بأننا ننوى طرح الأمر برمته على المنظمة الدولية ، ونحصل على تفهم الوكالة ومساندتها للموقف المؤقت للهجرة ؟

قال وزير المستعمرات إنه على اتصال دائم بالوكالة اليهودية ، وإن هذه الهيئة - التى تتعرض لضغوط ملحوظة من العناصر المتطرفة - تبنت خطًّا متشددًا وأصبحت مهتمة بتوضيح أن الكتاب الأبيض أصبح سيئًا .

وقال وزير الخارجية إن خبر امتناع الوكالة اليهودية ، عن قبول تراخيص الهجرة البالغ عددها ٣ آلاف ، والمقدمة لها ، وطلب حصة تبلغ ١٠٠ ألف ، والذى أبلغه الآن إلى الأمريكيين ، قد ترك أثرًا ملحوظًا عليهم .

(و) وأكد وزير الخزانة ضرورة التعجيل بالتطور الاقتصادى بوصفه إسهامًا فى حل مشكلة فلسطين .

وأعرب عن أمله فى أن نذكر أننا لا ننوى مجرد معالجة الهجرة اليهودية فقط ، بل الإعداد للدعم الكامل ، بما فى ذلك المساعدة المالية المعقولة للتطور الاقتصادى لهذه المنطقة المتخلفة .

(ز) وتم لفت الانتباه إلى المشكلات العسكرية المتعلقة بتناول المشكلة الفلسطينية .

وساد إحساس بالموقف الخطر ، الذى كشفه خطاب وزير المستعمرات ، من أنه يجب دعوة رؤساء الأركان لمراجعة جوانب وترتيبات نقل القوات .

(ح) وتم لفت الانتباه إلى ضرورة تدعيم قوة بوليس فلسطين .

وأبلغ المجلس بأن وزارة المستعمرات ، ووزارة الحربية ، تجريان اتصالات لاستخدام القوات المسرحة .

وبعد مزيد من المناقشات ، قال رئيس الوزراء ، إن هناك حججًا قوية تحبذ إصدار بيان حول سياسة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، وحول نواياها ، لعرض هذا الأمر على المنظمة الدولية ، واقترح استئناف المناقشة وقال إن التوقيت مسألة حيوية .

وقد وافق مجلس الوزراء على :

(أ) اقتراح رئيس الوزراء ، ودعا وزير الدولة للمستعمرات إلى وضع الترتيبات وفق الخطوط المقترحة .

(ب) دعوة رؤساء الأركان إلى استعراض جوانب الأمن فى المشكلة » .

* * *

لم يعرف العرب ، بأبحاث وتوصيات لجنة « موريسون » ، وبقرارات مجلس الوزراء

البريطانى ، إلا بعد شهرين ، وفى وقفة عيد الأضحى يوم ١٣ نوفمبر لأن بريطانيا أرجأت القرار إلى وقفة عرفات ، وأعلنته فى ذلك اليوم . والحجاج يرتدون ملابس الإحرام متعزلين فوق الجبل يتعبدون !

ولكن « حايم وايزمان » – الذى أصبح أول رئيس لإسرائيل – عرف بالقرار من الوزراء البريطانيين المؤيدين للصهيونية .

* * *

وتنشط العمليات العسكرية اليهودية فى فلسطين .

توجه بعض أعضاء (عصابة أرجون) إلى صاحب مقهى يهودى فى تل أبيب وطلبوا منه ٤٠٠ جنيه ، لأنه يستخدم عمالا من العرب . رفض الرجل فجاءه ٤ من الشبان اليهود ليلا ودمروا المقهى .

وخطب السيناتور الأمريكى « روبرت تافت » فى مجلس الشيوخ قائلا : أغلبية المجلس تؤيد فكرة هجرة الـ ١٠٠ ألف يهودى إلى فلسطين .

وهكذا وقع الانقسام بين أمريكا وبريطانيا .

اقترح « الملك فاروق » عقد اجتماع للملوك والرؤساء العرب خلال ١٠ أيام لإعلان ميثاق مشترك لمناهضة الصهيونية ، إظهارًا للتضامن العربى فى هذه القضية . ولكن بريطانيا عارضت ذلك وأوعزت إلى سفرائها فى العالم العربى بمقاومة الاقتراح .

* * *

زادت سرعة الضغط الصهيونى خلال شهر أكتوبر .

قرر « بيفن » – يوم ٤ أكتوبر – العدول عن سياسة « تشرشل » ، وهى إحالة الانتداب من بريطانيا إلى الولايات المتحدة . بل رأى أن أمريكا لا ينبغى أن تقف موقف المتفرج .

وتقرر لجنة « موريسون » – بعد ستة أيام – اشتراك أمريكا وبريطانيا فى لجنة تحقيق لبحث أحوال يهود أوروبا ، واقتراح التوصيات لحل مشاكلهم وهجرتهم إلى فلسطين .

وتكون هذه خطوة كبرى فى اتجاه الصهيونية .

وقال « هربرت موريسون » إن المسلمين سيعارضون تخفيف قيود الهجرة .

ويقرر المجلس الصهيونى العالمى أن يتحدى الكتاب الأبيض الذى يمنع كل محاولة لزيادة الهجرة .

ومن ناحيته ، أعلن الرئيس الأمريكي أن كل اليهود الأحياء الذين نجوا من معسكرات الاعتقال النازية يجب السماح لهم بدخول فلسطين .

ويقول « أتلى » لترومان » :

– إننا نعطي تفكيرًا عميقًا لوسائل مساعدة يهود أوربا ولمسألة فلسطين .. ولكن المسألتين ليستا بالضرورة قضية واحدة .

قال « بيرنز وزير خارجية أمريكا » في صراحة كاملة :

– حزبنا .. الحزب الديموقراطي الأمريكي يريد أن يكسب الانتخابات لمنصب عمدة نيويورك يوم ٣٠ أكتوبر . وهذا سر تصريحات « ترومان » والاضطراب السياسي للبيت الأبيض .

إن « ترومان » لا يستطيع إغضاب الأصوات اليهودية في هذه الانتخابات .

إن اليهود يمثلون ثلث الناخبين .

أبرق « بيفن » إلى سفيره في وشنطن « اللورد هاليفاكس » :

– أمريكا غير أمينة في هذه المشكلة . إن اللعب على المشاعر العنصرية لكسب أصوات الناخبين يجعل من حرية الانتخابات الأمريكية .. أضحوكة ..

وظل « بيفن » مؤمنًا ، بأن الرغبة في الهجرة إلى فلسطين نتيجة لإلحاح الصهاينة .

ويلتقى « أرنست بيفن » ، « بحاييم وايزمان » ..

قال « وايزمان » :

– ولد الكتاب الأبيض في الخطيئة وينبغي إلغاؤه

رد « بيفن »

– إني ضد الهجرة السريعة لـ ١٠٠ ألف يهودي . وأقترح دولة اتحادية من عنصرين تضم ولايات مثل سويسرا .

ويتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين ، دون ترخيص من بريطانيا ، فسجنتهم في معسكرات اعتقال ولكن وحدة من (عصابة الهاجاناه) ، هاجمت أحد المعسكرات وأطلقت سراح ٢٠٨ من المعتقلين ونقلتهم إلى المستوطنات .

وتوحدت عصابتا « أرجون وليهى » في جبهة للمقاومة اليهودية ، التزمت بكل نظم (الهاجاناه) في العمليات العسكرية وإن احتفظت كل منها . بكيانها وشخصيتها السياسية .

خربت (عصابة ليهى) معامل تكرير البترول في حيفا .

وضربت (عصابة الأرجون) محطة (سكة حديد اللد) .

و ٨٠٠ من رجال (الهاجاناه) دمروا خطوط السكة الحديد فى ٢٤٢ موقعًا .

ونسف الجيش الإسرائيلى محطتى بوليس فى حيفا .

وكان لليهود جيش أنشئ عام ١٩٤١ عندما قامت ثورة « رشيد عالى الكيلانى » فى العراق .. وسوريا تحت حكم فرنسا التى يحتلها الألمان - حكومة فيشى - والألمان يتقدمون نحو مصر . أيامها خاف الإنجليز من احتمال قيام الألمان بهجوم على فلسطين . فسمحوا للوكالة اليهودية بإنشاء قوة ضاربة من (الكوماندوس) اليهود . وشكلت وحدتان اشتركتا فى غزو سوريا فى أغسطس ١٩٤١ .

وساعدت بريطانيا هذا الجيش اليهودى بالمال . ثم توقفت المساعدة بعد معركة العلمين .

وبقى الجيش اليهودى يشترى الأسلحة من القوات الفرنسية فى سوريا .. كما أصبحت الوكالة اليهودية دولة داخل فلسطين .. لها مدارسها ومستشفياتها وخدماتها وجيشها أيضًا .

ويستدعى « بيفن » كلا من « حاييم وايزمان ، وموسى شيرتوك » - الذى عرف باسم « موسى شاريت » ، وتولى بعد ذلك منصب وزير خارجية إسرائيل - وقال لهما :

- إن ٣ منظمات إسرائيلية عملت معًا ليلة العنف فى ٣١ أكتوبر . ويجب وقف هذه العمليات . إن الوكالة اليهودية مطالبة بالتدخل .

نفى الرجلان أن لديهما معلومات عن العمليات الإرهابية .

وكان « بيفن » يعرف أنهما يكذبان لأن المخابرات البريطانية التقطت الرسائل الشفوية بين الوكالة اليهودية فى تل أبيب ولندن ، وعرفت طريقة كتابتها واستطاعت « فك الشفرة » !

ولكن « بيفن » لم يستطع مواجهة « وايزمان ، وشيرتوك » بالحقيقة ، لأن ذلك يعنى صدامًا بين بريطانيا واليهود .. وقد يؤدى إلى مواجهة مع أمريكا ..

وتهاجم مصر تصريحات « ترومان » ، وتخرج المظاهرات الصاخبة يوم ٢ نوفمبر فى ذكرى (وعد بلفور) مطالبة ببقاء فلسطين عربية .

ويجتمع ألف (حاخام) فى وشنطن يوم ١٢ نوفمبر . ويتوجه وفد منهم لمقابلة « ترومان » ، فيعتذر ويتسلم أحد رجاله عريضة منهم تطلب السماح بإقامة وطن قومى لليهود فى الحدود التى وردت فى التوراة .

وفى اليوم التالى يتوجه « اللورد كيلرن » فى القاهرة لمقابلة « النقراشى » ليسلم إليه نسخة من خطاب « بيفن » ومقترحاته .

ولم يعرف « النقراشي » مطلقاً لماذا طلب « كيلرن » مقابلته يوم وقفة عرفات .. ولماذا ألقى « بيفن » خطابه في ذلك اليوم بالذات .

وكانت السياسة البريطانية مقررة من قبل وأرجئ إعلانها إلى وقفة عرفات .. بالذات !

وتجيء قرارات الجامعة العربية مرنة لأن دول الجامعة أيضاً لا تريد مواجهة مع بريطانيا ..

أما اليهود فإنهم يحاربون بريطانيا في فلسطين .. ويهددون بحرب الانتخابات ضد « ترومان » .

* * *

استقال « اللورد جورت » المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، وجاء « الجنرال آلان كانتجهام » مندوباً سامياً ليقمع الثورة التي بدت نذرها ..

استدعى « كانتجهام » كلا من « بن جوريون » ، وشيرتوك » وقال لهما :

– لا تستطيع حكومة فلسطين أن تتجاهل تحدى الوكالة اليهودية لها .

رد الرجلان :

– أى نداء ستوجهه الوكالة – لليهود – بالطاعة سيجد آذاناً صماء .

ولا يتخذ الجنرال إجراء حاسماً ، لأن بريطانيا ظلت مترددة في السياسة التي تتخذها في معاملة اليهود ، لوقف عملياتهم العسكرية ..

* * *

وتشكل لجنة التحقيق من ٦ من الأمريكيين ومثلهم من البريطانيين في ٧ ديسمبر ، ويتولى سكرتارية اللجنة « هارولد بيلي » .. وهو دبلوماسي بريطاني موال للعرب تولى بعد ذلك منصب السفير البريطاني في مصر .

وتعاني اللجنة من الضغوط اليهودية أكثر مما عانت الحكومة البريطانية .

بدأت اللجنة عملها في أمريكا وسط مناخ موال تماماً لليهود .

وفي أوربا سألت اللجنة اليهود في المعسكرات فقالوا إنهم يريدون الذهاب إلى فلسطين .

قيل لهم :

– وما البديل لفلسطين ؟

أجابوا :

– القبر .

وثبت أن رجال (عصابة الهاجاناه) اليهودية وضعوا أفراداً منهم ، ومن الجيش الإسرائيلي ، داخل المعسكرات ، ليقولوا هذا كله أمام اللجنة .

وتعلن « جولدا مائير » للجنة أن اتحاد العمال الإسرائيلى – الهستدروت – مستعد لاستقبال الهجرة الجماعية لليهود بلا شروط وبلا حدود .

وتختار بريطانيا هذا الوقت – ١٧ يناير ١٩٤٦ – لإعلان استقلال شرق الأردن فيحتج اليهود على ضياع « أردننا » ، لأن ذلك يعتبر خرقًا للقانون الدولى لأن شرق الأردن جزء من فلسطين التاريخية ! !

ويقول اليهود .. للجنة :

– لماذا يمنح الاستقلال لدولة غير ناضجة سياسيًا ، ولم تهزم النازية ، وليس عندهم « أينشتين » مثلنا .

ويقولون :

– إن فائدة اقتصادية ضخمة تحققت لعرب فلسطين من هجرة اليهود .

وتصل اللجنة إلى القاهرة تستمع من « عبدالرحمن عزام » » :

– لا نريد عسلكم ولا لدغاتكم .. ، لسنا رجعيين ولا متخلفين .. ، إن الفرق بين العلم والجهل ١٠ سنوات من الدراسة . إن الأمة العربية فى مطلع نهضتها .

ولكن اللجنة لا تستمع إلى هذا كله ..

كانت عليها ضغوط ضخمة من يهود أوربا اللاجئين ، ويهود أمريكا المالين ، أصحاب الأصوات الانتخابية ، وبريطانيا فى حاجة إلى أمريكا لتبقى بريطانيا . . . قوة .

ولكن الدول العربية ، تصبح فى حالة تمزق بين محاولتها الحصول على الاستقلال ، ورغبتها فى إنقاذ فلسطين . وجهلها بما يجرى سرًّا فى لندن ووشنطن .

وأصبحت مشكلة فلسطين تؤرق « النقراشى » ، وتستغلها المعارضة ضده ، ويهاجمه – بسببها – البريطانيون .. وسفير بريطانيا فى مصر .

ولا يجد مندوب سوريا – « فارس الخورى » – ما يقوله للجنة التحقيق سوى :

– لم لا تعطوا اليهود جزءًا من (تكساس) ؟ !

أهمل العرب جميعًا تقدير الموقف فى فلسطين .

ولو أن العرب فى مايو ١٩٣٩ قبلوا الكتاب الأبيض ، فربما لم تقم دولة إسرائيل .

ولو أنهم قبلوا بيان « بيفن » فى نوفمبر ١٩٤٥ فربما تعثر أو امتنع قيام دولة إسرائيل ..

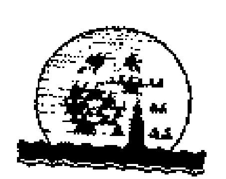
وفى أبريل ١٩٤٦ أيدت لجنة التحقيق الأمريكية البريطانية هجرة ١٠٠ ألف يهودى فورًا إلى فلسطين .. ولو أن العرب قبلوا ذلك أيضًا فمن يدرى كيف كان يكتب تاريخ فلسطين .

ولكن اللجنة فشلت فى أن تجمع بين بريطانيا وأمريكا لحل المشكلة الفلسطينية .

لقد أرادت بريطانيا من إنشاء الجامعة العربية – فى أول الأمر – حل القضية الفلسطينية ؛ وكانت فلسطين هى الأساس الذى قامت عليه الجامعة من وجهة نظر العرب أيضًا . .

ومع ذلك فإن الجامعة لم تضع خطة عمل لإنقاذ فلسطين بحشد الإمكانيات العربية . أو بالقيام بنشاط دبلوماسى . . واكتفت الجامعة ببيانات ترفض فيها كل شىء . . ، كان الخوف من مواجهة الواقع عاملا أساسيًّا فى كل قرارات الجامعة الخاصة بفلسطين .

ولم ينجح العرب ، كما نجح اليهود فى التطرف ، إلا على الورق ! .



فضائح .. صاحب الجلالة

كانت السفارة البريطانية ، حريصة على أن تعرف نقاط ضعف «الملك فاروق» لاستغلالها حسب الظروف ، أو لتهديده .

وما أكثر ما عرفت السفارة عن «فاروق» .

أما الطرق التي توصلت بها السفارة إلى المعرفة .. فما أغربها ، وما أكثرها في نفس الوقت .

في ١٨ مارس ١٩٤٤ بعث «اللورد كيلرن» بالبرقية التالية إلى «السير موريس بيترسون» الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية ، يصف فيها العلاقة بين «الملك فاروق» وقرينة «الأمير بيتر» — أو «بطرس» — ولي عهد اليونان .

حصل «كيلرن» على هذه المعلومات ، نتيجة حوار جرى بين «الأمير محمد على» ولي عهد مصر ، وبين «والترسمارت» المستشار الشرقي للسفارة البريطانية .

قالت البرقية :

عزيزي «موريس» :

خلال المناقشة مع «سمارت» في ١٣ مارس ، قال الأمير محمد على ، إن قرينة «الأمير بيتر» ، ولي عهد اليونان ، تمارس تأثيرًا سيئًا على «الملك فاروق» في اتجاه توثيق العلاقات بين الوزير المفوض الروسي وبين الملك .

وقالت إنها كانت قلبًا وقالبًا مع روسيا ، بصرف النظر عن البلشفية .

وكانت في محادثاتها مع جلالته ، تقارن بين سلوك الوزير الروسي وزوجته ، في حضرة «الملك

فاروق » . وبين سلوك زميله السفير البريطاني .

وقالت إن السفير البريطاني . صافح جلالة الملك عرضًا . ومضى عنه . دون أن ينحني أمامه جيدًا وهذه بالطبع فرية كبيرة ، وغير حقيقية .

وقد حرصت الأميرة على تذكير الملك بأن « نوفيكوف » الوزير الروسي . انحنى له بشدة ، في الوقت الذي كادت مدام « نوفيكوف » تبلغ الأرض بانحناءتها .

وقال « الأمير محمد علي » إن « الملك فاروق » . وافق على اقتراح الأميرة بإقامة موسم للباليه الروسي في القاهرة . ورأى الإعداد لعرض الباليه في مصر . وإظهار حسن الضيافة الملائم

وأظهر « الملك فاروق » انحيازًا كبيرًا للأميرة . ويحضر الحفلات التي تقيمها .

وأرى أن الأميرة تحاول التأثير على الملك لمصلحة الروس : إنها شخصيًّا ، فوق كل شيء روسية المولد . وإن كنت أظن أن أصلها من روسيا البيضاء .

ومن الحكم على مشاعر « الملك فاروق » السابقة . فليس من المحتمل أن يتحمس كثيرًا للروس . ما لم يقوموا بأداء لعبته في مصر . وهم بالطبع قادرون إذا كان ذلك ملائمًا لهم .

إنهم — في الشئون الخارجية — لا يتحركون وفق العقائد الشيوعية . بقدر ما تحركهم متطلبات سياسة القوة كما كان الأمر في العهد القيصري .

وبمعنى آخر . تحركهم الواقعية الصارخة ، وليس لدينا دليل نبرهن به على أن الروس ألقوا بثقلهم في سياسة مصر الداخلية ... إذ يبدو أنهم مازالوا بعيدين عن الساحة . ومازالوا يدرسون الموقف .

وأتيح لي بالمصادفة أن ألتقي « بنوفيكوف » . وزوجته الجذابة . وأرتحت إليه . أما « سلطانوف » سكرتير المفوضية الذي يتحدث العربية فإن بريق عينيه يروق لي » .

وبعد أسبوعين — يوم ٢٨ مارس ١٩٤٥ ، يلتقي « حسين سري » — خال « الملكة فريدة » — « باللورد كيلرن » — في السفارة البريطانية — ويحدثه عن سوء العلاقات بين الملك والملكة . فيكتب « كيلرن » إلى لندن :

« اعترف سري بأن علاقات الملك مع « الملكة فريدة » بالغة السوء .. ، ولكن لا تدعو إلى اليأس .

وما تردد أخيرًا عن طلب الطلاق أمر سابق جدًّا لأوانه ..

ومن الصعب جدًّا على الملكة أن ترى « الملك فاروق » يحضر عشيقاته إلى غرفة نومه داخل القصر .

وروى « حسين سرى » علاقات الملك « بالنبيلة فاطمة طوسون » « والنبيلة أنجى طوسون » .
ولم يفقد « سرى باشا » الأمل فى إمكانية إصلاح الأمور – فى نهاية الأمر – بين الملك والملكة باعتبار أنهما فى سن الشباب » .

* * *

وفى ١٠ يونيو ١٩٤٥ ، يتناول « اللورد كيلرن » طعام العشاء عند « آل لطف الله » فى قصرهم الذى أصبح – بعد ثورة ٢٣ يوليو – فندق عمر الخيام .
ويكون مكان السفير على المائدة بجوار قرينة ولى عهد اليونان « الأمير بيتر » ..
يبدأ الحديث بين الأميرة والسفير حول الشئون الدولية وسوريا ولبنان . وأخيرًا الشئون المحلية المصرية .
والسفير يعلم أن الأميرة لم تعد تتمتع بالرضاء السامى .. أى برضاء « فاروق » .
لقد تكلمت الأميرة يومًا بصراحة مطلقة مع « فاروق » لتقول له : إن الملوك لا يتصرفون كما يفعل .
وقالت إنه لا يجب أن يسهر كل ليلة فى الأوبرج مع سائقه « بوللى » وطبيبه الخاص .
ولم تعجب هذه الصراحة « فاروق » برغم ذلك فإن زوجها « الأمير بيتر » لايزال يدعى للصحبة الملكية .. أو ليكون فى معية الملك .
وتروى الأميرة للسفير حكايات كثيرة عن « فاروق » :
– كانت هناك حفلة فى عيد ميلاد غير عادية ضمت صديقات الملك مثل : « هيلين موصيرى » ..
وأكدت الأميرة .. أن الملك فاروق شاب غير عادى .
وأضافت :
هل تعلم يا سيادة السفير أن هناك تليفونًا خاصًا بجوار سرير « هيلين » اعتاد الملك « فاروق » أن يتصل به فى أية ساعة من الليل أو النهار . وهو يتصل بها فى الواحدة صباحًا قائلا : إنه يرغب فى مجموعة من الناس يلعب معهم القمار .. فورًا !
وهناك قصة أخرى غير عادية « لفاروق » ، عندما أقام ولى عهد اليونان وقرينته حفلا راقصًا فى العام الماضى .
تسلق « الملك فاروق » السور ودخل من الباب الخلفى .. وأغلق الخدم ، من باب الأمن والأمان ، – على الملك – باب حجرة نوم الأميرة !

صعدت الأميرة السلم وقالت « لفاروق » إن تصرفه غير سليم . وأنه يجب أن ينزل ليشترك فى الحفل مع الآخرين .. ولكن « فاروق » رفض .. فذهبت وأحضرت ولى العهد « بيتر » وأغرى الاثنان « فاروق » بالذهاب إلى حجرة مجاورة تطل على نفس الشرفة .. ولكنه رفض أيضًا .

واضطر الأمير وزوجته للنزول .. وأبلغا أميرتين من أسرة طوسون ، وكذلك « هيلين موصيرى » ، أن الملك فى الحجرة العلوية فصعد الجميع إليه ، فاضطر الملك للموافقة والنزول بهدوء حتى لا يراه أحد .

* * *

وتتعدد .. وتتنوع فضائح « فاروق » .

اكتشفت « الملكة فريدة » بنفسها آخر فضيحة .

كتب « كيلرن » إلى حكومته البرقية رقم ٦٠٣ فى ٢٤ أبريل ١٩٤٥ .

« ١ – أرسل جزءًا من تقرير سرى وارد من أحد العملاء ، يتعلق بتسلل سيدة اسمها « ليلى شيرين » إلى السراى ، والفضيحة التى ترتبت على اكتشاف « الملكة فريدة » لها .

بعد منتصف ليلة ١٢ أبريل ١٩٤٥ لحت – نعمت مظلوم – إحدى وصيفات الملكة وهى تغادر حجرة نوم الملكة ، سيدة بثياب السهرة جالسة فى الصالون الملحق . أوقفتها « نعمت » فى الحال وسألتها : من تكون . وماذا تفعل . وكيف أمكنها الدخول إلى تلك الأجنحة الخصوصية ؟

أجابت السيدة ببساطة :

– من البوابة .

نادت « نعمت » الملكة ، فما كان من السيدة إلا أن استغاثت ويبدو أنها حاولت الفرار . هددتها الملكة بإطلاق النار ، فعادت السيدة لتقابل « فريدة » واعترفت أنها « ليلى شيرين » (إحدى المترددات) على فندق شبرد .

وذكرت أنها تزور القصر بهذه الطريقة أثر تلقيها كلمة من الملك . وكان جواز مرورها فى تلك الزيارات هو كلمة « المنتزه » .

وانتهى الأمر بأن اتفقت الملكة مع « ليلى » على أن تكتب اعترافًا بنشاطها مع الملك « لم تفض الملكة بمحتويات هذا الاعتراف إلى مخبرنا » ، ولكنها ذكرت حقيقة وحيدة وهى أن « ليلى شيرين » حامل من « الملك فاروق » .

ووجدت الملكة فى أصبع « ليلى » خاتمًا يحمل صورة « فاروق » .

واعترفت « ليلى » بأنها تلقته ، هدية من الملك . وعند ذلك « تكلمت » فريدة « - تليفونيًا - مع الأميرالاى « عثمان بك المهدى » قائد الحرس وأخبرته بالأمر .

وبعد ٤٥ دقيقة وصل « المهدى » فاتصل تليفونيًا « بصادق باشا » مدير حرس القصر « ومراد باشا محسن » ، وبرئيس الوزراء ، والنائب العام ، ومأمور قسم عابدين . وتم استجواب « ليلى » .

وقرر هؤلاء المسئولون الكبار ، منعًا للمزيد من الفضائح ، أنها مختلة العقل .. إلخ .

واستدعى إخصائى الأمراض العقلية بالعباسية لوضعها تحت الملاحظة .

وقال بواب القصر إن « ليلى » أخبرته عند دخولها أنها إحدى مربيات الأميرات . وصدقها لأنه رآها مرات كثيرة فى السراى من قبل .

وذكر حرس الحرملك أنه يعرف « ليلى » بالنظر ، ولم يمنع دخولها .

وفى التحقيق الذى أجراه النائب العام يذكر الأميرالاى « عثمان بك المهدى » أنه جاء بعد محادثة الملكة له بدقيقتين . ولكن الملكة تؤكد أنه جاء بعد ٤٥ دقيقة . وفى تلك الفترة - كما تقول الملكة - كان يتصل بالملك فى الفيوم طلبًا لأوامره .

ويقال إن سبب زيارة « ليلى » يرجع إلى أن الملك طلب منها أن تزوره فى تلك الليلة .

وأبلغت رسالة لها فى مطلع الأسبوع على أساس أن الملك سيكون معها بعد انتهاء المأدبة التى أقيمت لمندوبى (سان فرنسيسكو) . لكن تعديل موعد المأدبة ونسيان إبلاغ « ليلى » بتغيير الترتيبات - أدى إلى حدوث الفضيحة .

« ٢ - الملكة مغتبطة بما حدث وسعيدة ، لأنها أوقعت بإحدى عشيقات الملك . وتملك دليلا دامغًا تقدمه لأصدقائها .. إلخ الذين مازالوا يرتابون فى حقيقة السلوك الخاطئ للملك .

ويؤكد أحد العملاء الذين تربطهم صلة وثيقة بالسراى ، وهو من مصادرنا الموثوقة ، كل الحقائق ، ولكنه يذكر أن « الملك فاروق » كان متغيبًا فى الفيوم فى ذلك الوقت وبرىء تمامًا من هذا الموضوع .

وطبقاً لما ذكره هذا العميل فإن « ليلى شيرين » ، سيدة يونانية تزوجت من مصرى ، وهى سيدة لا ترتفع فضيلتها فوق مستوى الشبهات ، وفضلا عن ذلك فهى معرضة لموجات من الخبل .

ومنذ عدة شهور كانت تعالج من الاضطراب العقلى على يد الدكتور « جيلات » الذى يدير مصحة للأمراض العقلية فى المعادى .

ومن حسن الحظ أن تقرير الدكتور « جيلات » -عن مرضها - وضع تحت تصرف النائب العام الذى قام بإعلانه بعد أن عرضت عليه القضية .

وذكر عميلنا المتصل بالسراى التفاصيل التالية عن الموضوع :

نتيجة لهذه الحادثة . طلبت « الملكة فريدة » ، إما الطلاق . وإما السماح لها بالانسحاب . من المسرح لتعيش بمفردها مع كريماتها .

أما « الملك فاروق » . فقد استبد به الغضب . وكان يميل إلى الموافقة على الطلاق بيد أن « حسنين باشا » تدخل فى هذا الأمر . ونجح فى صرف النظر عن اقتراح الطلاق فى الوقت الحاضر .

ومن المحتمل أن يعود « الملك فاروق » إلى فكرة الطلاق . بسبب رفض « الملكة فريدة » الحياة معه . الأمر الذى يحرمه من إمكانية إنجاب « ولى عهد ووريث » .

وقد اتخذت الملكة هذا الموقف على ضوء ما يشاع عن علاقات الملك الحميمة . مع سيدات أخريات بما فى ذلك « النبيلة فاطمة طوسون » .

وإذا قرر الملك يومًا الطلاق . فسيبلغ ذلك إلى البرلمان ويفسره على أنه لجأ إلى الطلاق بسبب رفض الملكة أن تعيش معه أو أن تمنحه فرصة إنجاب وريث .

وانتشرت معلومات بأن الملك يود الزواج من النبيلة « فاطمة طوسون » ، التى سيتعين عليها فى هذه الحالة أن تضمن طلاقها من زوجها .

ومثل هذه الفضيحة فى العائلة المالكة . سيكون لها أثرها الضار بسمعة « الملك فاروق » ، مما يحتم بذل كل جهد لصرفه عن هذا المشروع ، إذا كان يفكر فيه جديًا » .

* * *

وهكذا عندما كانت مصر كلها ، تتابع سير المباحثات مع بريطانيا لتعديل المعاهدة ، كان « فاروق » مشغولا بمشاكله مع زوجته « الملكة فريدة » .

... فى ١٩ يناير ١٩٤٦ كتب « كيلرن » البرقية رقم ٣٦ - إلى لندن .

« ١ - أخبرتنى مدام « قطاوى باشا » ، كبرى سيدات البلاط الملكى أن النفور مستمر بين « الملك فاروق » ، و« الملكة فريدة » .

٢ - وحتى فى الفرص النادرة التى يلتقيان فيها « مثل أعياد ميلاد الأميرات الصغيرات » فإنهما لا يتبادلان أية كلمة حتى التحية العادية .

« وتحضر مدام قطاوى » هذه المناسبات ، ولذلك فهى تتحدث عن معرفة مباشرة .

٣ - لا « الملكة نازلى » ، ولا أى شخص آخر له أى نفوذ على الطرفين .

٤ - يوجد كثير من الفضائح حول الطريقة التى يستعرض فيها « الملك فاروق » علاقته مع

« الآنسة زغيب » . وغضب جميع الأميرات فى أثناء الاحتفال بليلة رأس السنة الجديدة ، الذى دعت إليه « الأميرة شويكار » ، لأن « الآنسة زغيب » ، جلست على مائدة « الملك فاروق » فى الوقت الذى استبعدن فيه جميعًا .

وصلت متأخرًا إلى الحفل ، فوجدت نفسى مع الأميرة « كريمة حليم » ، وأستطيع أن أؤكد أنها كانت منفعلة جدًّا بسبب هذا الموقف .

٥ - ومن ناحية أخرى ، فإن « الملكة فريدة » تتصرف بطريقة شاذة جدًّا ، فهى لا تلتقى بأحد إلا قليلا بما فى ذلك والدها .

وهى تخرج كل يوم ، ولا يدرى أحد أين تذهب . وتقود سيارتها بنفسها . ولا يصحبها أحد حتى السائق .

ويشك « الملك فاروق » فى أن لها علاقة حميمة ، مع « وحيد يسرى » ابن « سيف الله يسرى باشا » « والأميرة شويكار » .

٦ - وتقول « مدام قطاوى » إن الجميع مضطربون ، بسبب هذه الحالة المؤسفة . ويسألون أنفسهم إلى أين تؤدى .

٧ - ولا تزال « الملكة فريدة » والأطفال فى سراى عابدين ، أما « الملك فاروق » وشقيقته إمبراطورة إيران - فوزية - فهما فى قصر القبة ، وأخت « الملك فاروق » لا تقابل فريدة إطلاقًا .

٨ - قابلت الأميرة « مهوش طوسون » ، فى إحدى الحفلات يوم ٢٠ يناير بمنزل الأميرة « كريمة » بالمعادى .

والأميرة « مهوش » الجميلة تعتبر ، إلى وقت قريب ، أولى المفضلات لدى « الملك فاروق » .

حدثتنى « الأميرة مهوش » بانفعال ، عن حماقات « الملك فاروق » المستمرة ، مما يسبب له ضررًا كبيرًا .

وتكلمت كثيرًا على هذا الخط دون أن أحاول استدراجها من جانبى .. ، ففى هذه الظروف أحب أن استمع فقط » .

* * *

حرص « اللورد كيلرن » على نشر فضائح « فاروق » بين الدبلوماسيين الأجانب فى القاهرة .

فى لقاء مع « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المفوض قال « كيلرن » :

إن العاهل الصغير ألقى بالتعقل أدراج الرياح فيما يختص بعلاقاته النسائية .

.. والإسكندرية - العاصمة الصيفية - ومصر كلها تتحدث عن آخر غزواته . وهى

« الآنسة زغيب » التي أنزلها في جناح في فندق « سمر بالاس » .

وبالإضافة إلى ذلك له عشيقة أخرى في الإسكندرية .

باختصار الملك يتخذ موقفًا طائشًا وأهمالا مماثلا في واجباته ، كحاكم للبلاد ، وفشل الملك في أداء واجباته بصورة جادة » .

ويبرق « تاك » بنص الحديث إلى وشنطن .

ويتحدث « كيلرن » إلى « أحمد حسنين باشا » يسأله مباشرة عن الأخبار العاطفية لملك مصر .

اضطر « حسنين باشا » إلى الاعتراف قائلا :

– إنى قلق جدًا بسبب عادات « الملك فاروق » ، وبطانته الحالية ، وعلاقات الملك مع « الملكة فريدة » ، لا يمكن أن تصبح أسوأ مما هي عليه .

ويحاول « حسنين » تخفيف الأمر قائلا :

– لازلت آمل أن تتحسن الأمور .. في نهاية المطاف .

ويبرق السفير البريطاني بنص الحديث في برقيته رقم ٢٢٤ ويضيف « إن « حسنين » يتنبأ بتدهور الأحوال نتيجة عادات الملك وبطانته » .

* * *

... حدث في الليلة السابقة على إعلان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ أن وجهت بريطانيا دعوة إلى « الملك فاروق » وزوجته « الملكة فريدة » لزيارة لندن .

وعندما قامت الحرب أصبح مستحيلا سفر الملك .

ويزور « تشرشل » رئيس بريطانيا « وأنتونى إيدن » وزير الخارجية مصر ، وتثار مرة أخرى مسألة دعوة الملك لزيارة لندن .

ويلح « فاروق » ، مرة أخرى ، بعد أن انتهت الحرب ، في تجديد الدعوة وزيارة لندن .

ويعارض السفير البريطاني خوفًا من أن يطالب « الملك فاروق » وزارة الخارجية في لندن إقصاء السفير . ولذلك يثير « كيلرن » العراقيل . لأن العلاقة المتوترة بين « فاروق ، وفريدة » قد تفسد الزيارة .

وترى الخارجية البريطانية – أيضًا – أن « الملكة فريدة » قد ترفض مصاحبة الملك إلى لندن .

وتدرك وزارة الخارجية الحيرة ..

هل توجه الدعوة « للملك والملكة » للزيارة فتعتذر الملكة ، وتكون أزمة ، أم توجه الدعوة « للملك فاروق » وحده ؟ .

وتظل المشكلة التي أثارها السفير قائمة ، حتى بعد نقل «كيلرن» من القاهرة .

ويحل المشكلة «عبد الفتاح عمرو باشا» .

قال «عمرو» للسفير البريطاني الجديد «رونالد كامبل» :

– إن «الملك فؤاد» قام وحده بزيارة لندن ، وكان متزوجًا ولم ترافقه زوجته «الملكة نازلي» . ، فلم لا يكرر «فاروق» ما فعله أبوه .. الملك الأب .

ويقول «عمرو» ملحًا في ضرورة توجيه الدعوة «لفاروق» .

– لا أعتقد أن لديكم مانعًا من ذلك .

ولكن السفير يخشى أن تكون هناك تعقيدات من جانب (قصر باكنجهام) الملكي في لندن ، فيكتب رسالة شخصية إلى صديقه «روبرت هاو» الوكيل المساعد لوزارة الخارجية البريطانية قائلا :

– سأكون ممتنًا إذا استطلعت الأمر في دوائر قصر صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .

وتقول الرسالة :

«إن ملك مصر ، مثل كل المصريين ، في حاجة إلى بعض الهواء الطلق ، بعد أن قضى سبع سنوات في بلاده دون زيارة للخارج» .

ويكون «بوب» هاو في أجازة . ويرد «سكريفنر» رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية قائلا :

«أكتب إليك حول تعقيدات الزيارة الملكية المقترحة بسبب الانفصال المفترض بين الملك والملكة .

وفي الحقيقة حذرنا السراي – في لندن – من هذه الحالة منذ بعض الوقت نتيجة لتقارير «كيلرن» . وإذا أصبحت الزيارة مشكلة عملية سيكون علينا أن نبلغ القصر الملكي البريطاني كما تقترح» .

ويقول «سكريفنر» في هذه البرقية أيضًا :

«إننا سننتظر حتى ينتهي الضباب المحيط بمسألة المعاهدة بين مصر وبريطانيا . والصراع الداخلي في مصر حول هذا الموضوع .

وسنظل صامتين في الوقت الحاضر» .

وهكذا تخلصت بريطانيا من مشكلة زيارة ملك مصر الرسمية إلى لندن .

وكانت مفاوضات المعاهدة هي العذر الرسمي للحكومة البريطانية .

حاول « الملك فاروق » أن يستميل الولايات المتحدة إلى صفة ضد بريطانيا .

مساء ٤ فبراير عام ١٩٤٢ استدعى الملك القائم بالأعمال الأمريكى إلى قصر عابدين يستنجد به ضد السفير البريطانى . وكانت الحرب فى عنفوانها . وكفة المعارك لصالح الألمان فى صحراء مصر الغربية فوقف الدبلوماسى الأمريكى مع السفير البريطانى ضد « فاروق » .

وزار « فاروق » منزل الوزير المفوض فى أبريل عام ١٩٤٤ يبلغه أنه يريد عزل « النحاس » من رئاسة الوزارة وبريطانيا تمنعه .. . ومرة أخرى خذل الملك برغم أن سير المعارك قد تبدل لصالح الحلفاء .

ولكن « فاروق » استمر يحاول مع أمريكا ..

فى فبراير عام ١٩٤٥ زار « روزفلت » مصر واجتمع « بالملك فاروق » على ظهر يخت أمريكى فى المياه الإقليمية المصرية فى خليج السويس .. . يومها أبدى الرئيس الأمريكى « روزفلت » رغبته فى أن يزور « فاروق » أمريكا .

ولكن ..

مات « روزفلت » فجأة وانتظر الملك أن يجدد الرئيس الجديد « ترومان » الدعوة .

ويثير فاروق الأمر مع القائم بالأعمال الأمريكى « بنكنى تاك » .

قال ملك مصر :

- سأكون سعيدًا بإتمام الزيارة وربما أزور بلدًا آخر .. بريطانيا .

ويضيف :

- ولكنى لن أزور لندن إلا إذا تلقيت اعتذارًا ، بطريقة أو بأخرى ، عن حادث ٤ فبراير لأسترد كرامتى .

ويوفد الملك رسولا إلى المفوضية الأمريكية قائلا :

- إذا تلقى الملك دعوة « ترومان » فسيلبيها .. ولم يربط بين هذه الدعوة وزيارة إنجلترا .. ولن يرجئ « فاروق » زيارته لوشنطن انتظارًا لدعوة بريطانيا .

ويكتب « تاك » إلى حكومته بهذا كله مؤيدًا توجيه الدعوة قائلا :

« إن الملك لم يغادر البلاد منذ عام ١٩٣٦ أى منذ عودته المفاجئة بعد وفاة أبيه للجلوس على العرش .

وقد أرغمت هذه الإقامة الجبرية - فاروق - على التدخل فى شئون البلاد . ورغب فى أن يحكم لا أن يملك . فحسب .

وقد حاضره « روزفلت » عن ضرورة الإصلاح الاجتماعى . وتحسين أحوال الفلاحين .. .
فإذا شاهد الملك ما تحقق فى أمريكا فإن ذلك سيساعده فى مصر .

إن فاروق ذكى ولامع . ويهتم بكل ما هو أمريكى . فإذا رأى المنظمات الأمريكية . فإنه سيعرف ما ينقص مصر .

إنى مهتم بالملك الشاب ..

وإذا كان القدر قد أرسله لحكم مصر . فإننا نستطيع القيام بدور هام فى تشكيله وتكوينه . فى هذه السنوات التعليمية من عمره .

ولا توجد وسيلة أفضل من دعوته لزيارة بلادنا » .

* * *

وترحب الحكومة الأمريكية بالفكرة ..

ويحمل « تاك » الدعوة الشفهية إلى « فاروق » يوم ٥ سبتمبر . على أن تتم الزيارة يوم أول نوفمبر .

قال « فاروق » مرحبًا بالدعوة :

– لا أعرف على وجه التحديد متى أستطيع القيام بهذه الزيارة بسبب متاعب محلية .

إنى اقترح تأجيل الموعد .

قال « تاك » :

– أرجوك الاحتفاظ بالأمر سرًا . حتى لا يعرف الإنجليز .. وإذا عرفوا فإنهم سيحاولون تأجيل الزيارة أو منعها . حتى تصل جلالتك دعوة بريطانيا فتزورها أولا .

ويوافق « فاروق » لأن السرية هى هدفه وغايته منذ البداية .

وفى اليوم التالى يتوجه « حسن يوسف » وكيل الديوان الملكى إلى المفوضية الأمريكية ليطلب بصفة رسمية تأجيل الموعد .

قال « تاك » :

– نريد أن نعرف موعد الزيارة قبل شهر من القيام بها .

ويسافر « تاك » إلى « وشنطن » ويجتمع – يوم ٢٦ أكتوبر – بالمسئولين فى وزارة الخارجية للاتفاق على كل الأمور الخاصة بالرحلة ومدتها والوفد الذى يرافق الملك .

ويتم الاتفاق على أن تكون مدة الزيارة ٣ أو ٤ أسابيع .

وأن يرافق الملك ١٢ على الأكثر بما فى ذلك الخدم .

ويعرض « تاك » مقترحاته قائلا :

– الملك لا يذوق الخمر . وهو مستعد لزيارة بعض أصدقائه ، والاكتفاء بزجاجة كوكاكولا وسندوتش « همبرجر » .

وإذا دعاه ثرى أمريكي إلى عزبته لصيد البط فسيرحب بذلك .

وهو يحب أن يرى مصنعًا للطائرات ، وحوضًا لبناء السفن .

ولابد من أن يبقى ١٠ أيام فى « نيويورك » ، بلا برنامج ، أى يكون صاحب الجلالة حرًّ يفعل ما يشاء .

ويفسر « تاك » ذلك قائلا للمسئولين فى وزارة الخارجية :

– عيون الملك على النساء دائمًا . وهو ما يجب أن يبقى فى ذاكرتكم . ولابد أن يرافقه مندوب من الوزارة لتجنب أى حادث أو احتكاك .

وتوافق شركة الخطوط الجوية العالمية ، على أن تضع إحدى طائراتها تحت تصرف الملك لنقله . من مصر إلى أمريكا ، وتكون تحت تصرفه فى تنقلاته الداخلية .. ، لأن الشركة تريد عقد اتفاق مع الحكومة المصرية .

قالت الخارجية الأمريكية :

– إن هذه الرحلة ستتكلف مبلغًا ضخمًا وهو ٥٠٠٠ دولار كل أسبوع ، ويجب الحصول على اعتماد بذلك .

ويعود « تاك » إلى مصر ويجتمع بالملك « فاروق » يوم ١٠ ديسمبر ويبلغه :

– إن الرئيس « ترومان » مستعد لاستقبالك فى الموعد الذى يناسبك .

ويضيف :

– ربما تتم الزيارة فى فبراير أو مارس القادم .

ويلتقى « الجنرال ولسون » رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية العالمية الأمريكية « بفاروق » الذى يقول له :

– لن أزور بريطانيا ما لم تعتذر عن حادث ٤ فبراير .

وهكذا نجد « فاروق » يسعى لزيارة بريطانيا .. ، وفى نفس الوقت يحاول إتمام زيارة أمريكا ، والتقارب معها .

ولم تعرف بريطانيا قط بمحاولات « فاروق » مع « تاك » « وترومان » .

ولم تتم زيارة « فاروق » لأمريكا بسبب إضرابات الطلبة . واختلال الأمن العام والأزمة الوزارية .

وكان يمكن أن تساعد رحلة « فاروق » إلى لندن على إتمام المعاهدة ، وخلق جو مناسب للتفاهم بين البلدين .

ولكن فضائح « فاروق » .. ، ومعلومات السفارة البريطانية . عن كل ما يقع داخل غرفة النوم الملكية ، هي السبب .

ولسوء الحظ كان مصدر المعلومات .. ، ولي عهد مصر .. ، ورئيس وزراء مصر السابق .. ، ووصيفة صاحبة الجلالة ملكة مصر !

لا تخرجوا .. من مصر

اعتادت صحف مصر – حتى خلال سنوات الحرب – أن تستقبل كل عام جديد بتفاؤل ..

ولكن خلت الصحف المصرية من لهجة التفاؤل ، وهي تستقبل عام ١٩٤٦ .

كان اليأس ضاربًا في كل سطور صحف الحكومة .. وصحف المعارضة .

وحتى « اللورد كيلرن » لم يحس بالسعادة ..

كان يظن أن مصر لن تطلب تعديل المعاهدة ..

وكان يريد الوفد في الحكم ، ليوافق على كل طلباته .

وكان يسمع كل يوم عن اغتيالات للجنود الإنجليز .

في مذكراته يوم أول يناير كتب يقول :

« عام جديد فما الذي يحمله إلينا » ؟

وعلى أية حال الحرب انتهت .

ويبقى الآن ترتيب الأمور ، وهو ما يبدو مشكلة بالغة الصعوبة .

انتهى لقاء موسكو – بين وزراء خارجية الدول الكبرى – برغم أن أحدًا لا يعرف بالضبط ما الذي حققه .

.. فعلى سبيل المثال ، المشكلة الشائكة الخاصة بالتسرب الروسي في إيران لم تسو بعد .

ويبقى أمر أكثر أهمية خاص بالنوايا الروسية تجاه تركيا .. ، ومن الطبيعي أن يثير كل ذلك أشد الاهتمام في مصر .

أما على المستوى المحلى ، فالأمور الداخلية هادئة الآن .

ولكن هل يكون السلام الذى يسبق العاصفة ؟ فبسبب سلسلة من الأخطاء المتعمدة ، طرح علينا ، إعادة النظر فى المعاهدة .

وقام المصريون أخيرًا بتقديم مذكرتهم الرسمية إلى لندن .

وأعتقد أن ذلك لا يمكن أن يكون أمرًا سيئًا ، بل إنى أرحب - بصفة خاصة - بإشارتهم إلى وجوب أن يقوم وفد مصرى بزيارة لندن فمن الأفضل أن يذهبوا إلى لندن بعيدًا عن متناول صحافتهم الوطنية المؤذية .

ومن الأفضل أن نتعامل معهم لندن مباشرة ، بدلا من أن ترسل إلينا - هنا فى القاهرة - سلسلة من التعليمات المستحيلة ثم نلام ، عندئذ ، على عدم تنفيذها .

وأتوقع أن يكون ذلك مسألة يعيد فيها التاريخ نفسه . فبغض النظر تمامًا عن البنود العسكرية فى المعاهدة فهناك الحائط الصخرى الخاص بالسودان .

وأتوقع أن يهدأ كل ذلك الصياح المصرى الراهن ، بشأن هذه المشكلة (تمامًا مثلما حدث فى عام ١٩٣٦) ، إذا أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن البنود العسكرية .

وإحدى المشكلات الرئيسية التى تواجهنا هى الحفاظ على وضعنا السائد فى الشرق الأوسط .

إن لدينا حكومة بريطانية جديدة .

وفى الوقت الذى أشعر فيه بكل الإعجاب لوزير خارجيتنا الجديد « أرنست بيفن » . ولكن يساورنى القلق نظرًا للمتحمسين الآخرين من أمثال « نويل بيكر » .

وأشعر دائمًا أنه على المدى البعيد ، فإن الجمهور البريطانى العظيم ، لن يهضم التخلى عن حقوقنا فى منطقة كهذه ، لها أهمية تأمين الاتصال بكل الكومنولث » .

ويكتب السفير لحكومته عن الأزمة الوزارية فى مصر ...

قال :

« ... طبقًا لما صرح به الدكتور محمد حسين هيكل » ، يبدو أن الحكومة قد تؤجل مسألة شغل منصب وزير الأوقاف والعدل ، لأن وزيرهما يرقد طريح فراش المرض .

ويقال إن سبب هذا التأجيل يرجع إلى مطالبة « مكرم عبيد » بأن يحل وزير « مكرمى » ، محل المرحوم « راغب حنا » وزير الدولة ، وأن تسند إحدى الوزارات إلى هذا الوزير .

ويقول « مكرم » إنه قبل أصلا مبدأ التمثيل النسبى بين الأحزاب على أساس أن ممثل الحزب الوطنى أسندت إليه إحدى الوزارات .

وقد ترك « حافظ رمضان » الوزارة ولذلك يعتقد « مكرم » أن من حقه أن يكون له وزير فى مجلس الوزراء ليخلف « راغب حنا » . بل لابد أن تسند إلى هذا الوزير إحدى الوزارات . ولا يكون وزير دولة فحسب ، مثل « راغب حنا » .

ويقال إنه ستؤجل إعادة تشكيل الوزارة حتى بعد رحيل « الملك عبدالعزيز آل سعود » بغية تجنب حدوث معارك غير لائقة فى أثناء تلك الزيارة الملكية .

ويقال إنه من المحتمل استقالة « عبدالحميد بدوى » خلال شهر ، ويقتصر على عضوية محكمة العدل الدولية . وفى هذه الحالة يقال إن النقراشى سيتولى بنفسه وزارة الخارجية .

وفى أثناء المناقشة التى جرت حول الرد على خطاب العرش ، تميز نواب الحزب الوطنى بالعنف فى حديثهم عن المطامح الوطنية ، . وأعلن أحدهم عن ضرورة قيام ثورة .

وكانت لهجة النواب الآخرين متسمة بالعداء لبريطانيا .

وفى هذا الاتجاه فإن « مكرم باشا » وحزبه – على وجه الخصوص – لها اليد الطولى .

ويبدو أن « مكرم باشا » على وشك أن يأخذ موقفًا معاديًا للبريطانيين لتقوية وضعه ضد الحكومة الحالية ، من ناحية ، ونتيجة لحنقه على اعتراضنا على محاكمة « النحاس » .

ويهدف « مكرم باشا » إلى إقامة تعاون متطرف مع الوطنيين . وقد وجه إليه كثير من الانتقادات لحضور حفل أقامة الوطنيون ، للترحيب « بحافظ رمضان » عند عودته من الصعيد ، بعد استقالته المثيرة نظرًا لموقف « حافظ رمضان » المعادى للحكومة ، والمعادى للبريطانيين .

ويقوم « على ماهر باشا » بنشاط سياسى ملحوظ .

ويقال إن اجتماعًا عقد أخيرًا فى مقره السياسى ، حضره عدد من المواطنين بالإضافة إلى « أحمد حسين » زعيم مصر الفتاة .

ويقال إن هناك هتافات معادية للبريطانيين من بعض الحاضرين .

وأعلنت الصحافة أن « مكرم ، وعبود باشا » توصلا إلى اتفاق بشأن خلافهما حول الضرائب المستحقة لدى شركة البواخر الفرعونية .

وهناك دعاية ملحوظة حول الإجراء الذى اتخذته الحكومة ، لتنفيذ مقاطعة البضائع الصهيونية .

وتجرى استعدادات عظيمة لاستقبال « الملك عبدالعزيز آل سعود » يوم ١٠ يناير .

وهناك بعض الانتقادات والهمسات بين الطبقات الفقيرة ، بشأن الاعتمادات الواسعة المخصصة لهذه الزيارة ، فى الوقت الذى تحتاج فيه الجماهير ، أشد الاحتياج ، إلى الغوث .

وتتوالى رسائل السفير وبرقياته إلى لندن ، فهو حريص على أن يبين حجم المتاعب فى مصر ، ليكون ذلك مبررًا للتدخل فى شئون مصر.. ، وفرض الحكومة المناسبة ... له ولبلاده !

ولا يستطيع السفير أن يطلب مباشرة من « أرنست بيفن » وزير الخارجية ، كما كان يفعل مع « أنتونى أيدن » ، بل إنه يتحسس طريقه ويلقى ظلالا قاتمة على الموقف السياسى الداخلى فى مصر .

إنه يجد مصر حانقة على اجتماع أقطاب الحلفاء وقراراتهم ، باستبعاد كل دول الشرق الأوسط من الاشتراك فى مؤتمر السلام ، فيكتب إلى لندن :

« ١ – أحدث استبعاد مصر من المشاركة فى مباحثات السلام ، طبقًا للبيان الصادر عن اتفاق موسكو ، رد فعل غاضبًا جدًّا فى مصر .

وصرح رئيس الوزراء للصحافة بأن الحكومة المصرية تبحث اتخاذ إجراء فى هذا الشأن .

٢ – خلق اتفاق موسكو انطباعًا مؤلمًا لدى المصريين ، الذين يميلون إلى الاعتقاد ، بأن بريطانيا العظمى ، قدمت تنازلات هامة لروسيا فى أوربا ، دون أن تحصل منها على ضمانات فى الشرق الأوسط .

وخلق فشل بريطانيا العظمى فى إيقاف عدوان روسيا ، على إيران ، شعورًا بأن بريطانيا عاجزة عن وقف التقدم الروسى فى الشرق الأوسط ، وأن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مستعدتان ، بصفة عامة ، للتضحية بمصالح الدول الصغيرة – وحتى بين حلفائهما – لحساب المطالب الروسية .

وأصبح عنصر إيران ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمركزنا فى مصر ، عشية مفاوضات تعديل المعاهدة ، فإذا لم يبد ما ينبئ بقدرتنا على إيقاف روسيا فى إيران ، فسيشك المصريون فى قدرتنا فى الحفاظ على مركز نفوذنا فى الشرق الأوسط .

ومثل هذا الموقف المتشكك ، كفيل بأن يجعل منهم مفاوضين أقل مرونة .

٣ – وقوبل الاتفاق البريطانى – الفرنسى المتعلق بدول الشام ، مقابلة سيئة فى الدوائر السياسية المصرية .

وعمق ذلك الشعور الذى ولده اتفاق موسكو ، بأن بريطانيا تضحي بالدول الصغيرة فى الشرق الأوسط ، على مذبح سياسات القوة العظمى .

ويفسر الاتفاق بأنه يمنح فرنسا حق الاهتمام بشئون الشرق الأوسط ، وهو أمر يثير ردود فعل عدائية ، لدى المصريين .

وعبرت الصحافة وغيرها عن المعارضة الغاضبة التى تقول بأن اتفاقًا كهذا يحدو بفرنسا إلى ادعاء حق التدخل فى مصر.

إن عدم التقدم فى مفاوضات تعديل المعاهدة ، واستبعاد مصر السافر فى مفاوضات السلام ، ومن اتفاق موسكو ، والاتفاق البريطانى – الفرنسى .. ، كل ذلك خلق شعورًا كبيرًا بالمرارة فى الدوائر السياسية » .

* * *

ويصل « الملك عبدالعزيز آل سعود » إلى ميناء بورتوفيق يوم ٩ يناير ، ويكون فى استقباله بالميناء « الملك فاروق » ورئيس وزرائه ، وكبار رجال الدولة .

وينتقل العاهل السعودى إلى القاهرة .

وتمتد زيارته ١٢ يومًا تتجمد خلالها الأزمة الوزارية وتعلن أحزاب الحكومة هدنة – غير مكتوبة – تنتهى عندما غادر الملك مصر عائدًا إلى بلاده يوم ٢٢ يناير.

وتضاعف صحف المعارضة من حملتها على « النقراشى » والحكومة .

واشتركت فى هذه الحملة كل أحزاب المعارضة .. الوفد ، الإخوان المسلمون ، مصر الفتاة ، الشيوعيون ، والحزب الوطنى أيضًا .

وأظهر الملك عداءه « للنحاس » بكل الطرق .

إنه لا يدعوه لحضور الاحتفالات التى أقيمت لاستقبال « الملك عبدالعزيز آل سعود » عند زيارته لمصر .

وتنضم الجامعة العربية إلى الملك فى إظهار العداء ، فلا توجه الدعوة « للنحاس » فى حفل الغداء الذى أقامته الجامعة للعاهل السعودى ، فى حين دعى كل رؤساء الوزارات السابقين ..

ويكون الضيف الوفدى الوحيد فى هذا الحفل « على زكى العرابى باشا » ، رئيس مجلس الشيوخ السابق ، الذى يسعى القصر لجذبه بعيدًا عن « النحاس » ..

وتضغط صحف الوفد ، مطالبة بعرض قضية مصر على مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولكن « عبد الحميد بدوى باشا » ، وزير خارجية مصر يصرح – يوم ١٨ يناير ١٩٤٦ – بأنه ليس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسألة تتصل بمصر ، أو بالعالم العربى ، لأن مشاكلهم ليست مما تمخضت عنه الحرب .. ! !

وهكذا فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا حائرة تخشى التجاء مصر إلى مجلس الأمن ، وقد

اختيرت مصر عضوًا فيه يوم ١٣ يناير . أو الجمعية العامة ، كان وزير خارجية مصر يعلن أن مجلس الأمن ليس مختصًا !!

ويثير تصريح « بدوى باشا » أزمة عنيفة داخل مجلس الوزراء المصرى .. وفى مصر كلها ...

* * *

هاجمت صحيفة « الكتلة » الناطقة باسم وزير المالية « بدوى باشا » .. ووصفت تصريحاته بأنها (فضيحة وعار) .

وقالت « الكتلة » إن مقعد مصر فى مجلس الأمن يصبح بلا قيمة .

وقالت إن « بدوى » تكلم عن التزامات مصر ، ولم يشرح مطالبها .. ، وكيف يقول إن مشاكل مصر لم تنشأ عن الحرب على حين أن الحرب أخرت المفاوضات ، وأبقت القوات البريطانية فى مصر .

وانتقلت « الكتلة » من انتقاد « بدوى باشا » وحده ، إلى انتقاد الحكومة كلها .

وأعلن « مكرم عبيد » ، أن تصريح « بدوى باشا » ، لا يلزمه ولا يلزم حكومة مصر .

وجريدة « الأهرام » ، خرجت عن حيادها التقليدى لتنتقد وزير خارجية مصر .

ويحاول « النقراشى » أن يجمع الوزارة ضد الوفد .. ، ولكن يخلو منصب وزارى آخر ، باستقالة « محمود غالب باشا » ، وزير الأشغال ، وهو من الحزب السعدى .. حزب « النقراشى » ..

وبعد أن كانت الوزارة تضم ١٣ وزيرًا ، أصبح أعضاؤها تسعة فقط ..

ويحاول « النقراشى باشا » فى مجلس الوزراء ، وفى مجلس الشيوخ أيضًا ، تهدئة الحملة ضد « بدوى » انتظارًا لوصول النص الرسمى لتصريحاته .

ألح « صبرى أبو علم » على « النقراشى » أن يحدد ما إذا كان مجلس الأمن مختصًا ببحث القضية المصرية والخلاف بين مصر وبريطانيا ، فرفض « النقراشى » الإجابة ، وطلب الانتظار حتى يصل نص تصريحات « بدوى » .

ويحاول « بدوى » أن يتراجع ، فيعلن « الدكتور محمود عزمى » المتحدث باسمه نص تصريحه ، وهو أنه إذا كان ممكنًا حل القضية المصرية ، والمطالب العربية وديًا ، فلا داعى للعرض على مجلس الأمن الذى يتدخل فى الخلافات الدولية التى تهدد بالحرب .

وقال « محمود عزمى » إن « بدوى باشا » ، أعلن ذلك ، بعد أن تلقى تأكيدات من القوى الكبرى بنواياها الطيبة . أما إذا حنثت هذه القوى بوعودها ، ونشأ موقف دولى يهدد السلام

العالمي ، فمن المؤكد – عندئذ – أن يقدم طلب إلى مجلس الأمن .

ويصف كيلرن الموقف :

« الصحافة » الوفدية مستمرة فى حملتها ضد بريطانيا العظمى .

وقام البوليس بمصادرة آخر عدد من مجلة « روزاليوسف » المعادية للوفد ، بسبب نشرها مقالا ناريًّا يشير – ضمن أشياء أخرى – إلى أن شباب البلاد سيستمرون فى اللجوء إلى الأساليب الإجرامية لتحقيق أهدافهم ، إذا لم « يخرجهم الزعماء من الظلمات إلى النور فيما يتعلق بتحقيق الأماني القومية » .

وحدث اضطراب ملحوظ ، بسبب البرقية التي نقلتها وكالة الأنباء العربية من لندن ، عن تصريح « عبدالحميد بدوى باشا » ، وزير الخارجية .

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى يوم ٢٤ يناير لبحث إصدار بيان بهذا الصدد .

ومن الواضح أن الوزراء فشلوا فى التوصل إلى اتفاق .

وطبقًا لما قاله عميل ، واسع الاطلاع ، أراد « النقراشي » إصدار بيان بالمعنى الذى شرحه « بدوى » ، ولكن بشكل لبق ، لكيلا يبدو أنه يهددنا بالإشارة إلى مجلس الأمن فى حين أصر « مكرم » على شيء محدد تمامًا فى هذا الشأن .

وسيجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى يوم ٢٦ يناير لاستئناف بحث هذه المسألة .

وواكب هذا الخلاف ، نهاية الهدنة ، التي روعيت بشكل ضمني ، فى أثناء زيارة « الملك عبدالعزيز آل سعود » لمصر .

وكان تصريح « بدوى » قد غطى ، بشكل مؤقت ، على السبب الأصلي للخلاف داخل مجلس الوزراء ، وهو إعادة تشكيل المجلس .

وأضيفت الآن برقية (لرويتر) من لندن ، بتاريخ ٢٤ يناير تفيد أن المصريين بذلوا العديد من الجهود للحصول على إعلان رد على المذكرة ، بخصوص إعادة النظر فى المعاهدة ، ولكن دون أية نتائج .

وطبقًا لما ذكره عملاء ، واسعو الاطلاع ، فمن المحتمل أن يقوى ذلك من قبضة أولئك الذين يصرون – مثل « مكرم » – على سياسة فعالة ، بدلا من سياسة النقراشي ويصرون على استجابة فورية من حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا .

وفى نفس الوقت فإن رئيس الوزراء محاصر – بقسوة – بالأسئلة فى مجلس النواب والشيوخ بشأن تصريح « بدوى » . ولكنه رفض الإدلاء بأى تصريح حتى يحصل على معلومات كاملة .

وهاجم « إسماعيل صدقى » ، الحكومة فى مجلس النواب ، على أساس أن سياستها المتراخية ، ستضر بتحقيق مصر لأمانيها القومية .

وطبقًا لتقرير ورد من عميل ، ذى صلة بالقصر ، فإن الملك يرغب فى الاحتفاظ بالتوليفة السياسية الراهنة .

ويبدو كما لو أن « مكرم » – بالتعاون مع الحزب الوطنى – لا يريد للوفد احتكار التطرف الوطنى .

ومن المحتمل أن يكون « مكرم » نفسه مدفوعًا برغبته إما فى تأكيد مكانته فى مجلس الوزراء ، أوفى تنظيم انسحاب وطنى منه .

وترقب الدوائر السياسية المصرية عن كثب الهجوم السياسى الروسى ضد إيران واليونان وأندونسيا .

* * *

وكان يجب على أحزاب الحكومة أن تتحد فى مواجهة المعارضة ، ولكن ذلك لم يتحقق .

ظل « مكرم عبيد » يهدد بالاستقالة ..

واستقالة « مكرم » معناها استقالة زملائه أعضاء حزب الكتلة وفض الائتلاف الوزارى .

قال « الدكتور محمد حسين هيكل باشا » فى مذكراته :

« كان هذا التفكير يخيف « النقراشى باشا » ، ويخيف رئيس الديوان ..

وقد حدثنى « أحمد حسنين باشا » ، رئيس الديوان الملكى فى هذا الأمر غير مرة ، وطلب إلىّ أن أتوسط بين الرجلين لإزالة ما بينهما من جفوة ، حتى تظل الأمور جارية من غير تعقيد .

أذكر يومًا ذهبت فيه مع لجنة الرد على خطاب العرش نرفعه إلى الملك بقصر القبة ، فلما فرغنا من هذه المهمة التى لا تستغرق عادة أكثر من دقيقتين ، أو نحوهما ، استبقانى الملك ، وطلب إلى أن أسوى ما بين « مكرم ، والنقراشى » من خلاف ، وأن أقنعهما بأن من الخير للعهد كله أن تزول أسباب الجفاء بينهما .

حاولت ، فلم أوفق ، فذهبت إلى « حسنين باشا » بمنزله ، فاستدعاهما ، وتحدث إليهما فلم يكن أكثر توفيقًا .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم ٢٦ يناير .

وتغيب عن الاجتماع « مكرم عبيد » وزملاؤه الوزراء أعضاء حزب الكتلة .

وتلقى « النقراشي » خلال الاجتماع خطابًا من « مكرم عبيد » يفيد أنه بعث برسالة إلى جلالة الملك .

وتعرف مصر كلها ، أن الرسالة تتضمن استقالة وزراء حزب الكتلة .

ويعود الملك في اليوم التالي – ٢٧ يناير – من الإسكندرية ويعقد اجتماعات منفردة مع كل من « النقراشي ، ومكرم عبيد ، والدكتور هيكل باشا ، وحامد جودة بك » رئيس مجلس النواب .. ، ثم عقد الملك اجتماعًا مشتركًا للجميع .

قال « هيكل باشا » في مذكراته :

« دعا الملك « النقراشي ، ومكرم » لمقابلته بقصر القبة . وطلب إليّ أن أكون هناك للمعاونة في هذه المهمة ، فلما قابلها ، خرجا من عنده وعليهما من مظاهر الاتفاق ما طمأنني . وما جعلني أحمد لها حسن تقديرها للموقف ، في هذا الظرف الدقيق ، الذي تعد فيه مصر عدتها لمفاوضة إنجلترا في تعديل المعاهدة .

قال لي « النقراشي » غير مرة إن التعاون بينه وبين « مكرم » أصبح مستحيلا . وأحسب أن حرص رئيس الديوان ، وحرص الملك ، على ألا يتغير الوضع الوزاري كان له أثره في تصرفه .

لكن ما حدث من استدعاء الملك لرئيس الوزراء ولوزير المالية ، وما كان قبل ذلك من خلافهما ، لم يبق سرًّا ، بل تناثرت أنباؤه ووقفت عليها المعارضة ، فكان لذلك أثره في تشجيع هذه المعارضة وإضعاف الوزارة » .

وأذيع بلاغ رسمي بعد الاجتماع أعلن فيه « النقراشي ، ومكرم » شكرهما لصاحب الجلالة .

وهدأت العاصفة السياسية في مصر ، لأن الرجلين وجدا أنه لابد من التضامن انتظارًا للرد البريطاني .

* * *

ويحاول الملك أن يجد حلا ..

قال « كيلرن » في برقياته إلى لندن :

« ذكرت التقارير أن « أحمد حسنين باشا » ، رئيس الديوان الملكي ، يستكشف الأسس حول توسيع مجلس الوزراء .. ، وأنه يدلي بالتصريحات الصحفية التي توحي بأن « الملك فاروق » مهتم بذلك .

واقترح « حسنين » أن يتم تعيين رئيس ووزراء مستقلين ، لتشكيل حكومة ائتلافية ، تهتم بدعوة الوفد للاشتراك فيها مع استبعاد « النحاس باشا » .

ولم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل – حتى الآن – فى عملية الاستكشاف » .

* * *

ويوالى « كيلرن » تحذير لندن من « النقراشى » ..

قال :

« هناك إحساس عام بأن « النقراشى » ليس من الطراز الذى يمكنه علاج الموقف الصعب الذى يسود مصر الآن .

.. إن « النقراشى » يبدو عاجزًا عن علاج ، وتوجيه ، الرأى العام ، أو التعامل ، مع العناصر المخربة .

... ويخشى أن ينساق شباب البلاد – وقد فقدوا إيمانهم بالزعماء السياسيين الحاليين – إلى مواقف عنف .. بلا عقل » .

ويضرب طلبة الأزهر .. بعد استقالة الشيخ « إبراهيم حمروش » وزميليه .

وتنضم كلية الهندسة بجامعة القاهرة إلى الإضراب لمساواة كلية الفنون التطبيقية بهم .. .

وتلهب صحف المعارضة حماس الطلاب المصريين ، لأن بريطانيا لم تستجب للمطالب الوطنية ولا تريد الجلاء .

ويكتب « كيلرن » إلى لندن محذرًا لأن السفارة لم تعد قادرة على تهدئة الوفد ، والنقراشى ، لم يستطع قمع المظاهرات .

قال السفير :

« بدأت الصحف الوفدية ، شن هجمات على بريطانيا العظمى ، فى مستهل حملة منظمة من قبل الوفد .

ومازال الجمهور والصحافة مستفزين ، من استبعاد مصر من محادثات السلام ، وبشأن الشرق الأوسط .

وقد أصبح الجو فى مصر ، بشكل عام ، أقل مواتاة لبريطانيا العظمى ، مما كان منذ بعض الوقت » .

فالوفد لم يعد يقصر هجومه على « النقراشى » والحكومة ، بل بدأ النقد العنيف لبريطانيا .

ويبدأ شباب الوفد .. « عزيز فهمى ، ومحمد مندور ، وعبدالمجيد نافع » ، فى تمجيد روسيا والإشادة بسياستها ، والمطالبة بالاستفادة من العامل الروسى القوى ، لتحقيق الآمال القومية ..

فروسيا – فى رأيهم – (دولة صديقة بلا مطامع توسعية) ..

ولم يكن الذين يتكلمون عن روسيا يعرفون كل الحقائق ..

* * *

فى (مؤتمر سان فرانسيسكو) ، طلب الاتحاد السوفيتى أن يعهد إليه بالوصاية على بعض البلدان .

وفى (مؤتمر بوتسدام) ، اقترح السوفيت أن توضع – تحت وصايتهم – منطقة طرابلس الليبية .

وقال « مولوتوف » وزير الخارجية إن بلاده تريد منفذاً لها على البحر الأبيض المتوسط .

وعارضت فرنسا وبريطانيا هذا الرأى فى حين اقترحت الولايات المتحدة (وصاية مشتركة) . بشروط .

وسافر « إرنست بيفن » إلى موسكو لحضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى .. وبعد عودته إلى لندن ، شهد اجتماع مجلس الوزراء البريطانى يوم أول يناير عام ١٩٤٦ الذى عقد برئاسة « كليمنت أتلى » رئيس الوزراء .

قدم « بيفن » إلى المجلس نتائج اجتماعات (مؤتمر موسكو) ، وما جرى فيه من تبادل للآراء مع « الماريشال ستالين » الزعيم السوفيتى ووزير خارجيته « مولوتوف » .

وهذا نص محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطانى ..

« أشار « الماريشال ستالين » إلى الاقتراح الذى قدمه فى أول اجتماع لوزراء الخارجية ، وهو أن يدعو المجلس السوفيت للوصاية على طرابلس .

وأبدى « ستالين » أسفه لأن الحكومة البريطانية لم تتمكن من تأييد هذا الاقتراح .

وقال إن بريطانيا تشك فى نوايا السوفيت فى هذه المسألة .

وقد رد عليه « بيفن » قائلا إن الأمر ليس عدم ثقة ، ولكن بريطانيا تفضل أن تتجنب المنافسة مع الحكومة السوفيتية فى هذه المنطقة .

وانتقل « ستالين » إلى الحديث عن مصر .

قال إنه قلق وإن البريطانيين لا يجب أن يخرجوا من مصر .

رد « بيفن » قائلا :

إن بريطانيا ستبحث مع مصر قريبًا فى تعديل المعاهدة المصرية ، وهو يأمل الاعتماد على تأييد وتعاطف الحكومة السوفيتية فى المفاوضات القادمة مع بريطانيا .

وقد وعد « الماريشال ستالين » بتقديم هذا التأييد لبريطانيا » ! !

* * *

وبينما كانت الدول الكبرى تتحد فى التآمر ضد مصر ..

كان زعماء مصر يتآمرون ضد « النقراشى » ..

« برقية رقم ٦

من « اللورد كيلرن »

إلى وزارة الخارجية

بتاريخ ٥ يناير ١٩٤٦

١ - زارنى « حسين سرى باشا » صباح اليوم بناء على طلبه .

٢ - سعى للحصول على وجهة نظرى . حول الموقف المحلى .

أجبته : لا يمكننى التظاهر بالسعادة .

انتهت الحرب . ومن حسن الحظ أنها لم تعد مسألة لها أهمية مباشرة بالنسبة لنا .

٣ - قال « سرى باشا » : هذا أمر بالغ السوء بالنسبة لمصر . لأن الموقف تسوده الفوضى . ولا يمكننا بالتأكيد . أن نترك مصر . تتحمل نتائج المكائد الداخلية .

٤ - وعندما سألته كيف يكون ذلك أجابنى :

- بجعل مصر تسعى للحصول على نصائحنا . إذا لم تكونوا على استعداد للتطوع بها . أشرت إلى أن ذلك ليس اقتراحًا عمليًا . فما الذى يدور فى ذهنه بالتحديد ؟

٥ - جاء الرد على الفور :

- حكومة ائتلافية تضم كل الأحزاب . بما فى ذلك الوفد . وتعين الحكومة الجديدة . خمسة من أعضائها - مثلا - للتفاوض معنا حول تعديل المعاهدة .

وعندما يتم ذلك . يحل البرلمان الحالى . وتجرى انتخابات عامة مباشرة .

وسيكون على البرلمان الجديد . لا القديم . التصديق على المعاهدة المعدلة .

وفى رأيه أن الانتخابات العامة . ستعيد الوفد الذى تزداد شعبيته بصورة سريعة . وسيكون ذلك هو الوقت الذى تحل فيه مسألة « النحاس » نفسها . إذ من المؤكد أن « الملك فاروق » لن يضمه مطلقًا إلى أى وزارة ائتلافية .

ويعتقد « سرى باشا » أن هذا شىء معروف . ومعترف به . بصورة أو بأخرى . من جانب الوفديين البارزين مثل « صبرى أبو علم . والهلالى » .

ويبدو أن « سرى » يشير إلى أنى الشخص الوحيد القادر على التعامل مع « النحاس » .

٦ – شكرته على اقتراحه الشجاع . ولكنى أكدت أنى لست على استعداد للقيام به بأى حال من الأحوال ، فمنذ عودتى فى شهر نوفمبر كانت اتصالاتى « بالنحاس » معدومة تمامًا .

وعلى أية حال فسيكون من الصعوبة أن نتصور تدخلا أكثر مباشرة وأكثر حماقة فى السياسة الداخلية المصرية ، فمصر وساستها يجب أن يتولوا خلاصها بأنفسهم . وقد حان الوقت ليفعلوا ذلك .

٧ – انتقلنا إلى أمور أخرى مثل الصعوبات التى تنتظر تعديل المعاهدة ، وكان يعرف أن « الملك فاروق » ، يعتقد أن الحكومة الحالية يمكن أن تعالج الأمر بصورة مناسبة .

« وسرى باشا » على قناعة بأنها لا تستطيع ذلك . وإدارة المفاوضات على أساس حزبى ، سيكون شيئًا قاتلا .

وكان من الواجب ضم الوفد بصورة ما .

ومن سوء الحظ ، أن « حسنين » يساند « الملك فاروق » ، ويتطلع إلى كرسى الرئاسة . وهذه حماقة بالغة بالطبع . وكان « سرى » شديد الانتقاد لكل من « النقراشى ، وبدوى » ، لأن أيًا منهما لا يتمتع حقًا بالبصيرة ، أو قدرة رجل الدولة .

٨ – قلت إن « الملك فاروق » أظهر إحساسًا يستحق الترحيب فيما يتعلق بتعديل المعاهدة ، أما ما كان مفاجئًا قليلا . فهو أن جلالته يبدو عليه الهدوء بهذا الشكل إزاء إمكانية الانسحاب الكامل للقوات البريطانية كشىء يؤثر على أمن عرشه .

وكان الملك « فؤاد » يربط دائمًا بين الشيئين اللذين يبدو أن « الملك فاروق » لم يربط بينهما ولكن – لحسن الحظ مرة أخرى – فإن ذلك ليس من شأننا .

وما أخشاه حدوث الصدام النهائى – وهو قد لا يكون بعيدًا – بين السراى والحكومة ، أو بين الديكتاتورية ، وقوى الديمقراطية المحلية النامية .

وباعتباره (خال الملكة) ، فقد ينجح فى توضيح ذلك للملك .

قال « سرى » إن « الملك فاروق » ، بكل فطنته الموروثة ، أخفق تمامًا فى إدراك كيف يمكن بسهولة أن يصبح وضعه غير مأمون داخليًا .

٩ – سجلت هذا الحديث ببعض الإسهاب نظرًا للوضع الخاص الذى يشغله « حسين سرى » ، وصداقته الوطيدة معنا ، وهو بطبيعة الحال مهتم شخصيًا ، وملكيًا ، لأنه

يعرف جيداً أن بمقدوره أن يعتمد على تأييدنا وتعاونا فى حالة تكليفه برئاسة وزارة جديدة » .

وهكذا يرشح « سرى » نفسه لرئاسة الوزارة ..

والغريب فى الأمر أن هذا الاقتراح ، نفذ بعد سنوات .. أى فى عام ١٩٤٩ ، عندما تولى « حسين سرى باشا » نفسه رئاسة وزارة ائتلافية أجرت انتخابات عامة .

عقدة .. بيفن

كان أرنست بيفن فى الرابعة والستين من عمره عندما تولى وزارة الخارجية .

.. وهى أول مرة يتولى فيها هذه الوزارة .. وأول مرة فى تاريخ بريطانيا كله تكون فيها لوزير الخارجية – العمالى – أغلبية فى مجلس العموم .

.. أما الوزيران السابقان العماليان فهما رامزى ماكدونالد الذى كان رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية عام ١٩٢٤ وأرثر هندرسون الذى تولى هذه الوزارة عام ١٩٢٩ .

وقد ظل بيفن يتولى هذا المنصب – نحو ٦ سنوات – حتى يوم ٩ مارس ١٩٥١ ، فهى فترة طويلة تتيح له اتخاذ سياسة بعيدة المدى ، ومتابعة تنفيذها .

ومجلس الوزراء البريطانى ، يقر ، عادة ، سياسة وزارة الخارجية .. وتوجد فى المجلس لجنة وزارية للسياسة الخارجية . ولكن فى وزارة أتلى ألغيت هذه اللجنة فأصبحت لبيفن حرية الحركة .. ونفوذه فى الشئون الخارجية لا يتحداه أحد .. وكل سياسة اتخذها بيفن أقرها مجلس الوزراء .

وكانت صلة بيفن بأتلى قوية للغاية ..

فى مذكراته قال أتلى : «كنت شغوفا ببيفن . وهو شغوف بى نفهم بعضنا . ولم نختلف فى أية مشكلة كبرى . وعلاقتى به هى أعمق علاقة فى حياتى » .

وكان أتلى شديد الاهتمام بالشئون الداخلية . ولذلك ترك لبيفن كل السياسة الخارجية .

وفى مذكراته أيضا فسر أتلى السر فى ذلك فقال :

« إذا كان لديك كلب ممتاز فلا تنبح أنت .. بل دع الكلب ينبح .. وكان بيفن كلبا ممتازًا » !

ولقد انتشرت فى بريطانيا فى ذلك الحين نكتة تقول :

(« أتلى » هو رئيس الوزراء اسمًا ..) .

« وهربرت موريسون » – أحد رجالات الحزب – يظن أنه رئيس الوزراء ..

ولكن « بيفن » هو رئيس الوزراء » !

وهذه النكتة أقرب للحقيقة .. ومن هنا نفهم السر فى أن « أتلى » ترك « لبيفن » حرية تقرير الخطوط الأساسية الخارجية .. كما أن « أتلى » أراد وزيرًا قويًّا للشئون الخارجية وترك لهذا الوزير حرية الحركة .

ومن هذا كله نفهم مدى قوة « بيفن » فى مجلس الوزراء البريطانى ، وفى السياسة الخارجية للحكومة البريطانية .

فى مذكراته ، شبه « وليم سترانج » الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، « أرنست بيفن » بالإمبراطور . فهو يعرف ما يريد . ويجد من الصعب عليه . أن يفهم سر معارضة الآخرين له .

وكان « بيفن » – كما يرى « سترانج » – أنانيًّا ينظر إلى الأمور من خلال تجاربه وحده .. حتى إذا استقر على رأى فإنه – عندئذ – لا يستمع إلى أى تحذير .

.. يظن أنه الوزارة البريطانية كلها ، فهو واثق من قوته ، ولا يهمه أن تكون الصحافة معه أو ضده .

ويرى العالم وحدة واحدة ، ولا يتعامل فى أى مشكلة على أنها منفصلة عن باقى مشاكل العالم .

وكان « بيفن » مصابًا بعقدة خطيرة ..

إنه يهتم بمن سبقوه فى منصبه .. ومثله الأعلى وزيران للخارجية البريطانية ...

الأول « كاسلرى » الذى تولى وزارة الخارجية أكثر من عشر سنوات من عام ١٨١٠ حتى عام ١٨٢٢ ، ومات وهو وزير للخارجية .. مثل « بيفن » ! !

تولى « كاسلرى » الوزارة فى أواخر عصر « نابليون » . وعهد إليه بالتفاوض مع القوى الكبرى بعد هزيمة « نابليون » ، لتحقيق السلام فى أوربا .

ولم تكن الاتصالات سهلة فى ذلك الحين ، فكان « كاسلرى » يتخذ – وحده – أخطر

القرارات فى شئون الحرب والسلام ، دون الرجوع إلى مجلس الوزراء .. لأن الوزير فى « باريس » أو «فيينا » ، ومجلس الوزراء مستقر فى لندن .

وكانت لدى الوزير كل السلطات للتفاوض وتوقيع الاتفاقيات أيضًا .

وقد رفع شعار « التوازن العادل » فهو يطبق التوازن بين القوى الكبرى . فى ظل حصول كل منها على مصالحه .

واشترك «كاسلرى » مع « ميترنيخ » وزير خارجية النمسا فى توزيع الأراضى ، والبلاد ، دون اهتمام برغبات السكان فإن الاستقرار — وحده — هو الهدف .

ورأى «كاسلرى » أن أوربا الشرقية لن تكون أبدًا مجالا للنفوذ البريطانى . بل للروس ولذلك وقف ضد موسكو .. ، وأقام تحالفات مع الدول الأوربية لمنع الروس من ابتلاع أوربا ، ومنع فرنسا من أن تصبح قوة كبرى أو تعيد عهد توسع « نابليون » مرة أخرى .

وهذا هو ما اتجه إليه وطبقه « أرنست بيفن » ..

وكانت نهاية الرجلين واحدة .. ماتا وهما وزيران ..

«كاسلرى » انتحر ..

« وبيفن » أدى مرضه إلى وفاته .

وكان « اللورد كيرزون » ، هو المثل الأعلى الثانى « لبيفن » .

وقد تولى «كيرزون » وزارة الخارجية البريطانية ٤ سنوات من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٣ ، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . واشترك فى توزيع مناطق النفوذ ، وإقامة التحالفات ، والتوازنات الدولية ، لتبقى بريطانيا محتفظة بإمبراطوريتها العظمى ..

وفى كل أزمة دولية كان « بيفن » يتساءل :

— ماذا كان « اللورد كيرزون » يفعل فى هذه المشكلة ؟ ..

ولذلك قيل إن « بيفن » وزير من القرن الثامن عشر ! ! ..

* * *

.. خاف موظفو وزارة الخارجية البريطانية أن يتضاءل نفوذهم بعد تولى « بيفن » .. إنه رجل دخل مجلس النواب لأول مرة عام ٤٠ وعمره ٥٩ سنة .. ودخل وزارة « تشرشل » الائتلافية بعد ذلك ..

وهو رجل نقابات العمال ، ولذلك آمن الجميع بأنه سيحدث هزة ضخمة فى هذه الوزارة . والحقيقة أن شيئًا من ذلك لم يحدث ..

إن بيروقراطية وزارة الخارجية البريطانية استطاعت أن تسيطر على « بيفن » - وأن تسوسه أيضًا إلا فى الشئون التى كون فيها رأيًا ، فيها اتجاه محدد ، وبالذات علاقته بالسوفيت .

ومنذ عام ١٩٢٧ « وبيفن » يرى ضرورة اتجاه بريطانيا نحو وحدة اقتصادية أوربية . أو ما عرف بعد ذلك باسم السوق الأوربية المشتركة . . وربما كان تأثيره هو الذى دعا « هارولد ولسون » ، عندما تولى رئاسة الوزارة ، أن يطلب باسم بريطانيا دخول هذه السوق .

ومنذ الثلاثينات ، « وبيفن » لا يثق بالشيوعيين داخل نقابات العمال البريطانية ، ولا يثق بالروس بصفة عامة .

* * *

شهد «بيفن» مؤتمر «بوتسدام» - بألمانيا - . وهو المؤتمر الذى قرر مصير العالم بعد الحرب .

وكان « بيفن » مع « أتلى » ، عضوين فى الوفد الذى يرأسه « تشرشل » رئيس الوزراء .

وتوقف المؤتمر يومين لإجراء الانتخابات البريطانية . . فلما سقط العمال عاد « أتلى » ، وبيفن » إلى « بوتسدام » ولم يعد « تشرشل » .

وكانت هذه هى أول مرة يتعامل فيها « بيفن » مع الروس . . وكان من رأيه « أن الروس يمكن أن يكونوا عدوانيين وغير متعاونين » .

قال وزير خارجية أمريكا الذى حضر « بوتسدام » مع « ترومان » : «كانت طريقة « بيفن » عدوانية حتى أننا تعجبنا - أنا « وترومان » - كيف نستطيع التعامل معه » .

وفى هذا المؤتمر قال « مولوتوف » وزير خارجية السوفيت « لبيفن » :

- إن « تشرشل ، وإيدن » كانا صديقين لروسيا . أما ، أنت « وأتلى » ، فإنكما نموذجان للاستعماريين البريطانيين القدامى .

ومن هنا نفهم سر الصدام الطويل الذى بدأ بين « بيفن » والسوفيت خلال السنوات الست التى تولى فيها وزارة الخارجية .

وقد أصبح العداء للسوفيت هو نقطة الارتكاز فى السياسة الخارجية البريطانية خلال عهد « بيفن » .

* * *

ولابد أن نفهم ظروف العالم كله فى هذه الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية .

بريطانيا خرجت من الحرب منتصرة ، ولكنها تعانى أزمة اقتصادية ضخمة . . أو منهكة . قتصاديًا . . بعد أن توقف تنفيذ قانون الإعارة والتأجير الأمريكى . وقوات بريطانيا منتشرة فى

كل مكان .. فى أوربا . والشرق الأقصى . والشرق الأوسط أيضًا .. . ولكن نفوذ بريطانيا السياسى يتضاءل .

وكان « بيفن » يعرف هذه الحقائق المتناقضة .. وهى أن على بريطانيا نفس الالتزامات والارتباطات القديمة السابقة . ولكن ليست لديها القدرة لتكون قوة كبرى . فهى تعتمد على أمريكا ماليًّا .. وتختلف معها سياسيا .

إنها – بريطانيا – بلا قوة ومع ذلك تريد أن تلعب فى السياسة العالمية . دورًا كبيرًا ! !

* * *

.. تغير الميزان الدولى بعد الحرب . بإعادة توزيع القوى الجديدة ..

أصبحت فى العالم قوتان فقط . أمريكا والاتحاد السوفيتى . ولم تعد بريطانيا إحدى القوتين الكبيرتين . ولكن من القوى الكبرى .. فقد تبدل موقعها نتيجة العلاقات الجديدة التى قامت بعد الحرب لأن قدرة بريطانيا عسكريًّا واقتصاديًّا أصبحت محدودة ..

وكان بيفن أول وزير للخارجية فى بريطانيا يواجه انهيار . وتدهور . بريطانيا .. وأمامه مشاكل كثيرة ووسائله لحلها محدودة أو أقل مما توفر لدى أى وزير سابق .

وانتشر فى بريطانيا رأى يقول : إن عليها الانسحاب من كل مكان لتصبح بريطانيا الصغرى .

رد « بيفن » على ذلك قائلا : « نحن لا نقبل الرأى الذى يقول بأننا لم نعد قوة ضخمة . وأن نتوقف عن القيام بهذا الدور .. إننا نعتبر أنفسنا إحدى القوى الحيوية للسلام العالمى . وعلينا دور تاريخى . وينبغى استمرار مسيرتنا فيه » .

.. وفرق ضخم بين قوة كبرى . وقوة حيوية .. . لا تستطيع أن تكون العامل المؤثر فى مجرى الأحداث .

* * *

كانت ألمانيا . تقسيمها . وتسليمها . ورخاؤها . هى النقطة التى تحطم عندها الحلف الثلاثى الذى استمر فى أثناء الحرب وانتصر . والذى يضم أمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا .

بيفن يرى أن على الغرب أن يواجه اختبارًا للقوة مع روسيا .

وإعادة بناء الاقتصاد الغربى يعتمد على ألمانيا الغربية وتعاونها .

ولابد من إنهاء الاحتلال السوفيتى الأمريكى البريطانى لألمانيا الغربية وإقامة دولة فيها وهو على يقين من أن الروس سيعارضون ذلك .

وكلما تعمق الخلاف بين الأطراف الثلاثة ، أصبحت بريطانيا هي الهدف الرئيسي للعداوة السوفيتية .

وكان « بيفن » ضد سياسة الروس ، في فرض أنظمة مشايعة لهم في الدول الشرقية . واعتبر ذلك مخالفًا لاتفاقات يالتا .

وهو - بيفن - يريد وقف توسع الروس ، ولكنه لا يستطيع ذلك . ومن هنا تطلع إلى قوة أخرى للموازنة مع الروس .

ونظرية القوة الثالثة الجديدة ، تعتمد في رأيه - على هيئة الأمم المتحدة التي قامت بعد مؤتمر « سان فرانسيسكو » وتضم هذه القوة بريطانيا والكومنولث وأوربا الغربية .. . وتساندها الولايات المتحدة .

ولم يدرك « بيفن » في ذلك الحين أن الدول المستقلة الجديدة قد تساعد على الاشتراك في هذه القوة الثالثة .

* * *

وكان هناك نقد كثير لسياسة « بيفن » من نواب حزب العمال .

إن الحزب حمل شعارًا في الانتخابات يقول : « اليسار يفهم اليسار » .. . أي أن العمال يفهمون السوفيت ، ويستطيعون التعامل معهم .. . ولم يتحقق ذلك . لأن « بيفن » لم يكن معجبًا بالسوفيت قطّ ...

وقد اتهم الحزب - من نوابه - بأنه خان السياسة الخارجية الاشتراكية . وذلك دون أن يوضع تعريف لهذه السياسة الخارجية الاشتراكية !

* * *

وكان « بيفن » يجرى اتصالات سرية مع « إيدن » - وزير الخارجية المحافظ السابق - . ويستشيره .

وكان « بيفن » يتوقع أن يوافقه الآخرون على رأيه .. . ويعتبر كل نقد .. طعنة في ظهره .

وهو يتكلم عن أية مفاوضات تشترك بريطانيا فيقول « مفاوضاتي » « ومعاهداتي » ولذلك فإن النقد للمفاوضات ، أو المعاهدات التي يشترك فيها ، يعتبر إساءة شخصية له

وهو رجل .. ليست له علاقة بالسياسة الخارجية . وبالذات بالشرق الأوسط ..

زار قبل ذلك .. أوربا وأمريكا ودول الدومينيون أما الشرق الأوسط فبعيد عن اهتمامه .

ومنذ عام ١٩٣٧ « وبيفن » يؤيد تسليح بريطانيا لمواجهة « هتلر » . فهو فى هذه الناحية مع « تشرشل » .

وعندما كان وزيرًا فى وزارة « تشرشل » أعطى صوته مؤيدًا لقانون منع الإضراب .. وهذا أيضًا ضد سياسة العمال .

وأيد – كوزير للخارجية – النظام الملكى فى اليونان . وعارض التدخل العسكرى ضد الملكيين هناك بعد الحرب ..

° ° °

وفى اجتماعات مجلس الوزراء البريطانى . كانت تناقش باستمرار الشئون الاقتصادية ، وضرورة تسريح المجندين بسرعة وتوفير أعمال لهم .

وكان الوزراء يطالبون بتخفيض ميزانية الدفاع ...

وبرغم المشكلة الاقتصادية . فإن بريطانيا اضطرت لإرسال القمح إلى المنطقة التى تحتلها بريطانيا فى ألمانيا . ولذلك فرض توزيع الخبز بالبطاقات فى بريطانيا بعد استسلام ألمانيا فى حين لم يفرض ذلك فى أثناء الحرب ..

° ° °

هذه هى صورة « بيفن » الذى جاء ليتولى شئون بريطانيا الخارجية ويتعامل مع « النقراشى » .. أو على « النقراشى » ، أن يتعامل ، أو يتفاوض معه .

.. إن وزيرًا بهذه الصورة يحتاج إلى من يفهمه . ويقدر ظروفه . وخاصة أنه يضع الاقتصاد كعامل أساسى فى أية مفاوضات .. . فهو لا يريد أعباء على بريطانيا ..

وموظفو وزارة الخارجية البريطانية يسيطرون عليه .. وايدن ينصحه سرًا . وهو يريد تخفيف أعباء بريطانيا الاقتصادية فى مصر . وفى غير مصر .

وهو يريد من يقف معه لتكوين قوة ثالثة ضد الروس .

وكانت بريطانيا ترى أن مصر هى التى ساعدت على النصر فى حربين عالميتين .

من القاهرة فى عام ١٩١٧ . تحرك الماريشال « اللورد ألنبى » ليهزم تركيا .

وفى عام ١٩٤٢ . توقفت قوات « هتلر » الزاحفة فى مدينة العلمين المصرية .

ولذلك رأت بريطانيا أهمية مصر فى الدفاع عن بريطانيا نفسها .

ورأى العسكريون البريطانيون . أنه من الصعب عليهم التضحية بهذه المنطقة الهامة الحيوية .

التي تعتبر نقطة اتصال رئيسية في خطوطهم الدفاعية ، بل إن الانسحاب من المدن الرئيسية المصرية كان يبدو للعسكريين البريطانيين عملية لا ينبغي القيام بها .

* * *

وفي ظل شخصية « بيفن » وتأثيره ، قدم إلى مجلس الوزراء البريطاني – يوم ١٨ يناير ١٩٤٦ – مذكرة برأيه في تعديل معاهدة ١٩٣٦ .

والمذكرة طويلة ..

وهذا أهم ما فيها :

« أوصي بإرسال رد إلى مصر ، يوافق بصورة عامة ، على إعادة النظر في المعاهدة .

« المواد الأساسية في المعاهدة الحالية ، تمثل أهمية عظمى من وجهة نظرنا . وهذه المواد تتصل بإقامة التحالف ، وتقديم كافة التسهيلات الممنوحة لقواتنا في زمن الحرب ، أو هي مواد يمكن تجديدها أوتوماتيكيًّا في أي تعديل للمعاهدة ، طبقًا للمادة ١٦ من معاهدة ١٩٣٦ .

وكنقطة بداية علينا الإصرار على هذا التجديد .

« هناك عدد من المواد ، وخاصة المرتبطة بعصبة الأمم أصبحت موادًّا عتيقة فات أوانها .

ولأن معاهدة ١٩٣٦ بأسرها ، تقوم على أساس عصبة الأمم ومثياقها فمن الضروري إجراء بعض التعديلات المطلوب إدخالها .

« ليس من الحكمة ، بل من المستحيل على ضوء وضع الرأي العام المصري ، والموقف الدولي بصورة عامة ، أن نتخذ موقفًا يقوم على أساس نص المعاهدة الحالية التي تستبعد إمكانية إجراء أي تعديل قبل نهاية العام الحالي .

« المعاهدة الجديدة – التي ستضم مرة أخرى السمات الأساسية للمعاهدة القديمة – يجب أن تكون ثنائية الطابع .

ويجب أن تتم صياغتها على أن تتلاءم مع قيام نظام دفاعي إقليمي للشرق الأوسط ككل .. ، وهو الأمر الذي آمل تحقيقه بالصورة المناسبة .

وسترتبط المعاهدة بمنظمة الأمم المتحدة بصورة مناسبة ، بحيث يمكن أن تكون ترتيبًا للدفاع الجماعي كما هو مخول بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

« أوافق على نصيحة رؤساء الأركان ، بأنه من الضروري أن نضغط للحصول على تسهيلات للإبقاء على القوات البرية والجوية في مصر في زمن السلم ، حتى يمكن أن تصبح المساعدات التي تقدم بصورة عاجلة فعالة وسريعة بشكل كاف .

بالنسبة للسودان الذى يشكل – مثل مسألة التسهيلات لقواتنا زمن السلم – صعوبة أساسية . ولا تتيح سوى مجال صغير للمساومة . فإن الحكومة البريطانية كررت رفضها للتخلى عن مسئوليتها حيال الشعب السودانى الذى تبلورت بين صفوفه بالفعل . الفكرة القومية .

ومن المستحيل بالنسبة لنا أن نوافق على الطلب . الذى قد تتقدم به مصر . وهو الاعتراف بالسيادة المصرية وحدها على السودانيين .

ويجب على المصريين أن يعرفوا . بصورة حاسمة . موقفنا الخاص . وهو أن مستقبل السودان ليس ملكًا لهذا البلد ، أو لمصر . بل للسودانيين أنفسهم ، ويجب أن تؤخذ رغباتهم فى الاعتبار فى أية ترتيبات جديدة يتم التوصل إليها .

« ويجب أن تعتمد (تكتيكاتنا) الأخرى على رد فعل المصريين إزاء الموقف .

وبالنسبة للإجراءات . علينا أن نتبع ما جرى عام ١٩٣٦ . وأن نمهد الأرض بإجراء محادثات تمهيدية فى القاهرة . يجريها سفيرنا وقادة الفروع العسكرية كمستشارين فنيين للسفير.

« من غير الملائم من الناحية العملية . استقبال وفد مصرى فى لندن خلال الأسابيع القادمة إذ ستجرى المناقشات بصورة صاخبة . الأمر الذى سيزيد بشدة من احتمال حدوث انهيار » .

ويحدد « بيفن » خطوط المحادثات مع مصر والعلاقة بين المعاهدة الجديدة وميثاق الأمم المتحدة على النحو التالى :

- « أفضل ما يناسب بريطانيا . هو أن نتقدم بالمعاهدة بوصفها من ترتيبات الأمن الجماعى داخل نطاق مفهوم المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة أكثر من كونها اتفاقية « إقليمية » تدخل فى نطاق مفهوم المواد من ٥٢ حتى ٥٤ للأسباب التالية :

(ا) أحد أغراض الترتيبات الإقليمية . هو التوصل إلى تسويات سلمية للمنازعات المحلية . عن طريق الاتفاقيات المحلية .

(ب) تعارض الحكومة المصرية أن تأخذ المعاهدة شكل الاتفاقية الإقليمية .

(جـ) هنالك شرط غير مناسب فى المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأنه لا يمكن اتخاذ إجراء طبقًا لأية اتفاقية إقليمية دون تخويل من مجلس الأمن فى الوقت الذى لا توجد فيه أية قيود فى ممارسة الدفاع الجماعى طبقًا للمادة ٥١ .

« من الأفضل فى بداية المحادثات التمهيدية تجنب الإشارة إلى مواد معينة خاصة بالأمن فى ميثاق الأمم المتحدة . وقد نضطر لمناقشة هذا الأمر فى وقت قريب .

« الهدف من المعاهدة ، هو القيام ، عن طريق التعاون المتبادل ، بتعزيز المساهمة التى يمكن لكل طرف أن يقدمها ، للحفاظ على السلام والأمن العالميين طبقًا لميثاق الأمم المتحدة .

الدفاع :

« يجب أن نوضح للحكومة المصرية أننا نتطلع إلى الارتفاع بمسألة الدفاع ، من مستوى المفهوم الثنائى المجرد ، إلى مستوى المشاركة العامة ، بين دول الشرق الأوسط وبريطانيا ، لتأمين وحدة واستقلال هذه الدول .

ومن ناحية أخرى ضمان أمن « الكومنولث » البريطانى الذى يمكن أن يتعرض — كما وضح من الحربين العالميتين — إلى تهديد بالغ عند شن هجوم ، ضد منطقة الشرق الأوسط .

وبهذا الشكل فإن دول الشرق الأوسط والكومنولث تقف معًا أو تسقط معًا .

إن قيام أحد المعتدين ، بالقضاء على استقلال دول الشرق الأوسط ، أو استقلال دولة منها ، يهدد بتقسيم « الكومنولث » .

وبصورة مماثلة ، فإن تدمير موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط من قبل أحد المعتدين يهدد الاستقرار فى الدول العربية كل على حدة .

وزيادة على ذلك فإن مجمل تجربة الحرب الأخيرة ، يوضح ، أن الدول الصغيرة ، تتعرض للاجتياح من قبل المعتدى ، مهما أبدت من ثبات فى الدفاع عن نفسها ، مالم تتمكن من الحصول على دعم كامل وعاجل من دولة عظمى ، تمتلك قوة عسكرية واقتصادية مساوية لقوة المعتدى .

وإذا كانت مصر قد تفادت آلام الاحتلال من قبل العدو ، فإن ذلك يرجع إلى وجود نواة لقوة قادرة للدفاع عن الأراضى المصرية ، وشن هجوم مضاد طبقًا للمعاهدة المصرية البريطانية .

« ويجب أن نتذكر أنه منذ فجر التاريخ ، فإن كل معتد قد وصل بأطماعه حتى منطقة الشرق الأوسط .

وليس هناك خطأ أفدح من أن تفترض الدول العربية أن حريتها فى ١٩٤١ — ١٩٤٣ ، أدت فى حد ذاتها إلى تجنب خطر شن هجوم عليها فى جميع الأوقات .

وقد تعهدت المملكة المتحدة وحلفاؤها ، فى الأمم المتحدة بإقامة نظام عالمى لضمان أمن العالم ، غير أنه من المطلوب وجود مشاركة إقليمية ، لحين استكمال هذا الصرح الهائل .

والمشورة العسكرية المتاحة للحكومة البريطانية أقنعتها بأن الدفاع عن الشرق الأوسط يمكن ، ويجب أن يتم تنظيمه ، على أسس جماعية .

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة ، تعتبر حكومة صاحب الجلالة من الأمور الجوهرية – كما جاء في المادة ١٦ من معاهدة ١٩٣٦ – استمرار التحالف ..

ويجب بصفة خاصة التأكيد على المساعدات التي وعدت بها مصر وتحديدها من جديد على ضوء التجربة المكتسبة .

... وحتى تصبح هذه المساعدة ذات فعالية كاملة ، لابد أن نحصل على تسهيلات معينة في دول الشرق الأوسط ، في زمن السلم . وأن نكون قادرين بصفة خاصة على أن نضع في المنطقة وفي مصر بصفة خاصة – بوصفها إحدى الدول – التي يسمح وضعها الجغرافي ، وتطورها الصناعي – بأن تكون قاعدة إقليمية ، الحد الأدنى من القوات الضرورية لوجود نواة لمنشأة عسكرية لزمن الحرب للدفاع عن المنطقة بأسرها ، ولتأمين استمرار التعاون في التدريب ، واستخدام الأجهزة التكتيكية والأسلحة .

* طبقًا للتطور الحالي للطيران العسكري فإن العبء الذي سيقع على دولة صغيرة ، أو عدة دول صغيرة ، في الحفاظ على قوات الدفاع الضرورية ، لصد هجمات القصف البعيد المدى ، (بكل نتائجه) ، سيكون أمرًا غير محتمل ، مهما كانت عظمة روح التضحية والوطنية .

وعلى هذا فإن حكومة صاحب الجلالة ، ستطلب من الحكومة المصرية قبل أي شيء آخر ، تأكيد المواد من ٤ إلى ٧ في المعاهدة الحالية .

وتوافق من حيث المبدأ على تزويد القوات الإمبراطورية بالتسهيلات الإدارية ، وتسهيلات في القواعد والاتصالات ببقاء القوات البريطانية على أراضيها لسنوات محددة تعتبر ضرورية .. كجزء من المساهمة ، التي تكون مصر مستعدة لتقديمها ، لأمن الشرق الأوسط .

* ستطلب حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية ، أيضًا ، بناء وسائل معينة للدفاع ، أو أن تقيم القوات الإمبراطورية ما قد تكون هناك حاجة إليها ، في جميع أنحاء مصر .

* بالإضافة إلى ذلك ستثير حكومة صاحب الجلالة ، مع حكومة مصر مسألة بقاء البعثة العسكرية البريطانية .

* ويعتبر أمن الحدود الجنوبية لمصر من المصالح البريطانية المصرية المشتركة مثل العبور الحر لتجارة السودان .

* استمرار الإدارة الحالية للسودان ، التي تمارس منذ حوالي نصف قرن بواسطة عدد من البريطانيين .

من الضرورى إقامة جهاز دستورى فى السودان لاستشارة الرأى المحلى ..

وتعرف الحكومة المصرية أن الحاكم العام للسودان ، أعلن فى نوفمبر الماضى فى الاجتماع لأخير للمجلس الاستشارى السودانى بأنه « فى حالة إثارة مسألة الوضع المقبل للسودان ، من قبل سلطات الحكم الثنائى فى أى تعديل للمعاهدة المصرية البريطانية فإن حكومة السودان تنوى إجراء مشاورات مع المجلس الاستشارى لشمال السودان حتى تكون آراؤه تحت تصرف حكومة الإدارة لإبلاغها للقوى » .. أى لمصر وبريطانيا .

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٢ يناير ١٩٤٦ ، لبحث طلب مصر تعديل المعاهدة .

وحضر الاجتماع ثلاثة من كبار القادة العسكريين البريطانيين وهم « اللورد ألان بروك » رئيس أركان القوات الإمبراطورية ، « وآرثر تيدر » ماريشال الجو ، ونائب الأدميرال « رودريك مالك كريغور » نائب رئيس القوات البحرية .

وهذا محضر الاجتماع ..

« بحث مجلس الوزراء مذكرة وزير الخارجية التى تعرض السياسة والإجراءات التى سيتم اتباعها فى المفاوضات الخاصة بتعديل معاهدة ٣٦ المصرية والبريطانية .

وهناك توصية من وزير الخارجية بإرسال رد بالموافقة بصورة عامة على إعادة النظر فى المعاهدة .

وستجرى المباحثات التمهيدية فى القاهرة بين سفير صاحب الجلالة ، وقادة الفروع العسكرية العاملين كمستشارين فنيين له . وتم توضيح التعليمات المقدمة للسفير فى مذكرة وزير الخارجية .

وذكر الوزير أن المعاهدة الجديدة ، بالرغم من طابعها الثنائى فإنها يجب أن تصاغ لتتناسب مع نظام إقليمى للدفاع عن الشرق الأوسط ككل .

ومواد المعاهدة الحالية التى قام التحالف على أساسها ، والتى تنص على تقديم التسهيلات لقواتنا المسلحة فى زمن الحرب قابلة للتجديد (أوتوماتيكيًا) فى أى تعديل للمعاهدة على أن يؤخذ هذا كنقطة البداية فى المناقشات .

ومن الأمور الأساسية أن نضغط للحصول على تسهيلات للإبقاء على القوات الجوية والبرية البريطانية فى زمن السلم ، لتصبح فى موقف يمكننا فيه أن نقدم مساعدة سريعة وفعالة فى حالة الطوارئ .

وعلى أية حال فإن ما نهدف إليه ـ هو الابتعاد عن فكرة وجود قوات احتلال بريطانية فى مصر ، إلى فكرة قيام إجراءات دفاع مصرية بريطانية مشتركة .

وسوف يمكننا هذا ـ من استخدام القوة البشرية المصرية استخداما مكثفاً فى الورش والخدمات المساعدة . وبهذا يمكننا أن نحقق التخفيض المطلوب للغاية فى نفقاتنا العسكرية فى هذه المنطقة .

ومن المحتمل أن يطلب منا الاعتراف بسيادة مصر وحدها على السودان ، إذ أن هذه النقطة تمثل الهيبة بالنسبة للمصريين .

وفى رأى الوزير ، أننا لا يمكننا أن نوافق على ذلك . وعلينا أن نواصل رفض التخلى عن مسئولياتنا تجاه الشعب السودانى .

وذكر رئيس الأركان العامة الإمبراطورى ، أن وزارة الخارجية استشارت رؤساء الأركان فى الإعداد للمقترحات المقدمة ، ولم تطلب منهم أية تعقيبات أخرى .

وذكر رئيس مجلس التجارة ، أنه يجرى الآن الإعداد لإبرام المعاهدة التجارية المصرية البريطانية . وقد ينشأ موقف محرج ، إذا انتهى مفعول المواد التجارية فى المعاهدات القائمة ، قبل إبرام المعاهدة التجارية الجديدة .

وعلى هذا ، طالب بأن يكون مجلس التجارة ، على معرفة بتقدم المناقشات حول المعاهدة الأساسية .

وقال وزير الخارجية : « إنه سيرتب لتحقيق هذا الأمر » .

ويوافق مجلس الوزراء فى نهاية الأمر على الرد الذى أعده « بيفن » لمصر ، وعلى أن يتولى السفير البريطانى فى القاهرة إجراء المحادثات التمهيدية .

ولم تعرف مصر شيئًا من هذا كله ..

لم تعرف أن بريطانيا تريد بقاء قواتها فى مصر ، تحت اسم آخر وهو الدفاع الإقليمى .

.... وأن يُدَرِّب الجيشُ المصرى والعمال المصريون ، لتخفيف النفقات عن بريطانيا .

ولا تنسحب الإدارة البريطانية من السودان .. ولا تتركه بريطانيا ! ! !

.... ولكن مصر كانت منقسمة ، موزعة ، كل حزب فيها يحارب الآخر ، والملك يلعب لعبة التوازن .. .

لم تكن مصر مستعدة ، ولم تكن أيضًا تدرى !

وإذا كانت هناك فكرة في قيام وزارة ائتلافية ، فإن ذلك يقتضي أن يفتح «كيلرن» بابًا للحوار مع «النحاس» .

والحوار مع «النحاس» لا يكون إلا عن طريق «أمين عثمان باشا» ..

ولكن هذا الطريق أصبح مسدودًا .. أغلقته رصاصتان ! ..

اغتيال أمين عثمان

أنشأ أمين عثمان « رابطة النهضة » ، تدعو للصداقة بين مصر وبريطانيا ، وهذا هو الهدف الظاهر ، أما الهدف الآخر فهو إلقاء الأضواء على الباشا ليكون - يومًا - رئيسًا للوزراء .

... وفي السادسة والنصف من مساء ٥ يناير ١٩٤٦ ، وصل « أمين عثمان » - كعادته - إلى نادي الرابطة بشارع عدلي . وما كاد يصعد السلالم الأولى حتى برز له شخص كان ينتظره ، ثم أطلق عليه الرصاص .

ويطارد الناس القاتل فيجرى نحو ميدان الأوبرا ويطلق الرصاص هنا وهناك .. وعندما يوشك المطاردون على اللحاق به .. يلقى عليهم قنبلة يدوية ، تنفجر ، وتصيب البعض .

ولم تكن هذه أول محاولة لاغتيال « أمين عثمان » ، جرت محاولة لقتله في مارس ١٩٤٥ . ولكنها فشلت . يومها .. وجد « أنتوني إيدن » وزير خارجية بريطانيا . وقتًا يبعث فيه إلى « أمين عثمان » برقية تهنئة بنجاته من القتل .

بعث « اللورد كيلرن » برقية إلى لندن ، وصف فيها كيف مات « أمين عثمان » .

قال اللورد :

« أتت الأنباء الليلة بأن الرصاص أُطلق على الصغير المسكين أمين عثمان . وقد أصابته إحداهما في الصدر . أما الأخرى فليست مؤذية وهو الآن في المستشفى .

بينما كنت أقوم بالإملاء ، وصلت رسالة من « كيتي » ، زوجة « أمين عثمان » - وكنت قد كتبت لها - تقول إنه سيجرى « لأمين » نقل دم ، وإنهم بحاجة لمشورة جراح خبير» .

وقالت الرسالة :

« أيمكن أن نرسل الجراح البريطاني الخبير « الأدميرال ويكلي » ، للمساعدة ؟ .

قلت :

– إننا سنفعل ما في وسعنا . وعلى الفور أبلغت « توفي كار » أن يذهب إلى الأدميرال ، ويحاول ترتيب ذهابه إليهم .

واتضح أن الرصاص قد أطلق على « أمين عثمان » وهو على عتبة « أولد فيكتوريا كلوب » . وذلك يبدو أمرًا بالغ السوء . ولكن لماذا اختير الصغير المسكين « أمين » ؟

ذهبت إلى مستشفى الأنجلو أمريكان بعد العشاء . فقد وصلت رسالة تفيد بأن حالة « أمين » خطيرة للغاية .

... خارج المدخل كانت العربات مزدحمة . وفي الداخل ساد الهرج والمرج .

وجدت « كيتي » التعسة في حجرة مليئة بالنساء .

وفي النهاية عثرنا (أنا وهي وفرغلي) – محمد أحمد فرغلي باشا تاجر القطن – على حجرة خالية تخص أحد المرضى ، حيث جلسنا وأفرغت مكنون صدرها إليّ .

اتضح أنها كانت في طريقها للسينما ، عندما سمعت بالهجوم ، وعندما وصلت إلى جواره ، كان قد نقل بالفعل إلى المستشفى ، وكان – مازال واعيًا .

ولم يكن هناك شك ، في أن الجراحة بالغة الخطورة ، وقد دخل غرفة العمليات لإجراء جراحة أخرى .

وأجريت له عمليتان لنقل الدم .

وكانت الجراحة في ذلك الوقت في ذروتها .

جلسنا وتحدثنا لبعض الوقت . وأخيرًا أرسلت مذكرة إلى الأميرال « ويكلي » الذي يعاون في العملية ، هو والبريجادير « أليوث سميث » ، وسألته أن يرسل لي أي كلمة .

جاء الرد بأن العملية انتهت . وطلب مني أن أهبط إليهم .

نزلت فوجدت الأطباء الأربعة معًا – الدكتور « مورو » الذي أجرى العملية بناء على طلب أمين » نفسه – والأدميرال « ويكلي » ، والبريجادير « أليوث سميث » ، والدكتور « كاتز » الألماني الذي تصادف مجيئه من الإسكندرية .

وكان واضحًا أن الأمور سيئة تمامًا . ولحق بنا « النحاس باشا ، وفؤاد سراج الدين » ودخلا حجرة العمليات في أثناء إجراء العملية .

قال « ويكلى » : إن « أمين » احتمل التخدير بشكل جيد . وأن الجرح الذى أصاب الأحشاء خطير للغاية ، ولكن مازالت – هنالك فرصة .

سألت عما إذا كانت الفرصة جيدة !

وجاء الرد سلبيًا .

وكان واضحًا من اتجاه الدكتور « مورو » أنه ليس هنالك سوى أمل ضئيل .

تحدثنا عن ضرورة توفير تمريض جيد « لأمين عثمان » .

واقترحت أنه لابد من أن يتحدث شخص ما إلى «كيتى أمين » ؟ وكرغبتى استدعوها إلى الحجرة التى كنا فيها جميعًا .

كانت شجاعة بشكل مذهل ، فعندما كانت تتحدث إلى د . « كاتز » سمعتها تسأله عما إذا كان هنالك خطر شديد فأجابها بالإيجاب .

وبرغم هذا كان شيئًا لافتًا للنظر تمامًا من «كيتى » ، أن تستدير لى ، وتطلب منى أن أوصل الجراحين البريطانيين فى سيارتى ، لأنها متأكدة من أنه لن يكون بمقدورهما العثور على تاكسى فى هذه الساعة المتأخرة .

أعدتهما إلى العشاء الذى أتيا منه ، وفى الطريق سألتهما عما إذا كانت هناك فرصة كبيرة حقًا .

بدا من « ويكلى » أن ذلك ممكن ، مع كثير من الحظ ، أما « سميث » فكان أقل تشجيعًا .

وفى طريق العودة مررت بالمستشفى وأخبرت « جاكلين » – زوجة «كيلرن » – التى كانت فى حالة من القلق الشديد ، وتحب « أمين » جدًا ، فقد تعاون معها كثيرًا فى مجال الترفيه عن القوات .

وعند عودتى للسفارة دخلت الفراش .

وبعد ساعة دق جرس التليفون ، لأعرف أن « أمين » قد مات وأن جثمانه نقل فعلا إلى منزله .

كانت مأساة حقيقية ومفجعة لا بالنسبة لمن عرفوا « أمين » فحسب ، وإنما بالنسبة للبلد ولنا .

وتنتابنى رعدة حين أتصور المشاكل التى تنتظرنا فى الأيام المقبلة ، فيما يتعلق بالمعاهدة .. إلخ وليس لدينا « أمين » ليلعب دور الفرملة ويخفف الصدمات بيننا وبين الوفد ..

كان « أمين » صديقًا مخلصًا لنا وكان وطنيًا عظيماً » .

* * *

ويشترك السفير البريطانى فى جنازة « أمين عثمان » ، ويبعث إلى الحكومة البريطانية ببرقية يصف فيها ما جرى فى أثناء وداع الرجل الذى يقوم بالوساطة بين الوفد والسفارة .

وقال السفير :

« جنازة « أمين » فى الثالثة والنصف كانت أمرًا شاقًا تمامًا .

الشوارع غاصة بالناس . وعلينا أن نصارع لنصل إلى طريقنا بين الزحام .

سألت « جيلز » بك : لماذا لم يقم البوليس بترتيبات أفضل ؟ .

قال : إن ذلك مستحيل دون المخاطرة بحدوث صدام مع الدهماء . وكانوا حوالى ١٠٠,٠٠٠ شخص فى الشوارع .

استغرق الأمر منا ساعة تقريبًا ، لقطع الثلاثمائة ياردة من مكان بدء موكب الجنازة إلى بوابة السفارة .

وكنت اعتزم بطبيعة الحال . أن أسير الطريق كله حتى المسجد ، ولكن الجموع خرجت عن الطوع وفى حالة هياج .

خلصت نفسى بصعوبة أمام بوابة السفارة ودلفت داخلها . وكانت الجموع معادية للحكومة الحالية .

ولم يكن ذلك سوى مظاهرة سياسية ضخمة . وهو أمر مقزز تمامًا .

.. داخل بوابة السفارة ، وجدت « محمد حسين هيكل باشا ، وحسين سرى باشا » اللذين خلصا بأنفسهما من الزحام أيضًا . وكنت غاضبًا جدًا من المنظر كله حتى أنى انفجرت بشدة فى « هيكل » التعس .

وكان يساعدنى ويحرضنى على ذلك ، « حسين سرى » الذى قال إنه ربما سيكون « هيكل » نفسه الضحية القادمة لرصاص المجرم .

وأكد « سرى » أن هناك قوائم فى وزارة الداخلية بأسماء كل هؤلاء الشباب المنخرط فى هذا الإرهاب وتساءل :

– لماذا لا يتم وضعهم تحت التحفظ العاجل !

أضفت قائلا :

– لماذا حقًا !

وتركنا « هيكل » فى حالة إثارة ملحوظة ، بل أعتقد أنه كان فزعًا من هجومى المباشر » .

ويطلب السفير من المسئولين البريطانيين فى جهاز الأمن المصرى تقريرًا عما جرى فى الجنازة ويبعث بهذا التقرير إلى لندن :

قال التقرير :

« ١ – قام عديد من الطلبة من كلية الطب « بجامعة فؤاد الأول » – القاهرة – ومن الأزهر بإضراب فى العاشرة صباحًا وتوجهوا إلى منزل المرحوم « أمين عثمان . ومصطفى النحاس باشا » وأخذوا يهتفون : « لتحيا ذكرى « أمين عثمان » و « يحيا النحاس باشا » و « يسقط المجرمون » .

حاول البوليس منع المظاهرات من الوصول إلى المنزلين . وبرغم أنه تمكن من إعادة بعض الطلبة . فإن كثيرين منهم استطاعوا اختراق « كوردون » البوليس .

٢ – وفى الوقت نفسه . كان « فؤاد سراج الدين » منذ الصباح الباكر . يعد الترتيبات لمظاهرة الوفد خلال الجنازة وقد دعا كلا من :

(أ) لجان الوفد الفرعية .

(ب) لجان شباب الوفد .

(جـ) لجان طلبة الوفد من الكليات والمدارس المختلفة .

وأمرهم بتكوين مجموعات يرأسها قادة الهتاف .

وطلب من هذه المجموعات أن تهتف بشعارات مختلفة وتتبع خط سير الجنازة من البداية حتى النهاية .

ثم وضع جثمان « أمين عثمان باشا » داخل سيارة لدفنه فى (مقابر الإمام الشافعى) .

ويستمر تقرير شرطة مصر المقدم للسفير البريطانى فيقول :

« جمعت اللجان المذكورة الوفديين من بنها وطنطا والجيزة والزقازيق وكفر الجرايدة موطن « فؤاد سراج الدين » . والغربية والمنوفية للقيام بدورهم فى المظاهرة وعينت قادة الهتاف الآتية أسماؤهم : « حسن ياسين ، وأحمد حسب الله . ومحمد كمال . وسيد سالم . ومحمد الشافعى البنا . وعلى سلامة » .

٣ – وفيما يلى الشعارات التى سمعت خلال سير الجنازة بالإنجليزية :

« يحيا النحاس باشا » . « يسقط النقراشى » . « تحيا ذكرى أمين عثمان باشا » . « إلى الجنة يا أمين عثمان باشا » . « إلى الجحيم يانقراشى » . « يسقط وليم » – يقصدون « مكرم عبيد » .

« ملحوظة : بعض المتظاهرين هتفوا بسقوط « مكرم » . لكن الأغلبية نصحتهم بالهتاف بسقوط « وليم » . « يسقط النقراشى » . « الأمة تعزيك يانحاس باشا » . « قل لسعد على الظلم يا عثمان » . « فلتحيا الثورة » « لابد أن ننتقم للثورة » . « الدم بالدم والعين بالعين » . « لا نقراشى بعد اليوم » . « الأمة ترفض حكومة النقراشى » . « يسقط النقراشى المجرم » ... « أين السودان

يا نقراشي » ؟ .. « أين الجلاء يا نقراشي ؟ » .. « أين الكساء وأين الغذاء يا نقراشي ؟ » .. « تفعل يا نقراشي » :

« نريد الجلاء » .

ملحوظة : قليل من المتظاهرين أرادوا ترديد هذا الشعار » .

« لتحيا ذكرى أمين باشا صديق العمال والموظفين » . « ليسقط عهد القنابل والمؤتمرات » « يعيش النحاس زعيم الأمة » . « يسقط العهد الفاسد » .

٤ – وفى الساعة الثالثة والنصف تحركت الجنازة من السرادق . وقد تبع النعش « اللورد كيلرن » والنحاس وممثل الملك » – محمود يونس رئيس التشريفات – وهو شاب تافه فى الخامسة والعشرين من عمره . ولم يشاهد أى عضو من الحكومة فى هذه المرحلة ، لكن « النقراشى » سار فى الثالثة وأربعين دقيقة ، عند الهتاف بكلمات : « يسقط وليم والنقراشى » . « وقول لسعد ظلم الحكومة يا عثمان » .

رأى العديد من الأشخاص أنه ليس من الواجب الهتاف بمثل هذه الأشياء فى حضور رئيس الوزراء ، فتوقف الجمهور عن شتم « النقراشى » فترة من الوقت .

وعند هذا الوقت مرت الجنازة بالسفارة البريطانية . فاستأذن « اللورد كيلرن » « النحاس ، والنقراشى » وممثل الملك وعاد إلى السفارة .

واستمرت الجنازة فى طريقها ، وعادت الشتائم تدريجيًّا ضد « النقراشى » .

وبدا الأخير متضايقًا يريد الانصراف من الجنازة .

وفى ميدان الإسماعيلية استأذن (ممثل الملك) من « النحاس » فانصرف « النقراشى » معه تضاعفت الشتائم ضد « النقراشى » بتوجيه من طلبة الأزهر الوفديين الذين طردوا أخيرًا من الجامعة ، وكانوا يحملون العصى خلال الجنازة .

٥ – الواقع أن جنازة « أمين عثمان » استغلت كمظاهرة وفدية .

وأغلبية الوفد لم تحزن على « أمين عثمان » لأنه فقد شعبيته فى الفترة الأخيرة بسبب تطلعاته السياسية .

والحقيقة أن الجنازة اتخذت طابعًا مواليًّا لبريطانيا ، خصوصًا وأن « فؤاد سراج الدين » أعطى تعليمات مسبقة لعناصر الوفد ، بعدم الهتاف بأى كلمة معادية للبريطانيين .

٦ – بعد نقل النعش من المسجد إلى المقابر توجه حشد من المتظاهرين – حوالى أربعة آلاف – إلى ميدان عابدين واستمروا فى الهتاف :

نريد « النحاس باشا » زعيمًا للأمة » .

* * *

وتشاء المصادفة أن يكون « عبدالعزيز الشافعى » المهندس السابق بوزارة المواصلات فى منطقة الحادث ، فيبلغ رجال الشرطة أنه لاحظ وجود شخص يعرفه قرب دار « رابطة النهضة » قبل إطلاق النار ... وأنه شاهد هذا الشخص فى ذلك المكان عدة مرات من قبل . وأنه يعرفه وهو « حسين توفيق أحمد » .

ويكتشف بعد ذلك ، أن بين « عبدالعزيز الشافعى ، وتوفيق أحمد » وكيل وزارة المواصلات – والد « حسين » – خلافات قديمة وضغائن لا أول لها ولا آخر .

ويقبض على « حسين توفيق » وشقيقه « سعيد » .

ويصف « اللورد كيلرن » فجيعة بريطانيا لمصرع « أمين عثمان » ..

إنه يذكر بالتفصيل – دور « أمين عثمان » بالكامل بالنسبة لبريطانيا وخدماته لها .

وفى هذه البرقية أكد السفير أن « أمين عثمان » لم يكن رسول الوفد فحسب . إلى السفارة البريطانية ، بل كان وسيطًا ورسول معظم الأحزاب إلى هذه السفارة وذلك قبل عام ١٩٤٢ ثم تفرغ بعد ذلك ليكون وسيط الوفد وحده .

* * *

كان مصرع « أمين عثمان » فرصة انطلاق لأحقاد كثيرة ...

« اللورد كيلرن » بعث إلى حكومته بعد ٤ أيام فقط من الحادث بتقرير هام عن نتائج اغتيال « أمين عثمان » قال التقرير يوم ١٢ يناير :

« .... خلق الاغتيال السياسى قلقًا عامًا ....

.... الوفد اتخذ من جنازة « أمين عثمان » مناسبة للقيام بمظاهرة سياسية تخللتها صيحات بالغة العداء « للنقراشى ومكرم » .

وأعتقد – عمومًا – أن « أمين عثمان » اغتيل أساسًا بسبب موقفه الموالى لبريطانيا ، وجزئيًا بسبب ارتباطه البارز « بالنحاس » وبالوفد .

والحملات الصحفية العنيفة ضد « النحاس » والوفد فى الصحف الموالية للسراى « ولمكرم » تعد – أيضًا – مسئولة عن خلق جو ، حرض على الاغتيال .

باختصار .. القصر وجدها فرصة ليحمل على « النحاس ، وأمين عثمان » ، وبالتالى على بريطانيا .

والأحزاب – التى تتألف منها الحكومة – اتخذت نفس الخط السياسى .. أى الحملة على بريطانيا والوفد .

وقد اتفقت مصالح الحكومة والقصر حول هدف واحد .

ووجدها الوفد فرصة ليحمل على الحكومة والقصر » .

* * *

وتتابع السفارة التحقيقات الجنائية ، والسفير يقول لحكومته بعد القبض على « حسين توفيق » ...

« اعتقل البوليس شابًّا اتهم بالقتل ، وبعد أن أنكر التهمة فى البداية اعترف أخيرًا ، لا بأنه قاتل « أمين عثمان » ، فحسب بل بالاشتراك أيضًا فى إلقاء القنابل على « النحاس باشا » ، وفى حوادث قتل ، وشروع فى قتل جنود بريطانيين فى المعادى ومصر الجديدة والجزيرة خلال العامين الماضيين .

وقد أجريت بعض الاعتقالات ، ويجاهد رجال الشرطة فى تصفية عصابة القتلة التى يفترض وجودها » .

وقالت برقية السفير :

« .. جرت اعتقالات جديدة فيما يتعلق بوفاة « أمين عثمان باشا » أهمها اعتقال « عزيز المصرى باشا » الذى اكتشف فى منزله – تبعًا لما ذكرته الصحف – عدد من الوثائق المثيرة للاهتمام ، أدت إلى مزيد من الاعتقالات » .

ويسأل المحقق « الفريق عزيز المصرى » الرئيس السابق لهيئة أركان حرب الجيش المصرى .. الذى حقق معه فى هذه القضية .

– هل لك رأى خاص فى السياسة الداخلية لمصر .

أجاب الفريق :

– رأيى الخاص يقضى باستقلال مصر .. إذ لا يمكنها أن تكون عضوًا حرًّا فى الشرق الأوسط وهى فى حالة تشبه القاصر .

* * *

وتستمر التحقيقات فى قضية « أمين عثمان » ..

ويتوالى القبض على ٢٤ متهمًا آخرين .

ويعتقل « أنور السادات » بعد ٦ أيام من الحادث .. كما يعتقل أيضًا الضابط السابق « حسن عزت » .

وفي اليوم التالي مباشرة ، يبعث السفير البريطاني بأول إشارة لبريطانيا عن اعتقال « أنور السادات » .

فقالت برقية السفير يوم ١٦ يناير :

« أوردت التقارير أن ضابطين مصريين – كانا قد فصلا من الجيش والطيران المصري بسبب اتصالها بالألمان عام ١٩٤٣ – ألقي القبض عليهما أيضًا » .

ويفسر « أنور السادات » في مذكراته السر في انهيار « حسين توفيق » واعترافه السريع .

قال « أنور السادات » :

« قام بهذا الحادث تشكيل فدائي خارج الجيش . وكان محققًا ألا يبوح القاتل ، إذا قبض عليه ، بأي شكل ، أو بأي اسم ، من أسماء إخوانه .

وكان « حسين توفيق » هو الذي تقدم في اللحظة الأخيرة ، وأصر على أن يوكل إليه أمر التنفيذ .

وعندما قبض عليه .. ظل مصرًا على عدم الاعتراف ، حتى استطاع « كامل القاويش » أن يلعب بأعصابه بقصة مختلقة ، إن دلت على شيء ، فعلى ذكاء « القاويش » ، وإدراكه الصحيح لنفسيات من يقوم بالتحقيق معهم .

فقد أدرك « القاويش » أن « حسين توفيق » قام بهذا العمل كعمل من أعمال البطولة يذكره التاريخ ، فأراد أن يطعنه في حلمه العزيز ، طعنة دامية ، تجعله ينسى عهده للجماعة ، ويبوح بكل شيء .

ذهب « القاويش » إلى إحدى الصحف الكبيرة ، وأملى عليها خبرًا مؤداه أن التحقيق أسفر عن وقوع الحادث لأسباب نسائية . وجعل في الخبر تلميحًا إلى قيام صلة بين « أمين عثمان » ، وبين سيدة عزيزة جدًا على القاتل « حسين توفيق » .

وفي الصباح دعا « القاويش » القاتل إلى مكتبه وأطلعه على هذا الخبر .

وجن جنون « حسين توفيق » . لقد قتل « أمين عثمان » ، وفي يقينه ، أنه يعمل عملا من أعمال البطولة الوطنية ، فكيف يمكن أن تذهب كل هذه البطولة هباء . وأن تلوث أيضًا سمعة أسرته وسمعة أعز النساء عليه .

وانفجر يعترف .. يعترف بالجماعة التي دبرت هذا الحادث ، وأسماء أعضائها ، وأهدافهم

ومكان اجتماعاتهم وتفاصيل ما يملكون من أسلحة ، اعترف بكل شيء .

وكنت بين من شملتهم اعترافات « حسين توفيق » فألقى القبض عليّ وشاركته السجن واحدًا وثلاثين شهرًا حتى برأني القضاء » .

ولكن « كامل القاويش » نفى أنه لجأ إلى أيّ حيلة ، أو ضغط لإرغام « حسين توفيق » على الاعتراف .

* * *

لم تفقد السفارة البريطانية اهتمامها بقضية « أمين عثمان » أبدًا .

ظلت السفارة تبرق إلى لندن ، بتفصيلات ما يجرى داخل قاعة المحكمة ، خلال الـ ٨٣ جلسة التى استغرقها نظر القضية ، حتى صدر الحكم بعد ٣٠ شهرًا من اغتيال « أمين عثمان » .

وأصبحت المحاكمة ، قضية سياسية من الدرجة الأولى ..

وقالت السفارة البريطانية إنه لا مثيل لهذه القضية منذ محاكمات « نورمبرج » التى جرت فى ألمانيا بواسطة قضاة من دول الحلفاء ، حاكموا النازيين عن جرائم الحرب .

* * *

تغير سفراء بريطانيا فى مصر ، ولكن اهتمامهم بهذه القضية لم يتغير .. أو يتضاءل قط .

أشار السفير البريطانى « السير رونالد كامبل » فى برقيته إلى لندن بتاريخ ١٥ فبراير عام ١٩٤٧ إلى أنه كان متوقعًا منذ زمن طويل ألاّ يعدم « حسين توفيق » بسبب حماية القصر الملكى له .

وشهد فى هذه القضية كل رؤساء الوزارات السابقين ..

وارتفع صوت من داخل قفص الاتهام فى الجيش المصرى أصبح بعد ذلك رئيسًا لجمهورية مصر وهو « أنور السادات » .

وأجلت القضية عدة مرات ، حتى نظرت فى يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٨ ، فانتهز الجميع الفرصة ، المحكمة والمحامون والمتهمون لإدانة حادث ٤ فبراير ، الذى شهد حصار قصر عابدين بواسطة القوات البريطانية ، وإنذار « كيلرن » الشهير .. « لفاروق » .

ونظرت القضية بعد قيام حرب فلسطين ، ولكن السفير البريطانى اهتم بالحرب واهتم أيضًا بقضية « أمين عثمان » يكتب عنها تقاريره .

وأدانت المرافعات بالخيانة ، كل من تعاون مع بريطانيا ، وقالت السفارة إن الجميع ألقوا بقعًا سوداء ضخمة ، على ذكرى « أمين عثمان » ..

وأصبحت القضية ، بداية لانتشار الاغتيالات السياسية ..

وفى تقارير السفارة البريطانية « إن الإرهاب أصبح عاملا بارزًا فى الحياة السياسية المصرية . وإن قوى الفوضى ، تستعد لجولة حاسمة ، ضد بريطانيا ، إذا لم تستجب لمطالب مصر » .

وقالت هذه التقارير إن الوفد - طبقًا لسياسته وهو فى المعارضة - « أخذ يذكى روح العنف بدعايته ضد بريطانيا ، وحكومة مصر » .

وقالت السفارة « إن تجارة السلاح نشطت فى مصر » ومعظم الأسلحة جاءت من الصحراء الغربية من مخلفات الحرب العالمية .

ولم تستطع سلطات الأمن وقف عمليات التهريب ، خاصة وأن الأسلحة المهربة حديثة ، فى حين أن أسلحة قوات الأمن المصرية قديمة ، لا تستطيع أن تفرض احترام القانون على الفلاحين .

وامتلاك السلاح على نطاق واسع ، يعتبر عاملا خطيرًا فى العلاقات المصرية - البريطانية . خاصة إذا قامت اضطرابات شاملة ضد بريطانيا . وهذا يجعل الموقف أخطر مما كان عليه فى ثورة عام ١٩١٩ ، عندما كان الثوار غير مسلحين .

وساعد على ذلك كله ، إلغاء الأحكام العرفية .

* * *

اعترضت السفارة على تأجيل القضية ، وعلى السماح للمتهمين بأداء الامتحانات قبل الفصل فى الدعوى .. ، وحتى على احتسائهم (الكوكاكولا) فى أثناء الاستراحة داخل المحكمة .

وبعث السفير البريطانى « السير رونالد كامبل » يوم أول يوليو ١٩٤٦ برسالة - لم تنشر - فى هذا المعنى إلى رئيس وزراء مصر .. « إسماعيل صدقى » .. الذى تولى الحكم بعد « النقراشى » .

رد « صدقى باشا » يوم ١٩ يوليو برسالة لم تنشر أيضًا ..

قال :

« حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى .

لم يسبب خطاب سعادتكم ، المؤرخ أول يوليو ، أى نوع من المفاجأة . فسعادتكم تعيبون على الطريقة التى تسير بها الإجراءات القضائية ، ضد الأشخاص المتهمين فى قضية مقتل « أمين عثمان باشا » ، وفى جرائم أخرى .

وتعتقدون أن الأسلوب المستخدم حتى الآن ، يعطى انطباعًا بأن الجرائم المنسوبة للمتهمين ، ينظر إليها فى أوساط معينة ، على أنها ليست سوى عمل بطولى ، قام به شبان أو طلبة متحمسون ، أو أنه دليل على الوطنية المحمودة .

واسمحوا لى يا صاحب السعادة أن أقول ، إن مثل هذا الانطباع ، إن أمكن وجوده حقيقة ،

فلن يكون له سند إطلاقاً . وربما تكشف الصورة الفوتوغرافية ، التى ظهر فيها المتهمون ، وهم يتناولون المرطبات ،عن شىء من هذا الانطباع .

كان المتهمون فى ذلك اليوم ، ماثلين أمام قاضى الإحالة . وكان تناولهم للمرطبات فى أثناء توقف الجلسة ، وبإمكانهم أن يفعلوا ذلك .

ولكن مثل هذا الأمر ، لا يمكن أن يحدث بالطبع فى أثناء اعتقالهم فى السجن .

ومن ناحية أخرى ، طلب المتهمون السماح لهم بالخروج من السجن ، لأداء امتحاناتهم ، وقد رفض هذا الطلب بشكل قاطع .

وبالنسبة لإطلاق قاضى الإحالة ، سراح متهمين معينين بصفة مؤقتة . فأحب أن أوجه النظر هنا ، إلى أن هذا الإجراء لا يعنى إطلاقاً أن الأدلة القائمة ضدهم غير كافية .

إن ذلك يرجع إلى اعتبارات خاصة متروكة لتقدير المحكمة ، كما هو الحال فى كل الإجراءات التى ، بناء عليها ، اتخذ القاضى هذا القرار .

وأود عن اقتناع ، أن ينجح ما سبق أن ذكرته ، فى أن يجعل سعادتكم تقتنعون بأنه لا مجال للمخاوف إزاء هذا الموضوع .

وأنتهز هذه المناسبة لأؤكد لسعادتكم فائق احترامى » .

ولم يعجب هذا الرد المسئولين فى السفارة البريطانية ..

عرضوا على السفير تقديم احتجاج شفهى أو مكتوب إلى « صدقى باشا » .

ولكن السفير رفض ، ففى ذلك الوقت كانت تجرى مفاوضات بين مصر وبريطانيا وخشى السفير أن يعرف الاحتجاج ويستغله الوفد فيسوء مناخ المفاوضات .

وكتبت السفارة إلى لندن يوم ٨ أكتوبر تقول :

« اتضح أن « صدقى باشا » لم يستطع أن يقدر وجهة نظرنا .

لقد راعينا أن نظهر له استياءنا ، من استمرار عجز السلطات المصرية عن تقديم مدبرى سلسلة الاعتداءات ، على الجنود البريطانيين ، إلى ساحة العدالة .

وعرض فى النهاية اقتراح بتقديم احتجاج آخر شفهى أو مكتوب . ولكن السفير رأى إزاء التطورات المتلاحقة فى الموقف السياسى ، أن يأخذ « صدقى باشا » فرصة أخرى لإظهار ما إذا كان يزمع معالجة مثل هذه الأمور مستقبلا بحزم أم لا » .

وفى ١٠ أبريل عام ١٩٤٨ ، ترافع « أنور حبيب » وكيل النيابة فى القضية فهاجم السياسة البريطانية ، وأشار إلى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، وشبه بريطانيا بالثعبان الذى يفرق .. ليسود .

وكان مقرراً أن يجتمع السفير البريطاني في الصباح التالي مع « أحمد خشبة » وزير خارجية مصر لأمور أخرى .

ولكن السفير اهتم – أولا – بقضية أمين عثمان كما تقول برقيته رقم ١٩٥ المؤرخة في ١٥ أبريل عام ١٩٤٨ .

قال السير « رونالد كامبل » .. في هذه البرقية :

« انتهزت الفرصة لأبلغ سعادته بمشاعر الاشمئزاز . التي انتابتني . لدى سماع بيان وكيل النائب العام ، في محاكمة المتهمين في جرائم السياسة .

وقرأت له بعض العبارات التي استخدمها « أنور حبيب » .

وأبلغته بإشارة هذا الأخير يوم ٤ فبراير .

قلت إن الملاحظات بوجه عام . ترقى إلى مستوى دعوة المحكمة لتبرئة ساحة المتهمين ، وهو ما يبدو لي إجراء غريباً من جانب الادعاء .

وهناك ملاحظات بعينها ، كانت بمثابة تحريض مباشر على قتل البريطانيين .

وهو يعرف من أحداث الماضي ومن اغتيال « الخازندار بك » مؤخراً . إلى أين تؤدى مثل هذه الأشياء ، وفضلا عن ذلك كنت أهتم بهذه المحاكمة بوجه خاص . كممثل بريطاني لأن أولئك المتهمين باغتيال « أمين عثمان باشا » ، كانوا ممن تحيط بهم الشكوك . أيضاً . بشأن العديد من الهجمات الإجرامية بالأسلحة النارية ، والقنابل اليدوية . على الرعايا البريطانيين هنا وفي الإسكندرية .

ولم يبد على « خشبة باشا » أنه يدرك ذلك .

قاطعني مصححاً بقوله :

– ليست الهجمات على الرعايا البريطانيين ، بل على أشخاص مثلي . ممن يرغبون في البقاء كأصدقاء لبريطانيا العظمى ، وممن سيظلون كذلك على الأرجح .

قلت إن المحاكمات الحديثة ، تمضى بصورة تصدم الرأى العام البريطاني .

أعرب « خشبة باشا » عن أسفه الشديد ، وعن عدم موافقته على بيان « أنور حبيب » ، وأعرب عن عدم موافقته بوجه عام ، على الانعطافة السياسية التي أخذتها المحاكمة ، في مرحلة مبكرة منها ، عندما تم استدعاء « النحاس باشا » وغيره كشهود .

وقال إن هذه طريقة سيئة لإدارة شئون العدالة .

ووافق على أن خطاب « أنور حبيب » يستحق التوبيخ بوجه خاص . لأنه صادر عن ممثل

الحكومة . ووعد بأن يتولى هذا الأمر .

.. في الصباح التالي . حضر « محمود منصور » النائب العام . جلسة المحاكمة لأول مرة .

وقف النائب العمومي ليعترض على بيان « أنور حبيب » . وأعلن أن ما قاله وكيل النيابة يتعارض مع طلب النيابة إعدام المتهمين .

وأعلن النائب العام . سحب ما قاله أنور حبيب — عن ٤ فبراير — من محضر الجلسة .

.. هتف أحد المتهمين في القفص — « اليوزباشي أنور السادات » — وقال :

— أفضل أن أشنق ألف مرة . على أن أرى النائب العام يتراجع . ويقف هذا الموقف غير الشريف.

وهاج المتهمون ومحاموهم .. . وطالب « مكرم عبيد » بحذف ما قاله النائب العام . من محضر الجلسة .

وأدى ذلك إلى رفع الجلسة للاستراحة . فلما أعيدت أعلن رئيس المحكمة أنها لم تتأثر بما قيل .

ولم تعرف مصر قط . أن النائب العام . كان مكرهًا على الحضور . بقرار من الحكومة المصرية . رغبة في نجاح المفاوضات .

والتقى السير « رونالد كامبل » مع « خشبة باشا » مرة أخرى يوم ١٥ أبريل فقال له :

—كنت سعيدًا لما قرأته عن ملاحظات النائب العام في المحكمة .

* * *

أصدرت محكمة الجنايات يوم ٢٤ يوليو عام ١٩٤٨ أحكامها في هذه القضية .

كانت المحكمة برئاسة « عبد اللطيف محمد بك » . وعضوية « إبراهيم خليل بك . وصادق حمدي بك » .

قضت المحكمة على المتهم الرئيسي . « حسين توفيق » بعشر سنوات سجن مع الأشغال الشاقة .

وحكمت المحكمة . بخمس سنوات على « محمود يحيى » طالب الهندسة — ٢١ سنة — والذي وجهت إليه تسع تهم بما في ذلك الاشتراك في مقتل « أمين عثمان باشا » . ومحاولة الاعتداء على حياة « النحاس باشا » .

وحكم على « محمود أحمد الجوهري » الطالب بالثانوي المتهم بالاشتراك في مقتل « أمين عثمان » . ومحاولة الاعتداء على حياة « النحاس » . وبخمس تهم أخرى . بالسجن خمس سنوات . مثله في ذلك الوقت . مثل متهمين آخرين .

وأما الخمسة الآخرون ، ومنهم « سعيد توفيق أحمد » ، شقيق المتهم الرئيسى ، فقد حكم عليهم بالسجن ثلاث سنوات ، وحكم على متهم واحد بالسجن سنة واحدة ، وعلى آخر بالسجن شهرًا واحدًا فى حين حصل أحد عشر متهمًا على البراءة .. كان من بينهم « أنور السادات » .

وحكمت المحكمة بدفع تعويض ، خمسة آلاف جنيه ، لأرملة « أمين عثمان » ، وخمسة آلاف أخرى لكريمته ، على أن يدفع المتهمون وعلى رأسهم « حسين توفيق » هذه المبالغ متضامنين .

وقضت المحكمة بأن يدفع « أحمد وسيم خالد ، ومصطفى كمال حبيشة » تعويضًا قدره ٥٠٠ جنيه إلى « ممدوح الشلقانى » ، بعد أن حاولا الاعتداء على حياته ، فى طريق الهرم .

بعد صدور الحكم كتب « جيفرسون باترسون » القائم بالأعمال الأمريكى إلى حكومته يقول إن الجميع يعرفون أين يوجد « حسين توفيق » ولكن لا أحد يريد مواجهة الملك .

* * *

واحتجت السفارة البريطانية على الأحكام التى صدرت فى القضية ..

قصد وزير خارجية مصر « أحمد خشبة باشا » إلى السفير البريطانى يزوره مودعاً ، بمناسبة سفر الوزير إلى الخارج ..

أبدى السفير « السير رونالد كامبل » أسفه من الأحكام وقال :

— كيف تكون الأحكام لينة ومخففة ، ولماذا يبقى السلاح فى يد هؤلاء ، وسط شعب تعس .

ماذا أقول لوزير خارجيتى عن حالة الأمن هنا .

رد الوزير قائلا :

— ابعث إليه برسالة مطمئنة ، لقد اتخذنا كل الإجراءات لحفظ الأمن ، ومنع تكرار الحوادث .

* * *

أخذت السفارة ووزارة الخارجية البريطانية ، تبحثان فيما إذا كان من حق بريطانيا ، أن تطلب التعويض من مصر ، التى لم تستطع القيام بواجبها الدولى ، ومعاقبة المسئولين عن الجرائم التى ارتكبت ضد الرعايا البريطانيين ، ذلك لأنه كان بين الاتهامات ، التى وجهت للمتهمين ، فى قضية « أمين عثمان » الاشتراك فى جرائم ضد الجنود البريطانيين .

ولكن عدل عن هذا الرأى .. ، وقالت التقارير السرية للسفير البريطانى :

« إن بريطانيا لا تستطيع أن تفعل شيئًا ، ولا يمكنها أن تتدخل حتى لو أرادت ذلك

إلا بالاحتجاجات السياسية .. ولا يوجد ما يدعو لها » .

وبعد صدور الأحكام حاولت السفارة البريطانية ، السعى إلى أن تقدم النيابة طعنًا بالنقض فى الحكم ، خلال فترة الـ ١٨ يومًا التى حددها القانون للطعن .

ويظهر ذلك من هذه البرقية التى بعثت بها السفارة إلى لندن يوم ١٠ أغسطس عام ١٩٤٨ .

« خلال حديث جرى مع « محمود بك منصور » النائب العام انتهز – ماك دوجال – المستشار القانونى للسفارة – الفرصة وسأله عن النتائج المحتملة ، لأى طعن يقدم ضد الأحكام التى صدرت ، على متهمين معينين ، فى قضية أمين عثمان باشا » .

أوضح « محمود بك منصور » أن الأساس الوحيد للطعن حتى الآن ، هو ما يقال عن المخالفات الإجرائية ، فى الحكم الذى أصدرته المحكمة ، لأن وكيل النيابة خرج عن مقتضيات منصبه ، بتقديم الأدلة فى مرحلة مبكرة من الإجراءات .

وأدى هذا إلى تعيين وكيل جديد للنيابة ، فى منتصف المحاكمة ، وبهذا يكون المحامى « أنور حبيب » قد أخل بالادعاء .

وقد تصادف أن هذا هو نفس الرجل الذى انفجر ضد البريطانيين فى ١٠ أبريل وهو الأمر الذى تنصل منه فى اليوم التالى « محمود بك منصور » نفسه .

وردًا على سؤال « لماك دوجال » ، أعلن النائب العام أن محكمة النقض لا يمكن أن تشدد الأحكام ، وبهذا لا يشكل النقض ، بالنسبة لنا ، إلا اهتمامًا ضئيلا جدًّا .

وكل ما يمكن أن يؤدى إليه النقض ، هو إجراء محاكمة جديدة ، لواحد أو أكثر من المتهمين .

ويقول « محمود بك منصور » : « إن الأمل فى هذا بعيد جدًّا » .

ولقد تنبأ « كيلرن » – منذ البداية بالخسارة الضخمة التى لحقت ببريطانيا والوفد نتيجة اغتيال « أمين عثمان » .

بعد إقالة « النحاس » من الحكم فى أكتوبر ١٩٤٤ قال « كيلرن » :

« عاد « أمين عثمان » ليلعب دور المخفف من غلواء الوفد ، وهو فى المعارضة » .

وقال كيلرن :

« بوفاة « أمين عثمان » ، يختفى الرجل الوحيد الذى كان بوسعه دائمًا التأثير على « النحاس » فى اتجاه الاعتدال نحو بريطانيا العظمى » .

* * *

وبالفعل ...

بوفاة « أمين عثمان » ، فقد الوفد رسوله إلى السفارة .. وفقد الإنجليز رجلا مهمته دفع « النحاس » إلى الاعتدال .

وتكون النتيجة أن يبقى الوفد ٤ سنوات كاملة بعيدًا عن الحكم ، لأن بريطانيا تخلت عنه . والملك « فاروق » لم يكن — فى يوم من الأيام — راغبًا فى عودة الوفد .

وعلى أية حال ، فإن اغتيال « أمين عثمان » فى بداية عام ١٩٤٦ ، كان الزلزال الذى فجر الإعصار السياسى فى مصر .. » لقد أطلق مظاهرات الطلبة ، وهز الثقة بقدرة « النقراشى » على حفظ الأمن ... وبالتالى أطاح بفكرة المفاوضات بين « النقراشى ، وبيفن » .



المد الشيوعي .. يزحف

بدأ البوليس المصري ، حملة ضخمة ، لتفتيش بيوت الشيوعيين المصريين ، بحثًا عن قنابل ومتفجرات وشركاء ، في قضية اغتيال « أمين عثمان » .

ولم يكن للشيوعيين دور في هذه القضية ، بل إن بعض الشيوعيين انضموا إلى الوفد ، في تلك الفترة ، ضد « النقراشي » ، وضد بريطانيا .

وكان السبب في اتجاه البوليس نحو الشيوعيين ، هو انتشار الحركة الشيوعية في تلك الفترة .

فقد أصيبت منطقة (شبرا الخيمة) الصناعية ، بإضراب شل الإنتاج في كل المصانع . وتعطل ۷۰۰۰ عامل . وعجزت الحكومة عن الوصول إلى اتفاق مع المضربين للعودة إلى العمل .

واعتقلت الحكومة زعماء العمال ، واتهمتهم بالنشاط الشيوعي والتخريبي .

وقبض — قبل أسبوعين من اغتيال « أمين عثمان » — على ۱۷ شيوعيًا منهم صحفي و۸ من ضباط الاحتياط .

واتهمت مجلة « الضمير » الشيوعية بتحريض العمال على الإضراب .

وكانت « الضمير » تترجم مقالات صحيفة « الديلي وركر » الناطقة باسم الحزب الشيوعي البريطاني ، وكذلك الصحف الشيوعية الفرنسية .

ويعترف مؤرخ النشاط الشيوعي في مصر الدكتور « رفعت السعيد » في كتابيه (الصحافة اليسارية في عام ۱۹۲٥ — ۱۹٤۸) ، و (تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ۱۹٤۰ — ۱۹٥۰) . بأن مجلة « الضمير » ، كانت تعبر عن لجنة العمال للتحرير القومي اللجنة السياسية للطبقة العاملة »

ويقول: « إن هذه المجلة منبر تأسس بإشراف مباشر ، من حلقة ماركسية ، تستهدف استقطاب أعداد من المثقفين والعمال المصريين ، لتأسيس تنظيم شيوعى » .

ولم تكن الضمير – التى صدرت فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٥ – هى المجلة الشيوعية الوحيدة فى مصر فى تلك الفترة .

سبقتها إلى الصدور مجلة « الفجر الجديد » فى ١٦ مايو عام ١٩٤٥ ، وقد فتحت هذه المجلة صفحاتها أمام كتّاب من مختلف المجموعات الماركسية . وهى دفاع عارم عن الماركسية ، وتدعو لتعزيز العلاقات مع الأحزاب الشيوعية العربية وتقدم أفكارًا ماركسية عن الاقتصاد السياسى

ومجلة « أم درمان » – التى صدرت فى ١٥ مارس ١٩٤٥ ، للدعوة الشيوعية بين السودانيين فى مصر والسودان .

ولكن تقارير السفارة البريطانية تقول إن عدد المجلات الشيوعية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت سبعة هى :

١ – **اليراع** : مجلة أسبوعية غامضة ، تحولت ، إلى مجلة موالية للشيوعيين .

٢ – **الضمير** : المجلة ذات الميول الشيوعية ، التى ألقى القبض على صاحبها ومحررها فى إضراب عمال النسيج بشبرا الخيمة .

٣ – **الجبهة** : وقد ظهرت فى البداية على صورة ملازم . ويقال إن « فتحى الرملى » هو الذى يحررها .

٤ – **البعث** : جريدة موالية للشيوعيين ، كان يحررها « الدكتور محمد مندور » محرر صحيفة « الوفد المصرى » .

٥ – **الطليعة** : يقال إنها مجلة أسبوعية موالية للشيوعية ، ومناهضة للإمبريالية يحررها خريجو الجامعات ، وإنها جريدة (جماعة البحث العلمى) .

٦ – **الفجر الجديد** : مجلة أسبوعية تتضمن مادة شيوعية موجهة إلى الدوائر العمالية والشباب .

٧ – **أم درمان** : مجلة أسبوعية مناهضة للإمبريالية يحررها مجموعة من الشباب السوادنيين والمصريين .

وإذا كانت هذه المجلات ، علنية فإن التنظيمات الشيوعية السرية فى تلك الفترة كانت كثيرة ، كما يعترف مؤرخ الحركة الشيوعية المصرية .

كان هناك تياران شيوعيان سريان .. كما يقول :

الأول : الاتحاد الديمقراطى .

والثانى : مجموعة الفجر الجديد ، التى تصدر المجلة التى تحمل نفس الاسم .

وقد انقسم التيار الأول إلى جماعات ، هى الحركة المصرية للتحرر الوطنى ، وأيسكرا - أى الشرارة بالروسية - وتحرير الشعب .

أما المجموعة الثانية فقد تركز نشاطها فى عدة اتجاهات وجماعات منها « جماعة الشباب للثقافة الشعبية » ، وجماعة نشر الثقافة الحديثة ، ولجنة العمال للتحرير القومى ، بالإضافة إلى العمل النشيط فى صفوف الوفد !

وهذه المجموعة ، هى التى كانت تصدر (الفجر الجديد) ، (والضمير) .

وبرغم هذين التيارين ، كانت هناك تنظيمات شيوعية كثيرة ، منها :

« الفن والحرية »

و « نحن أنفسنا »

و« الخبز والحرية »

و « الجبهة الاشتراكية »

و« اتحاد أنصار السلام »

و « جماعة البحوث »

و« المركز الثقافى الاجتماعى »

و« ثقافة وفراغ »

و« لجنة نشر الثقافة الحديثة »

و« دار الأبحاث العلمية »

* * *

وفى كتابه « قصتى مع الشيوعية » يقول : « اللواء حسن المصيلحى » رئيس قسم مكافحة الشيوعية (كانت هناك عدة تنظيمات شيوعية وهى : « منظمة تحرير الشعب » . و« عصبة الشيوعيين » . « وجبهة التحرير التقدمية » . « وجبهة الأحرار الديمقراطية » . « وطليعة العمال » . « والمنظمة الشيوعية المصرية » و « ونواة الحزب الشيوعى المصرى » . « والنجم الأحمر » . « وإيسكرا » . « والحركة المصرية للتحرر الوطنى » .

ولم يعرف على وجه التحديد عدد المنتسبين إلى هذه الجماعات . ولكن ذلك يلقى الضوء على أنه كانت هناك حركة شيوعية نشطة فى مصر ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وكانت السفارة البريطانية ، ترى أن الحركة الشيوعية المصرية ، توجه وتدعم من المنظمات الشيوعية فى بيروت ، حتى لا يلتزم الروس بشىء أمام المصريين .

ولقد رأينا فى محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطانى يوم أول يناير ١٩٤٦ ، كيف التزم السوفيت بتأييد بقاء الاحتلال البريطانى لمصر ! !

وبرغم هذا الاتفاق البريطانى الروسى ، فإن السفارتين البريطانية والأمريكية تابعتا باهتمام ، بدء ونمو الحركة الشيوعية فى مصر .

وقد تركزت عملية المتابعة فى موقفين :

الأول : بعد قيام ثورة عام ١٩١٩ ، فقد حاول الإنجليز والأمريكيون ، أن يجدوا رابطة بين الثورة المصرية ، وبين ثورة البلاشفة التى قامت قبل ذلك بعامين .

الثانى : عام ١٩٤٣ بعد قيام التمثيل الدبلوماسى بين القاهرة وموسكو .

* * *

وفى الوثائق البريطانية السرية فى مايو عام ١٩١٩ ، نجد التقرير التالى من المخابرات البريطانية عن (الوضع فى مصر) قال التقرير :

« تسلل عملاء البلشفيك (الشيوعيين) إلى مصر . وهم يتكلمون الروسية والفرنسية والإيطالية . وهم يفعلون مافى وسعهم لإحداث الفوضى . وقد ينجحون ، إذا قصروا أنفسهم على الأهداف الوطنية المصرية . ومن الصعب القول أنهم ، إذا تمادوا سينجحون فى بلشفة الشعب المصرى .

إن المصريين يتبعون المذهب الحنفى ، بين مذاهب الإسلام الأربعة وهو يمثل تعارضًا صارخًا مع البلشفية (الشيوعية) .

وقد أصدر مفتى الحنفية - أخيرًا - فتواه ضد البلشفية » .

وعادت دار المعتمد البريطانى ، تكتب من الإسكندرية فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ ، تقريرًا عن الوضع السياسى العام فى المدينة .

« هناك دلائل لا حصر لها ، بأن الاشتراكيين والمتطرفين يبذلون جهودًا فى مصر ، لنشر مذاهب البلشفية (الشيوعية) ، بين طبقات المجتمع .

وكانت فتوى شيخ الإسلام ضد الشيوعية ، التى أصدرها مؤخرًا ، موضع هجوم مرير فى تلك الأوساط .

وتبذل محاولات لتصوير شيخ الإسلام ، وكأنه يعمل بوحى من البريطانيين .

وهذا الاتجاه نحو البلشفية بين المصريين ، تمّ بتحريض من السكان الإيطاليين ذوى الآراء البلشفية والاشتراكية المتطرفة .

وهناك ما ينبئ بوجود دعاية منظمة فى الصحافة وغيرها ، لإيجاد رابطة وثيقة بين أهداف المتطرفين المصريين والاشتراكيين الإيطاليين .

وظهر مقال طويل يوم ٢٩ أغسطس فى جريدة « وادى النيل » باللغة العربية يؤكد الصداقة الفريدة والتعاطف بين شعبى البلدين .. مصر وإيطاليا » .

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ بعث شيتهام – القائم بالأعمال – تقريرًا آخر إلى « اللورد كيرزون » وزير الخارجية – حول الوضع السياسى العام يقول فيه :

« اشتركت كل الصحف المحلية فى مناقشة عامة ، حول البلشفية . والمشكوك فيه أن البلشفية ستدخل مصر ، لأن غالبية المصريين حائزون للملكيات بشكل أو بآخر .

ويبذل المتآمرون البلشفيك جهودًا كبيرة لإقناع الجماهير المسلمة ، بأن البلشفية لا تتعارض أبدًا مع مبادئ الدين الإسلامى ..

أما الآن فقد نبه على رؤساء تحرير الصحف اليومية ، بضرورة إيقاف مناقشة البلشفية أو الترويج لها فى مقالتهم » .

ويستنجد المندوب السامى البريطانى بلندن . ويكتب وزير الخارجية البريطانية إلى المخابرات البريطانية فى أكتوبر ١٩١٩ يقول :

«طلب المندوب السامى البريطانى فى مصر ، إرسال خبير فى الشئون البلشفية إلى مصر . وإنى أتفق معه فى الرأى ، بأن يعمل الضابط الذى يختار لهذا العمل فى وظيفة مدنية .

ومن سوء الحظ أنه ليس بوسعه أن يضع يده على شخص مناسب لهذه المهمة فى الوقت الحالى ، إذ يتعين علينا ، أن نعثر على شخص لهذا العمل ، بأسرع وقت ممكن ، فهل تجحتم فى بحثكم عن شخص مناسب ؟ .

وأعتقد أن الحكومة المصرية ، لن تثير مشكلة فى هذا الصدد » .

* * *

وكانت « لسعد زغلول » مواقف واضحة فى هذا الشأن ...

قال فى رسالة من باريس إلى « عبدالرحمن فهمى » رئيس لجنة الوفد فى مصر :

« إن الوفد غير راض عن المنشورات التى تتضمن الانتصار للبلشفيك ، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا » .

وقال « سعد » ردًا على ما نشر - يومًا - فى صحيفة الإجبشيان جازيت » المصرية :

« إنى لا أجهد نفسى فى أمر الكومونة أو البلشفية ، وليست عندى أية فكرة من هذه الوجهة » .

* * *

ويكتب « أرنست إيفز » قنصل الولايات المتحدة بالإسكندرية فى ١١ أبريل ١٩٢٤ إلى حكومته :

« تم تنظيم الحزب الشيوعى المصرى الأول ، فى أوائل عام ١٩٢٣ ، بعد حل الحزب الاشتراكى المصرى السابق ، بسبب الشقاق بين أعضائه .

وكان المعتقد أن الشيوعية فى مصر ، نشأت من فكرة المساعدة المتبادلة بين العمال ، ومن الرغبة فى الاستفادة من المكاسب الطبيعية التى تتأتى من الوحدة .

ولكن ليس هناك شك الآن ، فى أن بعض المبادئ الشيوعية المعتدلة ، إن لم يكن المتطرفة قليلا ، قد امتزجت بهذه الفكرة والرغبة .

ولقد أرسل الحزب الشيوعى المصرى ، بعثة تضم أربعة طلاب إلى الجامعة الشيوعية فى موسكو ، وكانت البعثة تضم شابًا من كل من القاهرة والإسكندرية والزقازيق والعطف .

وتضمنت الخطابات المرسلة منهم إلى رفاقهم بالإسكندرية وصفًا لأوضاعهم ، وللاستقبال الذى قوبلوا به ، وللمناهج الدراسية التى يدرسونها .

وكان الحزب يعتزم فى أواخر فبراير الماضى ، إرسال فتاتين إلى مدرسة الفتيات فى موسكو ، إحداهما شقيقة لطالب من الزقازيق ، والأخرى من سمنود . ولكن الحكومة المصرية حالت دون سفرهما .

وحتى وقت قريب جدًا ، كان وجود حزب شيوعى فى مصر ، محل نزاع ، كما كان موضع نفى علنى ، ولكن تأكد وجود مثل هذا الحزب ، من تصريحات أقارب هؤلاء الطلاب ، وفى المعلومات الرسميةمن فرع الحزب الشيوعى فى الإسكندرية .

وإرسال الطلاب إلى روسيا السوفيتية ، يقنع المرء بأن الحزب المصرى على صلة بالشيوعيين الروس فى موسكو ، كما يبين بوضوح ، أن الحزب يعتزم توسيع نطاق أنشطته ؛ بل إن اللجنة أعدت طلبات التحاق خاصة يملؤها الطلاب الراغبون فى الانضمام للبعثة الشيوعية المصرية فى موسكو .

وثبت أن الحزب تلقى عشرين طلب التحاق ، من أشخاص يرغبون فى الالتحاق بالمدارس الشيوعية فى روسيا . وتم تقديم كل هذه الطلبات ، قبل إعلان سفر البعثة الأولى » .

* * *

ويكتب « اللورد جورج لويد » المندوب السامى إلى لندن :

« وصلت تقارير فى أوائل عام ١٩٢٥ ، تفيد بأن الدولية الشيوعية فى موسكو ، تتأهب لتركيز أنشطتها فى عدد من دول شمال أفريقيا ، الواقعة تحت النفوذ الأوربى ، وبعد ذلك بوقت قصير ، كشفت التقارير المحلية ، عن تجدد واضح للنشاط الشيوعى فى مصر .

وسرعان ما اتضح أن هناك قوتين شيوعيتين تعملان فى البلاد ، كل منهما بصورة مستقلة عن الأخرى .

الأولى منظمة شبه سرية ، رئيسها الاسمى (مواطن محلى سورى) .

الثانية ، وربما الأكثر خطورة يتزعمها فى الظاهر « الأمير أوتومسكى » . والتى تتألف من حشد عضفاض من المغامرين الأوربيين ، وأساسًا من اللاجئين الروس .

وعلى الرغم من استقلال عمل هاتين الجماعتين فإنهما تتبعان أساليب متشابهة .

وتتضمن هذه الأساليب ، تقليل النغمة الشيوعية الصرفة فى الدعاية ، واستغلال الروح الوطنية المتطرفة ، والقلاقل العمالية ، وأى عملية تميل لإرباك السلطات المصرية ، وتؤدى فى النهاية إلى الفوضى .

ولكن نقطة الخلاف الرئيسية ، تتمثل فى أن المنظمة الأولى ، أكثر اتصالا بصورة أو بأخرى (بالكومنترن فى موسكو) . وتتبنى الجماعة الثانية أساليب أكثر سرية فى الاتصال ، مثل نقل المراسلات باليد أو شفاهية .

ويعتقد أن هذه الجماعة تعمل بالارتباط مع — إن لم يكن تحت إشراف — « حكيموف » العميل السوفيتى فى جدة » .

* * *

ولا تقتصر عملية المتابعة على النشاط الشيوعى فى مصر ، بل تمتد إلى المصريين فى الخارج .

كتب « اللورد لويد » إلى لندن :

« فى سبتمبر ١٩٢٥ ، سلم « سيف الله يسرى باشا » الوزير المصرى فى برلين ، نسخًا من بعض الوثائق للسفير البريطانى ، وقال إنها تصدر من السفارة الروسية فى برلين :

ويتابع الوزير المصرى ، عمل المحرضين ، وسط الطلبة المصريين فى ألمانيا (ويتراوح عددهم

بين ٤٠٠ و ٥٠٠ طالب) ؛ وقد انتهى إلى أن مصدر أفعالهم ، يأتى من موسكو والسفارة الروسية فى برلين .

وقرر « يسرى باشا » ، أنه نجح ، بعد صعوبات ، فى أن يجعل البوليس الألمانى يطرد اثنين من المحرضين المصريين المعروفين ، ويأمل أن يتمكن من عمل الشىء نفسه مع أربعة أو خمسة شبان يعيشون فى برلين .

وذكر الوزير المصرى أسماء ستة من العملاء البلاشفة ، قال إنهم أبحروا إلى مصر » .

* * *

وتستمر التقارير البريطانية حتى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٤٣ عندما يكتب « اللورد كيلرن » إلى لندن :

« ١ — قدم « نيكولاى نوفيكوف » ، الوزير المفوض السوفيتى الجديد فى مصر أوراق اعتماده « للملك فاروق » فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ وبصحبته أعضاء المفوضية .

وكان يرتدى الزى الرسمى ، فى حين كان « السكرتيرون » الدبلوماسيون بالملابس العادية .

٢ — أعرب « نوفيكوف » ، لدى مغادرته القصر ، عن اغتباطه باستقبال الملك له وقال : إنه حقًّا ملك عظيم .

ويدل هذا ، وغيره ، على أن الموظفين السوفيت على أدراك تام ، بأهمية الملك بوصفه القوة الدائمة الوحيدة المعترف بها فى مصر .

وجاءت إشارة « نوفيكوف » بمثابة محاولة متعمدة لتملق « فاروق » .

٣ — إن أكثر من عضو فى سفارتنا ، تلقى إشارات عن أعضاء المفوضية السوفيتية ، تفيد بأنهم فى حرج ، بسبب الزيارات التى قام بها عدد من ذوى الأفكار الشيوعية المحليين ، وبخاصة اليهود ، يعرضون فيها خدماتهم من أجل « القضية » .

ومن الواضح ، أن المفوضية تعانى وهى تشرح لهم أن الهدف الأساسى للاتحاد السوفيتى وممثله فى مصر ، هو دفع الحرب لإحراز نصر سريع بالتحالف مع بريطانيا العظمى وأمريكا .

ويقال إن السيد « سلطانوف » السكرتير الثانى للسفارة ، حين سئل عن الخط الواجب اتباعه للشيوعية أجاب زائريه بقوله :

— اقرءوا القرآن .

ولا شك أن الموظفين السوفيت فى القاهرة ، يخشون من عوامل القلاقل ومثيريها .

إن العنصر (التروتسكى) ، قوى بين المجموعة الصغيرة المتعاطفة مع الشيوعية هنا ، والتى تتكون فى مجملها من يهود .

ولو أرادت المفوضية الروسية أن تكسب عطف الملك ، فإنها لن ترضى بالربط بينها وبين الشيوعيين المحليين الذين لا سلطة لهم ، وهم فى معظمهم ، ليسوا مصريين ، بالمعنى الوطنى للكلمة » .

* * *

ويكتب « الكسندر كيرك » الوزير الأمريكى المفوض إلى حكومته يوم ٣ يناير ١٩٤٤ ، معلقًا على تبادل التمثيل بين البلدين قائلا :

« تضم البعثة السوفيتية العديد من الأعضاء ، الذين تضعهم اهتماماتهم ، ومعرفتهم بهذه المنطقة ، فى موقف يتيح لهم دراسة الاتجاهات السياسية الحالية فى الشرق الأدنى عن قرب .

ويوحى ذلك ببداية اتجاهات جديدة فى الأمور السياسية لهذه المنطقة .

وأشارت الصحافة بالفعل إلى أن هدف السوفيت هو تمهيد السبيل – من خلال إقامة روابط سياسية قوية – لتحقيق تقارب ثقافى ، لإزالة الفكرة التقليدية ، من أن الشيوعية عدو الإسلام ، وبالتالى اجتناب أية عقبات ، قد تعيق تطور التجارة بعد الحرب .

وإذا حكمنا على الأمور بما يجرى من دلالات ، مثل الزيادة المتواترة للمواد الصحفية حول ما يجرى فى روسيا ، والمعروضات العديدة ، للمواد الروسية فى نوافذ المكتبات المحلية ، التى تضم صورًا فوتوغرافية « لستالين » ، فإن القاهرة تتابع باهتمام ، أمور الاتحاد السوفيتى » .

* * *

ويتولى « النقراشى » ، رئاسة الوزارة وينشط خصومه ، وفى مقدمتهم الشيوعيون ، وتكتب السفارة البريطانية إلى لندن البرقية التالية :

« هذه ترجمة لتقرير طويل عن الشيوعية فى مصر والشرق الأوسط كتبه « حسن رفعت باشا » ، وكيل وزارة الداخلية المصرى وأعطاه سرًّا إلى « والترسمارت » المستشار الشرقى بالسفارة .

وأهم النقاط فى هذا التقرير المطول كالآتى :

١ – بدأ أول تطور حقيقى للشيوعية فى مصر ، مع إقامة التمثيل الدبلوماسى السوفيتى فى مصر .

٢ – كان التقدم الحقيقى للشيوعية ، راجعًا إلى السياسة (الديماجوجية) لحكومة الوفد فى محاولتها إرضاء الطبقات المتعددة عن طريق رشوتها .

٣ – الدور الهام الذى لعبته مكتبة يديرها يهودى شيوعى ، يسمى « هنرى كوريل » .

وهذه المكتبة تبيع كميات من أدب الدعاية الشيوعية والروسية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية .

٤ — جاذبية الشيوعية . لعناصر الطلبة والعمال المشمئزين من الأحزاب السياسية الحالية .

٥ — تسرب الشيوعية من البلدان العربية . وخاصة بيروت .

٦ — كان تكثيف الدعاية الروسية الشيوعية الموجهة ضد بريطانيا العظمى . يرجع إلى قلق روسيا من تكوين الجامعة العربية . التي اعتبرتها روسيا السوفيتية جبهة موجهة ضدها .

٧ — أصبح الخوف من روسيا . ورقة رابحة في بلدان الشرق الأوسط . التي تبتسم في وجه بريطانيا العظمى لتحصل على أمانيها .

٨ — يحتمل أن تكون روسيا . مصدر الدعاية الموجهة في مصر . ضد التحالف مع بريطانيا العظمى .

٩ — الأنشطة الإيجابية للبعثة الروسية مقصورة على المعارض والأفلام السينمائية . عدا تلك المرتبطة بالأزهر . فتكون عن طريق المستر « سلطانوف » المستشار المسلم بالبعثة . وكذلك المرتبطة بالكنائس الأرثوذكسية .

١٠ — نشاط المثقفين في تشجيع الشيوعية . أو الاشتراكية . عن طريق المطبوعات والجمعيات التي تتفادى رقابة سلطات الأمن . تحت الستار الثقافي .

١١ — الاستفادة من العناصر الأجنبية — الفلسطينيين واليهود والفرنسيين واليونانيين واليوغوسلاف والبولنديين والأرمن وغيرهم — في الدعاية للشيوعية .

١٢ — أدت المنافسة المتبادلة بين الأحزاب المختلفة لكسب ود الطبقات العاملة . إلى مبالغة تلك الطبقات في تقدير أهميتها وقوتها .

١٣ — توصيف للأحزاب الشيوعية العديدة التي شكلت وخاصة . « الحركة المصرية للتحرر الوطني » . والتي توجد باسم مماثل في فلسطين ودول المضايق .

١٤ — أساليب العمل . ونظام الخلايا وما إلى ذلك .

١٥ — هجوم « الحركة المصرية للتحرر الوطني » على القصر .

١٦ — الفساد في عناصر معينة من ضباط الجيش والبوليس .

١٧ — إقامة صلة بين العمال والطلبة . والتي انتهت بتكوين « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » والوفد ممثل فيها بثقل .

١٨ — الميل اليساري للوفد . والزعم بإقامة علاقات بين الوفد والبعثة الروسية . بهدف

الحصول على الدعم السوفيتي الآن . بعد أن سحبت بريطانيا العظمى تأييدها للوفد .

١٩ – تقييم قوة الوفد والتأثير اليسارى فى الجامعات من ناحية . وقوة الإخوان المسلمين والعناصر المعادية للوفد من ناحية أخرى .

٢٠ – تكوين الحزب الشيوعى المصرى بهدف تصفية الخلافات بين (التروتسكيين . والستالينيين) .

٢١ – دلائل على أن البعثة الروسية . تلق بثقلها لإفشال مفاوضات المعاهدة الإنجليزية – المصرية .

٢٢ – الإشارة إلى أن النظام اليهودى للمستعمرات الجماعية فى فلسطين . يمكن تقليده بنجاح فى مصر . بهدف إضعاف الدعاية الشيوعية بين الجماهير .

٢٣ – إن « حسن رفعت باشا » . مثل الذى يحتفظ بنحلة فى قبعته بشأن الشيوعية . فهو يراها فى كل مكان . حينًا توجد . وحينًا لا توجد .

وليس هناك شك فى وجود دعاية شيوعية فى مصر . وهى موجهة فى الوقت الحالى إلى إثارة القومية المعادية للبريطانيين . أكثر من تبشيرها بالعقائد الخالصة للشيوعية .

ولقد نقلت لكم بالفعل . ذلك الميل اليسارى للوفد . أما الزعم بأن الوفد أقام علاقات بالروس . فيجب النظر إليه بشىء من التحفظ .

ومع ذلك فما يقال . عمومًا . هو أن « النحاس باشا » . أصبح يتأثر الآن بشكل كبير « بالدكتور محمد مندور » رئيس تحرير « الوفد المصرى » . وهو رجل متطرف أو على الأقل اشتراكى النزعة .

ويمكن أن نتوقع بعد جلاء البريطانيين . أن يتخذ الصراع الداخلى شكل حركة شبه اشتراكية معادية للأغنياء وللقصر .. يمكن أن ينتهى الوفد بها إلى قبول الدعم الروسى » .

وتستعين السفارة بالأساتذة الإنجليز الذين يعملون فى الجامعات المصرية . ويكتب « رونالد كامبل » السفير البريطانى إلى لندن قائلا :

« ١ – أيد الأساتذة الإنجليز الذين يعملون فى الجامعات . المعلومات التى وصلتنا حول نمو الشيوعية بين الطلاب .

ويبدو أن الكليات المتأثرة بالشيوعية – أكثر من غيرها – هى : كليات الحقوق . والطب . والعلوم . حيث تؤدى المناهج العادية للدراسة إلى مناقشة الظروف الاجتماعية .

والمنظمات التى تعتبر مسئولة أساسًا عن تشجيع انتشار الشيوعية بين الطلبة هى :

(أ) جماعة أم درمان : ويديرها « هنرى كوربيل » ، الذى يعمل بنشاط بين العناصر السودانية من السكان .

ويقال إن هذه الجماعة مسئولة عن المنشورات ذات الطابع التخريبي .

ولهذه الجماعة ، صلة وثيقة بلجنة التحرير القومي ، ويعد من أعضاء جماعة البحث العلمى ، ولجنة خريجى الجامعة .

ويتولى الاتصال بالسودان أساسًا « أحمد يوسف هاشم » محرر جريدة « النيل » السودانية « وإسماعيل الأزهرى » الزعيم السودانى المعروف ، الذى يطالب بالوحدة بين مصر والسودان .

(ب) نادى خريجى الجامعة : يضم هذا النادى جمعية سرية للشيوعيين وهو متحالف مع جماعة البحث العلمي .

تم أخيرًا انتخاب لجنة جديدة معظم أعضائها من المعروفين بنشاطهم وميولهم الشيوعية .

ويقال إن النادي تموله المصالح اليسارية ، التى جمعت عشرين ألف جنيه لتنظيمه .

(جـ) جماعة البحث العلمي : وهذه الجماعة مرتبطة بأنشطة نادى خريجى الجامعة بصورة وثيقة ، حتى أنه لا يمكن التمييز بينها .

ويحضر الاجتماعات والمحاضرات الطلبة وأعضاء الطوائف المهنية ، والموظفون ، الحكوميون . وليس من الضرورى أن يكونوا جميعًا شيوعيين .

ويقوم بإدارة الجماعة أشخاص معروفون بميولهم الشيوعية ، ويستخدمونها كوسيلة للدعاية لمعتقداتهم .

(د) جماعة الخبز والقلم : جماعة شيوعية ، تتكون أساسًا من الطلبة الأزهريين والجماعة رئيسها هو « محمد زكى عبد القادر » ، الذى يقال إنه على اتصال بأحد أعضاء المفوضية الروسية .

(هـ) اللجنة الثقافية الحديثة : هذا النادى له نفوذ كبير على العناصر الطلابية .

وبرغم ان نشاط الجماعة مشكوك فيه بدرجة كبيرة ، فإن الأفراد الذين يحضرون اجتماعتها ليسوا — كلهم بالضرورة — من الشيوعيين . ولكنهم يخضعون لبعض أشكال الدعاية الشيوعية غير المباشرة .

ورئيس اللجنة « سعيد الكيال » وهو شيوعى معروف ، يوصف بأنه محام .

وأعضاء اللجنة أساسًا من الطبقة المهنية والطلبة ، وسياسة الجماعة التركيز على الدعاية للأفكار الشيوعية بين الطبقة المثقفة فى البلاد ، وتجنيد أفراد أفضل للخلايا الشيوعية .

وهذه الجمعية ، جزء من منظمة أكبر مقرها فى بيروت ، وهى على صلة بالجماعة الشرقية فى

لبنان ، والمركز العربي الشيوعي العام فى حلب .

وتصل اللجنة كتب دعائية من روسيا ، وتتسلم الجماعة مساعدات مالية من المفوضية السوفيتية .

٢ – فيما يلى أسماء المنظمات التى تقوم بأغلبية النشاط الهادف لتشجيع انتشار الشيوعية بين العمال :

(ا) لجنة التحرير القومى : شكلت هذه اللجنة فى بداية أكتوبر ١٩٤٥ ، ومنذ ذلك الوقت ، أصبح لها نشاط كثيف ، فى الدوائر العمالية وقد وزعت منشورات تدعو إلى الوحدة وتحرير البلاد . ومنشورات أخرى موجهة إلى الجيش لحثه على مساندة النضال القومى .

طبعت هذه المنشورات ، فى نفس المطبعة التى تنشر مجلة « الضمير » . وقد تسرب ممثلو هذه اللجنة إلى عدد من النقابات فى القاهرة والأقاليم .

وذكر أن « محمد يوسف المدرك » ، أصبح على صلة وثيقة « بمصطفى العريس » ، رئيس الوفد اللبنانى لمؤتمر النقابات العمالية العالمى الذى انعقد أخيرًا فى باريس . « وإبراهيم بكرى » ، رئيس الوفد السورى . والمعروف أن كليهما شيوعى .

وتوجد بعض الدلائل على أن لجنة التحرير القومى لها صلة « برابطة عرب فلسطين من أجل التحرير .

(ب) مصر الفتاة : أشارت التقارير الواردة من مصادر عديدة ، خلال العام الماضى ، إلى أن عناصر معينة فى هذا الحزب ، تؤيد الشيوعية ، وأن جريدتهم تتلقى عونًا ماليًا من المصادر الروسية .

(جـ) الإخوان المسلمون : يوجد حاليًا بعض الشك ، فى أن النفوذ الشيوعى تسرب إلى قطاعات معينة داخل هذه المنظمة .

ووصلت أعداد من التقارير التى تشير إلى محاولات قام بها الروس للاتصال بهذا الكيان لترويج أن فكرة الشيوعية ، تنتسب إلى الدين الإسلامى وتتعاطف معه .

ولا تتابع بريطانيا حركة الشيوعية فى مصر فحسب ، بل إنها تتابع هذه الحركة فى العراق أيضًا ، فإن ظروف الحكم الملكى فى البلدين متشابهة .

ويكتب السفير البريطانى فى بغداد تقريرًا مفصلا يقول فيه :

« إننا نرتبط فى كل بلاد الشرق الأوسط بطبقة حاكمة يتفق الجميع على أنها مكونة – فى مجموعها – من حفنة من الانتهازيين والمنتفعين الفاسدين . والفساد الحكومى ، يصدم أى غربى

إذ يرى الآفاق التي تمادت إليها الرأسمالية التي يمارسها الأغنياء .

إن النفوذ السوفيتي ، سيزداد عاجلا ، أو آجلا ، في العالم العربي .

وأتنبأ بأن السوفييت ، سيفعلون في العالم العربي ، ما سبق أن فعلوه في إيران ، وهو أن ينشروا بين الناس أن البريطانيين ، ارتبطوا بالقهر الاقتصادي والفساد الحكومي . ومن هنا فإن على الشعب أن يبحث عن المعونة من جانب روسيا السوفيتية .

ولن يكون سهلا على السوفييت أن يكرروا في العالم العربي ما حدث في إيران .

فالإسلام في العالم العربي يمثل حاجزًا قويًّا ضدهم ، ومع ذلك فلا يزال الخطر ماثلا . .

وبرغم أن الشيوعية محظورة قانونًا في العراق ، فإن المجموعات المنتمية إلى الجناح اليساري الراديكالي ، تمثل إمكانية وأداة محتملة في يد التسلل السوفيتي في زيادة نفوذه بالعراق .

وبرغم أن خلافات وقعت بين فصائل الشيوعيين — كما هي العادة بالنسبة لكل الأحزاب السياسية العربية — فإن هناك مجموعة شيوعية أظهرت في الشهور الأخيرة إشارات تنبئ بأحكام تنظيمها وتملك وحدة وتجانسًا في الهدف الذى يتبناه أعضاؤها .

وليست لدينا قرينة ، على أن هذه المجموعة من الشيوعيين العراقيين يجرى تسييرها من روسيا — برغم أنها قد تكون على صلة بالعراقيين المقيمين في الاتحاد السوفيتي — ولكن السابقة ، التي يمثلها حزب توده الإيراني ، أمام أعيننا ، تحدو بنا إلى أن نذكر دائمًا إمكانية قيام روسيا بتوجيه الشيوعيين العراقيين في الحاضر أو المستقبل » .

وكتب السفير البريطاني في بغداد — كورنووليس — إلى حكومته :

« ها هي سطوة الإسلام تتراخى حتى بين أقل القطاعات تعليمًا من السكان . . وكذلك بين صفوف الطلاب الشبان ، الذين انفصلوا عن تقاليدهم المذهبية ، فلا يزال الخطر ماثلا » .

وبدلا من أن يتصور « كورنووليس » أن مواجهة خطر الشيوعية يتم بالإصلاح الاجتماعي الجذري والعدل الاجتماعي فإنه يطرح حلا غريبًا يقول :

« إن الفرصة رائعة لدى البريطانيين ، لمواجهة الخطر السوفيتي . وهذه الفرصة تكمن في جمعية « إخوان الحرية » ، باعتبارها جمعية شعبية بعيدة عن التميز الطبقي . وبوسعها أن تهيئ لنا علاقات من الدرجة الأولى مع أهل البلاد ، من كل الطبقات والمشارب ، على أساس المساواة الاجتماعية والرغبة في الإصلاح والتوجيه السليم » .

* * *

وفي تقدير عام للموقف في العراق أعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريرًا يقول :

« منذ فترة قصيرة ، تم إنشاء حركة (راديكالية) جيدة التنظيم تسمى « الحزب الشيوعى » وبدأت هذه المنظمة فى إثبات وجودها ، وأعضاؤها يزدادون يوماً بعد يوم . والشعور العام بدأ يسود بجدوى الإضراب . مع إصدار النشرات والكتيبات ، وقيام المظاهرات التى تهدف إلى تأكيد الحقوق الفردية والجماعية ولا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه مستقبل الأمن فى العراق .

وللشيوعية جاذبية فى العراق ، خاصة بين الفلاحين ، بقدر ما تمدهم من جزاء يجنونه لقاء عملهم ، ومن الدفاع عنهم فى مواجهة ملاك الأراضى الأنانيين الغائبين عن أراضيهم .

والشيوعية من ناحية أخرى تروق للمتعلمين الشبان .

إنهم على استعداد ليتقبلوا مذهباً يرون فيه إمكانية تنشيط الحياة السياسية فى البلاد » .

ويذكر السفير « كورنووليس » العوامل التالية التى تساعد على انتشار الشيوعية فى العراق :

« شعور الإعجاب بقوة السوفيت ، وشعور الإحباط فى نفوس الشيعة — وهم غالبية سكان العراق — ومع ذلك فهم مستبعدون من الحكومة . وهناك الجهل بالمعنى الحقيقى للشيوعية ، وبظروف الحياة داخل الاتحاد السوفيتى » .

ويختتم السفير ملاحظاته بقوله :

« إن الدين الإسلامى لا يمثل حاجزاً ضد انتشار الشيوعية فى العراق » .

* * *

وكان هناك اختلاف واحد بين مصر والعراق ..

إن « النحاس » يتمادى فى معارضة الإنجليز فى مصر خارج الحكم .

أما « نورى السعيد » ، فكان رجل الإنجليز ، وهو رئيس للوزارة أو وزير ، وأيضاً خارج الحكم .

ولم يتطرف ضدهم قط .

* * *

ولكن الحركة الشيوعية ، لم تنجح فى تحقيق أهدافها ضد « النقراشى » ، لأسباب كثيرة ، من بينها : أن قادة التنظيمات الشيوعية عامى ٤٥ و٤٦ ، كانوا من الأجانب ، كما كان قادتها من الأجانب أيضاً أعوام ١٩ و٢٣ و٢٤ عقب الثورة المصرية .

إننا نجد أن أبرز أسماء الزعماء الشيوعيين فى مصر هم :

« بول جاكو دى كومب ، وريمون أجيون ، وهنرى كورييل ، وأبى ستوليار ، ورراؤل كوبيل ، وجورج بوانتريه ، ومارسيل إسرائيل ، وكارليتو مندل ، وبيريدس ، وياناكس ،

وقد حاول مؤرخ الحركة الشيوعية أن يبرر وجود الدور الأجنبي فيها فقال إن الأجانب لهم ثقل خاص في مصر ونفوذهم السياسي الاجتماعي والاقتصادي .. طاغ .

وكانت هناك عوامل تدفعهم للاحتفاظ بأجنبيتهم – برغم ميلاد بعضهم المصري – بسبب الامتيازات الأجنبية التي تكفل لهم حقوقاً قانونية ومالية واجتماعية غير محدودة .

فهذه الامتيازات الأجنبية ، تحمي النشاط السياسي ، وسط الأجانب ، حتى ولو لم يكن مرضياً عنه من جانب السلطة .

وهناك عنصر يضاف إلى ذلك وهو اللغة . فحتى نهاية الثلاثينات ، لم يكن الأدب الماركسي قد ترجم إلى اللغة العربية .. وكان دخول الكتب والمجلات والصحف الشيوعية إلى مصر ممنوعاً .

وكان الشيوعيون الأجانب يملكون القدرة على استيراد الكتب والمجلات الشيوعية ، احتماء بالامتيازات الأجنبية ، وبحكم احتكاكهم الثقافي بأوربا ، وترددهم عليها .

وكانت السلطات البريطانية تتغاضى عن الميول الماركسية ، وتسعى للتحالف مع بعض التجمعات الشيوعية وخاصة في أثناء الحرب .

* * *

في كتابه يقول « اللواء المصيلحي » : « إن اليهودي « هنري كوريل » أسس إحدى الحلقتين الماركسيتين الهامتين اللتين ظهرتا في الأربعينات ، وهي « الحركة المصرية للتحرر الوطني » عام ١٩٤٢ .

وقد اتحد بعد ذلك مع الحركة الثانية التي أسسها يهودي ثان وهو « هليل شفارتز » وهي : « يسكرا » أو الشرارة .

وسميت المنظمة الجديدة « الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني) التي زاد نشاطها وتسللت إلى الطلبة والعمال المثقفين » .

روى الدكتور رفعت السعيد قصة « كوريل » ، كما ذكرها له ، وهي أنه « اقتنع بالماركسية في عام ٣٧ – ١٩٣٨ . وبدأ الاتصال بآخرين واتخذ مقرّاً لنشاط إحدى الجمعيات الماسونية . وقد اتصل به مندوب من السفارة البريطانية لتوحيد التعاون ضد الفاشية ولكنه رفض .. فرفض ورأى ضرورة البدء بتأسيس تنظيم شيوعي يرفع شعار التمصير – أي أن يتولى قيادة الحركة الشيوعية مصريون .

وقد رأى آخرون ضرورة تركيز الهجوم على الدين فى حين يرفض «كوربيل» ذلك ورأى أن ينشط مع الشيوعيين فى صفوف الأزهر»..

ويستمر «كوربيل» فى نشاطه الشيوعى سنوات طويلة، ويقبض عليه عدة مرات، ثم يستقر بعد ذلك فى باريس.

وقد قبض عليه عام ١٩٦٠، بعد أن وجدت لدى إحد أصدقائه وثائق مسروقة من وزارة الخارجية الفرنسية، واعترف الصديق بأن «كوربيل» سلمه هذه الوثائق.

ورفض «كوربيل» أن يتكلم أو يعترف فسجن عامين ثم أفرج عنه.

وفى ٤ مايو ٧٨، يطلق رجلان الرصاص على «هنرى كوربيل» فى مصعد منزله الفاخر على ضفة نهر السين فى باريس.

وتؤلف الصحفية الأمريكية «كلير ستيرلنج» كتاباً اسمه «شبكة الإرهاب» عام ١٩٨١، تقول فيه إن «هنرى كوربيل»، كان معروفاً لدى جهاز الأمن الداخلى الفرنسى خلال ٢٧ سنة.

وقد أنشأ عام ٦٣، جمعية خيرية باسم «التضامن» تقدم المساعدة لكل الثوريين الذين يأتون إلى باريس..، ثم حلها وأنشأ بعد ذلك جمعية أخرى باسم «المساعدة والصداقة».

واكتشف بعد ذلك أن «كوربيل»، على علاقة بأحد أجهزة الأمن الفرنسية، وعلى علاقة بمنظمات الإرهاب الدولية وجهاز المخابرات السوفيتية. وأنه أرسل سيدة شيوعية للمشاركة فى اغتيال السفير الأمريكى فى جواتيمالا، وبعث برجل أفريقى ثورى إلى جنوب أفريقيا لكشف القيادة الأفريقية الوطنية والإيقاع بها».

فكوربيل الذى أنشأ وقاد جانباً هاماً من الحركة الشيوعية فى مصر، والتى برز نشاطها فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان عميلا لعدة جهات فى وقت واحد...

وما كشف من ماضى «كوربيل» يطرح عدة أسئلة...

هل فرنسا هى التى جندته فى مصر، ليثير الفتن انتقاماً لموقف مصر فى الجامعة العربية وتأييدها لاستقلال سوريا ولبنان ودول شمال أفريقيا التى كانت تحت الاحتلال الفرنسى، وهذا هو السبب فى إقامته بعد ذلك فى باريس.

أم هو الاتحاد السوفيتى لينشر الشيوعية فى المنطقة..

أم كان الرجل عميلا مزدوجاً؟..

* * *

حاول « الدكتور رفعت السعيد » أيضًا الدفاع عن تعدد وانقسام التنظيمات والجماعات الشيوعية في مصر وانقسامها . فقال إن الحركة الشيوعية نشأت في مجتمعات منفصلة يونانيين وإيطاليين و ..

وأن الأحزاب الشيوعية الأوربية كانت منفصلة ومستقلة لظروف كثيرة أهمها الحرب العالمية الثانية .

وقد يكون هذا هو السبب .. . وقد يكون السبب أن هذه الحركة ورثت عن الأحزاب المصرية روح الانقسام . أو سرت إليها – من الأحزاب – عدوى الانقسام .

وقد يكون هذا التفسير مقبولا ومبررًا لقيام الحركة الشيوعية ، ولكنه يفسر أيضًا السر الأول في فشلها .

وهناك سبب آخر ، وهو أن معظم هؤلاء الأجانب كانوا من اليهود .

ولا يوجد مبرر سوى أنه كان من أهداف الشيوعيين الوقوف ضد التحرك العربي المؤيد لفلسطين . برفع شعار وحدة الطبقة العاملة .

وكان مستحيلا أن يحتوى اليهود الحركة المصرية المؤيدة لفلسطين ..

ولكن بقي المد الشيوعي يزحف في عهد « النقراشي » بعد إلغاء الأحكام العرفية . وإطلاق حرية الصحف . حتى جاء « إسماعيل صدقي » . رئيسًا للوزارة فاعتقل في ١١ يوليو ١٩٤٦ مئات الشيوعيين وأغلق ١١ منظمة و٨ صحف شيوعية .. وأطلق الشيوعيون على هذا اليوم اسم « المذبحة الشهيرة » .

ليس إنذارا .. ولكنه تحذير

الغريب فى التاريخ المصرى الحديث ، أن فصوله تتكرر حتى بالتفاصيل الصغيرة ، برغم الفوارق الزمنية ...

والغريب أيضًا أن زعماء مصر ، لم يفطنوا لذلك ولم يتعلموا منه .. ، مع أن الدرس أعيد عليهم .. أمامهم .. وبهم .. أكثر من مرة ..

فى أغسطس عام ١٩٢٩ ، أجرى « محمد محمود باشا » رئيس وزراء مصر ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين مفاوضات فى لندن ، مع « أرثر هندرسون » ، وزير الخارجية البريطانى ، انتهت إلى مشروع معاهدة .

نشر مشروع المعاهدة فى مصر ، يوم ٦ أغسطس ، فأصدر الوفد بيانًا طالب فيه بإقصاء وزارة « محمد محمود » وإجراء انتخابات لتعبر الأمة عن رأيها فى المشروع .

وكان مقررًا أن يعود رئيس الوزراء إلى مصر يوم ٢٣ أغسطس .

أعدت الحكومة البريطانية مفاجأة « محمد محمود باشا » ...

أذاع « رامزى ماكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا ، بيانًا فى نفس اليوم — ٢٣ أغسطس — أعلن فيه :

« أن الحكم النهائى على مشروع المعاهدة ، يصدره ممثلون منتخبون لشعب مصر .. »

وكان « محمد محمود » يحكم فى ذلك الوقت بلا برلمان . واشتهرت حكومته باسم وزارة « اليد الحديدية » لأنها عطلت البرلمان نحو ٣ سنوات .

وعاد « محمد محمود » إلى مصر يوم ٢٩ أغسطس ، ليجد هذا التصريح أمامه . وكان عليه فى هذه الحالة إجراء انتخابات ، ليقوم برلمان يمثل شعب مصر ويبدى رأيه فى المعاهدة .

وكان الوفد فى المعارضة فلم يهاجم مشروع المعاهدة ، ولم يهاجم حزب العمال البريطانى ، بل حمل على « محمد محمود باشا » رئيس وزراء مصر .

وكان الوفد منطقيًّا مع سياسته الحزبية فى هذا الموقف .

إنه لا يريد معارضة المعاهدة ، وإلا فقد ثقة ، وصداقة ، حكومة العمال ، التى تريد دائمًا التفاوض مع الوفد باعتباره ممثلا لشعب مصر منذ ثورة ١٩١٩ .

ولا يريد الوفد تأييد المعاهدة إلا بعد قيام حكم نيابى .

والمنطق الحزبى غير المنطق القومى .

المنطق الحزبى فى تلك الأيام يريد الحكم أولا ..

والمنطق القومى يريد مصلحة البلاد ولو جاء بها الخصوم !

* * *

وصل إلى مصر يوم ٢ سبتمبر ١٩٢٩ ، المندوب السامى البريطانى الجديد « السير برسى لورين » ومعه تعليمات محددة ، وهى أن الحكومة البريطانية تريد إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام .

وكان هذا حكمًا بالإعدام على نظام « محمد محمود » .

ورحبت الحكومة البريطانية بقيام وزارة ائتلاف واسعة حتى تضمن أن تشترك الأمة كلها فى بحث مقترحات المعاهدة .

وافق « محمد محمود » على ذلك .

وعلى حد تعبير « السير برسى لورين » فى برقياته إلى لندن :

« وضع « محمد محمود باشا » نفسه تمامًا تحت تصرفى بالنسبة لتأليف الوزارة القومية .

وكان « محمد محمود » يريد إقرار مشروع المعاهدة بواسطة وزارة ائتلافية يتولى رئاستها أو يستقيل .

وترك رئيس الوزراء المصرى القرار النهائى فى ذلك الشأن للمندوب السامى ... كما تقول الوثائق .

رفض « مصطفى النحاس » فكرة الوزارة الائتلافية لأنه يرى أن الوفد - وحده - يمثل الشعب .

وخلال عشرة أيام وجد « لورين » نفسه فى طريق مسدود .

لقد حذره « رامزى ماكدونالد » رئيس وزراء بريطانيا . من التدخل فى شئون مصر .

ومن ناحية أخرى لا يمكن قيام وزارة ائتلافية دون اشتراك الوفد الذى رفض الفكرة نهائياً .

وظل « برسى لورين » يكتب إلى لندن يطلب تعليمات محددة للخروج من حالة الجمود .

وأخيرًا فى ٢٥ سبتمبر ، تلقى المندوب السامى برقية من وزير الخارجية « أرثر هندرسون » بأن عودة الوفد للحكم .. حتمية .

دعا « لورين » .. « مصطفى النحاس باشا » للغداء .. ، وبدأت اتصالات الوفد بالمندوب السامى البريطانى .

وأبرق « هندرسون » للمندوب السامى يقول :

« إنى حزين على « محمد محمود باشا » .. حان الأوان ليترك خشبة المسرح » .

وهو نفس ما كان يجرى للوالى فى مصر ، عندما يقوم رجال السلطان بسحب السجاد الأحمر الممتد أمام كرسى الوالى فيعلم أن عليه الاستقالة .. فورًا !

وجد « محمد محمود باشا » نفسه فى ذات موقف الوالى التركى القديم ..

وكان استمرار البقاء فى الحكم . أو استمرار العذاب — على تعبير « السير برسى لورين » — غير مجد .

ومرة أخرى وضع « محمد محمود نفسه » بين يدى « لورين » بلا تحفظ .. كما تؤكد الوثائق وعرض استقالته فى الوقت الذى يشير به « لورين » .

وفى تقريره قال المندوب السامى .

« أخبرت « محمد محمود » بصراحة ، يوم أول أكتوبر ، أن اللحظة حانت ليستقيل .. فتقبل مشورتى بصورة مهذبة للغاية . وقدم استقالته يوم ٢ أكتوبر » .

.. وأحس « محمد محمود » وهو يستقيل بالمرارة ، وأرادت بريطانيا تعويضه فمنحته .. وسامًا .

وجاء « عدلى يكن باشا » ليمهد لعودة الوفد إلى الحكم ..

* * *

وفى يناير عام ١٩٤٦ ، كان « كليمنت أتلى » رئيسًا لوزراء بريطانيا .. « وأرنست بيفن » وزيرًا للخارجية .. والوزارة كلها من حزب العمال ..

وكان « النقراشى » يرأس الوزارة المصرية ، والوفد خارج الحكم ...

وبريطانيا وافقت على مبدأ التفاوض مع الحكومة المصرية ...

وتذكر رجال وزراء الخارجية البريطانية درس « محمد محمود » .. ودرس مفاوضات عام ١٩٣٦ .

لقد سقطت وزارة « محمد محمود » لأن الوفد لم يشترك فيها ، ولم يشترك فى مفاوضات المعاهدة ، ولم توقع المعاهدة إلا بعد ذلك بـ ٧ سنوات .

ونجحت مفاوضات عام ١٩٣٦ والوفد خارج الحكم ، ولكن « النحاس باشا » كان يرأس وفد المفاوضات ، الذى يضم كل أحزاب مصر ...

وأرادت بريطانيا ألا تكرر تجربة « محمد محمود » وأن تعيد — فى تعديل المعاهدة — تجربة توقيع المعاهدة !

ظل السفير البريطانى يضغط على حكومته لتضغط بدورها على إشراك الوفد فى الوزارة أو فى وفد المفاوضات مع بريطانيا .

* * *

بعد تشكيل وزارة « النقراشى باشا » بشهر واحد ، التقى « كيلرن » بعبد الفتاح عمرو » وقال له :

— أقول بشكل غير رسمى تمامًا إنه من الأهمية بمكان ، إعادة النظر فى الخطأ الذى ارتكبه « النقراشى » عندما استبعد حزب الوفد ، من عضوية وفد مصر فى (مؤتمر سان فرانسيسكو) الخاص بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة .

وإنى أشم رائحة فى الأفق عندما يعود وفد المفاوضات من سان فرانسسكو إلى مصر فى حين أن حزب الوفد — الذى يمثل الأغلبية — مطلق الحرية ، يطلق لسانه نقدًا وتجريحًا .

وبعث « كيلرن » بنص الحديث إلى حكومته يوم ١٥ مارس ١٩٤٥ للإيحاء .. والإقناع ..

وتكررت بعد ذلك برقيات « كيلرن » ، عن أهمية الوفد فى إثارة الاضطرابات ، والميل لروسيا وضرورة إشراكه — أى الوفد — فى الحكم أو فى المفاوضات .

وتأثر رجال وزارة الخارجية البريطانية .. واستطاعوا إقناع « أرنست بيفن » وزير الخارجية .

* * *

استدعى « أرنست بيفن » وزير الخارجية سفير مصر « عبد الفتاح عمرو باشا » لمقابلته بوزارة الخارجية — يوم ٢٦ يناير — وسلمه رد بريطانيا على مذكرة مصر ، التى قدمتها فى ٢٠ ديسمبر بطلب تعديل المعاهدة .

قال «بيفن» :

«إن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المنعقدة سنة ١٩٣٦ ، سليمة فى جوهرها .

وسياسة الحكومة ، تدعيم التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة ، وهى على استعداد لأن تعيد النظر فى أحكام المعاهدة القائمة .. ، وسترسل إلى السفير البريطانى فى القاهرة ، قريبًا ، تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض» .

ويجد الشعب المصرى فى هذا الرد البريطانى ، الذى أذاعه «النقراشى» ، تمسك بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ ، كأساس للعلاقات مع مصر .

ولم يحدد الرد البريطانى موعد بدء المفاوضات ، بل ترك للسفير البريطانى أن يجرى محادثات تمهيدية ...

ويكون الرد البريطانى الذى تلقاه «كيلرن» يوم ٢٦ يناير ، مقدمة لما جرى فى حريق القاهرة فى نفس اليوم — أى ٢٦ يناير ١٩٥٢ — بعد ٦ سنوات .

* * *

فى نفس اليوم — السبت ٢٦ يناير — الذى وافقت فيه بريطانيا ، على الدخول فى مفاوضات مع «النقراشى» .. ، تلقى «اللورد كيلرن» تعليمات محددة من لندن تشمل :

١ — كيف تجرى المفاوضات ؟

٢ — ومن يجريها ؟

وفى مذكراته كتب «كيلرن» :

قالت المذكرات :

«فى وقت تأخر من المساء وصلت برقيتان طويلتان من وزارة الخارجية بهما القرار الذى اتخذ بشأن إعادة النظر فى المعاهدة :

والإجراء ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

هناك أولا المذكرة الموجهة إلى «عمرو باشا» (السفير المصرى فى لندن) ، التى تعلن فيها — برغم المادة ١٦ من المعاهدة الحالية — قبولنا مبدأ إعادة النظر فى إجراءات المعاهدة على ضوء الخبرات المتبادلة ، نظرًا لميثاق الأمم المتحدة .

وسيتم إرسال هذه التعليمات لى لأبدأ حوارًا تمهيديًّا مع الحكومة المصرية .

أما الجزء الثانى من التعليمات فيشرح لى السبب فى عدم إمكان إجراء مفاوضات فى لندن حتى

يتضح أساس للاتفاق .. ، وعندئذ فقط ستكون لندن مستعدة لاستقبال وفد مصرى .

وأضافت التعليمات ، أن برقية موجزة فى الطريق للإشارة للخط الذى يجب على تبنيه فى الحوار التمهيدى المقترح . وللسؤال عن تعليق أنا » وهدلستون « حاكم السودان على هذا الخط .

أما الجزء الثالث فيبحث ، ماذاكان علينا أن نشرع فى هذا الحوار مع الحكومة الحالية أم لا .

وأضافت البرقية ، إنه فى حالة موافقتى ، فلابد من رؤية « الملك فاروق » على الفور ، وتحذيره من قلقنا من الشكل الذى تسير به الأمور بطريقة خاطئة مثلما حدث مع « محمد محمود باشا » عام ١٩٢٩ ، وبعد أن أوضح له تمامًا تصميمنا على عدم التدخل فى السياسة الداخلية .

ويجب أن أشير عليه بشدة ، بوجوب العمل لإقامة حكومة على قاعدة أوسع من الحكومة الحالية ، أو على الأقل ضمان اشتراك حزب الوفد فى وفد المفاوضات المصرى ، لإنقاذ مصر من كارثة مماثلة فى هذا الموقف .

ويجب أن أوكد « للملك فاروق » ، أن هذه مشكلة يجب أن يحلها هو ومستشاروه ، لأنه ليس بمقدورنا أن نحلها ، دون تدخل صارخ من جانبنا فى الشئون الداخلية .

وأضافت البرقية أن « الملك فاروق » ، يجب أن يتعامل بنفسه مع مشكلة « النحاس باشا » الشخصية . وأقصى ما يمكن أن نفعله ، عدم إعاقته عن ذلك بأى شكل من أشكال التدخل لصالح « النحاس » » .

وتستمر مذكرات « كيلرن » قائلة :

« هذه عملية بارعة حقًّا . ومن الواضح أنه لابد من فصل الإجراء الذى سيتخذ مع « الملك فاروق » ، عن عملية بدء الحوار التمهيدى .

وعلى أية حال ، فذلك الحوار يعتمد على ما تقرره تعليمات وزارة الخارجية القادمة .

وتقرر وزارة الخارجية شيئًا آخر ، وهو أن هذا الحوار ، يجب أن أقوم به بنفسى ، أو يقوم به قادة الجيش البريطانى فى مصر باعتبارهم مستشارين .. لى .

والآن إذا تحدثت إلى « الملك فاروق » ، بالشكل الذى يطرحونه بشأن « النحاس » بالذات فإننا نتزلق إلى مياه عميقة ومليئة بالمصاعب .

لنفترض أن الوفد « والنحاس » سيعودان فى نهاية المطاف ؟ إذا حدث ذلك فسيكون واضحًا أنه سيعود فى موقع المواجهة والخصومة الكاملة مع الملك .

وأكثر من ذلك فإن « الملك فاروق » سيرى — فى إشارتى « للنحاس » — إطلاقًا كاملا ليده فى [illegible] معه .

أتوقع أن تكون الأسابيع القليلة القادمة محمومة ومليئة بالصعاب .

إن لندن تقترح استخدامى أنا والسفارة كمخفف للصدمات . وكنت آمل - ربما بشيء من الجبن - التنصل من هذا العبء » .

* * *

كانت التعليمات واضحة « للورد كيلرن » بشأن تشكيل وفد مصر فى المفاوضات ..

إن بيفن لا يريد تجربة ما جرى مع « محمد محمود باشا » ، عندما اضطر « محمود باشا » للاستقالة .

إن « بيفن » يريد إعادة تشكيل حكومة « النقراشى باشا » لتضم وزراء وفديين .

أو يريد ، إذا بقيت حكومة « النقراشى » كما هى ، أن يضم وفد المفاوضات مع بريطانيا أعضاء من حزب الوفد .

وكان نص رسالة « بيفن » بالحرف الواحد :

« إبلاغ الملك أنه فى الوقت الذى لا أرغب فيه - أى « بيفن » - التدخل فى شئون مصر الداخلية ، إلا أنك توجه إليه فى نفس الوقت شكلا من أشكال التحذير يفيد بأنى لا أرى أن إدارة مصر قد عهد بها لأفضل المصريين .

وبصرف النظر عن أى شيء آخر ، فإن الموقف الخاص بالأمن العام أظهر تدهورًا ملحوظًا فى ظل الإدارة الحالية ، كما يتعين على الملك ، أن يدرس مفاوضات « محمد محمود » فى عام ١٩٢٩.

ويجب على الملك ، أن يتعامل بنفسه مع مشكلة « النحاس باشا » الشخصية . وأقصى ما يمكن أن نتعهد به ، هو ألا نقف فى وجه صاحب الجلالة بأى شكل من أشكال التدخل ، لصالح « النحاس » .

* * *

وجد اللورد « كيلرن » نفسه فى مأزق .

لقد جاء « بالنحاس » إلى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وعندما أقاله « الملك فاروق » ، تدخل « كيلرن » لمنع محاكمة « النحاس » ..

ولم يتدخل « كيلرن » وحده .. ، بل تدخلت الحكومة البريطانية كلها لمنع المحاكمة .

* *

فى فبراير ١٩٤٥ ، انتهت اللجنة الوزارية المشكلة برئاسة « مكرم عبيد » ، من تحقيق تهم الفساد التى وجهت « للنحاس » .

أيامها ، وبناء على تعليمات وزارة الخارجية البريطانية ، حذر السفير البريطانى كلا من « أحمد ماهر » رئيس الوزراء ، « وأحمد حسنين » رئيس الديوان ، « والملك فاروق » نفسه من محاكمة « النحاس » .

وبعد أيام زار « أنتونى إيدن » مصر ، فأكد « لأحمد ماهر » أن محاكمة « النحاس » سيكون لها تأثير سيئ ، على الرأى العام البريطانى لأن ذلك يعتبر عملا انتقاميًّا من « النحاس »

ووقف « أحمد ماهر » فى مجلس النواب المصرى ، يعلن أن الحكومة ، تعد مشروع قانون بمحاكمة الوزراء ، طبقًا للدستور ، وأن هذا القانون لن يكون له أثر رجعى .. ومعنى ذلك أن « النحاس » لن يحاكم .

وأكد « اللورد كيلرن » ، « للنقراشى » بعد توليه رئاسة الوزارة موقف بريطانيا من محاكمة « النحاس » .

ولكن « النقراشى » تفادى الالتزام بشىء ..

وفى ١١ يونيو ١٩٤٥ ، تناول « النقراشى » طعام الغداء مع السفير البريطانى . ولم يبلغه شيئًا .

وفى اليوم التالى أعلن أن مجلس الوزراء المصرى ، أحال تقرير اللجنة الوزارية الخاصة بمحاكمة النحاس إلى البرلمان .

وشكل البرلمان لجنة لهذا الغرض ، مما أثار عاصفة من الحملات المتبادلة ، بين صحف الحكومة والوفد ، هبطت إلى مستوى منخفض لعنف الاتهامات المتبادلة .

ولكن تقرير اللجنة الوزارية ، ظل مودعًا فى ملف اللجنة البرلمانية لا يتحرك . فقد أدرك الجميع أن الحكومة البريطانية ستتدخل بحسم ، لمنع محاكمة النحاس ..

الآن مطلوب من « كيلرن » بتعليمات صريحة ومحدودة من « أرنست بيفن » وزير الخارجية أن يبلغ ملك مصر « فاروق » أن بريطانيا لن تحمى « النحاس » .. ، وكل ما تريده أن يكون للوفد دور فى الوزارة ، أو فى وفد المفاوضات .

* * *

رأى « كيلرن » أن يحاول أولا مع وزير خارجيته .. لمصلحة « النحاس » .

١ — كتب إلى « بيفن » — يوم ٢٨ يناير فى البرقية رقم ١١٧ — يطلب الرأفة والتخفيف ،

وألا يذكر « النحاس باشا » بالاسم وأن يكتفى بأن يقول للملك ، إن بريطانيا لن تتدخل ضد الملك ، لصالح الأشخاص ..

قال النحاس « كيلرن » .. « لبيفن » بعد المقدمة ..

٢ – فيما يتعلق بالتكتيك الوارد فى برقيتكم لاستخدامه مع « الملك فاروق » اتفق معكم ، باستثناء شيىء واحد ، وهو أنه لن يكون من الحكمة ذكر اسم « النحاس باشا » بالتحديد .

إن « الملك فاروق » سيعتبر هذه الإشارة « للنحاس باشا » ، بمثابة إطلاق يده ليفعل ما يشاء مع « النحاس » .

ومن المحتمل أن تكون نتيجة ذلك أن يتشدد الملك أكثر ، ضد أية محاولة لترتيب أى مشاركة وفدية ، فى الحكومة من أجل مفاوضات المعاهدة .

ومثل هذه المشاركة لن تكون عملية دون بعض المساومة مع « النحاس باشا » ، على أساس تنحية عن رئاسة الوزارة ، وقبول رئاسة مجلس النواب ، أو شيىء من هذا القبيل .

وبالإضافة إلى ذلك فمن الأفضل أن نتروى قليلا فيما نقوله عن « النحاس باشا » ، لأنه ، سواء عاد إلى الحكم أم لا ، سيظل دائمًا ، نظرًا لرئاسته للوفد ، قوة يتعين الرجوع إليها .

وسيعرف « النحاس » بياننا بالتأكيد . وسيعتبر أننا تخلينا عن الرجل ، الذى وقف معنا فى أيام ١٩٤٢ العصيبة .

ومن الممكن تلافى أية مخاطر ، بأن نوضح المبدأ العام « للملك فاروق » ، دون ذكر أسماء :

وهذا ما سأحاول أن أفعله . وإنى على ثقة من أنكم سوف تقرون هذا الاحتياط .

٣ – اللحظة الحالية قد لا تكون مواتية بوجه خاص ، نظرًا للأزمة الوزارية ، ولكن آخر الأنباء التى وردت فى الليلة الماضية ، تفيد أن هذه الأزمة ستحل نفسها فى الوقت الذى سأتمكن فيه من مقابلة « الملك فاروق » ، وهو ما سيجعل الأمر أكثر سهولة دون إثارة شكوك حول التدخل فى السياسة الداخلية .

٤ – إن لحظة البدء فى محادثات تمهيدية مع رئيس الوزراء المصرى يجب بالضرورة أن تنتظر وصول تعليماتكم .

ومن المحتمل أيضًا أن تنتظر نتيجة محادثتى مع « الملك فاروق » ، التى سأحاول أن تتم يوم الثلاثاء ٢٩ يناير .

٥ – سأقابل رئيس الوزراء يوم ٢٨ يناير بشأن مسألة سندات القناة التى تدفع بالذهب ، ولن أشير لمسألة تعديل المعاهدة مالم يثرها بنفسه .

وفى هذه الحالة سيكون موقفى متفقًا مع رسالتكم للسفير المصرى فى ٢٦ يناير » .

* * *

تعمد كيلرن أن يؤخر إرسال البرقية يومين ..

بعث بها يوم الاثنين ٢٨ يناير .. وكان قد حدد اليوم التالى — ٢٩ يناير — موعدًا لاجتماعه « بالملك فاروق » .

وبالفعل قدم « السير روبرت هاو » ، الوكيل المساعد للخارجية البريطانية ، المذكرة التالية إلى « بيفن » يوم ٤ فبراير :

« مذكرة

من « السير روبرت هاو »

الوكيل المساعد للخارجية

إلى « أرنست بيفن »

فى ٤ فبراير ١٩٤٦ .

عندما أصدرنا توجيهاتنا « للورد كيلرن » ، بأن يثير مع الملك ، القضية الخاصة بإمكانية إعادة تشكيل الحكومة الحالية . أبلغناه أنه يجب على الملك أن يتناول مشكلة « النحاس باشا » الشخصية . وأقصى ما يمكن أن نتعهد به هو ألا نقف فى وجه صاحب الجلالة « بأى شكل من أشكال التدخل لصالح « النحاس » .

والمسألة تكمن فى أن « النحاس » يتوقع أن يرأس أية حكومة جديدة .. والملك لن يحتمل على الإطلاق وجوده مرة أخرى كرئيس للوزراء . هى مسألة ترجع إلى التعارض السياسى والكراهية الشخصية بينهما .

وقد استنكر « اللورد كيلرن » أن يذكر « النحاس » بالاسم على أساس :

١ — القيام بذلك سيشجع الملك على أن يكون شديدًا مع « النحاس » بشكل غير ملائم .

٢ — سيعتقد « النحاس » والشعب بأننا « نتخلى عن الرجل الذى وقف إلى جانبنا » بفرض أن الأمر سيتسرب إلى الناس .

ونحن لا نعترض على اقتراح « اللورد كيلرن » إلا أن الأسباب التى عرضها لم ترق لنا والأكثر من ذلك أن الجميع فى مصر — سواء عن صواب أم خطأ — يعتبرون أن اللورد كيلرن ، يميل لصالح « النحاس » وضد الملك

وعلى هذا فإن مشروع البرقية الحالى ، يستهدف وضع النقاط على الحروف فى حالة ما إذا كان هناك أى لبس » .

ووافق « بيفن » على البرقية التى اقترحها « السير روبرت هاو » وهى :

« برقية رقم ٢٠٨

من « أرنست بيفن »

إلى « اللورد كيلرن »

بتاريخ ٨ فبراير ١٩٤٦

إن لك بالطبع حرية التصرف ، فى تفسير هذه التعليمات ، على ضوء المقتضيات المحلية .

ولكنى أرغب أن يكون رأيى واضحًا ، وهو أننا دفعنا الدين الذى علينا « للنحاس باشا » بمنحه تأييدنا عندما ، كان يرأس الوزارة حتى آخر عام ١٩٤٤ . ونحن على استعداد لأن تكون « للملك فاروق » اليد العليا ، طالما أن الأمر يتعلق بالموقف الداخلى .

وكما تعلم ، فقد أعلنت سرًّا وعلنًا ، أن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، لن تتدخل فى الشئون الداخلية لمصر .

ولكن البرقية ، لم تصل إلى السفير ، إلا بعد أن كان قد قابل « الملك فاروق » وأبلغه رسالة « بيفن » ، لا كما أرادها وزير خارجية بريطانيا .. ، بل كما أرادها «كيلرن » !

لقد ظل اللورد يحمى « النحاس » .. حتى اللحظة الأخيرة .

* * *

استقبل ملك مصر « اللورد كيلرن » يوم الثلاثاء ٢٩ يناير .. ، وبعث اللورد ببرقية سريعة قال فيها :

« فى أثناء مقابلتى مع « الملك فاروق » اليوم أشار إلى الأزمة السياسية الأخيرة .

سألنى هل رأيتَ خطأً فيما قاله « بدوى باشا » فى لندن ؟

أجبت « بأنى لم أر شيئًا من ذلك .

استطرد جلالته قائلا :

– إن الأمر « زوبعة فى فنجان » ، بسبب العداوة الشخصية بين الرجلين .. « يقصد « مكرم ، وبدوى » .

وقال جلالته ضاحكًا ، وهو يطرق الزجاج الذى يغطى المكتب ، الذى نجلس إليه ، إنه مندهش لأن الزجاج لم يتحطم .

قال جلالته :

– هذه ميزة الأشياء المصنوعة قبل الحرب ، فهى تتحمل قدرًا من الدق العنيف أما الشجار نفسه فكان ... أشياء صبيانية » .

ثم كتب السفير تقريرًا طويلا يصف فيه اللقاء .

« برقية رقم ١٣١

من « اللورد كيلرن »

إلى « أرنست بيفن »

بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٤٦

١ – قابلت « الملك فاروق » بعد ظهر اليوم ، وتصرفت حرفيًا وفقًا لنص الفقرة ٤ من برقيتكم رقم ١٣١ .

٢ – تقبل جلالته ذلك ، بصورة طيبة للغاية .

وكان يبدو ميالا لاعتبار ذلك مفيدًا وبناء .

لم يظهر ميلا للتشكك أو للاعتراض على النصح . وكان يعتقد أن لدى رئيس وزرائه بالفعل ، أفكارًا معينة حول إدخال الوفد فى الحكومة . وكان يتفهم الحاجة لإدخالهم ، وكان مدركًا لأحداث ١٩٢٩ جيدًا .

٣ – غيرت من لغة الجملتين الأخيرتين لتصبحا كالآتى : « وعلى وجه الخصوص فإن جلالته يجب أن يعالج أية مسائل خاصة بالأفراد ، وفى ذلك ، ليس بمقدورنا مساعدته .

وأقصى ما نستطيع فعله هو أن نتعهد بعدم عرقلته ، بأى نوع من أنواع التدخل » .

أدرك جلالته على الفور هذا المغزى الضمنى ، برغم أن اسم « النحاس باشا » لم يذكر مرة واحدة .

٤ – وفى سياق المناقشات العامة التالية ، ذكرت أنى لست فى الوضع الذى يمكننى من بدء المناقشات التمهيدية ، وإن كنت أتوقع أن أفعل ذلك قريبًا برغم أن ذلك قد يتأثر بما يقرر جلالته أن يفعله ، بشأن الرسالة التى نقلتها إليه لتوى .

وللوهلة الأولى ، فإن أفضل أسلوب لتناول الأمر بصورة مبدئية السعى ، لإقرار بعض المبادئ العامة الحاكمة ، وعلى سبيل المثال :

(ا) أنْ تهدف المعاهدة المعدلة ، لأن تقوى ، عن طريق التعاون المتبادل ، مساهمتنا المشتركة فى نظام الأمن العالمى الجديد ، فى ظل منظمة الأمم المتحدة .

(ب) أن يستمر سريان التحالف ، بالشكل القائم في المعاهدة الحالية .

وإذا أمكن الاتفاق على هذين المبدأين العريضين ، فسيكون ممكنا تطوير المشكلات التالية ، المتعلقة بالتفصيلات العسكرية وبلورتها .

٥ – أشار الملك بوجه خاص إلى هذه الروح من المساواة والمشاركة التامة التي وردت بشكل ، لا نزاع فيه ، في مذكرتكم للسفير المصري بتاريخ ٢٦ يناير ، وفي كافة تصريحاتكم منذ توليتم منصبكم .

وأعرب عن اعتقاده أن ذلك يشكل سببا طيبا لإقامة العلاقات الإنجليزية – المصرية على أساس سليم ودائم .

٦ – وذكر أنه يعد – منذ وقت طويل – بيانا بآرائه الأساسية حول العلاقات مع بريطانيا العظمى ، وهو بيان يقوم على ما ورثه عن والده ، ويمثل قناعته الشخصية أيضا .

وربما تقترب اللحظة ، التي قد يطلب مني فيها ، نقل هذا البيان إلى لندن . وسيكون ذلك تعبيرا شخصيا وسريا عن معتقداته الأساسية .

وسيكون الأمر محرجا له ، أقصى الحرج ، إذا أذيع .

أكدت له أني ، دوما ، في خدمته ، وليس بحاجة مطلقا لأن تساوره المخاوف فيما يتعلق بالسرية الكاملة .

انتهزت هذه البداية المواتية للإشارة إلى محادثتي مع « الملك ابن سعود » .

قال « فاروق » إن « سعود » أبلغه بها وهو – فاروق – يشعر بالامتنان للخط الذي اتخذته .

٧ – سألته إذا كان بمقدوري أن أتوقع منه ردا على الرسالة التي حملتها له اليوم . قال بأن من الطبيعي أن يضطر إلى إمعان الرأي فيها . وهو يتفهم تطلعي لرد ما . وسيستشير « حسنين » . ولكن لن يستشير رئيس وزرائه ، أو أي شخص آخر .

٨ – قبل انصرافي ألححت أن يظل موضوع حديثنا قاصرا علينا بصورة محكمة وبشكل خاص فوافق عن طيب خاطر .

وأعربت عن أملي أن نستمر في الاعتماد على مساعدته التي لا تقدر في حالة الصعوبات المؤكدة ، في المحادثات المقبلة .

وعد بذلك .

وقال إن لديه آراءه فيما يتعلق بالتعديل . ويجب ألا تثبط عزيمتنا إذا ردد الساسة والصحافة المحلية ، مزاعمهم بصوت عال للغاية .

سجلت ذلك بالشكر والإعراب عن أملي في أن تسود هذه الآراء ، فيما يتعلق بالضجة الحالية حول ضرورة رحيل القوات البريطانية عن البلاد ، الأمر الذي سينتهي بنا جميعًا إلى المستنقع » .

* * *

بعد ٤٨ ساعة ، يلتقي «كيلرن » مرة أخرى « بفاروق » ليقدم إليه « اللورد هانكي » الوزير البريطاني السابق وعضو مجلس إدارة شركة قناة السويس .

انتهز السفير الفرصة ليسأل الملك .

– هل وصلت إلى قرار في الرسالة التي أبلغتك إياها قبل يومين .

أجاب الملك :

– ليس عندي جديد أخبرك به ، وآمل أن يكون لدى شيء قريبًا .

ويلح اللورد «كيلرن » قائلا :

– ما هي الخطوة القادمة من جانب مصر !

قال « فاروق » :

– لم يستقر رأيي على شيء ، ولا يوجد ما نفعله ، حتى تسمع من الحكومة البريطانية أو المصرية .

ولم يفهم «كيلرن » مضمون حديث الملك أو ما يقصده إلا بعد حين . . . .

* * *

العداء بين « فاروق وكيلرن » قديم . .

وفي مذكراته اعترف « اللورد » بذلك . . وقال إنه حمل حاشية الملك رسائل كثيرة فيها إهانات متعددة للملك الشاب . .

وتدخل اللورد في شئون الحكم في مصر أكثر من مرة . .

حاول إبقاء « النحاس باشا » رئيسًا للوزراء عام ١٩٣٧ فرفض الملك . . وعزل « النحاس » .

وأصر اللورد عام ١٩٤٠ ، على إقالة « على ماهر » من رئاسة الوزراء ، وقدم السفير إنذارًا بذلك إلى الملك فأرغم « على ماهر » على الاستقالة .

وحاصر «كيلرن » قصر عابدين بالدبابات في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، وعرفت مصر كلها أن بريطانيا فرضت « النحاس » رئيسًا للوزراء برغم اعتراض الملك .

وأحس « فاروق » أنه أهين .

كتب «كروسمان » الوزير البريطاني العمالي أن «كيلرن » كان يجب عليه أن يصمم على تنازل

« فاروق » عن العرش فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، مادام العداء بين الرجلين قد وصل إلى قمته . ولأن «كيلرن » لم يعزل الملك ، فإن الكراهية استمرت بين الملك والسفير ، وكان مستحيلا التغلب عليها من الطرفين .

وأراد « فاروق » تغيير « النحاس » أكثر من مرة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، فجاءت التعليمات من لندن فى أبريل ١٩٤٤ بناءً على توصية السفير بأنه « لا تغيير » . فبقى رئيس وزراء مصر فى منصبه ، لا بناءً على ضغط الشعب ، بل بناءً على الضغط البريطانى ، وحاجة بريطانيا إلى تعاون الحكومة المصرية معها فى أثناء الحرب .

وعندما سافر «كيلرن » إلى جنوب أفريقيا فى أجازة ، أسرع الملك بإقالة النحاس فى أثناء غياب السفير .

وظل «كيلرن » فى مصر منذ عام ١٩٣٤ يحكم ويفرض إرادته .

وبعد انتهاء الحرب ، وسقوط حزب المحافظين فى الانتخابات البريطانية واستقالة تشرشل رئيس الوزراء ، وخروج إيدن وزير الخارجية ، وجد ملك مصر أن الوقت قد حان ليتخلص من «كيلرن » .

وبدأ الملك يظهر كراهيته للسفير .

التقى « الملك فاروق » يوم ١٠ ديسمبر بالوزير الأمريكى المفوض « بنكنى تاك » ..

... وفى برقية « تاك » رقم ٢٢٩٣ إلى وشنطن قال :

«كانت المرارة شديدة لدى « الملك فاروق » فيما يتصل بالسفير البريطانى ..

إن السفير لم يأل جهدًا فى نشر الانطباع بأن علاقته بالملك تعتبر فى أفضل أوقاتها .. على حين قال لى الملك إن « اللورد كيلرن » عدوه .

وبدا على فاروق الاقتناع بأن السفير على استعداد ، لتخريب أية محاولات مصرية لتعديل المعاهدة مع بريطانيا ، أو تحقيق التطلعات الوطنية لمصر » .

وفى يوم ٢٩ يناير رأى « فاروق » أن الفرصة الذهبية هبطت عليه من السماء ، لاقتلاع اللورد إلى الأبد من أرض مصر .

كان « أحمد حسنين باشا » قد عرف بسر اللورد .. وبرقية لندن التى تطالب فيها بإدخال الوفد .. الوزارة أو وفد المفاوضات .

وربما يكون « حسنين » ، قد عرف ذلك من « عبد الفتاح عمرو » الذى قابل « بيفن » يوم

٢٦ يناير ، وفهم من خلال الاجتماع نوايا بريطانيا .. ، و« عمرو » يعرف أن « بيفن » لا يريد التدخل في شئون مصر .

وربما يكون « اللورد كيلرن » . قد أشاع أنه سيكرر حادث ٤ فبراير ولكن بلا دبابات .

وأيًا ما يكون المصدر ، فإن « حسنين باشا » ، أبلغ « الملك فاروق » بالأمر ، واتفق معه على الخطة ..

« وحسنين باشا » كان لديه خنجر من الذهب أهداه إليه « الملك عبدالعزيز آل سعود » ، وأصدقاء « حسنين » رأوه مرارًا وهو يمسك بهذا الخنجر ويطعن به شيئًا أمامه ..

وكانوا يسألونه :

– لمن هذه الطعنة ! .

فكان جوابه الوحيد :

– « لورد كيلرن » .. أريد قبل أن أموت أن أطعنه لأنتقم لـ ٤ فبراير .. أريد أن أراه يغادر مصر مخذولا .. ومهانًا ..

وتحققت أمنية « حسنين » ..

الفخ الملكي

قال « حسن باشا يوسف » وكيل الديوان الملكي المصرى ، إن « الملك فاروق » تصرف بذكاء « مع اللورد كيلرن » فى هذا اللقاء .

وبعبارة أخرى خدع الملك « كيلرن » ..

تحدث الملك بود مع السفير البريطانى كما قالت البرقية ..

وشجع « فاروق » السفير على أن يتمادى فى مطالبه وأن يسأله النصح إلى حد أن السفير أبدى عدم ارتياحه لبقاء « النقراشى » ، وأنه – أى السفير – لا يستطيع التعاون مع رئيس وزراء مصر .

وقال « فاروق » :

– أريد أن أدرس الاقتراح البريطانى بهدوء .

وأضاف :

– أرجو أن تقدم لى مذكرة مكتوبة .

ووقع « كيلرن » فى الفخ ، وقدم مذكرة مكتوبة – كما رغب « فاروق » – بعد ٤٨ ساعة من اللقاء ، أى يوم ٣١ يناير .

بل إن « كيلرن » كتب فى نفس اليوم – ٣١ يناير – يفضح نفسه فى البرقية رقم ١٤٥ .
قال :

« هل أنا على صواب فى ألا أقوم بأى اتصال بالمصريين ، بل أنتظر اتصالاتهم لفتح المناقشة . كما أشرت على « الملك فاروق » .

وهل أدخل فى مفاوضات مع الحكومة المصرية بتشكيلها الحالى » .

* * *

بعد أن تسلم « فاروق » المذكرة أبرق إلى « عمرو باشا » فى لندن يحتج على تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية .

« وعمرو باشا » على اتصال لاسلكى مباشر بالقصر الملكى المصرى .

« وعمرو باشا » أيضًا معروف بصلاته الوثيقة بالمسئولين البريطانيين .. جميعًا .

طلب « عمرو باشا » موعدًا عاجلا جدًّا مع « بيفن » ، فوافق الوزير البريطانى ، وتم اللقاء فى نفس اليوم الأربعاء ٣١ يناير ..

قال « عمرو باشا » لمستر « أرنست بيفن » :

– صاحب الجلالة ملك مصر يعتبر رسالتكم إليه ، بخصوص تعديل الوزارة ، وتشكيل حكومة أوسع عملا غير ودى .. وأن جلالته شديد الاضطراب لما جرى .

وما حدث بين السفير والوزير شرحته هذه البرقية :

« برقية رقم ١٦٨

من « أرنست بيفن » وزير الخارجية

إلى اللورد « كيلرن »

بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٦

١ – عندما التقيت اليوم بالسفير المصرى . أبلغنى أنك طلبت مقابلة فورية مع الملك ، وأخبرته أنك مكلف بنقل رسالة منى .

وكانت رسالتى تتضمن إبلاغ الملك أنه فى الوقت الذى لا أرغب فيه فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، إلا أنك توجه إليه فى نفس الوقت تحذيرًا رسميًّا (وأكرر : رسميًّا) ، يفيد أنى لا أرى أن إدارة مصر ، عهد بها لأفضل المصريين .

وبصرف النظر عن أى شىء آخر ، فإن الموقف الخاص بالأمن العام أظهر تدهورًا ملحوظًا فى ظل الإدارة الحالية ، كما يتعين على الملك أن يدرس مفاوضات « محمد محمود » فى عام ١٩٢٩ ، إلخ .

٢ – وقال السفير المصرى إنه تلق برقية من الملك تفيد بأن جلالته تلق رسالة غير ودية للغاية ، وأن جلالته انزعج للغاية من تلقيه تحذيرًا رسميًّا .

٣ – لقد قلت فى برقيتى رقم ١٣١ « شكلا ما من أشكال التحذير » يعنى بعض النصح .

وما كنت أعتزم نقله ، إنه يجب أن تكون هنالك مناقشة ودية ، يكون واضحًا خلالها أنى لا أتدخل فى الشئون المصرية ، وإن كنت أرى صعوبات مقبلة ، أوضحها للملك ، وآمل أن يساعد فى التغلب عليها .

٤ – الرجا إبلاغى على الفور بما إذا كان هنالك أى أساس لهذا التقرير الذى تلقاه السفير هنا من الملك .

إن برقيتكم رقم ١٣١ توضح أن المناقشة كانت ودية للغاية . وإنى لفى حيرة من أمرى لفهم ما حدث .

إن السفير المصرى هنا منزعج ، ويرى أن هناك خطرًا عظيمًا يحدق بالعلاقات الودية التى نشأت بيننا .

أريد أن أتأكد من الأرض التى أقف عليها .

وسيسرنى أن أتلقى تقريرًا كاملا عن الأسلوب والجو الذى دارت فيه المقابلة .

وإذا حدث فى أثناء نقل الرسالة أن قمتم بتوجيه تحذير رسمى ، وهى خطوة دبلوماسية خطيرة بطبيعة الحال ، فسيكون من دواعى سرورى إذا اتخذتم خطوات لتوضحوا لجلالته أن مثل هذه النية لم تطرأ على ذهنى للحظة واحدة . وهنالك إمكانية بالطبع لحدوث خطأ فى النقل » .

أسرع «كيلرن» بالرد مدافعًا عن نفسه :

« برقية رقم ١٥١

بتاريخ أول فبراير

شخصى إلى وزير الخارجية

١ – إنى – بالمثل – فى حيرة من أمرى .

ولا أذكر أنى أجريت من قبل مقابلة ، تتسم بالود بشكل واضح ، مع صاحب الجلالة « الملك فاروق » كتلك المقابلة . وكما سجلت فى برقيتى رقم ١٣١ بتاريخ ٢٩ يناير التى ذكرت فيها أنى تصرفت « حرفيًا » وفقًا لتعليماتكم .

٢ – وبطبيعة الأمر فإن الانطباعات قد تكون مضللة ، غير أنى مازلت أحمل نفس الانطباع .

وقد أشار الملك إلى موقفكم الودى حيال مصر .

وجدير بالذكر أنى عندما قدمت « اللورد هانكى » إلى جلالته أمس فإنه كان وديًّا للغاية .

وربما كانت مبالغة منه ، وإن صحّ ذلك فهو ممثل مجيد بشكل غير عادى .

٣ - وفيما يتعلق بطلب عقد اجتماع عاجل مع الملك ، فقد ذكرت في برقيتي أني أسعى جاهدًا إلى مقابلة « الملك فاروق » يوم الثلاثاء ٢٩ يناير ، أي بعد ثلاثة أيام من تلقي تعليماتكم .

٤ - وإني على ثقة بأن هناك سوء تفاهم كامل .

ولم يحدث مطلقًا أن ألمحت إلى تحذير رسمي مع روح الرسالة التي أبلغتها لجلالته .

وهناك احتمال بأن الفقرة التي تقول « إني لا أعتقد أن بإمكاننا تفادي شكلا من أشكال التحذير » شوهت ، وحرفت » .

٥ - وأكرر أن اللقاء كان وديًا للغاية . وأفترض أن بعض مستشاريه أقنعوه بالنظر إلى المسألة من زاوية مختلفة . ومازلت على اقتناع كامل بأنه أخذ الرسالة على أنها لفتة ودية من جانبنا في ضوء الروح التي قصدتموها .

٦ - هل تودون مني إيضاح المسألة مع « حسنين » .. ، إني لا أحبذ ذلك فلا أثق فيه على الإطلاق وسوء التفاهم الدائم لا يقلل من عدم الثقة » .

* * *

... نجحت اللعبة الملكية .. على أية حال .

إن « بيفن » لم يقل لسفيره ، قدم إنذارًا رسميًا « لفاروق » ، لإقالة النقراشي ، وتشكيل حكومة تضم الوفد .

ولم يقل « بيفن » لسفيره ، إن بريطانيا تطالب بطرد « النقراشي » لأنه لم يحفظ الأمن .

إن حكومة العمال أوصت السفير - فقط - أن يذكر للملك أنه من الأفضل « للنقراشي » أن يحفظ الأمن ... ، ومن الأفضل للملك أن يشجع الوفد كحزب - لا « النحاس باشا » بالذات - على الانضمام للوزارة والانضمام لوفد المفاوضات .

وخاف « بيفن » أن يستغل الملك إنذار السفير ، خطأ أو عمدًا ، فيثير « فاروق » حملة ضد بريطانيا ، تستفيد منها القوتان الكبيرتان ، أمريكا أو روسيا ، أو يستغل الوطنيون ذلك فتزداد مشاعر الشعب التهابًا ضد الإنجليز .

ومن ناحية أخرى هذا الإنذار قد يستفيد منه الوفد ، فيتطرف ضد الإنجليز ، أو قد يقضي على الوفد باعتباره تكرارًا لحادث ٤ فبراير .. ، وإذا قضي على الوفد - شعبيًا - فإن أحدًا لن يستطيع تأييد المعاهدة ..

وأخيرًا فإن « النقراشي » سيخرج من الوزارة بطلا ، يستعيد الناس بطولته في أحداث اغتيال السردار « السيرلي ستاك » عام ٢٤ (ومحاكمة النقراشي) عام ١٩٢٥ ..

.. باختصار وجد « بيفن » أن السفير أخطأ ، أو أن الملك عرف كيف يستغل الموقف .
وبالإضافة إلى هذا كله فإن « كيلرن » أمضى فترة طويلة فى مصر . ومن الأفضل أن يذهب حتى تختفى معه ذكريات غطرسته .

ولا يمكن أن يعرف أبدًا لماذا اختار « بيفن » يوم ٤ فبراير عام ٤٦ لنقل السفير البريطانى .. .
هل جاء ذلك مصادفة .. ، أم أنه خطة مرسومة لترضية الملك والاعتذار عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما حاصر « كيلرن » قصر « الملك فاروق » بالدبابات . لإرغامه على تعيين « النحاس » رئيسًا للوزراء ..

* * *

كتب كيلرن فى مذكراته يوم ٤ فبراير ١٩٤٦ ...

« أصابتنى صاعقة حقيقية هذا الصباح ..

وصلتنى برقية شخصية من « أرنست بيفن » تفيد أن مجلس الوزراء قرر تعيينى مندوبًا خاصًا : فى جنوب شرق آسيا ، لأضطلع بمهمة التجوال فى الملايو ، وسيلان ، والهند الصينية ، وهونج كونج ، وأخيرًا لتنسيق الأمور الاقتصادية ، وبذل المشورة للحكام وغيرها من المسائل .

وقال أيضًا إنه يأمل أن يلقى هذا التعيين قبولا منى . وأن أثبت فائدتى فيه . مثلما أثبتها فى أثناء وجودى فى القاهرة .

وقال « بيفن » إنه عاجلا أو آجلا « ستأتى اللحظة التى أغادر فيها القاهرة .. . ومن المناسب أن أفعل ذلك قبل بدء محادثات المعاهدة .. خيرًا من أن يتم ذلك فى منتصف المفاوضات .

عظيم فى الواقع أن أتلقى مثل هذه الرسالة الآن ...

للوهلة الأولى يعتقد المرء أنها تهنئة .

ولكن عند تأملها يتضح أنها مكيدة تلقائية صغيرة دبرها القصر دون شك ، عن طريق « عمرو » الصغير لإبعادى عن مصر قبل بدء المفاوضات .

وبحس داخلى شخصى ، فإن ذلك سيكون راحة عظيمة لأنى أشعر بأمانة تامة ، أن احتمال نجاح مفاوضات المعاهدة ، هو واحد فى الألف ، وأن قرار لندن ، باستخدام سفيرها هنا كمهدئ للصواعق فى حالة الفشل لا يبدو جذابًا لى .

وفى نفس الوقت إن تلقيك « شلوتًا » إلى أعلى ، له جانبه الشخصى المرير ، وبغض النظر عن كل ذلك ، فلا يمكننى بأمانة أن أرى شيئًا — أكثر من هذا — تدميرًا لهيبتنا فى مصر .

إن الرأى العام سينظر – عن حق – إلى ذلك ، باعتباره انتصاراً كاملا للقصر ، على السفارة أو أعتقد شخصياً أن ذلك سيكون بمثابة كارثة .

ولما كان من الواضح أن الأمر سرى فقد استدعيت « جيم بوكر » ، الوزير المفوض بالسفارة البريطانية « وولتر سمارت » – المستشار الشرقى – وبحثت معهما الأمر من كل جوانبه .

وهكذا كتبت برقيتين للرد أعربت فى أولاهما ، عن امتنانى البالغ ، واستعدادى لأن أخدم على الدوام .

ولكنى طرحت بعض النقاط الأساسية المفيدة التى تحتاج إلى إيضاح مثل مجال الوظيفة الجديدة .. وتحديد واضح للصلاحيات إزاء الحكومة المحلية هناك ، وما إلى ذلك ، بالإضافة إلى بعض الأمور البسيطة ، مثل المنافسات ، وكفاءة الإدارة ، والسكن المناسب .

وفى رسالتى الثانية ، ذكرت أنى أشعر بالتزامى بتسجيل التأثير السياسى ، الذى سيتركه هذا النقل على المصريين » .

ولا يتلقى « كيلرن » رداً على رسالته أو التماسه بإلغاء قرار النقل .

بعد أسبوع يستدعى « كيلرن » صديقه « والترمونكتون » ، الذى وصل من لندن ، ليستشيره فى الأمر ...

وفى مذكراته كتب اللورد يقول :

« لدى عودتى إلى السفارة صحبت « والتر مونكتون » التعس إلى مكتبى ، وأطلعته على البرقيات الخاصة بوظيفتى الجديدة .

سألته عن رأيه :

– قال إن التوقيت اختير بشكل بالغ السوء ، لمثل هذا النقل عشية محادثات المعاهدة .

ويعتقد أن وزارة الخارجية البريطانية أصابها الجنون حقاً .

وفى نفس الوقت فإنه لم ينظر إلى الوظيفة الجديدة باعتبارها تنزيلا فى الدرجة ، بل على العكس يعتقد أنها شىء كبير حقاً .

ورجانى ألا أفكر بحال من الأحوال فى ترك العمل .. أو الاستقالة .

وفى حديثه معى ، بشكل بالغ السرية ، وهو بطبيعة الحال من المقربين جداً لمليكنا ، قال : إنه سيخبرنى بشىء لا أعرفه . وهو أنى كنت مرشحاً لمنصب نائب الملك فى الهند ، ويعتقد أن عدم حدوث ذلك بمثابة مأساة .

وبالرغم من أن « الجنرال ويفل » – الذى اختير للمنصب – كان ممتازًا بما فيه الكفاية . فإنه لا يملك لسوء الحظ التقدير السياسى الصحيح .

وقال إن الأمور الآن فى الهند ، فى حالة مؤسفة للغاية .. ، فقد انحل كل شىء من عقاله . والله وحده يعلم متى ينتهى ذلك .

وعلى أية حال ، فقد فاتنى هذا المنصب ..

. وكان « مونكتون » يعتقد أيضًا « مثل كثير من الآخرين » أنهم قد يرسلوننى إلى واشنطن ، وهو تعيين ممتاز فى تقديره » .

لا يستمع « بيفن » إلى توسلات اللورد ، بل يفاجئه ببرقية أخرى يقول فيها :

« إن الموقف فى الشرق الأقصى أصبح يدعو لليأس . وأن مجلس الوزراء البريطانى درس الموقف ووجد أنه يجب عدم إضاعة دقيقة واحدة » .

وكانت هذه البرقية تحمل تفسيرًا واحدًا .. وهو أن مجلس الوزراء رفض إلغاء نقل « كيلرن » .. وأنه مصر على إبعاده عن القاهرة .

وتعرف « جاكلين » زوجة « كيلرن » بالأمر فتزداد اضطرابًا لأن زوجها مضطر للسفر بسرعة إلى سنغافورة على أن تلحق به فيما بعد .

ويخدع « كيلرن » نفسه قائلا – فى مذكراته – « إن هذه البرقية جعلتنى أحس بشعور أفضل . لأن هناك موقفًا وطنيًّا عاجلا يحتاج إلىّ ... وأن هناك مهمة وعملا حيويًّا عهد به إلىّ ، ويجب أن أحسن القيام به » .

ومع ذلك يطير إلى لندن بدعوى التشاور كما يقول ... ، ولإجراء محاولة أخيرة لإلغاء قرار النقل كأى موظف صغير .

ويحسن « بيفن » استقباله – يوم ١٨ فبراير – ولكنه يقول له :

– هذه أكبر وظيفة فى حياتك يا طفلى العزيز !

ومن هذه الكلمات يعرف « كيلرن » أنه لا فائدة ولا جدوى من الإلحاح .

ويستقبله ملك بريطانيا فى القصر الملكى . ويدعوه للغداء مع الملكة وحدهما .. ولكن ملك بريطانيا وملكتها لا يتدخلان فى شئون الحكم .. ، ولا يوصيان « بيفن » باللورد .. خيراً ! !

* * *

بعد أسبوع من اغتيال « أمين عثمان » .. ، ماتت السيدة « صفية زغلول » التى عاشت ١٩ سنة عقب وفاة قرينها « سعد زغلول » .

توجهت في الصباح الباكر - كعادتها كل يوم - لزيارة ضريح زوجها .

وتناولت طعام الغداء مع أفراد أسرتها ، التي تدعوهم ظهر كل سبت ، وأمضت بعض الوقت في مكتب سعد .

وفي الرابعة بعد الظهر شعرت بألم ، ففحصها قريبها « الدكتور أحمد شفيق باشا » ، ثم صعدت إلى حجرتها لتستريح .

خافت الأسرة فدعت « الدكتور سليمان عزمي باشا » ، ليجد هبوطًا في القلب فأعطاها حقنة ، ولكنها أسلمت الروح في الخامسة مساء .

رأت الأسرة ألا تنعى « أم المصريين » ، وهذا هو الاسم الذي أطلقه عليها المصريون بعد وفاة زوجها .. لأن « صفية زغلول » كانت تعد نفسها أمًّا لمصر كلها ..

* * *

قصد « النقراشي » إلى (قصر الزعفران) ليحضر مأدبة العشاء التي أقامها « الملك عبد العزيز آل سعود » وليطلب إعفاءه من الاشتراك في المأدبة ليشرف على تدابير الجنازة التي شيعت في وقار لتدفن بجوار سعد .

وتخلف « مصطفى النحاس » عن موكب الجنازة وأوفد نائبًا عنه « عثمان محرم باشا » ، عضو الوفد ووزير الأشغال السابق .

وقيل إن « صفية زغلول » اختلفت مع « النحاس » عندما اختلف مع « مكرم عبيد » عام ١٩٤٢ .

وقيل إن « النحاس » ذهب يزورها بعد تعيينه رئيسًا للوزارة يوم ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، فرفضت استقباله ..

والغريب في الأمر أن « صفية زغلول » ، هي التي أيدت ترشيح « النحاس » لرئاسة الوفد عام ١٩٢٧ بعد وفاة « سعد » .

ووقفت أرملة « سعد » ضد ابن شقيقته ، « فتح الله بركات » الذي كان يطمع في رئاسة الوفد .

وكان تأييد كل من « صفية زغلول ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمي النقراشي ، للنحاس » من العوامل الأساسية والرئيسية لفوزه برئاسة الوفد في سبتمبر ١٩٢٧ .

* * *

كانت أم المصريين في السبعين من عمرها وهي صغرى بنات « مصطفى باشا فهمي » الذي

تولى رئاسة الوزارة المصرية ٥ مرات ، وبقى رئيساً للوزارة ١٣ سنة دفعة واحدة .

تتكلم العربية والتركية والفرنسية .

تزوجها سعد — فى أثناء اشتغاله بالمحاماة — وهو فى السادسة والثلاثين . وهى فى الثامنة عشر . ولم يرزقا بأولاد .

روى العقاد دور « صفية زغلول » فى ثورة ١٩١٩ فقال « إن سعداً جاءها فى فجر الثورة يقول :

— يا « صفية » إنى وضعت رأسى على يدى هذه .

وبسط لها يمناه

كان جوابها :

— وضع رأسى هذا على يسراك .

* * *

بعد نفى « سعد » إلى مالطة ، فكرت فى السفر واشترت تذكرة الباخرة ، ثم فضلت أن تبقى لتزور جرحى الثورة .

وجعلت من بيتها معسكراً للجهاد الوطنى تصدر البيانات الثورية والنداءات الوطنية ، وترأس اجتماعات أنصار الوفد ، وتجتمع بقادة الحركة وتثير حماسهم .

وقيل أيامها ، إنها لوكانت رجلا .. لقادت الأمة .

وكتبت إلى المعتمد البريطانى « السير رونالد وينجت » تطلب أن تمر رسائلها إلى « سعد » بلا رقابة ، مقابل وعد منها بأن الرسائل لن تحتوى على شىء ممنوع .

وقبل أن يجيب « وينجت » على رسالتها ، فكرت فى أن هذا العمل ، لا يناسب الرجل الذى أحبته ، ولا يناسب مصر أيضاً ، فأمسكت التليفون لتكلم المعتمد البريطانى ، فقيل لها إن « وينجت » لم يعد من لعبة الجولف .

سألت عن الضابط النوباتشى فقال لها :

— أية خدمة أستطيع تقديمها لك « يامدام زغلول باشا » .

قالت بالفرنسية :

— قل لسيدك إنى أسحب طلبى الذى قدمته هذا الصباح .

لا أريد جميلا منه أو من بلاده .

وأريده أن يعرف أنى عازمة على تخصيص كل فكرى ، وكل قوتى ، لمحاربة بلاده حتى تخضع وتمنح مصر استقلالها .

وإذا كان قرارى ، يعتبر حكمًا بالإعدام علىّ ، وعلى زوجى ، فإننا سنموت فى سبيل مصر .. وستحيا مصر لتنتقم لنا .

وبعد نفى « سعد » إلى (سيشل) عام ١٩٢٢ ، طلبت إلى المندوب السامى البريطانى « اللورد اللنبى » ، أن يسمح لها بالسفر مع زوجها إلى هذه الجزيرة النائية فرفض .

.. أخذت تقود الحركة الوطنية ، فرأت الحكومة البريطانية أن توافق على سفرها لتقصيها عن مصر ، وأبلغتها ذلك ولكنها أبت قائلة :

— ذهب « سعد » وسأبقى مكانه .

وظلت فى القاهرة حتى نقل « سعد » إلى جبل طارق ، بعد أن اشتد عليه المرض فسافرت لتكون إلى جواره .

وبعد وفاة « سعد » عام ١٩٢٧ ، فتحت بيتها للوفد يجتمع فيه ، كما كان فى عهد « سعد » حتى تم توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية ، فقررت اعتزال السياسة . ولكنها بقيت الأم الوطنية للزعماء جميعًا ، تصلح ذات بينهم ، وترشدهم ، وتثير حماسهم . ووطنيتهم ، وتشد من أزرهم .

وبقيت ملهمة للحركة الوطنية ١٩ عامًا ، تدعو للحركة الوطنية وللوحدة قائلة : إن مصر فى حاجة إلى الوحدة الوطنية » .

وطلبت إلى أجنحة الوفد . التقارب والاتحاد . ولكن حزب زوجها خيب أمالها ، ولذلك أخذت تنصح الجميع .

وقالت :

— « إن مصر تنتظر قائدًا وطنيًا يضع مصالح مصر أولاً .

ورأى « الملك فؤاد » أن يجعل مقامها فى البروتوكول بعد الأميرات .

ومما يجدر بالذكر ، أن مجلس الوزراء أصدر عقب وفاة « سعد » قرارًا بشراء بيت الأمة ليكون مُتحفًا وطنيًا بعد وفاتها ، وقد تبرعت وقتذاك بأثاث البيت للحكومة .

وكان « سعد » قد أوصى بأن تدفن أم المصريين معه فى ضريح واحد ، فلما نقل جثمانه إلى الضريح الحالى قرر مجلس الوزراء أن تدفن أم المصريين إلى جوار زوجها .

زارها — قبل وفاتها بشهر — صحفى بريطانى وسألها وهو يشير إلى ضريح « سعد » الذى يجاور دارها عما تشعر به عندما تطل كل صباح على ضريح زوجها .

فقالت أم المصريين :

— « أعرف أنى سأدفن هناك .. وكلما استيقظت فى الصباح ونظرت إلى الضريح من النافذة . أحس فى نفسى بأن المسافة التى سأقطعها بين الحياة والموت ، قصيرة جداً » .

* * *

وبموت « صفية زغلول » تزداد خلافات الوفد .

ولكن « النحاس » ، يقرر ضم أعضاء جدد إلى لجنة الوفد التنفيذية .. « فؤاد سراج الدين ، ومحمود سليمان غنام ، وأحمد حمزة ، ومصطفى نصرت » .

ويكون هؤلاء الأعضاء علامة على اتجاه جديد فى حزب الوفد لضم أصحاب الأملاك إليه .

وكان من الطبيعى أن يزداد جناح الشباب المثقف فى الوفد .. تطرفًا إلى اليسار ..

أصدر الوفد بيانًا عنيفًا قال فيه : « إن المذكرة المصرية ، تساوى الاعتراف بأن المعاهدة الجديدة ستفرض قيوداً عسكرية دائمة ، بالرغم من الضمانات التى حصلت عليها مصر من اشتراكها فى منظمة الأمم المتحدة » .

وقيل إن الإشارة إلى السودان فى رد بريطانيا ، توحى بأن الحكومة المصرية الحالية ، قدمت تنازلا كبيرًا للإمبريالية البريطانية فى السودان .

ووجه الإخوان المسلمون بيانًا إلى أبناء النيل قالوا فيه : « إن المذكرة المصرية كتبت بأسلوب الشحاذين .. ، والرد البريطانى تجاهل مطالب المصريين الاجتماعية .. ، ويجب إلغاء المعاهدة » .

وتبرأ « على ماهر » من هذه المذكرة وقال : « إن الهيئة السياسية ليست مسئولة عنها »

وقال « صبرى أبو علم » سكرتير عام الوفد : « إن بريطانيا وافقت على التفاوض مع « النقراشى » ، مقابل تصريح « عبد الحميد بدوى » بعدم الالتجاء إلى مجلس الأمن » .

وقال : إن بريطانيا عجلت بالتفاوض حتى لا تثير روسيا القضية المصرية فى مجلس الأمن .

وقال إن التحالف مع بريطانيا جريمة .

فوجه إليه « إبراهيم عبد الهادى » وزير الصحة — الذى أصبح رئيسًا للوزارة بعد ذلك — سؤالا :

— « هل أنت ضد التحالف المصرى البريطانى » ! .

رفض « صبرى أبو علم » الإجابة ! فإنه كان يخشى التزام الوفد بهذه السياسة ، مما يقطع أمل الإنجليز فى أن الوفد سيعقد معاهدة .

وكتب « إسماعيل صدقى » فى « الأهرام » : « إن المذكرة البريطانية لم تهتم بالتغييرات الناشئة عن الحرب » .

وقال : « إن عصر السيطرة والنفوذ قد انتهى » .

وقال : « إن المفاوضات يجب أن تكون فى لندن ، لا فى القاهرة ، وإن ما فعلته بريطانيا يعتبر محاولة للتسويف » .

وخطب « مكرم عبيد » فى حفل أقيم لتكريمه فى فندق « شبرد » ، فقال : « إنه يؤيد الصداقة مع بريطانيا لا المشاركة » .

وهاجم المشاركة المصرية (الكوميدية) فى حكم السودان .

وهاجم السفير البريطانى ووضعه الدائم كعميد للسلك السياسى الأجنبى فى مصر . وقال إن ذلك احتكار لا امتياز .

وقال « مكرم عبيد » : « إن مصر لا تقبل مبدأ المشاركة ، ولكنها توافق على التحالف » .

ويحاول « النقراشى » أن يرد على كل الاتهامات الموجهة إليه .

خطب فى الحزب السعدى فقال : « تقطع يدى ولا أسمح ببقاء ، ولو قوة بريطانية صغيرة ، فى مصر ، وسأتمسك بسياسة الصمت ، لأن من الحماقة أن ننغمس فى دعاية عنيفة ، فى مسألة لها هذه الأهمية العظمى » .

وأكد من جديد شعاره ، وهو « الصمت الوقور والصبر » .

* * *

أعلن « النقراشى » أنه اتخذ خطوة لتحقيق الأمانى الوطنية .

ردت صحف الوفد ، فسمته ساخرة ، بأنه « أبو خطوة » و « رجل الوقت المناسب » .. وجعلت من « سياسة الصمت » التى التزم بها .. أضحوكة :

واستمرت صحف المعارضة تنتقد « النقراشى » ، لأنه لم يطالب إلا بتعديل المعاهدة ، ولم تحدد مواعيد لبدء المفاوضات أو نهايتها .

صحيفة مصرية واحدة ، هى التى وافقت على الرد البريطانى وهى « الإجيشيان جازيت » ، التى تصدر باللغة الإنجليزية .

كتبت تقول :

« لو أن بريطانيا بقوتها البحرية ، لم تطرد نابليون من مصر ، لما انتصر « محمد على باشا » ، ولما قامت مصر الحديثة .

وصف «كيلرن» فى تقاريره ، خيبة أمل مصر من الرد البريطانى ، وتمسك لندن بمعاهدة عام ١٩٣٦ ، كأساس للمفاوضات والمشاركة بين مصر وبريطانيا فى الدفاع .

قال :

«كان استقبال المذكرة البريطانية فاترًا بصورة عامة » .

وجهت الصحف المستقلة - برغم أنها أكثر تحفظًا من الصحف الوفدية - انتقادات شديدة .

أعلنت « الأهرام » ، بصورة قاطعة أن على مصر المطالبة بتعديل أسس التفاوض . ومن الأفضل للحكومة إجراء المفاوضات فى الوقت الحاضر» .

وتبنت صحيفة « مكرم عبيد » : « الكتلة » خطها المتشدد المعتاد .

انتقدت الكتلة ردنا . ولكن « مكرم عبيد » ، كان أكثر تحفظًا فى البرلمان . اكتفى بالقول بأن « على المفاوضين المصريين دخول المفاوضات دون أية قيود » .

وشن « الإخوان المسلمون » أيضًا هجومًا على المذكرة البريطانية بخط مشابه لخط الوفد .

وجرت المظاهرات ضد مذكرتنا فى المعاهد الدينية ... ، وفى مدرسة الأقباط بطنطا ، وفى الأزهر .

ويتوقع البوليس ، حدوث مظاهرات - ينظمها الوفد - أساسًا من طلبة الجامعة ، عند عودتهم للدراسة عقب الأجازة .

- وذكرت التقارير أيضًا أنه يتم تنظيم إضراب احتجاجًا على القرار البريطانى بالسماح بالهجرة مؤقتًا لفلسطين .

وقال مدير الأمن العام بأن البوليس تلقى الأوامر بمنع بالقوة أية مظاهرات .

- وفى مجلس الشيوخ انتقد « صبرى أبو علم » - سكرتير عام حزب الوفد - قبول الحكومة المصرية لرأى بريطانيا فى مبدأ التحالف . وقال « صبرى أبو علم » إن ذلك غير ضرورى ، نظرًا لميثاق الأمم المتحدة .

واقترح على المجلس ، أن يصدر قرارًا بأن المذكرة المصرية والرد البريطانى ، لا يصلحان كأساس للمحادثات أو المفاوضات .

- تتزايد المشاعر المتطرفة المعادية لبريطانيا ، حول موضوع هذه المعاهدة ، دون أن تبذل الحكومة محاولة فعالة ، للسيطرة عليها فى الرأى العام ، أو فى الصحافة .

وتبدو الآمال حول نجاح « المفاوضات ، فى مثل هذا الجو ، ضئيلة » .

النقراشي .. مقابل كيلرن

بقي « محمود فهمي النقراشي » بين نارين ...

نار الإنجليز ...

ونار المعارضة

قالت « البلاغ » إن « النقراشي » . طرف في المؤامرة مع الإنجليز .

ويهاجم « صبري أبو علم » — في مجلس الشيوخ — الهيئة السياسية قائلا : إنها هيئة لا مثيل لها . فرد « النقراشي » معبرا عن حيرته :

— إذا لم نأخذ بآراء السياسيين القدامى ، يقال إننا أهملناهم .. إنها هيئة استشارية والحكومة هي المسئولة .

ويكتب « أحمد حسنين » . زعيم حزب مصر الفتاة . في جريدة الحزب . تحت عنوان (فليسقط عدو الوطنية .. فليسقط عدو الحرية) :

« .. أجل فليسقط هذا « النقراشي » عدو الحريات جميعًا . وعدو الوطنية في كافة أشكالها ومظاهرها » ..

وقال الكاتب :

لكي لا ننسى ، وينسى « النقراشي » . وينسى الإنجليز . قامت الأمة قومة رجل واحد تطلب إخراج الإنجليز . ولكن « النقراشي » أراد أن يقف في وجه الأمة . وأن يقتل شعورها

وإحساسها ، بدعوى أنه سيتولى عنها إرسال الخطابات إلى إنجلترا .

وقد ظل هذا العاجز عامًا كاملا يضلل الشعب ويطاوله ، يعده ويمنيه . وهو فى كل ذلك يضغط ويخيف ويرهب ويخدع » .

وحملت صحيفة « الوفد المصرى » على « النقراشى » بطريقة أعنف . .

قالت : « هذه الحكومة علام تستند ؟ « إن العهد الحاضر انتهى إلى فشل ذريع وأصيبت البلاد بأضرار جسيمة .

وكتب الدكتور « محمد مندور » رئيس تحرير الوفد المصرى تحت عنوان « الحكومة واضطراب البلاد » : لم يعد هناك شك فى أن البلاد فى حالة اضطراب الآن . . والحكومة هى المسئولة عن هذه الحالة بسبب سياستها التى عجزت عن أن ترضى مشاعر الأمة . وتحقق مطالبها سواء فى الداخل أو فى الخارج .

إنها حكومة تستند إلى أحزاب الأقلية ، وتضعف فى المطالبة بحقوق البلاد ، ثم لا تصرف همها إلا إلى التضييق من الحريات المبدئية ، والتجسس على الشرفاء . . ، حكومة هذا شأنها يجب أن تزول » .

ولم يتخلف كاتب وفدى عن الحملة على « النقراشى » . . .

قال الدكتور « عزيز فهمى » :

« هذه الحالة أصبحت لا تطاق . . أقلية عابثة مستهترة بالأمن العام ، تساوم فى حقوق البلاد ، وتتحكم فى الملايين . . وحكام عابثون ، لا يزعهم وازع ، ولا يردهم ضمير ، يتحدون القوانين .

إن حالتنا هذه أصبحت (ج) ، ومصر مشرفة على الهاوية . . فليعلن الشعب قيام الحالة (ج) ، وعلينا أن نتولى حماية أنفسنا . . بأنفسنا . . ، وعلينا أن ندافع عن حقوقنا بأيدينا ، فالوطن وطننا والمصير مصيرنا » .

ويقول « عزيز فهمى » تحت عنوان آخر « الميت حى » : « ولد النظام الحاضر ميتًا . . ، وأشاح الشعب عنه يوم بشر بمولده . . ، وصاحب الدولة يعلم . . ، كما يعلم أصحاب المعالى . . أنهم فى واد . . ، والأمة فى واد » .

وتشتد مقالات « عزيز فهمى » . .

كتب تحت عنوان « عود إلى الحماية » :

« سيسجل التاريخ أن الوزارة المصرية طالبت فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بإعلان الحماية على

مصر ، وشطر وادى النيل ، لتضمن البقاء فى الحكم . وأن الحكومة البريطانية أجابتها إلى ما تريد » .

ويكتب « الدكتور محمد مندور » فى « الوفد المصرى » ، تحت عنوان (دولية القضية المصرية) .

« حكومتنا المجاملة لاتزال صابرة صبر أيوب ، وللإنجليز أن يماطلوا كما يشاءون .. ولحكومتنا العجيبة أن تنتظر حتى تجد من وقتها متسعًا للحديث معها » .

وبرغم أن « النقراشى » ، كان يعانى من القصر والسفارة البريطانية ، فإن صحف المعارضة بقيت تتهمه بالتواطؤ مع الإنجليز ، كما كتب « الدكتور عزيز فهمى » .. قال :

« وزارة متهمة . وأدلة الاتهام أن الوزارة التى تريد أن تبدأ محادثات مع السفير البريطانى ، هى الوزارة التى تآمرت على إقصاء قضية الوطن عن مجلس الأمن ، لتلتمس شخوص وفد مصر إلى لندن ، يفاوض الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة عسكرية جديدة ، تسوغ بقاء الاحتلال » .

وهى أول وزارة مصرية فى عهد الحماية ، أو فى عهد الاستقلال ، تسلم للإنجليز بحق من الحقوق فى السودان ، جل أو هان .. » .

ويحتج السفير على جريدة مصر الفتاة وهجومها على بريطانيا . ويصادر أحد أعداد روزاليوسف ، وتعطل صحيفتا البلاغ والوادى شهرًا .

ويقول « كيلرن » إن الوفد يلعب لعبة أمريكا بعد أن قال : إنه يلعب على الورقة السوفيتية .

نشرت صحيفة « الديلى تلجراف » إن الوفد يتطرف فى المعارضة لإحياء شهرته باعتباره البطل الوحيد للوطنية المصرية .. ، أما « النقراشى » فإنه نفر من إحراج الحكومة البريطانية ، مما جعله عرضة للاتهام بأنه خاضع للمصالح الأجنبية .

وقال الدكتور « محمود عزمى » إن مصر ستواجه مصاعب فى عام ١٩٤٦ ، ويجب أن نستعد لها . وسيأتى يوم ، علينا أن نختار فيه ، بين العبودية ، والنضال فى سبيل الحرية .

* * *

أفلت الزمام ...

طرح الطلبة خلافاتهم جانبًا ، بعد استئناف الدراسة عقب عطلة نصف السنة .

أثار الرد البريطانى ثائرة الطلبة ، واعتبروه إهانة وقحة للسيادة المصرية ، ولكل تضحيات مصر فى أثناء الحرب .

ووزع الطلبة الوفديون استفتاء داخل الجامعات والمدارس ، عن الطريقة المثالية لحل القضية

المصرية ، وهل هى التعاون أو التفاوض أو استعمال القوة .

التقى « بنكنى تاك » الوزير الأمريكى المفوض فى مصر « بأحمد حسنين باشا » ، رئيس الديوان الملكى يسأله عن الأسباب الكامنة وراء موقف الشعب المصرى .

أشار « حسنين » إلى ظهور الوطنية المصرية وقال :

« أخشى إذا لم يستجب للتطلعات الوطنية ، رد فعل خطير ، فى جميع أنحاء البلاد واضطرابات توازى ، بل تفوق ، أعمال العنف التى جرت عام ١٩١٩ » .

وكتب « بنكنى تاك » إلى وشنطن :

« يعترف المراقبون السياسيون المحنكون أنفسهم ، أنهم لا يستطيعون بصورة واضحة تحديد الأسباب الكامنة وراء اضطرابات القاهرة الأخيرة . وهناك اتفاق على وجود شعور وطنى عام واسع النطاق .. ، يجب قبوله كعامل هام فى العلاقات المصرية البريطانية مستقبلا .

ولا يوجد شك فى أن هذا المد الوطنى ليس قاصراً على مجموعة بعينها ، بل تشارك فيه ، وتسانده الأمة كلها .

ومن المؤكد أن أهم قضية تسهم فى الهياج ، هى المفاوضات المقبلة لتعديل معاهدة التحالف الأنجلو – مصرية » .

وقال « تاك » :

« إن العوامل التى يعزى إليها ظهور الوطنية تأتى بترتيب أهميتها :

- الرغبة فى جلاء القوات البريطانية .
- والمطالبة بوحدة وادى النيل .
- والمطالبة المتكررة بتحسين أحوال معيشة الجماهير .

وتبذل محاولات لإدخال ممثل وفدى فى المفاوضات وربما « النحاس » نفسه .

وهذه المفاوضات ، وتمثيل الوفد ، تعتبران أهم عامل ، يجب الاعتراف به فى التطور السياسى فى مصر فى المستقبل العاجل .

والعامل الوطنى هو العامل الأساسى » .

* * *

أخذت الأحزاب ، والإخوان المسلمون ، والملك ، يستغلون الطلبة ، ويستعدونهم للتظاهر .. ضد الإنجليز .. وضد حكومة « النقراشى » ..

الملك ، يريد أن يغير صورته ، التى استقرت فى أذهان الشعب ، بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما استسلم للإنجليز ..

بعد ٤ فبراير ، كانت عواطف الشعب والجيش مع الملك .. . فبعد حصار قصر عابدين ، عرف الجميع أن الملك قد أهين ولم يقاوم .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفضائح الشخصية « لفاروق » جعله موضع .. كراهية الشعب .

وقد فشل الملك منذ أكتوبر ١٩٤٤ ، أى منذ إقالة النحاس ، فى أن يسترد صورته القديمة فى أذهان الناس ، ولذلك أراد أن يقف مع الطلبة ، ضد الإنجليز .

أما الوفد فإنه فقد موقعه فى قيادة الشعب ، بعد تعاونه مع الإنجليز . ولذلك رغب فى التطرف ضد بريطانيا .. وقد اعتاد الوفد ذلك ، عندما يكون خارج الحكم .

وساعد على تراجع الوفد الفساد الذى انتشر فيه ، والذى دفع « مكرم عبيد » إلى تأليف (الكتاب الأسود) ، ليروى فيه فضائح الحكم .

وانطلق الوفد يتطرف مدفوعًا بالجناح اليسارى فيه ، الذى رفع صوته — « الدكتور محمد مندور » ، « والدكتور عزيز فهمى » .. الخ — وأصبح هؤلاء هم الناطقون باسم الوفد ، والمعبرون عنه .

يضاف إلى ذلك ، زيادة نفوذ الإخوان المسلمين ، وانتشارهم فى المعاقل التى كان يسيطر عليها الوفد ، فأراد الوفد أن يدخل معركة التحدى ضد الإخوان والإنجليز وأحزاب الحكومة .

* * *

كان ميدان المعركة .. الجامعة وبالذات جامعة فؤاد الأول .. ، أو جامعة القاهرة .

شكلت فى الجامعة « اللجنة التنفيذية » ، التى تضم طلبة من جميع الأحزاب والاتجاهات نالت تفويضًا من طلاب الجامعة ، وأصبحت تتحدث باسمهم وتقودهم إلى الإضراب والتظاهر من أجل مطالب البلاد .

ولم يكن هناك من يستطيع الوقوف فى وجه هذا الإعصار الحزبى الملكى الدينى العنيف ، الذى انضم إليه الشيوعيون أيضًا !!

السفارة البريطانية لم تعد قادرة على تهدئة الوفد ، الذى أراد أن يظهر لبريطانيا قوته ، « والنقراشى » لم يعد قادرًا على قمع المظاهرات ، لأن الوفد ، والحزب الوطنى ، والإخوان المسلمين ، والشيوعيين ، وحتى حزب الكتلة ، — برغم اشتراكه فى الوزارة — ضده .

والصحف رفعت عنها الرقابة ، ولذلك انطلقت فى الهجوم على « النقراشى » بعنف ..

هذه مجلة « رابطة الشباب » — مثلا — تصف « النقراشى » بأنه « المتهم الأول فى قضية مصر الكبرى .. ، قضية أمانيها القوية وأهدافها الوطنية .. ، إنه أضاع على مصر سمعة الماضى المجيد ، فى الوطنية ، والكرامة ، والعزة ، وجهاد السنين الشاق ، فى سبيل الحرية والاستقلال » .

والزعماء ينافسون الصحف فى الحملة على « النقراشى » ..

... « حسين سرى باشا » ، الرجل الذى ينافق السفير البريطانى ، وينقل إليه أخبار مصر وأسرارها يدلى بحديث لمجلة « آخر ساعة » ، يقول فيه : « الرد البريطانى كارثة . وكل جملة منه قطرة من السم .. والخطأ خطأ الحكومة المصرية » .

و« إسماعيل صدقى » يهاجم « مؤامرة الصمت والسرية التى تلتزمها حكومة « النقراشى » .

قال : إن العرب لا يؤمنون بسياسة (انتظر حتى ترى) ، فإن كل دولة تريد لفت الأنظار لقضيتها ، كما حدث فى سوريا ولبنان وإيران وتركيا » .

ويتساءل « صدقى » فى عجب :

« لم لا تفعل مصر ذلك ، فإن سياسة الصمت ، لم تأت إلا بالوعود الحلوة .. فحسب » .

وتكون مقالات « صدقى » ، عاملا يضاعف الأزمة الوزارية ، ويضاعف الأضواء حول « صدقى » نفسه .

ولكن « طه حسين » ، يكتب قائلا إن « النقراشى » تجاهل « صدقى » ، وهذا هو سر المقال ، ولذلك فإن « النقراشى » سيسعى لمصالحة رئيس الوزراء السابق .

ويشتد النقد ضد الرد البريطانى ، لأن لندن تمسكت بفكرة التحالف أو المشاركة مع مصر ، للدفاع عن المصالح المتبادلة .

ولا تقتصر أحزاب المعارضة على استعداء الطلبة ضد الحكومة ، بل تستعدى كل الطوائف .

.. تنشر صحيفة « الوفد المصرى » ، إن الفلاحين يلاقون عنتًا فى نقل محاصيلهم ، لأن قطارات السكة الحديد مشغولة بخدمة بريطانيا وقواتها » .

وتلقى هذه الكلمات صدى فى نفوس الفلاحين ، لأن بريطانيا تشترى القطن المصرى بسعر يزيد قليلا عن أسعار عام ١٩٣٨ .. ، وهذا السعر — أقل دولارين فى القنطار — بالنسبة للقطن الأمريكى ، برغم أن أمريكا تقدم إعانة لزراع القطن .

وينشر أن أمريكا اشترت قطنًا مصريًا ، ولكن بريطانيا احتفظت بالثمن وقدره ٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيهًا ، وبذلك زادت ديون بريطانيا .. لمصر .

ونشر أن بريطانيا ، لن تدفع ديونها لمصر .. وستقوم بالغائها

في مذكراته كتب « كيلرن » :

« كانت هناك قلاقل طلابية ، ومظاهرات عديدة خلال اليومين الماضيين .

وبالأمس كانت هناك مظاهرات ضخمة ، وصدام مع البوليس .

وهناك تحذيرات شديدة ، بشأن مظاهرات رهيبة ، ستقام غدًا تحت ستار أنها مظاهرة وطنية ، تعرض ولاءها « للملك فاروق » بمناسبة عيد ميلاده .

وإدارتي قلقة للغاية بسبب كل ذلك ، وبسبب احتمالات القلاقل والمظاهرات المعادية للبريطانيين .

وفي الواقع ، كان قلق إدارتي بالغًا لدرجة أني أثرت الأمر في الليلة الماضية مع « النقراشي »

أخبرته أنني لست في الوضع الذي يمكنني ، من طلب حظر المظاهرات الطلابية الموالية .

ولكني على حق في القول ، بوجوب الحيلولة دون حدوث ما يعكر السلام ، أو انفجار هبات معادية للبريطانيين ، وإذا حدث ذلك ، فسيعتبر مسئولا عن ذلك أمام لندن ، في الوقت الذي توشك فيه مناقشات هامة على أعلى مستوى بين البلدين .

وقد تقبل « النقراشي » تحذيري بشكل طيب ... »

* * *

قال « بنكني تاك » الوزير الأمريكي المفوض :

« إن الوفد لعب ، ويلعب ، دورًا محددًا في إذكاء نار الفوضى .

ويرجع انتقاد « النحاس باشا » العالي للبريطانيين ، لأن الحكومة البريطانية ، لم تبد حتى الآن إشارة استعداد لمساندة حزبه .

ويوجد دليل مزعج ، على أن الإخوان المسلمين ، يتمتعون بنفوذ متزايد ، بين عناصر الخلاف .

وهناك من يزعمون أن الإخوان متحالفون مع عناصر وفدية معينة .

وفيما يتعلق بالإثارة الشيوعية خلال أحداث الشغب الأخيرة فلا يوجد أي دليل مباشر على وجود مثل هذه الإثارة .

والمراقبون العليمون يعترفون بخصوبة الميدان المصري للشيوعية . ويعترفون بأنه ظهرت خلال الاضطرابات ، الأخيرة شعارات شيوعية ، وقدر ضئيل من الأدلة على وجود تنظيم شيوعي » .

* * *

لم يهتم الملك إلا بعيد ميلاده ، والبرامج التي أعدت لذلك .

الحفلة الساهرة الترفيهية فى قصر الأميرة « شويكار » .. ، ومهرجان الشعلة الذى يتحرك من الأقصر على بعد ٧٠٠ كيلومتر من القاهرة .. ويتبادل حمل الشعلة ٦٠٠ من الجنود ، يرتدون الملابس الفرعونية ، وكل متسابق يقطع مائتى متر .

ويتفجر الموقف قبل يومين اثنين من عيد ميلاد « فاروق » .

صباح السبت ٩ فبراير قام ألوف من الطلبة جامعة فؤاد الأول — القاهرة — بمظاهرة اتجهت إلى قصر عابدين .

ومر الطلبة (بكوبرى عباس) فوجدوه مفتوحًا فنزل بعض الطلاب وأغلقوا الكوبرى ليمروا فوقه .

وحدث صدام بين الطلبة الذين أرادوا متابعة المظاهرة ، ورجال الشرطة الذين حاولوا منعهم .

واعتدى رجال الشرطة على الطلاب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالبًا ..

صورت جريدة « الوفد المصرى » ما جرى يوم ٩ فبراير ، بعناوين ضخمة ، وكأن الحادث معركة حربية بين دولتين .

ونشرت الصحيفة : « إن معارك دموية جرت بين الشباب من ناحية ، والجيش والبوليس المصرى من ناحية أخرى .. ، وإن القتلى والجرحى والمفقودين والغرقى .. كثيرون .

بل نشرت « الوفد المصرى » : « إن مئات القتلى سقطوا فى كل أنحاء البلاد .

وقال الإخوان المسلمون : « إنهم تقدموا مسيرة الطلاب المتظاهرين ، من أجل قضية مصر ، ضد البوليس المصرى ، الذى يسيطر عليه البريطانيون ، وإن « مصطفى مؤمن » قائد الإخوان فى الجامعة .. كان يقود المظاهرات .

والرواية الأخيرة عن حادث كوبرى عباس ، كتبها « جيمس بوكر » الوزير البريطانى المفوض فى تقريره إلى لندن ..

قال :

« كانت الظروف السائدة هذا الأسبوع ، هى موجه عارمة من الغضب والعداء لبريطانيا ، بسبب ردنا على المذكرة المصرية ، التى تطالب بمفاوضات حول موضوع المعاهدة .

شهدت القاهرة مظاهرات طلابية عنيفة . واضطر رجال البوليس إلى اللجوء إلى أعمال القمع ، وخاصة يوم ٩ فبراير ، عندما هاجم رجال الأمن حشدًا من الطلاب — يقدر عددهم بستة آلاف طالب — كانوا يحاولون عبور « كوبرى عباس) من الجيزة إلى القاهرة .

أصيب عدد بسيط من الطلاب بإصابات جسيمة .

وفى اليوم التالى ، حدثت موجة خطيرة من أعمال الشغب ، قام بها الطلبة . وقامت مظاهرات مماثلة فى كل من الإسكندرية والمنصورة والزقازيق وشبين الكوم .

والمنظمون الرئيسيون لهذه المظاهرات هم جماعة « الإخوان المسلمين » ، وحزب الوفد

ويذكر أنه عند افتتاح الجامعة فى أكتوبر الماضى ، لم يستطع الوفديون إغراء الطلبة على الخروج بمظاهرات ، بسبب عدم تعاون الإخوان معهم ، لأن جماعة الإخوان كانت تتقرب إلى « النقراشى » فى ذلك الوقت .

ويبدو أن ما حدث هذه المرة من تعاون بين الإخوان المسلمين والوفديين ، يشير إلى أنهم يعتقدون أن الحكومة الحالية تقف على أقدامها الخلفية ... أى على وشك السقوط .

والإخوان المسلمون ، فى ضيق من حكومة « النقراشى » الحالية ، فقد أظهرت نحوهم نوعاً من الود فى البداية ، ولكنها بدأت فى الفترة الأخيرة ، تفرض القيود على نشاط الجماعة

ومن الأدلة على تعاظم نفوذ الإخوان المسلمين ، أنهم قرروا أن يلقوا بثقلهم إلى جانب الفوضى والشغب .. وأثر ذلك واضح تماماً .

ويبدو أن القصر يقوم بلعبة .. أى أن القصر يؤيد الحكومة ، وفى نفس الوقت ، يوحى بأن البوليس كان فى غاية العنف .

وأكدت الصحف ، أن « مصطفى أمين » ، وهو أحد النواب ، ورئيس تحرير جريدة « أخبار اليوم » ، قرر أمام البرلمان ، أن أعمال الشغب التى حدثت ذات فائدة لمصر ، فقد أوضحت للعالم أن المصريين لا يمكن أن يقبلوا الرد البريطانى .

واقترح أن يتم العفو عن الطلاب » .

وأضاف : « إن إصرار الحكومة على الاستغناء عن خدمة ضباط البوليس البريطانيين ، دفعت هؤلاء الضباط إلى إصدار الأوامر بضرب الطلبة .

ومن الواضح أن القصر يلعب بالنار ، ولم يدرك جيداً مقدار التأييد الذى فقده « الملك فاروق » ، فى الدوائر الطلابية ، عندما لم يمنع الغليان الذى حدث بين صفوف الطلبة والذى انتهى - كما هو متوقع - بالفوضى التى واجهتها الحكومة بالقوة . فى حين تعتبر الحكومة أداة من أدوات القصر .

وهذا التغيير فى الموقف بين جماهير الطلاب ، كان واضحاً فى احتفال وضع حجر الأساس

للمدينة الجامعية الجديدة ، التى ساهم فيها « الملك فاروق » والعائلة المالكة ، بنصيب وافر ... ، فلم يحضر هذا الاحتفال سوى عدد قليل جدًا من الطلبة .

والأكثر من ذلك ، هدم الطلبة الزينات التى أقيمت ، بسبب عيد الميلاد الملكى ، فى مكان الاحتفال .

وتقول دوائر القصر ، فى محاولة لتبرير ذلك ، إن الطلاب مزقوا الزينات ليستخدموها فيما يشبه الذخيرة أو العتاد ضد البوليس . وهذا غير محتمل ، فما كانوا ليفعلوا ذلك ، لو لم تكن نفوسهم تحمل شيئًا ضد الملك .

ويبدو أن العناصر المناوئة للقصر ، حظيت مرة أخرى بأغلبية كبيرة .

وبكلمات أخرى .. ، فقد القصر المكانة التى حصل عليها منذ سقوط وزارة « النحاس » فى أكتوبر ١٩٤٤ .

ومع ذلك فالوضع يتوقف إلى حد بعيد على موقف الإخوان المسلمين ، الذين قد يتحالفون مع القصر مرة أخرى ، إذا اتفق ذلك مع أهدافهم فى الوقت الراهن .

وتمت مصادرة صحيفتين وفديتين يومين متتاليين ، لأنهما صحيفتان مغرضتان ، ولتشجيعهما للفوضى .

ومع ذلك فإن صحيفة « مكرم عبيد » « الكتلة » ، هاجمت الحكومة بشدة بسبب أعمال القمع التى قام بها البوليس ضد الطلاب .

وأخيرًا فإن « مكرم عبيد » ، الذى عرض استقالته بسبب هذا الموضوع ، يلعب لعبة التنافس مع حزب الوفد حول أيهما يقوم بدور البطل الشعبى » .

قال « عبد الرحمن الرافعى » :

« سميت هذه الحادثة (حادثة كوبرى عباس) ، وبالغ الرواة فى تصويرها ، إذ جعلوا منها فيما بعد ، دعاية سياسية ضد وزارة « النقراشى » ، وزعموا أن بعض الطلبة قتلوا فيها .

وبعضهم غرق فى النيل من أعلى الكوبرى .

وقد تحققنا ، وإنه لم يقتل أحد .

ولا غرق أحد فى هذه الواقعة بالذات ، ولو قتل ، أو غرق أحد ، لذكر اسمه ولو بعد حين .

وإنما توفى فى اليوم التالى شاب من أبناء الجنوب اسمه « محمد على محمد » الطالب بكلية التجارة .

وكانت وفاته بفناء الجامعة ، إثر سقوطه من سيارة ، كانت تمر أمام الجامعة ، وأراد الطلبة ركوبها ولم يكن للبوليس دخل فى مقتله .

وليس من شك فى أن الاعتداء بالضرب على المتظاهرين ، عمل منكر فى ذاته ، لأنه كان يجب تركهم يذهبون إلى قصر عابدين إذا لم تكن هتافاتهم عدائية للحكومة .

ولكن ليس من الإنصاف – فى رواية الوقائع – المبالغة فيها وإخراجها عن حقيقتها ، أرضاء للمآرب والشهوات » .

وحاصر رجال البوليس ، كلية طب القصر العينى ٩ ساعات كاملة ، لمنع الطلبة من التظاهر فى شوارع القاهرة .

وصادر البوليس صحيفتى (المصرى والوفد المصرى) ، لنشرهما أنباء المظاهرات .

وساعد على تدهور الموقف ، ما أعلنته الولايات المتحدة ، عن عزم قواتها الباقية فى مصر ، على الانسحاب فى الأسبوع الأول من مارس .

وتكون النتيجة أن يهتف الطلبة بسقوط الملك ، ويمزقون صوره ويحرقونها ، ويطفئون الشعلة حتى لا تصل إلى « فاروق » فى عيد ميلاده .

* * *

قبل ٢٤ ساعة من عيد ميلاد الملك ، قصد « فاروق » إلى المدينة الجامعية ليفتتحها ، فوجد تجمعًا طلابيًّا غاضبًا يرفض تحيته .

وصف « الدكتور محمد حسنين هيكل باشا » ما جرى داخل جامعة فؤاد الأول فى ذلك الحفل .. قال :

« كان مقررًا أن يضع الملك حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول ، على أن يكون « بيت الطلبة » أول ما يقام من مبانى هذه المدينة .

وكان الطبيعى أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة ، وبهذا البيت الذى يأوى منهم كثيرين ، يتعذر عليهم أن يجدوا مأوى صالحًا على مقربة من الجامعة .

ولكن الصبح تنفس عن شائعات ، تردد أن طلاب الجامعة ، سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس .

فلما تقدم النهار ، بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع .

وسمعت ظهرًا أن محاولات إجرامية تدبر ، فاتصلت برئيس الديوان ، وسألته عن الموقف وتطوراته ، وعما إذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجبًا أن أذهب إليها بوصفى رئيس مجلس الشيوخ ، فذكر لى أنى يجب أن أعد عدتى للذهاب إليها ، ما لم يتصل بى قبيل موعدها .

ولم يتصل بي .

ذهبت إلى مكان الاجتماع فإذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة .

وجاء الملك متأخرًا عن الموعد المعين . ثم علمت أن البوليس ضبط في إحدى العمارات أشخاصًا . بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكي .

ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم . وتم الحفل سراعًا في أضيق حدوده ثم انصرف الملك . وانصرف الحاضرون كل إلى منزله . والجو يؤذن بالنذر » .

وقال « عبد الرحمن الرافعي » : « إن رجال البوليس صدوا — بالقوة — المظاهرات التي قامت في ذلك اليوم » .

وفي المساء دعا الملك — بواسطة « أحمد حسنين » — كل القيادات الطلابية لزيارته وحضور مؤتمر ..

وفي المؤتمر عبر الملك عن عدم رضائه ، عن أعمال رجال البوليس .. . وأشار أيضًا إلى احتمال إقالة « النقراشي » ..

وفي يوم عيد الميلاد الملكي . كما يقول « ريتشارد ميتشل » في كتاب « الإخوان المسلمين »» خرجت من الجامعة مظاهرة ، يقودها « مصطفى مؤمن » أيضًا . توجهت إلى قصر عابدين .. ولكن تحت حماية البوليس هذه المرة ! .

* * *

احتفل ملك مصر بعيد ميلاده بمواكب الشعلة وبحفل في قصر عابدين ..

أنعم الملك على ٢٣ من رجالات مصر برتبة الباشوية ، وعلى ٦٥ برتبة البكوية .

وأنعم على رئيس وزرائه بوسام ، ومنح رتبة الباشوية لـ ٥ وزراء .

ومنح الخصمين اللدودين « مكرم عبيد ، » وعبد الحميد بدوى » ، رتبة الامتياز التي تتيح لكل منهما أن ينادى بلقب صاحب المعالي وهو خارج الوزارة .

وأراد الملك — بهذا كله — أن يؤكد للجميع أنه يثق بحكومته ويساندها .

ووجه « النقراشي » بيانًا للشعب في هذه المناسبة . واستقبل السفراء ورجالات مصر في حفل شاي في قصر الزعفران ..

ولكن « فاروق » — برغم ذلك كله — كان يدبر مؤامرة « للنقراشي » .

* * *

اختير « عبد الحميد بدوى » يوم ٦ فبراير عضوًا في محكمة العدل الدولية . وأصبح محتمًا عليه

الاستقالة من منصبه ، كوزير للخارجية وبذلك أصبحت خمس مناصب وزارية خالية .

واستقال « مكرم عبيد » وزميلاه أعضاء حزب الكتلة — يوم الأربعاء ١٣ فبراير — ولم يدخل الوزارة بعد ذلك قط . .

وكانت وجهة نظر « مكرم عبيد » أن عمل « النقراشي » ضد الطلبة ، ليس مسئولية وزير الداخلية وحده ، بل هو مسئولية جماعية للوزارة كلها .

وكان من أسباب الاستقالة أيضًا المفاوضات وتصريحات « بدوى » .

وتوجه « إبراهيم عبد الهادى » وزير الصحة إلى « مكرم عبيد » يحاول إقناعه بسحب الاستقالة ولكن بلا جدوى .

* * *

أصبح محتمًا على « النقراشي باشا » إعادة تشكيل الوزارة . فقصد إلى قصر عابدين فى اليوم التالى ليعرض على الملك التشكيل الوزارى الجديد .

وفوجئ « النقراشي » . « بفاروق » يقول له يوم ١٤ فبراير :

« وجه الإنجليز إلىّ إنذارًا بأن الحكومة لا تحفظ الأمن » .

وفهم « النقراشي » ما يقصده « فاروق » .. أدرك أن الإنجليز يريدون تنحيته .

وخشى « النقراشي » أن يلح الإنجليز فى إخراجه علانية ، كما فعلوا مع « على ماهر » عام ١٩٤٠ .. أو يوجهون إنذارًا آخر إلى « فاروق » بتعيين رئيس وزراء يختارونه بأنفسهم ، كما فعلوا يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ . خشى « النقراشي » ذلك . فاستقال فى اليوم التالى ١٥ فبراير .

ولقد اعترف « السير رونالد كامبل » ، السفير البريطانى الذى جاء بعد « كيلرن » بدور بريطانيا فى استقالة « النقراشي » .

قال فى برقية تاريخها ٥ يونيو عام ١٩٤٧ :

« لقد أشرنا فى عام ١٩٤٥ ، على أعلى المستويات إلى أن « النقراشي » ، غير قادر على المحافظة على النظام مما يحتم إبعاده من منصبه .. فى حين أنه يعتبر نفسه وزيرًا جيدًا للداخلية قديرًا ومتخصصًا فى حفظ الأمن » .

وخطاب استقالة « النقراشي » يدل على ذلك كله .

لم يكن من الطبيعى فى تلك الأيام أن يشار صراحة إلى تدخل بريطانيا .

كتب « النقراشي » فى خطاب استقالته يقول :

« فى هذه المرحلة الجديدة — مرحلة دخول البلاد فى مفاوضات لتحقيق المطالب الوطنية —

رأيت أن أتخلى عن الحكم لأضع الأمور ، بين يد جلالتكم توجهونها بسامى حكمتكم إلى ما ترون فيه الخير للبلاد .

رد « الملك فاروق » :

« اطلعت على كتاب الاستقالة وإنا نجيبكم إلى ملتمسكم ، مراعين الدواعى التى حدت بكم إليه » .

* * *

كان السفير البريطانى فى لندن ، عند استقالة « النقراشى » ، وقد جرت عادة « فاروق » أن يغير الوزارة فى أثناء غياب السفير ..

فى أكتوبر ١٩٤٤ أقال الملك « مصطفى النحاس » . وفى فبراير ١٩٤٦ طلب إلى « النقراشى » الاستقالة بناء على مشورة « كيلرن » !

ويؤلف « إسماعيل صدقى » الوزارة الجديدة من مستقلين ، ومن حزب الأحرار الدستوريين .

ورفض « النقراشى » أن يشترك السعديون فى الوزارة ، لأسباب أهمها أنه كان يشعر بالمرارة من الملك والإنجليز .

كتبت روزاليوسف تحت عنوان (خطايا « النقراشى » العشر) .

« لن يختلف أحد من المعارضين أو المؤيدين فى أن « النقراشى باشا » برغم كل أخطائه كان ولا يزال رجلا نزيهًا مخلصًا فى كل تصرفاته ، فلم يكن يتصرف إلا عن اقتناع تام .

وربما كان أول عيوبه أنه لم يستطع إقناع الشعب بما اقتنع به .

والخطيئة الأولى هى (سياسة الصمت) ، الصمت الذى ترك الناس وأعضاء البرلمان ، بل والوزراء أحيانًا ، فى حيرة تامة .. ، حيرة وصلت إلى حد الشك برئيس الوزراء وبكفاءته ونواياه ..

والخطيئة الثانية هى (سياسة المجاملة) أو (المجاملة السياسية) فى حل القضية المصرية . وكانت تصرفات « النقراشى باشا » كلها تنطق بمجاملة إنجلترا على حساب الشعور الوطنى الذى لم يتحمل تصريحاته اللينة .

وحجة « النقراشى باشا » فى دفاعه عن سياسة المجاملة ، أنه كان من السهل عليه أن يواجه إنجلترا بمطالب مصر ، ويعتبرها من الحقوق التى لا تقبل المناقشة ، ولا المفاوضة فتكون النتيجة أن ترفض إنجلترا مطالبه ، ويخرج من الوزارة بطلا تزفه الهتافات .. ولكن مصر لم تكن لتجنى شيئًا من هذه السياسة .

٤ – التأجيل .. كان « النقراشي باشا » يعتمد كثيرًا على التأجيل . ولم يكن يؤجل إلا المسائل التي تستدعي حلا سريعًا .. أجَّل الرد على تصريح « بدوي باشا » . وأجل التعليق على الرد البريطاني ، وأجل تصريحه أنه سيدخل المفاوضات حرًّا من كل قيد . وأجل معظم الاستجوابات التي تتعلق بالسياسة العامة .

٥ – الانسجام .. ونحن نعتبر أن « النقراشي باشا » . كان المسئول الأول عن الانسجام بين أعضاء الوزارة . فهو رئيسها وواجبه كان يقضي عليه بالمحافظة على كيانها .

كانت حكومة « النقراشي » باشا تضم في داخلها ثلاث حكومات منفصلة بعضها عن بعض تمامًا . حكومة للسعديين ، وثانية للدستوريين ، وثالثة للكتليين .

٦ – الاعتداد بالنفس الذي وصل إلى أبعد الحدود . وكانت هناك فكرة متسلطة على رءوس السعديين ، وهي أن بقاءهم في الحكم ، يتعلق بوجود « النحاس باشا » خارج الحكم ، فإن خرجوا هم من الحكم جاء إليه « النحاس » .. وكان هذا – في نظرهم – يكفي للتمسك ببقائهم في الوزارة » .

واستمرت روزاليوسف تعدد أخطاء « النقراشي » وآخرها .

« محاكمة النحاس باشا » .. ، ولكنهم لم يحاكموه ، فكان هذا كفيلا بتبرئته ورد اعتباره .. وتقويته » .

ولم تكن روزاليوسف تدري أن بريطانيا ، هي التي منعت محاكمة « النحاس » ، وأن ظروفًا كثيرة كانت ضد « النقراشي » .. وأنه كان – على الصمت – مرغمًا .

وربما يكون خطأ « النقراشي » الأساسي . أنه تحول من ثائر إلى سياسي بحسب حساب الإمكانيات التي بين يديه .

كان يظن أن الملك معه وكان الملك – في الحقيقة – ضد « كيلرن » وضد محاولة الإنجليز الانتقاص من صلاحيته وسيادته .. لا سيادة مصر وشعب مصر .

وكان « النقراشي » مرغمًا أن يتقبل وجود الأحزاب السياسية المعارضة للوفد معه ، لأن الملك أراد ذلك .

وكان مستحيلا أن تتوفر قيادة حازمة لفريق متنافر .

* * *

أيا ما تكون خطايا « النقراشي » أو عيوبه فإن استقالته كانت محتومة ..

وكل قرار فى مصر له ثمن .
حياة « أحمد ماهر » كانت مقابل قرار إعلان الحرب .
وكان على الملك أن يدفع للإنجليز ثمن الإطاحة « بالسفير » .
« النقراشى » .. مقابل « كيلرن » ..

سنة ضائعة

لم تعرف صحف مصر أول الأمر . بنبأ نقل «كيلرن» أو حقيقة مهمته ..

أول صحيفة عربية نشرت الخبر هى «المقطم» المسائية . ومعروف صلتها بالسفارة البريطانية . وكذلك صلات محررها — كريم ثابت — الوثيقة بالقصر .. . مما يقطع بأن القصر هو الذى تعمد (تسريب) النبأ للتشفى أو الانتقام ..

قالت المقطم «إن أنباء غير مؤكدة تقول بأن اللورد نقل من منصبه .

وفى اليوم التالى مباشرة قالت (أخبار اليوم) بالبنط العريض إن السفير البريطانى أحيل إلى المعاش .

والأرجح أن القصر أذاع خبر نقل السفير مشوهًا . أو مبتورًا . حتى لا يتهم بأنه المصدر الأساسى والوحيد !

وربما يكون القصر قد نشر الخبر بهذه الطريقة ، إيحاء بأن نقل السفير أشبه بإحالته إلى المعاش .

ونشرت «الأهرام» النبأ بتحفظها التقليدى .. المعتاد .

أما «روزاليوسف» ، فقالت إن السفير كلف بمهمة ستأخذه إلى فلسطين . والهند . وأخيرًا أندونيسيا .. . وأنه استقال لخلافه مع وزارة الخارجية البريطانية . ولكنه اقتنع بسحب الاستقالة .

* * *

يوم ١٩ فبراير بعد ٤ أيام من استقالة «النقراشى» . وتشكيل وزارة «إسماعيل صدقى» قتل

« أحمد حسنين باشا » رئيس الديوان الملكي .. وكان حسنين قد غادر قصر عابدين في الثالثة والنصف بعد الظهر في طريقه إلى منزله بالجيزة .

انزلقت – بسبب المطر – سيارة لوري بريطانية فوق كوبري قصر النيل ، فصدمت سيارة « حسنين » .

شاهد الحادث وزير الزراعة السابق « أحمد عبد الغفار باشا » ، فساعد في نقل رئيس الديوان إلى مستشفى « الأنجلو – أمريكان » حيث قضى نحبه .

قال « حسن باشا يوسف » وكيل الديوان الملكي : إنه رأى الحادث ، فقد انصرف بسيارته من قصر عابدين عقب خروج « حسنين » .

* * *

نشرت الصحف المصرية كلها وفي صفحاتها الأولى وفاة « حسنين » .. ، وقالت إنه اليد اليمنى للملك ومن الصعب العثور على بديل له ..

وصورت وفاته باعتبارها كارثة قومية .

ولكن صحيفتي الوفد : « البلاغ » و « الوفد المصري » ، لم تظهرا حزنًا حقيقيًّا على « حسنين » ، فإن الوفد يعلم ما دبره « حسنين » ضده عندما رسم خطة إقالة « النحاس » في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وإبعاد النحاس عن الملك ، ومحاولة اكتساب شعبية للقصر بتحريض الطلبة – كما تقول السفارة – على الإضراب لصالح الملك ، حتى يبدو في صورة أكثر وطنية من الوفد .

* * *

كان « حسنين » في السابعة والخمسين من عمره .

تعلم في جامعة أكسفورد ومثل مصر في الدورة الأوليمبية التي عقدت في مدينة انتويرب عام ١٩٢٠ ، كما طار من لندن إلى القاهرة ، مما يعتبر مغامرة كبرى في ذلك الزمان .

وتجول في صحراء مصر الغربية ، فاكتشف واحة « أركنو والعوينات » . وحدد مكان واحة « الكفرة » على غير ما كان معروفًا في الخرائط .

واشتغل في السلك السياسي سكرتيرًا أول ، في مفوضية مصر في وشنطن ولندن . وعين أمينًا أول لملك مصر .

اختير رئيسًا للديوان الملكي في ٢٧ يوليو عام ١٩٤٠ ، وأمضى الـ ١١ سنة الأخيرة من حياته مع « فاروق » .

قال « محمد زكى عبد القادر » : إنه « رجل دارس . فاهم . لبق . مهذب . عارف بالتيارات والاتجاهات . جمع إلى ثقافته الغربية . إلمامًا كافيًا بالحياة المصرية . وكان على صلة حسنة بالإنجليز . وعلى صلات وثيقة بالعائلة المالكة .

تمرس بحياة القصور . ومافيها من دسائس وتيارات . ووعى كل شئ من هذه الناحية أدرك أنه أقوى رجل فى القصر وربما فى مصر .

وأراد « أحمد حسنين » أن يخلق من الملك شخصية مقدسة . تدين لها الجماهير بالحب والولاء . صرفًا لها عن الولاء للدستور .

وأراد أن يوطد مركز الملك فى الشعب . لا ليعطى الملك سلطات يستحقها . ولكن ليحكم هو من ورائه » .

وكان « حسنين » . هو الذى صنع صورة الملك الصالح . والملك الخبير . فى كل الشئون والفنون .

وكان أيضًا صديقًا ومعلمًا للملك .. ، تزوج من الملكة الأم نازلى بعقد عرفى .. . عرف به عدد قليل من المسئولين .. همسًا .

وكان المصرى الوحيدبين حاشية الملك . الذى يستطيع أن يقول له رأيًا معارضًا . ولكن فى العامين الأخيرين هبط نشاط « حسنين » . فقد أصيب بأزمة قلبية فى أثناء اشتراكه فى تشييع جنازة « اللورد موين » . ولم يفارقه المرض منذ ذلك الحين .

وفى كتاب « محمد التابعى » (أسرار الساسة والسياسيين) روى هذه القصة : « بعد وفاة « حسنين » بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع . ذهب « فاروق » يزور أمه « نازلى » فى قصرها الذى ورثته عن أبيها فى الدقى .. . ودخل عليها فى قاعة القصر الكبرى .. وتسمرت قدماه عند الباب .

رأى أمامه فى صدر القاعة صورة « لأحمد حسنين » بالحجم الطبيعى وقد جللت بالسواد ..

وأمام الصورة — وعلى الأرض — جلست أمه . « الملكة نازلى » . وحولها سيدات حاشيتها وخادمات القصر . وجميعهن متشحات بالسواد .

وعلى جانبى القاعة الكبيرة جلس نحو عشرين شيخًا يتلون الأوراد ويدعون بالرحمة للراحل الكريم .

توقف « فاروق » لحظة عند باب القاعة . . وعقدت الدهشة لسانه . ثم مشى إلى حيث كانت تجلس أمه . وقال لها وهو يشير بيده إلى الصورة وإلى السيدات والمشايخ :

– قال : إيه ده كله ؟ .. وعشان إيه ده كله .. مات .. خلاص مات .. لزوم ده إيه ؟

انتفضت « نازلى » واقفة على قدميها وانفجرت فى ابنها تصيح :

– ده ؟ ده اللى عملك راجل .. ده اللى حافظ على عرشك .. بكره راح تشوف يجرى لك إيه .. بعد موت « حسنين » .

إلى آخره .. إلى آخره ..

وهز « فاروق » كتفيه ساخرًا وانصرف » .

حاولت الدعاية أن تصور الحادث بأن الإنجليز هم الذين قتلوا رئيس ديوان الملك .

أعرب « سكريفنر » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية للسفير الأمريكى فى لندن .. « وينانت » يوم ٢٠ فبراير ، عن أسفه الشديد لخسارة « أمين عثمان ، وأحمد حسنين » ، فى نفس الوقت .. ، وأشار إلى « أن اشتراك سيارة تابعة لبريطانيا فى الحادث يعد قدرًا كبيرًا من سوء الحظ » .

وقالت برقية « وينانت » لحكومته :

« يبدو أن البريطانيين ، فى مصر ، يأخذون نصيبًا كبيرًا من سوء الحظ .. هذه الأيام » .

وتعبر برقية « جيمس بوكر » « السفير البريطانى بالنيابة ، لوزير خارجيته عن رأى بريطانيا فى « حسنين » .

قال :

« إن وفاة « حسنين باشا » تبدو وكأنها تمت على الفور . نقلوه إلى مستشفى الأنجلو – أمريكان على أساس أنها أقرب مستشفى ، ولكنه توفى لدى وصوله .

حضر « الملك فاروق » إلى المستشفى فور إبلاغه ، وصحب جثمان « حسنين » إلى منزله .

وأقيمت جنازة عسكرية « لحسنين باشا » فى اليوم التالى .

حضرت الجنازة بنفسى ، ومعى عدد من أعضاء السفارة .

وشهد الجنازة رؤساء البعثات الدبلوماسية ، ورؤساء هيئات أركان الحرب ، وممثلوهم وقائد القوات البريطانية فى مصر ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية .

وطبقًا لما أبلغنا به العميل المتصل بنا : فقد بادر « الملك فاروق » فور وفاة « حسنين باشا » ، بالاتصال تليفونيًا « بعبد الفتاح عمرو باشا » . وطلب إليه الحضور إلى القاهرة .

وثمة اقتراح بأن يفكر الملك فى استبقاء « عمرو باشا » فى القصر فى منصب . أو آخر ، بعد وفاة « حسنين باشا » .

« وحسنين باشا » معروف جدًا . وفقده خسارة كبيرة « للملك فاروق » . وأيضًا للحكومتين المصرية والبريطانية .

وكان « حسنين باشا » . يمارس نفوذه ويقدم مشورته للملك .

وفى الفترة الأخيرة . بالنسبة للشئون الداخلية ، تبنى سياسة خطرة تقضى . بإدخال « الملك فاروق » فى حلبة المنافسة مع الوفد . فى استمالة (الديماجوجية .) للطلبة والعمال .

وأكثر من هذا كله كان يلعب لعبة – هى أخطر ما تكون – فى تشجيع الطلبة على التظاهر . تأييدًا للملك ، دون أن يصرفهم عن رفع الشعارات المعادية لبريطانيا .. وهى الجلاء ووحدة وادى النيل .

وفكرة « حسنين باشا » . أن الملك . ليس بوسعه معارضة الحركة الوطنية . دون أن يخسر اللعبة أمام الوفد .

وأدت هذه السياسة إلى الأحداث المؤسفة .

وبالرغم من هذه الوسائل المزدوجة ، كان « حسنين باشا » . على قناعة مخلصة . بأن استقرار العرش . يقوم على علاقة الصداقة والتفاهم . بين « الملك فاروق » والحكومة البريطانية .

وكان هذا هو الأساس برغم أنه يلعب من حيث التفاصيل لعبة مزدوجة .

وبعد اختفاء « حسنين باشا » من المسرح . يبقى أن نرى من هو الشخص الذى سيقع الملك تحت تأثيره .

وعلى أية حال فإن « حسنين » كان يؤثر بريطانيا على غيرها من الدول الأجنبية » .

* * *

حدث فراغ ضخم فى القصر الملكى بعد وفاة « حسنين » .. ولم يستطع الملك أن يجد رئيسًا لديوانه يرسم له صورة مثالية – كاذبة – أمام الشعب كما فعل « حسنين » !

ولم يجرؤ واحد من رجال الديوان والقصر . على نصح الملك . واستعاض عن المستشارين بالخدم .

وحاول « الملك فاروق » أن يجد رئيسًا للديوان صديقًا للإنجليز . ووسيلة اتصال مع السفير البريطانى الجديد . فاستدعى « عبد الفتاح عمرو » إلى القاهرة . ولكن الملك كان فى حاجة إلى بقاء « عمرو » فى إنجلترا . ليكون رسول الملك إلى وزارة الخارجية البريطانية ذاتها .

وبقى منصب رئيس الديوان خاليًا حتى شغله بعد شهور « إبراهيم عبد الهادى باشا » .
وهكذا . فقد الملك عنصرًا مهدئًا يكبح جماحه حينًا . ويحفظ خطوط اتصاله بالسفارة البريطانية . فى كل الأحيان .

قال « محمد التابعى » :

« بعد أسابيع معدودة من وفاة « حسنين » غادرت « نازلى » مصر إلى أوربا للعلاج والراحة كما زعمت .

ولكنها غادرت مصر . وفى نيتها ألا تعود .. وكان منها ومن « فاروق » ما كان .. وكيف استهتر إلى أبعد حدود الاستهتار .. ثم كانت الثورة التى طوحت به وحطمت عرشه .

ولعله تذكر يومئذ وهو يوقع وثيقة تنازله عن العرش عام ١٩٥٢ قول أمه « بكره تشوف راح يجرى لك إيه بعد موت « حسنين » .

* * *

اللقاء الأخير بين « كيلرن » . « والملك فاروق » تم يوم ٦ مارس ١٩٤٦ .

أقام الملك مأدبة غداء توديعًا للورد .

وحرص « فاروق » على أن يجامل اللورد .. . وأن يبدى مشاعر الصداقة والمودة . كما فعل فى الأيام الأخيرة بعد أن عرف بقرار نقل السفير .

« برقية رقم ٤٢٥

من « اللورد كيلرن »

إلى « إرنست بيفن »

بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٦

١ – عقدت اجتماع الوداع مع « الملك فاورق » الذى استبقانى لمدة ساعة وربع الساعة بعد ظهر اليوم .

٢ – كان الاجتماع – كالعادة – وديًّا للغاية .

٣ – أبلغت صاحب الجلالة بالشكاوى التى أعربت عنها لرئيس الوزراء المصرى صباح اليوم . وعن أملى فى أن يعزز ماقلت .

وعدنى بذلك . وشارك « صدقى باشا » فى الإعراب عن عميق أسفه .

وبالنسبة له شخصيًّا . كانت أحداث ٤ مارس – يقصد المظاهرات التى قامت فى ذلك اليوم – تمثل أعظم صدمة له وأعرب عن أسفه إزاءها .

٤ – ناقشنا السياسة المحلية فى أعرض خطوطها ، وأبديت مخاوفى من حدوث صدام نهائى بين الأيديولوجيات .

وإذا كان لى أن أبدى رأيى ، فإن هذه التحركات الشعبية ، وهى وطنية صحيحة فى حد ذاتها ، تتطلب قيادة حقيقية .

وكانت كل آمالى دائمًا أن تكون القيادة للعرش بإيحاء من صاحب الجلالة الملك ، ويجب أن يكون العرش الدعامة والحصن للمصلحة الحقيقية للشعب المصرى .

ولم أشعر قط بأن « حسنين باشا » يقدم أفضل مشورة للملك .

أقر الملك بأن الأمر كذلك ، لو كان يأخذ توجيهاته من مستشاريه ، بل إنه يتخذ قراراته بنفسه ويقوم بتنفيذها .

وهو يعتقد بأن « صدقى باشا » أفضل رجل – إن لم يكن الرجل الوحيد المتاح حاليًا – الذى يملك القوة الكافية .

ولم يأل الملك جهدًا ، فى التعبير مرة أخرى ، عن أفضل مشاعر الإخلاص لبريطانيا العظمى .

وقال إنه خلال الأيام القادمة من المهم – أكثر من أى وقت مضى – أن تبقى بلدانا متكاتفتين .

٥ – أما بالنسبة لإعادة النظر فى المعاهدة ، فإنه يشاركنى الرأى ، فى أنه لا يوجد ما يدعو للتشاؤم .

وقال إن مصادر معلوماته – غير المعروفة حتى لحكومته – تتوقع أن تكون رغبات بريطانيا معتدلة بصورة مثيرة للدهشة .

وأشار حينئذ إلى أنه قد يقوم بشىء للمساعدة فى هذا المجال .

٦ – وعند مغادرة صاحب الجلالة توجهت مباشرة إلى حفل شاى للوداع ، أقامه « صدقى باشا » فى منزله .

وعقب مغادرتى للحفل ، اتصل بى « صدقى باشا » تليفونيًا وقال : « إن الملك وصل إلى منزله معتقدًا أنى مازلت هناك ، ولكنى لسوء الحظ كنت قد انصرفت » .

* * *

ترك « كيلرن » قصر عابدين وأسرع بضيفه إلى مذكراته :

« تركت « فاروق » فى الرابعة بعد الظهر . إن الملك – من غير شك – كان سعيدًا بأن أرحل وأدير إليه ظهرى » .

وقال اللورد فى مذكراته :

« إن الملك ممثل جيد .. . ولكنه لا يظهر ذلك » .

ويطير «كيلرن» من مصر فى الحادية عشرة مساء السبت ٩ مارس ..

* * *

اهتمت ٣ مجلات مصرية هى « أخبار اليوم » ، « وآخر ساعة » ، « وروزاليوسف » بقصة رحيل «كيلرن» من مصر .

اتفقت الصحف الثلاثة على أن اللورد ، كان يجب أن يرحل من مصر بعد توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ .

ونشرت « آخر ساعة » ، مقالا بقلم سياسى كبير ، وصف فيه «كيلرن» بأنه دبلوماسى متغطرس ، أراد اخضاع الملك . ونجاحه فى مصر أدار رأسه . وظن أن ذلك النجاح يبرر تصرفه .

قالت « روزاليوسف » ، تحت عنوان (أما وقد ذهب) :

« لم يكن اثنان يختلفان فى أن بقاء « اللورد كيلرن » فى منصبه ، ليس من صالح القضية المصرية ، ولا مما يشرف الكرامة المصرية ..

وكنا جميعًا ننتظر ، فى صمت ، أن تنتهز حكومة لندن فرصة انتهاء مدة خدمته وتنحية من منصبه . ولكن حكومة لندن لم تنحه . وظل « اللورد كيلرن » بيننا ضيفًا مكرمًا عزيزًا .

وكنا نعلم أن هنالك من يسعى لإبقائه فى منصبه ، لأن جنابه — أى « اللورد كيلرن » — استطاع أن يكسب صداقة وثقة الشعب المصرى ، والزعماء المصريين ، بدليل أن أحدًا منهم لم يعترض على سياسته ، وأن حادث ٤ فبراير مر بهدوء فلم يحتج الشعب على السفير ، إنما احتج على « النحاس باشا » . كان احتجاجه عليه لدوافع حزبية لا وطنية ، وبدليل أن الزعماء الذين لم يشتركوا فى الحادث ، أظهروا رضاءهم عن اللورد بعد أن تولوا الحكم ..

إن السفير البريطانى لا يتحمل وحده وزر سياسته ، وإنما يتحمل الوزر معه كل من وافقه عليها ، من زعمائنا وساستنا الأفاضل ... ، وكل ما نرجوه أن يعترف هؤلاء الزعماء والساسة بخطئهم حتى لا يتكرر هذا الخطأ مرة ثانية مع سفير آخر » ..

* * *

نسبت الصحف المصرية الفضل فى نقل «كيلرن» إلى « عمرو باشا » ، الذى استطاع إقناع وزارة الخارجية البريطانية بضرورة تغيير السفير .

وظل بعض رجالات مصر مخلصين حتى النهاية للورد ..

في حفل عشاء حضره السفير قال له رجل الأعمال المليونير المصرى « عبود » : « هناك اقتناع إجماعى بين المصريين بأن مركز القصر قد تعزز بصورة هائلة ، بسبب نجاح « الملك فاروق » في إبعادك اعتمادًا على الخطوة التي يلقاها « عمرو باشا » في لندن » .

ويسجل اللورد في برقياته حديث « عبود » .

* * *

حاولت مصر عدة مرات إبعاد « كيلرن » بنقله ، ولكن بغير نتيجة .

وكان يجب نقله بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، فإن المندوب السامى البريطانى لن « يتنازل ليصبح سفيرًا » .

... في ٢٢ يوليو عام ١٩٣٧ ، أرسل « بيرت فيش » القائم بالأعمال الأمريكى يقول : « كانت هناك إشاعات وأحاديث كثيرة ، في صحف مصر عن نقل « السير مايلز لامبسون » — وهو اسمه قبل أن يحصل على لقب « اللورد كيلرن » — وقد سألته فنفى لى ذلك .. ، وقال إنه يحب منصبه في مصر وسيسافر في أجازة » .

ولم يكن الملك قد بلغ السن القانونية .. في ذلك الوقت ، أى عام ١٩٣٧ .

وفى برقية أخرى « لبيرت فيش » تاريخها ١٩ أبريل ١٩٣٩ ، قال : « إن السير مايلز لامبسون يعتقد أن « على ماهر » ، عندما كان في لندن لحضور مؤتمر فلسطين في أوائل هذا العام — ١٩٣٩ — ، حاول نقله — أى السفير — من مصر .. ، وأن « على ماهر » والملك ، على علاقة ودية طيبة ، ولكن الملك ليس سعيدًا بوجود « السير مايلز لامبسون » .. .

وقامت الحرب ، وكان بقاء « السير مايلز » في مصر ، ضرورة بالنسبة لبريطانيا العظمى ، فقد استطاع عن طريق وزارة الوفد ، أن يؤدى خدمات عظمى لبلاده ! .

* * *

بدت الحسرة في كل كلمة نطق بها « اللورد كيلرن » ، وهو يغادر مصر يوم ١٠ مارس ١٩٤٦ .

قال للصحفيين : إن مصر هى وطنه الأصلى ، ومركز حياته العامة والخاصة خلال ١٢ عامًا .

وقال مشيرًا إلى دوره في سنوات الحرب .

« عندما أنظر إلى الوراء .. إلى السنوات التي عملتها في مصر ، وبالذات في الفترة التي وقفنا فيها معًا ، جنبًا إلى جنب ، ضد العدو القاتل ، أجد أن ذلك يشجعنى على الأمل ، في أن الروابط بين البلدين ستثبت ، إنها فوق كل هجوم » .

وقال إنه « سيظل يرقب باهتمام بالغ كل تطور فى مصر » .

ووصف « بنكنى تاك » رحيل السفير البريطانى من مصر ..

« برقية رقم ٣٧٦٨

من « بنكنى تاك »

القائم بالأعمال الأمريكى

إلى وزير الخارجية فى وشنطن

بتاريخ ١٠ مارس ١٩٤٦

غادر القاهرة مساء أمس « اللورد كيلرن » السفير البريطانى لدى مصر ، بعد ١٢ عامًا من الخدمة المتصلة فى مصر . متوجهًا بالجو ، إلى « سنغافورة » لتولى منصبه الجديد .

ولم يكن هناك ممثل للقصر ، بين المجموعة الصغيرة التى جاءت لوداعه ، من أعضاء موظفى سفارته وعدد قليل جدًّا من المواطنين البريطانيين .

وكنت « وسيسيل ليون » - السكرتير الأول للمفوضية الأمريكية - الدبلوماسيين الأجنبيين الحاضرين ، ويمكن إرجاع الغياب الكامل ، لزملائى الدبلوماسيين إلى وجود شعور عميق بالغضب بينهم - منذ وقت طويل - تجاه لا مبالاة ، وإغفال ، « كيلرن » لمنصبه كعميد للسلك الدبلوماسى ، وإلى قدر أكبر من اللامبالاة تبديه « الليدى كيلرن » إزاء واجباتها .

وبرغم برود المصريين فى هذه المناسبة . فإنى أشك فى أن يعامل أى ممثل لبريطانيا فى مصر فى هذا الوقت بصورة مختلفة .

وقبل مغادرة « اللورد كيلرن » مصر ، استقبل ممثلى الصحافة . وأكد النقاط التالية ردًّا على الأسئلة التى قدمها إليه الصحفيون :

أولا : بريطانيا ترغب فى وجود ، مصر المستقلة ، بنفس القدر الذى يتطلع فيه المصريون ، إلى الاستقلال التام .

ثانيًا : إن الدولتين قدمتا مساهمة مشتركة ، فى صنع نظام الأمن العالمى الجديد .

ثالثًا : لا الحكومة البريطانية ، ولا دافعو الضرائب ، يرغبان فى دفع أجر جندى واحد أكثر من العدد اللازم فى مصر .

رابعًا : يرى شخصيًّا أنه من المثير للشفقة ، أن مصر لم تنجح فى تكوين جبهة موحدة للمفاوضات كما حدث عام ١٩٣٦ .

خامساً : إنه متفائل بشأن نتيجة المفاوضات ، حين يبدأ الجانبان بحث الحقائق الأساسية وبعد أن يهدأ المناخ الحالي الساخن جداً » .

رفضت الحكومة البريطانية أن تعلن ، أن اللعبة الملكية هي التي أدت إلى نقل السفير .

سأل « وينانت » السفير البريطاني في لندن ، « سكريفنر » رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية عما نشر في مصر عن « نقل كيلرن » .

نفى « سكريفنر » النبأ الذي يقول إن النقل تم تحت ضغط المصريين .

وتمسك بأن السبب الحقيقي ، هو الحاجة إلى خدمات « كيلرن » في مكان آخر .

وكتب « وينانت » إلى واشنطن يقول :

« إن « سكريفنر » ، يشعر بأن القرار يمكن أن يكون له تأثير طيب ، ويعطي فترة لالتقاط الأنفاس » .

* * *

لم يدرك ملك مصر ، أن نقل « كيلرن » مجرد ترضية شكلية ..

ولم يستفد « فاروق » أو الزعماء ، من رحيل « كيلرن » ..

جاء السفير الجديد « رونالد كامبل » الذي عمل في مصر خلال الثلاثينات في أثناء فترة الحكم المطلق للملك .

لم يتدخل السفير الجديد في شئون مصر ، لأنه كان يعرف الدرس القديم ، ولأن بريطانيا في عهد « بيفن » ، وبعد حكاية « كيلرن » ، لم تهتم كثيراً بمن يحكم مصر .

ولم يهتم الزعماء بالاتحاد ضد الملك لحماية الدستور .

ولم يعرف الملك أو زعماء الأحزاب ، أن الدنيا تغيرت ، وأن موازين دولية جديدة نشأت ، وأنهم يستطيعون تحقيق مصلحة لمصر من خلال تلك الظروف .

لم يعرف المصريون أن بيفن يريد مساندة من مصر لتكون طرفاً في القوة الثالثة التي يريد إقامتها ، ولم يعرفوا كيف يستفيدون من « المشاركة الحرة » التي تكلم عنها الرد البريطاني ..

وفي نفس الوقت لم يعارض المصريون ، كما ينبغي ، هذه الأفكار الجديدة ..

ولم يفطن قادة الأحزاب السياسية بعد الحرب مباشرة ، إلى استغلال الفرص ، والالتجاء لمجلس الأمن فوراً ، لعله يعطيهم حقهم في فترة الاضطراب ، وإعادة التوازن عقب الحرب . وقد أنصف المجلس إيران وسوريا ولبنان فأصدر قرارات بحق هذه الدول في جلاء القوات الأجنبية عنها ، ونفذت هذه القرارات .

وكانت بريطانيا تخشى – كما رأينا – التجاء مصر إلى مجلس الأمن .

* * *

أهمل زعماء مصر تقييم الموقف الدولى ..

كانت الحرب الباردة فى طريقها إلى الظهور .. وأمريكا تريد أن تأخذ مكان بريطانيا ، وبريطانيا تتعلق بأمريكا وتسايرها .. ، والقوى الكبرى تتكتل ، ولابد من حلفاء ، أو شركاء ، مستعمرات أو أتباع .. وذيول .

وكان يجب على الزعماء أن يتطلعوا إلى بلادهم كجزء من العالم الجديد .

وكان يمكن أن تربح مصر كثيرًا من الظروف المتغيرة .

إن الحرب لم تدمر مصر ، كما دمرت أوربا .. ، ولذلك كان فى استطاعة مصر أن تنهض بصورة أسرع وأن تبنى بصورة أكبر ..

ولكن ...

اختلف الزعماء وتصارعوا دون أن يحققوا هدفًا واحدًا ..

ولم ينجح – منهم – أحد ..

الملك لم يرتفع فوق الأحزاب .. قط .

ضرب الأحزاب بعضها ببعض ، وفرق ليسود ، وكانت النتيجة أنه فرق ، وفرق ، ليخسر .

كانت الوسيلة الوحيدة لاحتفاظه بعرشه ، أن يتحد مع الأحزاب ضد الإنجليز .

ولكنه اتحد مع الإنجليز ضد الأحزاب ، وضد الشعب .

وجد أن بريطانيا ، نفذت الاتفاق السرى الذى عرضه عليها « عمرو » ، فلم تتدخل فى شئون مصر الداخلية ، وتركت له أن يحكم على هواه .. ، وكان انفراد الملك بالحكم ، هو الذى جعله يفقد عنصر الاتزان ، فإن السفير البريطانى ، كان يعرف متى يتدخل لتحقيق التوازن .

أضاع الملك الفرصة الوحيدة لتحقيق الإصلاح الاجتماعى والسياسى ، التى أتيحت له بعد رحيل « كيلرن » .

ولو أن الملك تمسك بالدستور ، لتغير التاريخ المصرى بعد الحرب العالمية الثانية .

* * *

وخسر الوفد – بوفاة « أمين عثمان » – العنصر المهدئ ، الذى يستطيع إقناع السفارة البريطانية ، بالتدخل لدى الملك لصالح الوفد ، ويستطيع إقناع الوفد بمعاداة الإنجليز بقدر .. وبحدود !

وظل الوفد يكرر أنه يجب إيجاد جو من الثقة وحسن النية ، بين بريطانيا ومصر ، وتحقيق ذلك بطريقة واحدة ، وهى أن تعالج بريطانيا الموقف مع الممثلين الحقيقيين للشعب المصرى .. أى الوفد .

واضطر الوفد .. صيانة لماضيه ، وضمانًا لمستقبله ، إلى التطرف ضد الإنجليز ، فعاقبه الإنجليز بأن تركوا ، للملك ، كل شئون الحكم .

ولم يستطع الوفد إقناع الإنجليز ، أو إرغام الملك ، على إجراء انتخابات جديدة إلا فى عام ١٩٤٩ .

* * *

« والنقراشى » ...

لم يستطع التفاوض مع بريطانيا .. وكل ما حصل عليه تجديد لاتفاقية الأرصدة ٣ شهور ، وحصلت مصر على ٣ ملايين جنيه إسترلينى من ٤٠٠ مليون .

وترك « النقراشى » للملك ، أن يتدخل علنًا فى السياسة فاجتمع — وحده — « بتشرشل » ، « والملك عبد العزيز » ، وكان يجب أن يشترك « النقراشى » فى هذه الاجتماعات تمسكًا بالحقوق الدستورية لرئيس الوزراء .

وكان تساهل « النقراشى » فى وزارته الأولى مع الملك ، هو الذى أدى بالملك ، فى وزارة « النقراشى » الثانية ، إلى دخول مصر حرب فلسطين على غير رغبة « النقراشى » .

إن الاستسلام المحدود أدى « بالنقراشى » إلى الاستسلام بعد ذلك .. للملك .. بلا حدود .

* * *

« ومكرم عبيد » .

إن تمرده وانقلابه على الوفد ، كان يجب أن ينتهى إلى خاتمة واحدة ، فحسب ، وهى محاكمة « النحاس » وإدانته أيضًا .

ولكنه لم يستطع أن يصل إلى هذه النتيجة ، لأن بريطانيا لا تستطيع إهمال أصدقائها والتضحية بهم وإلا فقدت ، فى مصر ، الأنصار ، إلى الأبد .

ودور « النحاس » فى مساعدة بريطانيا خلال الحرب واضح .. واضح . ولذلك منعت بريطانيا محاكمة « النحاس » ، وفقد (حزب الكتلة) سر وجوده ، أو الهدف من نشأته .

أما (الأحرار الدستوريون) ، فقد بقى حزبهم يؤدى دورًا مساندًا لأى رئيس للوزراء يعارض الوفد !

ولم يستطع (الحزب الوطنى) ، أن يجد قائدًا ملهمًا مثل « مصطفى كامل » ، يستطيع تعبئة الشعب وراءه ، .. وكل ما بقى للحزب مجرد شعار ..

ثم انقسم الحزب على نفسه بعد ذلك ، ووجد شباب الحزب أن دورهم ينبغى أن يقتصر على توعية الرأى العام . فكانت صحيفة الحزب بعد سنوات عاملا من عوامل التعبئة لما جرى عام ١٩٥٢ .

* * *

كانت هناك تيارات كثيرة تتحرك فى المجتمع المصرى .. ، ونشأت عوامل عديدة ألقت مزيدًا من الوقود على المشاعر الملتهبة لمصر .

تحمل الشعب تضحيات بالغة فى أثناء الحرب . وتولد عنده أمل فى استقرار العلاقات المصرية البريطانية ، على أساس مبادئ الأمم المتحدة ، والاستقلال التام ، والمساواة ، مع الاحتفاظ بصداقة بريطانيا .

وتضاعفت هذه الآمال ، بوصول حزب العمال البريطانى إلى الحكم ..

وفى نفس الوقت تركت الحرب آثارها ، من القلق والتوتر فى نفوس المصريين ، وهو ما يحدث عادة فى أعقاب الحروب ..

وقامت الطبقة الوسطى فى مصر ، تحاول أن تجد لها طريقًا بين الأثرياء والفقراء .

وتضاعفت الجهود ، لتكييف العلاقة المصرية البريطانية على أسس جديدة ..

ولكن حفل العام بسلسلة متلاحقة من خيبة الأمل ... ! فى كل شىء .. ، لا جلاء ، ولا أصلاحًا اجتماعيًّا .. ، ولم ينتصر الدستور .. إلا شكليًّا .. ، ولم يبد ما يدل على أن الآمال الوليدة ستزدهر .

وكانت النتيجة أن المصريين أخذوا يوجهون ضغوطهم وسخطهم ، لا ضد بريطانيا ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، بل وجهت الأحقاد والعداوات ضد الزعماء والسياسيين المصريين .. أنفسهم .

وبدأت الاغتيالات السياسية « بأحمد ماهر » ، الذى كان رمزًا لمساندة بريطانيا بإعلان الحرب .. « ولأمين عثمان » باعتباره رجل الإنجليز داخل حزب الوفد ...

ولم تتوقف حركة الاغتيالات السياسية ، بل استمرت ليسقط « النقراشى » نفسه ، ضحية جديدة لها .. بعد عامين .

* * *

وفشل ، مع الزعماء ، لسوء الحظ ، ومع الشباب أيضًا ..

فى سنة ١٩٣٥ استطاع طلاب مصر الاتفاق وفرضوا ، الوحدة ، على الزعماء .

وبعد ١٠ سنوات فى عام ١٩٤٥ ، وأوائل عام ١٩٤٦ ، استطاع الزعماء أن ينقلوا عداواتهم وخلافاتهم إلى الطلبة فأضربوا وتفرقوا . وكانت مظاهرات الطلبة ، عاملا جعل الإنجليز يخافون من تجدد ثورة عام ١٩١٩ .

لم يضع الزعماء خطة ، ولم يوزعوا الأدوار فيما بينهم . وعجزوا عن الحصول على أى مطلب قبل بدء الحرب الباردة ، أو بعد أن اختلف الغرب والشرق ..

وما حدث فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، هو تكرار لما حدث بعد الحرب العالمية الأولى .

بعد الحرب العالمية الأولى قامت ثورة عام ١٩١٩ . ولكن اختلف الزعماء فلم يحصلوا على شيء مع أنهم ، أيضًا ، كانوا حلفاء للمنتصرين .

ولم يدرك المصريون أنه فى أعقاب النصر مباشرة كان الحلفاء يوزعون العالم فيما بينهم . ولا يختلفون على تحرير الشعوب .. بل على اقتسام حقوق الشعوب .

وظل المصريون خلال السنة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية ، يتحركون فى إطار السياسة الحزبية القديمة . يتصارعون على الحكم ، ولا يعرفون كيف ، وأين يتجهون هل إلى القصر أم إلى الإنجليز .. حائرين هل يرفعون علم الصداقة أو علم المهادنة .. ، ولم يدركوا أن الفُرقة والتمزق ، تعنيان أن العلم الوحيد السياسى المرفوع ، هو علم الاستسلام وحده !

* * *

كانت سنة من أخطر السنوات فى التاريخ المصرى الحديث .

كانت مفترق الطرق بين عصرين .. ، عصر الحروب العالمية التى انتهت ، وعصر الحروب الصغيرة المحدودة التى بدأت ...

وأخذت مصر تدور حول زعمائها ..

وتدور حول نفسها .

وكانت سنة ضائعة من عمر مصر ! ..

(This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on)

DIPLOMATIC SECRET

(EN CLAIR)

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No. 88 Saving.
29th March, 1945.

D: By bag 29th March, 1945.
R: 2.20 p.m. 3rd April, 1945.

\# \# \# \# \# \#

CONFIDENTIAL

My telegram No.87 Saving of March 28th.

I omitted to record something else that Sirri Pasha said several times with marked emphasis during the conversation yesterday.

2. Namely, that I would remember that when he was in office he had repeatedly informed me that King Farouk was at heart an arrant coward. That he would bluster and splash about up to a certain point but that he would always collapse finally. (He did not say so, but it was quite evident that he had February 4th, 1942 in mind as an example of his "pricked balloon" theory about the boy). Sirri would have me know that the position was the same today. King Farouk remained just as much of a coward as ever. He would always cave in if we showed our teeth.

3. This seems to me worth recording. It tallies with my own belief.

Egyptian Dept. please note for future reference

قال حسين سرى للسفير البريطانى : فاروق جبان !

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on].

[EN CLAIR] WAR CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Lord Killearn.
No. 91. SAVING D. By Bag 31st March 1945.

31st March 1945. R. 11.55. a.m. 7th April 1945.

* * * * * * * * * * * *

Abboud asked to see me urgently this morning. He had first seen Hassanein Pasha and told him he understood I was not particularly happy about the new Governmental team. Hassanein Pasha seemed of the same mind. Was there anything, asked Abboud, in regard to which I was in particular uneasy? and in regard to which he could serve as my intermediary with Hassanein?

2. I thanked the Pasha for this suggestion but added firmly that there was no way in which I could profitably take advantage of his offer. Position was that new Egyptian Prime Minister seemed to be gaining experience in regard to the difficulties of his new and heavy responsibilities. We all knew he was no Ahmed Maher, but wise attitude was to "wait and see", in short, follow the principle "by their deeds ye shall judge them."

عبود يريد الوساطة بين السفير البريطاني .. والحكومة المصرية

JAS/GB

No.602
(22/4/45G)

TOP SECRET

BRITISH EMBASSY,
CAIRO.

24th April, 1945.

J1531

Sir,

I have the honour to transmit herewith an extract from a secret report received from an agent regarding the penetration into the Palace by a woman named Leila Cherine, and the scandal caused by Queen Farida's discovering her there.

2. An agent in close touch with the Palace and generally very reliable, confirms nearly all the facts of this report but states that King Farouk, who was absent in the Fayyoum at the time, is really quite innocent in this matter. According to this agent, Leila Cherine is a Greek woman, who married an Egyptian, and is a lady of easy virtue. She is, moreover, subject to attacks of dementia. Some months ago she was treated for dementia by Dr.Gelat, who has a clinique for mental disorders at Maadi. The report of Dr.Gelat on her illness at that time was fortunately available and produced to the Procureur-Général, to whom the present case has been referred. Leila Cherine is now again being looked after in the clinique of Dr.Gelat.

3. Our agent in touch with the Palace referred to above, reported further as follows:-

As a result of this incident, Queen Farida demanded either a divorce or permission to retire from the scene and live alone with her children. King Farouk was very incensed and inclined to agree to a divorce, but Hassanein Pasha intervened energetically against this proposal and succeeded in securing its abandonment for the time being. However, King Farouk is likely to return to the idea of a divorce owing to the fact that Queen Farida refuses to live with him any longer, thus depriving him of the possibility of having a son and heir. She adopted this attitude in view of King Farouk's alleged intimacies with other women, including the Nabila Fatma Toussoun. If the King ever decides on a divorce, it is probable that he will make a communication to Parliament, explaining that he has had recourse to a divorce owing to the Queen's refusal to live with him and give him the opportunity of having an heir.

4. It has long been current report that King Farouk would like to marry the Nabila Fatma Toussoun, who would in that event have to secure a divorce from her husband. Such a scandal in the Royal Family would have such a damaging effect on King Farouk's reputation that every attempt would no doubt be made to deter him from such a project, if really he were to consider it seriously.

I have the honour to be,
With the highest respect,
Sir,
Your most obedient, humble Servant,

Killearn

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
etc., etc., etc.

كانت السفارة البريطانية تعرف كل فضائح الملك

Egyptian Dept.

Secretary of State

CONFIDENTIAL

With reference to S/S's minute on the draft telegram below:

Flag A

When instructing Lord Killearn to raise with the King the question of a possible reconstruction of the present Government, we told him that the King must "deal with the personal problem presented by Nahas", and that the most we could do was to undertake not to hinder His Majesty by "any form of intervention on Nahas' behalf", the point being that Nahas would expect to lead any new government and that the King will never tolerate him again as Prime Minister. It is a question of political antagonism and personal antipathy. In his reply Lord Killearn deprecated mentioning Nahas by name on the grounds (1) that to do so would encourage the King to be unduly tough with Nahas and (2) that Nahas and the public would both think (on the assumption that the matter would leak out) that we were "jettisoning the man who had stood by us". We had no objection to Lord Killearn's proposal, but did not like his reasons - the more so as everyone in Egypt, rightly or wrongly, regards Lord Killearn as predisposed in favour of Nahas and against the King. Hence the present draft, which is designed to cross the t's and dot the i's, in case there is any misapprehension.

R. [signature]

4th February, 1946.

Telsent

الخدعة الملكية التي أطاحت بالسفير اللورد كيلرن

5407/39/16

OUT FILE

[CYPHER] DEPARTMENTAL NO.1.

FROM FOREIGN OFFICE TO CAIRO(AMBASSADOR)

No.209.

8th February 1946. D. 12.05 p.m. 8th February 1946.
2 2 2

IMPORTANT.

Your telegram No.117 [of January 28th] paragraph 2.

You had of course discretion to interpret these instructions in the light of local exigencies; but I should like to make clear my view that we have discharged our debt to Nahas Pasha by giving him support while in office until late in 1944 and that, we are ready that King Farouk should have his head so far as internal situation is concerned. As you know, I have consistently stated, in public and in private, that His Majesty's Government will not interfere in Egyptian internal affairs.

[Copies sent to M.E. Secretariat.]

O.T.P.

قال بيفن : لقد سددنا ديننا للنحاس

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

EGYPT AND SUDAN. February 10, 1946

CONFIDENTIAL. ARCHIVES Section 1.

Copy No. 61

Lord Killearn to Mr. Bevin.—(Received 10th February.)

(No. 203.)
(Telegraphic.) *Cairo, 10th February, 1946.*

WEEKLY appreciation.

Week under review has been entirely dominated by [illegible] publication of Egyptian and British notes [illegible]

2. Reception of British note has been [illegible] Wafd have come out with great violence in a manifesto alleging that the Egyptian note amounts to acknowledgment that the new treaty should impose permanent military fetters on Egypt, despite guarantee of her security provided by her participation in U.N.O. Reference in the British reply to the Sudan is alleged to indicate that the present Egyptian Government have made a considerable concession to British imperialism in the Sudan. Government newspapers have endeavoured to present the British note in an optimistic light. Independent newspapers, though more reserved than Wafdist ones, are very critical and *Ahram* definitely states that Egypt should demand a modification of the basis of negotiations, failing which it would be wiser for the Egyptian Government to refuse to negotiate at the present moment. Makram Ebeid's organ has adopted its usual extremist line and criticised our reply. In Parliament, however, Makram Ebeid was more reserved and contented himself with saying that Egyptian negotiators would enter into negotiations without any restrictions. Moslem Brothers have likewise come out with an attack on the British note on line similar to that of the Wafd. Demonstrations have taken place in the religious institution and Coptic school at Tanta and in Azhar against our note. Police are expecting an attempt at demonstrations (mainly Wafd organised) by university students on their return on the 9th February after the holidays.

3. It is also reported that a strike is being organised in protest against the British decision to seal immigration temporarily into Palestine. Director-General of Public Security states that police have been given orders to stop forcibly any demonstrations.

4. In the Senate Sabri Abu Alam criticised the acceptance in Egypt's note to His Majesty's Government of the principle of alliance with Great Britain on the ground that an alliance was unnecessary in view of the United Nations Charter. He finally submitted a motion to the effect that the Senate should decide that Egypt's note and the British answer could not serve as basis for conversations or negotiations.

5. Anti-British extremism is mounting over this treaty issue without the Government making any effective attempt to control either in direct public opinion or the press. Prospects of the success of treaty revision negotiations in such an atmosphere seem slender.

6. Meanwhile, Hassanein is [illegible] for a widening of the Cabinet and inspired [illegible] Farouk is taking an interest therein. It [illegible] Prime Minister may be appointed to form a coalition Government to which the Wafd would be invited to contribute members, to the exclusion, however, of Nahas Pasha. Little progress has so far been made in these explorations.

7. Between twenty and thirty individuals are now in custody in connexion with the murder of Amin Osman Pasha; Aziz Al Masri has, according to the press, been released without bail.

8. Last number of Young Egyptian's newspaper has been suppressed for violent anti-British matter and Ahmed Hussein was arrested but has been released on bail. It is reported that other members of the Young Egyptian have been arrested. Generally the Young Egyptian is playing an active part with the Wafd in endeavouring to promote demonstrations.

[74—74]

الموقف في مصر، كما يراه السفير بعد الرد البريطاني على طلب بدء المفاوضات

J 1025

(This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on)

[CYPHER]

CABINET DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Mr. Bowker
No. 428
6th March, 1946

D. 5.39 p.m. 7th March, 1946.
R. 6.21 p.m. 7th March, 1946.

IMPORTANT

[Following from Lord Killearn]

I had my farewell audience with King Farouk who kept me one and a quarter hours this afternoon.

2. It was as always extremely amicable.

3. I informed His Majesty of my representations to Egyptian Prime Minister this morning (see my telegram No. 416) and expressed the hope that His Majesty would reinforce what I had said. He promised that he would. He also wished to associate himself with Sidki Pasha's expressions of profound regret. To him personally the events of ~~May~~ March ~~[sic]~~ 4th had been the greatest shock and he deplored them.

4. We discussed local politics on the broadest lines and I expounded once more my fears regarding an ultimate clash of ideologies. If I might say, these popular movements (which were national and in themselves wholesome) required wise canalisation and true leadership. It had always been my ardent hope that under His Majesty's inspiration that leadership would be forthcoming from the throne which ought

to

to be a true buttress and bulwark for the best interests of Egyptian people I had not always felt that the late Hassanein Pasha, Allah rest his soul, had given His Majesty the wisest counsel. His Majesty admitted that might have been so: but he did not necessarily take his lines from any of his counsellors. He made his own decisions and carried them out. He believed that Sidki Pasha was the best, if not the only man, now available with sufficient strength. His Majesty was at pains once more to express his most loyal sentiments to Great Britain. He believed that in days to come it was more than ever essential that our two countries should keep together.

5. As to the treaty revision he shared my view there was no real need for pessimism. And he had [grp. undec. ? from] sources of information (unknown even to His Government) [grp. undec. ? material] anticipating that my view was correct that the British desiderata would be found surprisingly moderate. He alluded then to something he himself might [grp. undec. ? in that case] do to help the matter.

6. On leaving His Majesty I drove straight to farewell tea party with Sidki Pasha. Shortly after leaving the latter Tor Pasha telephoned that King Farouk had arrived at Sidki Pasha's house expecting to find me still there but unfortunately I had just left.

GRP.

OTP

اللقاء الأخير بين فاروق وكيلرن

فهرس

صفحة

كتب للمؤلف

١ - حكايات صحفية	الناشر أخبار اليوم
٢ - الزواج سنة ٢٠٠٠	« « «
٣ - تاريخ للبيع	« « «
٤ - ولا عجيب إلا الصين	« « «
٥ - دفاع عن الزوجات	« « «
٦ - سرقة واحة مصرية	« « «
٧ - الشعب والحرب	الناشر المكتب المصرى الحديث
٨ - التليفزيون	« « «
٩ - التاريخ السرى لمصر	« « «
١٠ - حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب)	« مجلة الإذاعة
١١ - عندما يموت الملك	« دار التعاون
١٢ - سنة من عمر مصر	« دار المعارف
١٣ - التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)	« دار المعارف
١٤ - أصول الحكم	« « «
١٥ - الشيطان	« « «



رقم الإيداع	١٩٨٢ / ٤٥١٦
الترقيم الدولى ٩٧٧ - ٠٢ - ٠١٩٤ - ٤	ISBN

١ / ٨١ / ٢٩٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هذا الكتاب

كانت سنة من أخطر السنوات فى التاريخ المصرى الحديث ، تلك التى بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، لقد كانت مفترق طرق بين عصرين : عصر الحروب العالمية التى انتهت ، وعصر الحروب الصغيرة المحدودة التى بدأت .

ظل المصريون يدورون خلافا فى إطار السياسة الحزبية القديمة ، يتصارعون على الحكم ، ولا يعرفون كيف ، وأين يتجهون ، هل إلى القصر أم إلى الإنجليز . . . ؟

وتدور مصر حول زعمائها ، وتدور حول نفسها . . .

وكانت سنة ضائعة من عمر مصر يقصها هذا الكتاب بالوثائق والحقائق .